كفاح عمال النسيج

طه سعد عثمان



مذكرات ووثائق

من تاريخ عمال مصر

كفاح عمال النسيج

الكتاب الأول

طه سعد عثمان

كفاح عمال النسيج

في مصر

١٩٣٨ – ١٩٤٧

شبرا الخيمة ١٩٨٣

فهرس

مُقَدِّمَة

هذا الكتاب هو حلقة من سلسلة مذكراتي عن العمل النقابي وتاريخ عمال مصر، والذي كتبته لا بصيغة التاريخ التحليلي، ولكني وضعت بين يدي القارئ وقائع وأحداثا عشتها وعاصرتها من تاريخ عمال مصر، مدعمة بالأسانيد والمراجع والوثائق التي أمكنني الحصول عليها لكي تكون مادة أولية يستعين بها القارئ المهتم بتاريخ الطبقة العاملة المصرية، والباحث في تاريخها آملا أن يجد فيها ما لم يسبق لأحد الكتابة فيه، خاصة من ناحية الأحداث وتفاصيلها، مما يعتبر مساهمة في إيجاد الأساس لدراسة وتحليل جانب من تاريخ عمال مصر.

وقد اعتمدت في تحقيق ما كتبت على عدة مصادر؛ أولها وأهمها معايشتي للأحداث، وما سبق أن دونته عنها في مذكرات شديدة الاختصار نجت من تفتيشات البوليس السياسي الذي لم يترك كتابا ولا مخطوطا في بيتي إلا أخذه، حتى مصحف القرآن الكريم عندما رأى جلدته الحمراء.. وثانيها كتاب "نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة"

والذي كتبته في عام ١٩٤٥؛ حيث كانت الأحداث مازالت حية في أذهاننا بكل تفاصيلها.. وثالثها هو الصحف اليومية والمجلات العمالية، وعلى الأخص مجلة شبرا التي كانت تصدرها النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، حين كنت رئيسا للنقابة وسكرتيرا لتحرير تلك المجلة في نفس الوقت، وقد أفادتني الجرائد والمجلات كثيرا في تأكيد الأحداث وتحديد تواريخها.

وقد بدأت هذا الكتاب بأحداثه من تاريخ دخولي إلى الحياة العملية؛ بعد حصولي على دبلوم الفنون التطبيقية قسم النسيج عام ١٩٣٧، وتعتبر الفترة التي كتب هذا الكتاب عن أحداثها- من أهم الفترات التي شهدت تحولا كبيرا في الحركة النقابية المصرية والحركة الوطنية، إذ بدأت من مقدمات الحرب العالمية الثانية وحتى الفترة التي أعقبت انتهاءها، وبصفة أساسية لشريحة من الطبقة العمالية المصرية هم عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها، وهم الذين كان لهم دور قيادي في الحركة النقابية والعمالية المصرية وفي الحركة الوطنية أيضا.

أما لماذا عمال النسيج الميكانيكي بالذات، فذلك لأني واحد منهم، وهذه مذكراتي، وفوق ذلك فإني لا أكون مبالغا إذا قلت إنهم كانوا يعملون على أكثر وسائل الإنتاج تقدما في مصر في تلك الفترة، بالإضافة إلى أن نسبة الأمية بينهم كانت أقل منها في أية شريحة أخرى من العمال باستثناء عمال المطابع الذين كان عددهم قليلا، بينما كان عمال النسيج الميكانيكي هم الفئة الوحيدة – في حدود علمي – التي يجتمع الآلاف منها تحت سقف واحد ويخضعون لاستغلال صاحب عمل واحد سواء كان فردا أم شركة، وأعتقد أن الدور القيادي الذي تميز به عمال النسيج في مصر ليس خاصا بهم، وإنما يشاركهم فيه زملاؤهم عمال النسيج في كثير من البلاد التي ابتليت بالاستعمار لفترة طويلة؛ لأن إقامة هذه الصناعة الخفيفة التي لا تحتاج إلى تدريب طويل معقد للغالبية العظمى من العاملين فيها، بالإضافة إلى عائدها المرتفع والسريع، وعدم خطورة تهديدها للصناعات في البلاد الاستعمارية، كل ذلك شجع المستعمرين على السماح بقيام تلك الصناعة برءوس أموال أجنبية لاستغلال اليد العاملة القومية الرخيصة، ومع وجود التكتلات العمالية كان لا بد

وأن توجد الحركة العمالية، وكلما كانت التكتلات أكبر ووسائل الإنتاج أكثر تقدما، كلما كانت الأرضية أكثر خصوبة لنمو الوعي، وبالتالي للتحرك الكفاحي المرتبط بالوضع الاجتماعي والطبقي للطبقة العاملة.

وفي بداية حياتي العملية بعد التخرج، اشتغلت بمصنع "إسلام باشا للنسيج" ببني سويف، وهو المصنع الذي كنت أعمل فيه في فترة الأجازة الدراسية كل عام لمساعدة والدي وأخي الأكبر في سداد جزء من نفقات الدراسة، وكان أول أجر حصلت عليه هو أحد عشر قرشا في اليوم، في وقت كنت أتناول فيه وجبة مطهية في المصنع تتكون من طبق من الخضار باللحم ورغيف من الخبز "المخصوص" وطبق من الأرز وواحدة من فاكهة الموسم – موزة أو برتقالة – وكل ذلك مقابل ثمانية مليمات كانت تخصم من الأجر، وكان ذلك متبعا مع بقية عمال المصنع الكبار الذين يستطيعون دفع الثمن؛ لأن أجر النساج الذي ينتج على نول ينسج أقمشة الوبرة المنقوشة كان يتراوح بين ثلاثة وأربعة قروش في اليوم، وفي نفس الفترة كان العامل الزراعي يعمل من مطلع الشمس حتى مغربها مقابل قرشين ونصف أو ثلاثة قروش،

أما الصبي الذي يجد واسطة وشفاعة لإلحاقه بمصنع نسيج إسلام باشا فكان يعمل بلا أجر لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر، وإذا أظهر نشاطا وتقدما في العمل، يربط له أجر مقداره خمسة قروش في المدة – والمدة نصف شهر – ثم يتدرج ليعمل بالإنتاج خلال سنة أو سنتين، ولهذا كان الأجر الذي حدد لي مرتفعا، وكان يمثل دخلا كبيرا بمقياس ذلك الزمان، وكنت أرى أن ذلك فضل كبير من الباشا علي وعلى أسرتي، وكانت القناعة والرضا بالقليل، والأفكار الخاطئة عن الرزق والتي تلبس ثوب الدين وتدعو للاستسلام لكل ما هو سيئ باعتباره قدرا لا مفر منه- كانت هذه هي النظارة السوداء التي حجبت عني وعن غيري من عمال مصنع نسيج إسلام ما كنا نعانيه من قهر واستغلال.

وعندما انتقلت بعد أربعة أشهر إلى العمل بمصنع نسيج الأقمشة الحديثة بشبرا الخيمة لصاحبه هنري بيار وشركاه، ورغم أنني اشتغلت بمرتب منذ البداية قدره خمسة جنيهات شهريا في وقت كان زميلي الذي يعين بالحكومة وبالواسطة والرشاوي يحصل على ثلاثة أو أربعة جنيهات في الشهر، رغم هذا الوضع المتميز ماديا، إلا أن عيني قد تفتحت منذ

الأسابيع الأولى لوجودي بين عمال شبرا الخيمة على بشاعة الاستغلال الذي يتعرض له العمال وأنا منهم، وبدأت أسمع قصص كفاح العمال وإضراباتهم، وحصولهم على زيادات في الأجور أو تحسين في المعاملة نتيجة لذلك الكفاح.

ورغم أن مرتبنا -نحن الرؤساء المصريين- كان مرتفعا بالنسبة لأجر النساج الذي كان يدور حول الثمانية قروش في اليوم، إلا أن مرتب الرؤساء الخواجات كان يصل إلى سبعة أضعاف مرتباتنا، وبدأت أطبق ما درسته على تكلفة الإنتاج في المصنع، وبدأت أقارن بين ما يبذله هنري بيار من جهد وما يحصل عليه من عائد، ولماذا يحصل على جنيهات مقابل مجهود أقل بينما يحصل العامل على قروش مقابل جهد أكبر.

وكانت نقطة التحول في حياتي عندما أيد عمال المصنع رؤساءهم المصريين في المطالبة بزيادة المرتبات، وشاركوا في الإضراب الجزئي بتخفيض الإنتاج مضحين بتخفيض أجورهم؛ حتى سلم صاحب المصنع بمطلبنا وزادت مرتباتنا، وكان هذا الموقف من العمال هو مفتاح الطريق إلى اشتراكي في النقابة والارتباط بالعمل الكفاحي، وفي كل يوم جديد، وكل موقف كفاحي جديد كنت أكتسب خبرة، وأزداد إيمانا

بحق الطبقة العاملة صانعة الحياة والرخاء في التمتع بثمار جهدها، وبأن الكفاح هو الطريق الوحيد للحصول على الحقوق.

وتعتبر الفترة التي يشملها هذا الجزء من مذكراتي، والتي بدأت قبيل أربعينيات القرن العشرين وانتهت بعد منتصفها بقليل -من أهم الفترات التي حدثت فيها تحولات هامة في محيط الشعب المصري كله، وفي محيط الطبقة العاملة وعمال النسيج الميكانيكي بشكل خاص.

ففي هذه الفترة تحققت استقلالية الحركة النقابية المصرية عن الأحزاب والشخصيات السياسية، ولم يبق خارج إطار الاستقلالية سوى أجزاء قليلة مرتبطة بأفراد، وليس لهم وزن جماهيري في الشارع العمالي، واقتصر جهدهم على إصدار البيانات في بعض المناسبات.

وفي هذه الفترة بدأ تقدم الطبقة العاملة المصرية نحو العمل السياسي المستقل الغير خاضع لحزب الوفد ولا لأحزاب الأقلية ولا لغيرها من الهيئات المشتغلة بالسياسة. بل اتخذت الطبقة العاملة خطوات عملية تؤكد بها شعورها بذاتها وإدراكها لوزنها الحقيقي في المجتمع المصري، وبدأت تعبر

عن ذلك في شكل مبدئي بتكوين تنظيمات سياسية علنية وسرية، ومعلنة تمردها على كل أشكال العمل السياسي القائم وقتئذ، ومحددة موقفها من أية هيئة سياسية – تأييدا أو معارضة أو محاربة – وفق الموقف المحدد لكل منها، وإن بدا كل ذلك بشكل صغير إلا أنه كان تحولا هاما له آثاره العميقة.

وفي هذه الفترة اشترك العمال مع الطلبة في العمل السياسي الوطني في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، تلك التي قامت بأعمال مجيدة في ميدان الكفاح الوطني، ولكنها ماتت فجأة، ولم تجد تلك التجربة حتى اليوم من يقوم بتحليلها كظاهرة؛ سواء في عوامل ظهورها، أو فيما قامت به، أو في أسباب نهايتها، وبشكل علمي مدروس ينتفع به الجيل الحاضر والأجيال المقبلة.

وفي هذه الفترة بدأ المثقفون الثوريون يغرسون بذور الفكر الاشتراكي في حقل الطبقة العاملة، واستطاعوا أن ينقلوا الفكر النظري والتنظيمي المترجم، والذين ساهموا إلى حد ما في توجيه العمل في ميادين الكفاح الجماهيري والعمل النقابي السياسي، وإن كان لهم الدور الأول والأكبر في

إحداث الانقسامات في حركة الطبقة العاملة، وكان لعمال النسيج الميكانيكي نصيب كبير من ذلك كله، وخاصة في القاهرة وضواحيها وفي شبرا الخيمة بالذات التي سميت بالمنطقة الحمراء.

وفي هذه الفترة قامت وانتهت الحرب العالمية الثانية مع كل ما صاحبها من ظهور الأفكار المتعارضة والمتناقضة، والمذاهب السياسية والاجتماعية المختلفة من الفاشية إلى بلاد العالم الحر إلى الديمقراطيات الشعبية إلى الدول الاشتراكية، وانعكاس ذلك كله على فكر الرأي العام المصري، وعلى فكر الطبقة العاملة بشكل خاص، وما تبع ذلك من بروز حركات التحرر العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبما يعنيه ذلك من رفض التبعية في كافة صورها، ورفض الأحلاف والمعاهدات العسكرية، مع وضوح العداء للإمبريالية وحتى للرأسمالية المصرية المرتبطة بشكل أو بآخر بالاستعمار والرأسمالية العالمية، وكذلك المعاداة للرجعية المحلية المصرية.

وخلال هذه الفترة نمت الرأسمالية المصرية، وتطلعت البرجوازية المصرية إلى الاستقلال بسوقها القومي، وعملت

على إزاحة الرأسمال الأجنبي لتحل محله، وفي نفس الوقت نمت الطبقة العاملة المصرية عددا ووعيا، وأصبح لها صوت مسموع وثقل واضح في كل مناحي الحياة المصرية، وأدى ذلك إلى وضوح الصراع الطبقي، وتوضيح جبهة الشعب الأصيلة وجبهة أعداء الشعب الواضحة، كما برزت جبهة ثالثة بينهما جمعت فئات توحدت مصالحها في أجزاء رئيسية مع جبهة الشعب، وتناقضت في أجزاء أخرى، ولكن تناقضها الرئيسي كان مع أعداء الشعب، وتناقضها الثانوي كان مع جبهة الشعب.

وما زالت فترة أربعينيات القرن العشرين، ورغم كل ما كتب فيها وعنها، في حاجة إلى الكثير من الدراسة والبحث والجهد لمعرفة الجذور والثمار لكل المواقف والأوضاع، وتحديد الطبقات وتحركاتها وخاصة الطبقة العاملة التي يحتاج تاريخها إلى جهد مشترك ومكثف لتدوينه، وإزالة الغبار الذي تراكم فوقه عن غير قصد أحيانا أخرى كثيرة عن عمد، ولمصلحة يحددها صراع الطبقات.

ولقد عشت خلال تلك الفترة كواحد من أبناء الطبقة العاملة القادم من ريف صعيد مصر؛ حيث ضمتني بوتقة

كفاح عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها، فشاركت في العمل النقابي في محيط عمال النسيج الميكانيكي رئيسا للنقابة فأمينا لصندوقها ثم مراقبا عاما لها، كما ساهمت في النشاط النقابي العام على نطاق القطر كله كما ساهمت في النشاط السياسي المستقل للطبقة العاملة المصرية، وقد مكنتني هذه المشاركة من معايشة كثير من الأحداث ومعاصرة أحداث أخرى غيرها، وقد أقدمت على تسجيل بعض الأحداث والمواقف شعورا مني بأني إنما أؤدي بذلك واجبا علي، خاصة وأن الجيل الذي صنع الأحداث أو شارك فيها أو عاصرها قد أوشك على الاختفاء من مسرح الحياة.

وإذا كنت – كما سبق أن قلت – قد سجلت في هذه المذكرات بعض نضالات عمال النسيج الميكانيكي، فإني مؤمن بأنه لكي تكون الفائدة كاملة فلا بد من دراسة ذلك كله بهدف الوصول إلى النتائج واستخلاص الدروس، سواء من الإيجابيات بتعميقها وشرح مقوماتها، أو من السلبيات بالبحث عن أسباب الإخفاق لتلافيها، وكذلك بهدف الانتفاع بهذه التجارب.

ولقد حرصت على تقديم الأحداث – قدر طاقتي – كما عاصرتها، وإن كنت على يقين بأنها ليست كل ما يستحق أن يكتب ويدرس، بل هناك الكثير الذي أرجو من زملائي الذين عاصروها أن يكتبوها ويقدموها، لأن ذلك دين في أعناقنا لزملائنا وأبنائنا من العمال، وخاصة الشباب الذين لا يعرفون شيئا عن كفاح آبائهم.

قد نتفق أو نختلف في تفسير الأحداث والمواقف ومدلولاتها، ولكننا لن نختلف على أن تسجيل تاريخ الطبقة العاملة المصرية ولو من وجهات نظر مختلفة له أهمية قصوى، والحكم في النهاية للتاريخ بعد أن نضع أمام مرآته كل ما يصل إلى أيدينا من معلومات، فالتاريخ هو أرضية بناء الحاضر، والحاضر هو تربة زراعة المستقبل، والانتفاع بدروس التاريخ هو الموصل إلى أكبر قدر من النجاح بأقل جهد ممكن، وبأقل قدر من التضحيات والخسائر.

وقد أنهيت هذا الجزء من المذكرات مع نهاية عام ١٩٤٦ وبداية عام ١٩٤٧، لا بقصد التحديد التاريخي؛ لأن مراحل الكفاح العمالي مترابطة ومتداخلة، وإنما لأن ذلك كان يمثل بالنسبة لي مرحلة الانتقال من العمل في مصانع النسيج

الميكانيكي التي حرمت من العمل فيها، إلى مرحلة العمل في مهن أخرى، وإن كانت صلتي بالمهنة وبالعمال لم تنقطع.

وفي النهاية فإنني أكرر الرجاء إلى كل قارئ يرى فيما كتبت نقصا أو عيبا أن يكتب إلي، وأعاهد الجميع بأنني سوف أضيف ما يصلني في الطبعات القادمة مهما اختل ما يكتبونه.

بهذا المفهوم أقدم هذا الكتاب آملا أن يجد القارئ فيه ما يستحق المعرفة، وأن يجد الباحث فيه ما يستحق الدراسة والتحليل.

والله ولي التوفيق،،

شبرا الخيمة ١٩٨٣

مهندس

طه سعد عثمان

الخروج إلى الحياة العملية

خرجت إلى الحياة العملية مشبعا بروح غرور الشباب، شامخا بأنني إلى السماء.. كيف لا وأنا الذي تعلمت في مدرسة عليا في العاصمة، وهي المدرسة الوحيدة من نوعها في القطر كله. بينما زملائي من أبناء بلدتي قد أقعدتهم الإمكانيات الغير متوفرة عن تكملة تعليمهم لأكثر من الشهادة الابتدائية، والغالبية الذين تعلموا من أقراني قد أتموا مرحلة المدرسة الصناعية فقط، أو في مدرسة المعلمين الأولية، وهي مدارس كان التعليم فيها بالمجان، بل إن النظام القديم للتعليم في المدارس الصناعية كان الطالب يتقاضى خلاله مكافأة شهرية تشجيعا للطلبة على دخول هذا النوع من التعليم. ودفعني هذا الغرور إلى تخيلات تجعلني أستغرق في الضحك كلما تذكرتها.

كنت، كما أعتقد أن هذا كان شأن زملائي.. ننتظر أن تسرع الحكومة إلينا لترجونا وتلح علينا أن نقبل العمل بها، خصوصا بعد أن تكبدت الشيء الكثير في تعليمنا. فلم تكن الاثني عشر جنيها، وهي المصاريف الرسمية التي كان

الطالب يدفعها كل عام، تساوي كل ما كان ينفق عليه، وإنما كانت الدولة تتحمل للطالب أضعاف هذا المبلغ في الكتب والأدوات التي كانت تصرف له، وفي الآلات والأجهزة التي يستخدمها في الدراسة. هذا بالإضافة إلى أن كثيرين من أساتذة مدرسة الفنون التطبيقية في ذلك الوقت كانوا من الأجانب وخاصة الإنجليز، وكان كل من هؤلاء يتقاضى مرتبا أضعاف المرتب الذي يتقاضاه المدرس المصري الذي يقوم بنفس العمل، بالرغم من أن الغالبية العظمى من المدرسين المصريين كانوا قد سافروا في بعثات إلى الخارج، وكانوا يحملون مؤهلات علمية في تخصصاتهم من انجلترا وألمانيا وإيطاليا.

كانت أسماء الناجحين في دبلوم المدرسة تنشر في الصحف اليومية. وعندما ظهرت النتيجة عرفت بنجاحي من استدعاء علي إسلام باشا لمقابلته بمصنعه في صباح اليوم التالي، ولم يكن مصنع نسيج إسلام ببني سويف غريبا علي، إذ كنت أعمل به قبل التحاقي بمدرسة الفنون التطبيقية، ثم كنت أعمل به نحو ثلاثة أشهر من الأجازة الصيفية في كل

عام، وكان أجري خلال تلك الفترة يمثل جزءا كبيرا من نفقاتي خلال العام الدراسي التالي.

كان مصنع إسلام باشا للنسيج يطل على ترعة الإبراهيمية والطريق الرئيسي الموصل إلى الوجه القبلي، وكان يجاوره مطحن للغلال ومصنع للثلج، وكان للباشا مكتب وسط الإدارات المالية والتجارية لتلك المصانع، وقد استقبلني الباشا مهنئا، ثم عرض علي أن أعمل في مصنعه بصفة دائمة، وفي عرضه جعل لي البحر طحينة كما يقولون، وقدم لي من الآمال والوعود الكثير، فقد وعدني بالسفر على حسابه إلى فرنسا لدراسة نسيج الحرير، والسفر إلى ألمانيا لدراسة صباغة الخيوط والمنسوجات ممنيا إياي بأن يعينني مديرا لمصانعه وفروعها.. وبكل نفخة وعنطزة لم تخفها محاولة التواضع المصطنع التي أظهرتها، وافقت على أن أبدأ العمل من الغد.

ومع بداية عملي في المصنع بدأ صراع خفي لم أدرك كنهه، وبدأ رئيس المصنع " موافي أفندي " يحاربني، ويحاول إثبات عجزي وفشلي بوسائل كانت وقتئذ غاية في الغرابة، وتصورت في بادئ الأمر أن موافي يعاكسني ويدبر

لي المقالب لصالحه، وخوفا من أن يضعف وجودي من مكانته، ولم يخطر ببالي كما عرفت فيما بعد أن ذلك كان بتوجيه صاحب العمل، وبالاتفاق معه حتى يعودني منذ الأيام الأولى لحياتي العملية عنده على المذلة والالتجاء إلى التزلف والرياء، وحتى يقتل في نفسي روح العزة والكرامة والشعور بإنسانيتي، وهو ما لمسه في مناقشتي الأولى معه.. وبالإضافة إلى ذلك كان يريد كأي صاحب عمل أن يجعل مني سيفا مسلطا على رقاب الرؤساء الذي عملوا في المصنع قبلي؛ ليتمكن من مسح أي تفكير من أحدهم للمطالبة بتحسين أحوالهم، بل ولتخفيض أجورهم، وليتخلص من بعضهم بالطرد من المصنع خصوصا أولئك الذين عرف الباشا أنهم كانوا يشجعون بعض النساجين على السفر إلى القاهرة للعمل في مصانع النسيج.

وبدأت أعمل بكل جهدي اثنتي عشرة ساعة يوميا من السادسة صباحا إلى السادسة مساء، تتخللها ساعة لتناول طعام الغداء. وكان المصنع يقدم لعماله الكبار – غير الصبية – وجبة مطهية في مطعم مبني داخل سور المصنع ومجهز تجهيزا جيدا. وكان العمال يقبلون بل ويتزاحمون على

الوجبة التي أخذت تصريحا بحصولي عليها من أول يوم، والتي كانت تتكون من رغيف خبز وطبق من الخضار المطهي وقطعة من اللحم وطبق من الأرز – برتقالة أو موزة – وأما ثمن الوجبة فكان ثمانية مليمات فقط، وفي تلك الفترة كان أجر النساج اليومي ثلاثة قروش، ومن يعمل بالإنتاج قد يصل إلى سبعة قروش في بعض الأيام، وأما الصبية فكان بعضهم بدون أجر لفترة التعليم، ويبدأ حساب الأجر من خمسة قروش في المدة كلها، وهي خمسة عشر يوما تتخللها عطلة يوم الجمعة الأسبوعية.

وعندما ذهبت لصرف أجري في آخر المدة وجدت أنني قد حوسبت على أساس أحد عشر مليما كأجر يومي. عن إحدى عشرة ساعة عملا كل يوم، وحاولت إفهام نصر أفندي الباشكاتب بأن هذا غير معقول؛ لأني كنت أحصل على أجر بين الخمسة والسبعة قروش أثناء عملي في الأجازة، ولكنه أصر على أن هذه هي تعليمات الباشا، وعدت لعنبر الماكينات لآخذ ملابسي الخاصة بالعمل، وذهبت إلى باشمهندس المصنع لأستأذنه، وكان ألماني الجنسية وعلى درجة عالية من المهارة والكفاءة الفنية، وكانت بيني وبينه

مودة من فترة عملي السابقة بالمصنع، وتدخل أكثر من مرة ليحميني من معاكسات موافي، ولما قصصت عليه قصتي مع نصر أفندي أمسك بيدي في حنان وأخذني إلى مكتبه، وبعد أن أغلق الباب أفرغ ما كان في جوفه من معاملة الباشا له ومحاولاته المستمرة لتخفيض أجره، وبدأ المسيو "لودفيك" يحكي لي كيف أن الاتفاق مع الباشا في البداية كان على مرتب شهري قدره ثلاثون جنيها تضاف إليها شقة للسكن مجانية، وعلى أن تنقله العربة الحنطور الخاصة بالباشا كل يوم من مسكنه إلى المصنع وبالعكس. وبعد أن تم تشغيل كل أنوال الحرير قرر الباشا خصم أيام الجمع وهي الأجازة الأسبوعية بدعوى أن الاتفاق كان على أن الأجر اليومي هو جنيه. ولأن لودفيك في البداية كان يعمل بعض أيام الجمع لإنجاز الأعمال العاجلة، ثم خصم الباشا أربعة جنيهات شهرية مقابل السكن في شقة بإحدى عمارات الباشا ببني سويف، وأخيرا قرر الباشا خصم جنيهين مقابل أجر العربة الحنطور شهريا، وصرح لي لودفيك في نهاية حديثه الذي شعرت بأنه أراحه نفسيا إلى درجة كبيرة. صرح لي بأنه

يفكر في ترك المصنع والعمل في أحد المصانع الأخرى في القاهرة أو الإسكندرية.

ولا بد لي هنا من إعطاء صورة مبسطة عن ظروف العمل في مصنع إسلام ببني سويف في تلك الفترة؛ إذ كان العاملون به يتكونون من الفئات الآتية:

١- الصبيان المستجدون وهؤلاء يستجلبون من القرى والعزب الصغيرة، وخاصة عزبة إسلام المجاورة لقريتي، وهؤلاء يقضون فترة بغرض تعلم الصناعة وبدون أجر على الإطلاق ولمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر، وقد تمتد إلى سنة كاملة تحت التمرين.

٢- الصبيان المتمرنون، وهم الذين يعملون وينتجون بالفعل على ماكينات البكر أو المواسير أو في قسم التجهيز أو في المصنع أو في عنبر السدى أو النسيج، ويكونون بالفعل قد حصلوا على قدر من التمرين يكفي لدخولهم خط الإنتاج مع الحد الأدنى للعيوب، وهؤلاء يحدد لهم الأجر الذي يبدأ من

خمسة قروش في المدة ـ والمدة خمسة عشر يوما – ويتدرج حتى خمسة وعشرين قرشا في المدة.

٣- النساجون الذي يعملون على الأنوال، وهؤلاء كان يتراوح أجر الواحد منهم من ٣ إلى ٥ قروش في اليوم، إذا كان عملهم على أنوال الوبرة العادية السادة أو الدوبي، أما عمال النسيج على أنوال الجاكارد أو الحرير أو الصوف فكان أجرهم يرتفع إلى سبعة قروش في اليوم.

٤- الميكانيكية والمساعدون والرؤساء في صالات النسيج والصباغة والتجهيز والتحضيرات فكانوا يحصلون على أجر يومي يصل إلى تسعة قروش في اليوم، وكان بعض هؤلاء ممن لهم مدة خبرة طويلة في العمل بالمصنع، وكثيرون منهم كانوا من خريجي المدارس الصناعية قسم النسيج ومن أهالي بني سويف والفيوم.

والوضع بالنسبة لأجر الرؤساء كان طبيعيا إذا ما قورن بما عرفته من زملائي طلبة الفنون التطبيقية الذين كانوا يعملون في فترة الأجازة الصيفية بشركة مصر للغزل

والنسيج بالمحلة الكبرى بأجر يومي قدره مائة وواحد وعشرون مليما مقابل إحدى عشرة ساعة عملا، على اعتبار أنهم حاصلون على دبلوم المدارس الصناعية، أما من أنهى دراسته وحصل على دبلوم الفنون التطبيقية فيرتفع أجره إلى مائة واثنين وثلاثين مليما في اليوم.

عندما عدت إلى منزلي في مساء ذلك اليوم وجدت خطابا باختياري للعمل بمصنع نسيج الأقمشة الحديثة بشبرا الخيمة لصاحبه هنري بيار وشركاه، ورغم أنني كنت أقلب الأمر في ذهني منذ خروجي من المصنع مع ترجيح سفري إلى القاهرة لأستعين ببعض زملائي وبلدياتي الذين سبقوني إلى العمل بها في الحصول على مصنع أعمل به، وكنت قد حصلت من بعض المدرسين وقبل امتحان الدبلوم مباشرة على بعض خطابات توصية لأصحاب مصانع في روض الفرج والمطرية لتشغيلي، ولكن وصول هذا الخطاب جعلني أراجع الأمر مقارنا بين عملي في مصنع إسلام والمصنع الذي رشحت للعمل فيه في شبرا الخيمة، وكان ترجيح سفري للقاهرة يرجع في الأساس إلى أملي في أن أتمكن وأنا

بالقاهرة من الحصول على وظيفة حكومية.. وإن فاتك الميري اتمرغ في ترابه.

في مصنع بيار

كانت فترة عملي في مصنع بيار بشبرا الخيمة مليئة بالأحداث الهامة في حياتي وفي حياة مصر وفي حياة العالم كله، فقد أنشأ هنري بيار مصنعه بالآلات وأنوال مستعملة استجلبها من فرنسا ومعها الفنيون الأجانب لتشغيلها، واشترطت عليه الحكومة المصرية أن يقوم بتدريب عدد من المصريين ليحلوا محل الأجانب بعد انتهاء عقود إقامتهم في مصر. وهكذا وصلني خطاب الترشيح من لجنة تشغيل المتعلمين العاطلين بوزارة المالية بناء على تزكية من مدرسة الفنون التطبيقية استنادا إلى أعلا الدرجات في مادة أشغال الورش والامتحان العملي. وعندما وصلت إلى المصنع وجدت أربعة من زملائي وبيد كل منهم خطاب ترشيح وتزكية، وهم:

١- علي السيد رخاء، دفعة ١٩٣٦، وآخر عمل مارسه رئيس مجلس إدارة شركة المحلات الصناعية

للحرير والقطن بشبرا الخيمة، وصاحب مصنع نسيج.

٢- عبد القادر يوسف هدهود – توفي – وكان صاحب مصانع نسيج دفعة ١٩٣٧.

٣- محمد مختار الشاذلي – دفعة ١٩٣٧ – توفي – وآخر عمل مارسه كان وظيفة مدير بشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار.

٤- يحيى محمود عيسى – دفعة ١٩٣٧ – التحق بوزارة التربية والتعليم وبالمعاش الآن.

اتفق معنا مسيو بيار على مرتب قدره خمسة جنيهات ولمدة ستة شهور يكون بعدها المصنع قد أنتج وبدأ يدر عائدا، ونكون نحن قد تدربنا لنحل محل الخواجات القائمين بالعمل الفني، وكان هذا المرتب يعتبر مجزيا جدا، وكانت ساعات العمل تسع ساعات فقط في اليوم، ووعدنا بإحضار سيارة أتوبيس لنقلنا مع العمال إلى المصنع والعودة.

وأثناء عودتنا بحثنا عن سكن فوجدنا منزلا بشبرا المحطة به حديقة صغيرة وبدروم فوق ثلاث غرف أرضيتها من الخشب، فاستأجرناه بثمانين قرشا في الشهر، وعلى أن يكون

الدفع في نهاية الشهر، وبدأنا العمل في اليوم الثامن من شهر يناير ١٩٣٨، وكان البرد شديدا، ولم يكن لدى كل منا إلا ملابسه التي على جسمه، وبتنا أسبوعنا الأول على ورق الجرائد التي كنا نشتريها بلا فرش ولا غطاء، واتفقنا على أن يستعير كل من له أقارب في القاهرة بعض الفرش أو الغطاء لنستعين بها في مواجهة برد شهر طوبة القارس، ومن مرتب الشهر الأول اشترى كل واحد منا بعض المفروشات، وبعد الشهر الثاني استأجرنا شقة بشارع سليم خزام عند دوران شبرا مصر، وعشنا في ميس كامل؛ كان كل واحد منا يدفع فيه جنيهين فقط في الشهر مقابل الأكل والسكن وأجر الطباخ الذي كان يعد لنا الطعام، وكافة المصاريف الأخرى بما فيها نزهات يوم الأحد، وقضينا الفترة الأولى في متعة الحياة الجماعية التي مرت كأنها ساعات، ولم ينفرط عقدنا إلا عندما عزمت على الزواج، وسافر مختار الشاذلي في بعثة بنك مصر إلى انجلترا بعد أن استقال من عمله في المصنع.

أول معركة:

بعد أن انتهت الستة شهور الأولى بدأنا نفكر في زيادة الأجر وفقا لوعد بيار، خاصة وأننا كنا قد اجتزنا فترة الاختبار بنجاح، وأثبتنا جدارة في العمل، وبعد أن علمنا أن زيادة أجرنا بعد الستة شهور الأولى منصوص عليه في العقد بين بيار والحكومة المصرية، وعندما طالبنا بيار بالزيادة رفض بحجج مختلفة لم تكن من بينها حجة واحدة مقنعة.

وفي هذه الأثناء التحق بالمصنع عامل نسيج هو محمود محمد العسكري الذي بدأ يتقرب منا، وكان مظهره وحديثه ينبئ على أنه على درجة من التعليم، وأخذ يتكلم معنا عن النقابة وأهدافها بتحفظ شديد، ولكنه كان يتحدث معي وحدي بطريقة أوضح، ثم دعاني إلى زيارة نقابة العمال التي بها عدد من خريجي المدارس الصناعية من بني سويف، وفي تبادل الحديث تكلمت معه عن زيادة مرتباتنا التي طالبنا بها ورفضها بيار، فعرض أن يساعدنا العمال في الضغط على صاحب المصنع بإنقاص الإنتاج إذا نحن لم نشتغل، وعرضت الأمر على زملائي فرحبوا باشتراكه معنا في المناقشة، وقد أبدى من الآراء ما قربه إلينا، خاصة بعد أن سألناه عما إذا كان من الممكن أن يساعد العامل الذي يعمل

بالإنتاج على تخفيض الإنتاج رغم ما يترتب على ذلك من إنقاص أجره، ولو أن كل العمال متعلمون لأمكن إقناعهم بسهولة. ولكن.. هل سيقبل الذي يلبس اللبدة والصديري البلدي، ويأكل البتاو والمش -أن ينقص أجره بيده راضيا؟

وبعد مشاورات ومناقشات بيننا نحن الخمسة استمرت إلى قرب طلوع الفجر -استقر رأينا على أن نخوض التجربة، وعندما وصلنا للمصنع بدأنا عملية العصيان الصامت، فكل عمل يطلب منا نحيله إلى الخواجة أو المدام اللذين يعملان في نفس القسم، بينما أخذ كل منا يتمشى في القسم الذي يعمل فيه واضعا يديه خلف ظهره متعمدا إظهار أنه لا يعمل، وأحس الخواجات بالأمر، كما أحس العمال بتعمدنا عدم الشغل، وهنا تحدث المفاجأة التي لم نكن نتوقعها، فقد أخذ العمال يعطلون الماكينات بأيديهم ويقطعون الخيوط بطريقة فنية لا يمكن إثبات افتعالها، ولكي تظهر كأنها قضاء وقدرا، وقبل أن تمر ساعة واحدة كان عدد كبير نسبيا من الأنوال قد توقف تماما عن الدوران. وضج الخواجات وأسرعوا إلى المدير الذي هاج عندما رأى حالة المصنع، وتجمع حوله المهندسون الأجانب وأخذوا يتشاورون فيما يجب عليهم

عمله، وفي نفس الوقت بدأنا نحن نناقش مع العمال كل احتمال قد يلجأ إليه صاحب العمل لنضع الخطة المقابلة له، وفشلت كل المحاولات التي بذلت مع العمال من جانب الخواجات لتشغيل المصنع بحالته الطبيعية رغم الاستعانة ببعض موظفي المكاتب المصريين أو المتمصرين الذين ساعدوا في الترجمة، وإزاء ذلك قررنا الاستمرار والإصرار على موقفنا بعد أن وثقنا من نجاح الخطة ما دام العمال يؤيدوننا في تنفيذها.

وفي اليوم التالي استدعاني المدير لمناقشتي فيما طلبناه من زيادة، ولا أدري لماذا اختارني أنا بالذات دون زملائي؟!! هل لكثرة تحركي في العنبر؟ هل بسبب الدعوة التي وجهتها سرا لبعض العمال للاجتماع بنا في شقتنا لمناقشة الموضوع؟ هل هناك من أخبر المدير بصلتي التي توثقت كثيرا بالعمال النشطين الذين ساهموا في إقناع زملائهم بمساعدتنا، والذين ثبت فيما بعد أنهم كانوا أعضاء في نقابة عمال النسيج الميكانيكي؟ قد يكون واحدا أو أكثر من هذه الاحتمالات، ولما لم تفلح عوامل الترغيب والترهيب معي، استدعى بقية زملائي، ولم يستطع أن يزحزحنا عن

موقفنا، إما العلاوة وإما الاستمرار في هذا الموقف، وأخيرا أعلن أنه سوف يمنحنا زيادة متفاوتة كل حسب استحقاقه، وأنه قرر نقل بعضنا إلى أعمال أخرى في غير صالة النسيج مع ترقية بعض العمال للقيام بأعمالهم.

وأحسسنا أن هناك محاولة لبث الفرقة بيننا رغم أن قراره كان غريبا، إذ منحني أعلا زيادة وهي جنيهان شهريا، وأعطى بعضنا جنيها ونصفا أو جنيها واحدا، وكان أغرب ما في قرار بيار هو ترقية محمود العسكري إلى مراقب قسم "كونترمتر"، ورغم كل ذلك فقد أحسسنا بالانتصار وقررنا عدم الاستجابة لمحاولات التفرقة، وفي أقل من ساعة كان العمل قد عاد في المصنع إلى حالته الطبيعية.

كانت تجربة جديدة علينا، فقد اشتغلت في مصنع نسيج إسلام، وزملائي الأربعة قد اشتغلوا في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، ولكننا لم نر بل لم نكن نتصور أن يحدث هذا التضامن والتأييد من العمال لمطالبٍ للرؤساء وحدهم، وقد انعكس ذلك علينا؛ تقربا للعمال وتخفيفا لمظاهر التعالي عليهم، كما زاد من ثقتنا في محمود العسكري، ولهذا رحبنا جميعا وبحماس بإجابة دعوته لنا لزيارة النقابة العامة

لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، والتي كان مقرها بحارة البرموني بشارع إبراهيم باشا "الجمهورية حاليا" في دار حزب العمال المصري بزعامة النبيل عباس حليم.

ذهبنا إلى الدار في أحد أيام الآحاد وهي العطلة الأسبوعية للمصنع، فوجدنا شقة في الدور الثاني قد شحنت حجراتها بالمكاتب؛ إذ كان في كل حجرة ٣ أو ٥ مكاتب، وكل مكتب مخصص لإحدى النقابات تضع فيه أوراقها وأختامها ودفاترها، وفي الحجرة الواحدة يناوب أعضاء مجالس إدارة النقابات اجتماعاتهم بحيث لا تتعارض ولا يجتمع مجلسان في يوم واحد. ودخلنا حجرة عليها لافتة باسم النقابة، وقد جلس على المكتب سكرتير عام النقابة الزميل فهمي قنديل، الذي اشترك مع وكيل أول الاتحاد محمد يوسف المدرك في الترحيب بنا، وكأنهما كانا في انتظارنا، وبعد أن قدمنا إليهم محمود العسكري أخذوا يشرحون لنا النقابة وأهدافها، وما يمكن أن تحققه من خير للعمال، مشيرين إلى الفائدة التي عادت علينا من معركة تضامن فيها العمال. ثم قدموا إلى كل منا نسخة من قانون النظام الأساسي للنقابة، وأعلن محمود

العسكري أنه يزكينا أعضاء في مجلس إدارة النقابة، وفي نفس الليلة كتبنا استمارات الالتحاق ودفعنا الاشتراكات.

كنا في بحبوحة من العيش يحسدنا عليها الكثيرون من أمثالنا، فأزمة البطالة مستحكمة وخاصة بين المتعلمين، ولا يجد عملا في الحكومة إلا من يقدم رشوة أو امرأة أو من له مِن حسبه ونسبه ما يجعل وظائف الحكومة وقفًا على أمثاله، وحتى من يعملون في المصانع فإنهم يتقاضون أجورهم باليومية وليس بالشهر مثلنا، وأجورهم أقل مما نحصل عليه بكثير.

ومن الأدلة على استفحال أزمة البطالة بين المتعلمين وقتئذ ما حدث في بني سويف، إذ حصل طالب على البكالوريا، ولم يستطع دفع نفقات الجامعة رغم امتيازه ومجموع درجاته المرتفع، فأخذ يبحث عن عمل حتى أعيته الحيل، ووجد ماء الشارع طريقه من نعل حذائه إلى قدمه، وكان متحدثا لبقا فأخذ يمر على المقاهي يشرح مشكلته، مع رفضه التام أن يأخذ صدقات، كما كان يقف أمام أبواب المدارس في أوقات خروج أو دخول الطلبة يتحدث إليهم، حتى أصبح عدد كبير من الناس يعرفونه ويحبونه.

وفي يوم وجدناه بين مخبري البوليس يجرونه على المركز، وسار خلفه جمع من الناس، وبعد وصولنا إلى المركز تبين لنا الأمر، فلقد أجرم هذا الشاب بما يستحق عليه العقاب من حكم ذلك الزمان، إذ علق شهادة البكالوريا على صندوق لمسح الأحذية، وطاف به على المقاهي والنوادي، وخاصة التي يؤمها علية القوم، وهو ينشد أبيات شعر من نظمه، تنضح بالأسى على حاله، فاعتبر ذلك إثارة للفقراء، وتحريضا للعاطلين من المتعلمين على الثورة ضد الجوع.

لقد كان الكثيرون من زملائنا بلا عمل، وكان بعضهم يحضر أحيانا للقاهرة للبحث عن عمل، وكانوا يظلون لفترات طويلة يذرعون الشوارع، ويطرقون الأبواب -كل الأبواب- بحثا عن عمل -أي عمل- دون جدوى، وبدءوا يتعرفون بعضهم على بعض في الشوارع والحدائق العامة من خلال معايشة المأساة، وقابلت الحكومة ذلك بإنشاء مكتب تشغيل المتعلمين العاطلين بوزارة المالية، ودعت العاطلين إلى تسجيل أسمائهم به، وكان بعض زملائنا يأتون للمبيت معنا، وخاصة الوافدين من خارج القاهرة، وكنا نسمع منهم ما يشبه المغامرات عما يلاقونه أثناء بحثهم عن العمل.

لقد كانت كل هذه الظروف من دوافع حرصنا على التمسك بالعمل الذي حصلنا عليه، وأيضا كان دافعا لحماسنا في الاتجاه إلى الاشتراك في النقابة، خاصة بعد ما لمسنا من نتائج في معركتنا السابقة بمساعدة النقابة كما علمنا؛ مما جعلنا نرى في هذه الهيئة حصن الدفاع عنا، والقادرة بتضامن العمال فيها على حمايتنا ومنع صاحب العمل من طردنا إذا أراد، وكان ذلك ضمن ما شرحه لنا النقابيون في دار اتحاد نقابات العمال، وكما هو مكتوب في قانون النقابة بأن تضامن العمال هو السلاح المضمون للوقوف في وجه استبداد واستغلال أصحاب المصانع للعمال.

المظاهرة الكبرى

في يوم ٨ مايو ١٩٣٨ وكانت معرفتي بالنقابة لم تتعد أياما قليلة، سمعت عن مظاهرة ينظمها عمال جميع المهن والصناعات للمطالبة بالقوانين العمالية، وذهبت في صبيحة ذلك اليوم إلى دار اتحاد نقابات أمام جامع أولاد عنان بشارع الجمهورية، والذي كان به مقر نقابة عمال النسيج الميكانيكي، وما إن نزلت ميدان باب الحديد حتى وجدت جموع العمال منظمة في صفوف، يتقدمها علم اتحاد النقابات

ثم علم كل نقابة يتقدم عمال مهنتها، وخيل إلي أن أهل مصر كلهم قد انتقلوا إلى شارع إبراهيم باشا. ولقد أثرت في المظاهرة وهزتني من الأعماق، وكان لها أثر كبير في ترددي شبه المستمر على مقر النقابة، ثم في ارتباطي بعد ذلك بالحركة العمالية، وفي إيماني بقوة العمال وقدرتهم وإمكانيتهم في تحقيق مطالبهم إذا ما توحدوا، ولقد لاحظت أن هذه المظاهرة قد أثرت تأثيرا إيجابيا كبيرا في تنشيط الحركة العمالية بشكل عام، فازداد إقبال العمال على دفع الاشتراك في نقاباتهم، ولقد نقلت ما رأيته إلى عمال مصنع بيار فازدادوا حماسا، وأقبلوا على الاشتراك في نقابة عمال النسيج الميكانيكي، الأمر الذي أدى بالتالي إلى تنفيذنا لفكرة خروج النقابة من دار الاتحاد الذي يخضع لزعامة عباس حليم إلى دار مستقلة، لا ينفق عليها غير العمال ولا زعامة ولا هيمنة فيها إلا للعمال.

الاستقلال بالنقابة

بعد فترة قصيرة من اشتراكي في النقابة اقتنعت بها، وداومت على حضور جلسات مجلس إدارتها، والاشتراك في كل المناقشات التي تدور فيها، وعندما قدم رئيس النقابة "عبد

الحكيم أديب" استقالته من رئاسة النقابة لتعيينه في وظيفة حكومية بمصلحة الصناعة، اختارني مجلس إدارة النقابة بالإجماع لأكون رئيسا لها، وبدأت بالفعل في القيام بمهام ذلك المنصب لأول مرة، وإن كانت تلك المهام محدودة جدا في تلك الفترة، وبعد ذلك بفترة قصيرة قدم سكرتير عام النقابة "فهمي قنديل" استقالته بسبب تركه للقاهرة؛ ليعود للمحلة للعمل بمصانعها بعد أن فصل من عمله وطورد وحورب في رزقه بسبب نشاطه النقابي؛ فاختار مجلس الإدارة محمود العسكري سكرتيرا عاما للنقابة. وقد كان اشتراكي في النقابة ثم توليتي لرئاستها -في بداية فترة كانت الدعوة إلى استقلال الحركة النقابية عن الشخصيات والهيئات والأحزاب السياسية تأخذ طريقها متسللة إلى نفوس النقابيين؛ لتقنعهم من واقع التجربة أن تلك الزعامات تستغل العمال لمصلحتها، ثم ترجمت تلك الأحاسيس إلى رغبة في التخلص من تلك الزعامات، ثم إلى الاندفاع في الاتجاه الذي لا تتبع فيه النقابة إلا رأي المشتركين فيها. ولا تنفذ إلا القرارات التي تتخذها جمعيتها العمومية ومجلس إدارتها، والتي تنبع من أحاسيس وتعبر عن مطالب أعضائها.

وقد استقر رأينا على إخراج نقابة عمال النسيج الميكانيكي من دار اتحاد عباس حليم وبدأنا في تنفيذ الخطة، وقد كلفني زملائي بإخراج كل ما يتعلق بالنقابة من أوراق ومطبوعات ودفاتر وأختام من دار الاتحاد العباس حليمي إلى حيث نتخذ لها دارا مستقلة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الكثير من النقابات لم تكن تحصل من موردها المالي الوحيد وهو اشتراكات الأعضاء، لم تكن النقابات تحصل على ما يكفي نفقاتها الكاملة من إيجار مفروش ومطبوعات، بالإضافة إلى المساعدات القليلة التي كان ينص على أن تقدمها كل نقابة لأعضائها وفق قانون نظامها الأساسي، ولهذا كان من أهم العوامل المادية التي أدت إلى ارتباط كثير من النقابات بعباس حليم هي قيامه بتحمل نفقات الدار، بل وأجر بعض المتفرغين للعمل النقابي، ومن أجل هذا كانت قوة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي في ازدياد عدد المشتركين فيها، وبالتالي في زيادة إيراداتها بشكل يمكنها من أن تستقل وأن تستأجر دارا أو مقرا خاصا بها.. ولقد كان ذلك أيضا من أهم العوامل التي دفعت محمد يوسف المدرك الذي كان وكيلا أول لاتحاد عباس حليم وكثيرين من النقابيين المؤمنين

باستقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية، دفعهم ذلك إلى تشجيعنا على اتخاذ خطوة الاستقلال، بل ومهدوا لنا الطريق لتنفيذ ذلك.

أما السبب في اختياري أنا بالذات لحمل مستندات النقابة والخروج بها من دار الاتحاد فيرجع إلى أني كنت حديث عهد بالحركة النقابية رغم أني كنت رئيسا للنقابة، وبالتالي فأنني لم أشترك في عمليات الصراع الذي دار داخل الحركة النقابية، أو الصراع الخارجي للسيطرة عليها من جانب عملاء الوفد والسراي وعباس حليم ومن المحامين والأطباء وغيرهم، وبذلك لم أكن معروفا لأعوان كل تلك الجهات، وبالتالي لم أكن تحت مراقبة الموجودين منهم بدار اتحاد عباس حليم، وهكذا حملت مستندات النقابة، وخرجت بها دون أن يشك أحد فيما أحمل، رغم أن عباس حليم -وقد أحس بالاتجاه إلى استقلالية الحركة النقابية- قد رصد بعض العيون ،وأجزل لها العطاء لمراقبة أنصار استقلالية الحركة النقابية، ومنع خروج أية نقابة من دار الاتحاد الذي يتزعمه. وكان "سامي" وهو مخبر في البوليس السياسي برتبة كونستابل، ومخصص للمسائل العمالية، ويعرفه كل النقابيين

معرفة جيدة -يتعاون مع أنصار عباس حليم، وكان هذا السامي رغم مظهره الوديع الناعم كجلد الأفعى يحمل في أنياب تقاريره للعمال المخلصين السجن والمطاردة والمحاربة في الرزق، ولهذا كنت سعيدا جدا عندما لحق بي زملائي أعضاء مجلس إدارة النقابة وأخبروني أن أحدا لم يشك فيما أحمل حتى سامي. ولما وصلنا إلى شبرا مصر حيث كان يسكن غالبية أعضاء مجلس إدارة النقابة، كلفني زملائي بالاحتفاظ بمستندات النقابة في منزلي؛ لأننا لم نكن قد استأجرنا مقرا بعد، وعلى أن نعقد جلسات مجلس الإدارة بمنزل أحد أعضائه، فعرض فضالي عبد الحميد أن يكون منزله مقرا مؤقتا ووافق الجميع.

إضراب زعماء العمال عن الطعام مطالبين بقانون الاعتراف بالنقابات

في يوم ١٢ يونيه ١٩٣٩ وكانت صلتي بالحركة النقابية قد توطدت، وكانت المطالبة بالتشريعات العمالية من أهم ما يدور حوله النقاش بين العمال وخاصة قانون الاعتراف بالنقابات، الذي كان النقابيون يرون فيه حماية النقابات من

اعتداءات البوليس وأجهزة الدولة، وحماية النقابيين أنفسهم من الاضطهاد والتشرد والجوع بسبب مطاردة الحكومة وأصحاب الأعمال، وبعد جلسات نقاش طويلة وعديدة اشترك فيها غالبية الزعماء النقابيين في مدينة القاهرة وضواحيها، وأمام تسويف الحكومة في إصدار القانون تقرر أن يقوم العمال بإضراب عن الطعام، وترك أمر تحديد الزمان والمكان وأسماء المتطوعين في الفوج الأول للجنة شكلت برئاسة محمد يوسف المدرك.

وفي اليوم المذكور جاءني من يخبرني بأن الفوج الأول من العمال قد بدأ إضرابه عن الطعام في ميدان العتبة الخضراء، وأثناء نزولي إلى القاهرة سمعت ضجيجا وسط العمال، ورأيت كمساري الترام يترك عربته ويذهب إلى العربة الأخرى ليناقش مع زميله قانون الاعتراف بالنقابات، وإضراب بعض العمال عن الطعام من أجل المطالبة بإصداره، ورأيته وزميله لا يأبهان بمن يركب الترام أو ينزل منه وقد توقفا عن بيع التذاكر.

ومنذ اليوم الأول لبدء الإضراب قامت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها بإرسال برقيات تأييد

للمضربين إلى الجهات الحكومية المختصة وإلى دور الصحف، وقد أشارت جريدة الأهرام إلى البرقية المرسلة إليها في عددها الصادر يوم ١٣/ ٦/ ١٩٣٩، كما قام عمال النسيج الميكانيكي من بعض المصانع بمظاهرة تأييد توجهت إلى ميدان العتبة الخضراء، حيث كان المضربون الثمانية ينامون على حشائش الحديقة التي تتوسط الميدان.

وقد أُخِذَ العمال المضربون ومن كانوا يؤيدونهم في شرح مطالبهم للجمهور؛ فوجدوا عطفا كبيرا مما أزعج رجال البوليس الذين فشلت كل محاولاتهم في إقناع المضربين بالعدول عن إضرابهم. والاكتفاء بعرض مطالبهم على المسئولين، وفشل البوليس أيضا في تفريق التجمعات الكبيرة التي التفت حول المضربين؛ فأمرهم البوليس بمغادرة المكان. فانتقلوا من الميدان إلى دار حزب الفلاح المطلة على الميدان حيث رحب الحزب باستضافتهم في داره، فقرروا المبيت فيها. ولكن البوليس السياسي ومعه قوة كبيرة من بوليسي قسم الموسكي ومن المخبرين من مختلف الأقسام، قاموا صباح يوم ١٣/ ٦/ ١٩٣٩ باحتلال باب العمارة الواقع بها حزب الفلاح، وجلس بعضهم في الغرفة التي بها المضربون

عن الطعام، وقامت القوة بمنع الاتصال بين المضربين وخارج المكان المقيمين فيه إلا بإذن من البوليس، ورغم التشديد الكبير استطاع بعض العمال ومراسلي الصحف وأهالي المضربين وأسرهم زيارتهم.

وكان المضربون قد اختاروا واحدا منهم هو محمد يوسف المدرك وكيل أول اتحاد نقابات العمال في الإجابة على أسئلة الصحفيين، وقد صرح المدرك [1] بأنه وزملاءه مضربون عن الطعام والتدخين، لكنهم يشربون الماء القراح، وأن المضربين يمثلون طوائف العمال جميعا وأرباب الحرف؛ فمنهم الحداد وسائق السيارة والنجار والخياط وغيرهم، وأنهم لا يتبعون هيئة واحدة؛ ففيهم عمال من اتحاد المملكة المصرية الذي يتبع عباس حليم، ومنهم من يتبع المجلس الأعلا وغيره من النقابات والاتحادات الأخرى، وقد أجاب المدرك على سؤال بأن مطالب العمال ليست عسيرة التنفيذ ولكنها مطالب جوهرية اعترفت بها الحكومات المختلفة وأقرتها الوزارات المختلفة، وعلى الرغم من ذلك لم ينفذ منها شيء، إننا لم نطلب من الحكومة إعانة للعمال العاطلين

---

[1] أهرام ١٤ – ٦ – ١٩٣٩ ص ١١

كما يحدث في أوربا، ولم نطالبها بالإنفاق على أولادنا، ولم نشترط قبول أولادنا في مدارس التعليم مجانا مع أن عمال أوربا يتمتعون بذلك، وإنما تنحصر مطالبنا فقط في الاعتراف بالنقابات وتنفيذ المشروعات، وأكد المدرك أنهم مصممون على الإضراب بعد أن أخطروا المسئولين وحددوا لهم مهلة خمسة عشر يوما، فلم يلتفت إليهم أحد ثم قال أنه إذا مات أول فوج من العمال يحل محله فوج آخر حتى تجاب المطالب، هذا رغم أن الكثيرين من المضربين متزوجون وقد تركوا أولادهم وزوجاتهم، وآثروا الإضراب عن الطعام والتضحية لخير المجموع، وأنهم قد اعتبروا أنفسهم من اليوم الأول في حكم المتوفين".

وقد اهتمت الصحف والرأي العام المصري بمشكلة العمال المضربين عن الطعام، وزارهم طبيب العمال الدكتور نسيم حداد، وأصدر نشرة طبية عنهم أفادت بأن بعضهم قد ظهرت عليه أعراض الاضطراب في الأعصاب، وأن حالة أحدهم قد ساءت، وأخذ النقابيون الذين لم يضربوا في إذاعة التقارير الطبية مع المبالغة فيها بين العمال عامة وبين أسر المضربين وبين الرأي العام في جميع أنحاء القاهرة. كما بدأ

الإعداد في دخول الفوج الثاني من النقابيين ميدان معركة الإضراب عن الطعام. فقام البوليس بمنع الاتصال بالمضربين قطعيا، ولم يسمح حتى لأقاربهم ولذويهم، كما منع الصحفيون والمصورون أيضا من الاتصال بهم، وقامت قوات كبيرة من رجال البوليس بتنفيذ أمر المنع.

أما عباس حليم الذي كان يتزعم إحدى الهيئات الأساسية التي كان منها عمال ضمن المصريين، فقد زار المضربين في اليوم الثالث لإضرابهم محاولا إقناعهم بالعدول اكتفاء بوعود المسئولين له شخصيا بالنظر في المطالب، وتحدث للمضربين عن مساعيه؛ حيث ذهب مع بعض النقابيين إلى السراي الملكية ووزارة التجارة والصناعة لعرض مطالب العمال، هذا في الوقت الذي دافع فيه أحمد كامل قط رئيس حزب الفلاح عن العمال المضربين، وقال أنهم في ضيافة الحزب، ويسلكون طريقا سلمية ليس فيها إخلال بالأمن العام، وكان البوليس قد رفع لافتة الحزب وأخذها إلى قسم الموسكي، أما أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة فقد زار المضربين لينصحهم فقط بالعدول عن الإضراب.

واتسعت حركة التأييد للعمال المضربين؛ فقام عمال فن النجارة بمظاهرة كبيرة حياها المضربون [٢] من نافذة الغرفة التي يقيمون فيها، كما عقد المجلس الأعلا اجتماعا تقرر فيه إرسال برقيات إلى القصر الملكي والبرلمان للنظر في مطالب العمال، وعقد أيضا مؤتمر الفلاحين يوم ١٤/ ٦/ ١٩٣٩، وقرر المجتمعون فتح اكتتاب للإنفاق على عائلات العمال المضربين، وتوجه عزيز ميرهم عضو مجلس الشيوخ بسؤال إلى رئيس الوزراء عن التأخير المستمر في إصدار تشريعات العمال. وأرسلت برقيات إلى المسئولين والصحف مطالبة بإصدار قوانين العمال من كل من:

- صالح إبراهيم من عمال شركة مصر الجديدة.
- عمال مطبعة المعارف بالقاهرة.
- صالح عشماوي من الأخوان المسلمين.
- نقابة عمال السكر بنجع حمادي.
- عمال المطابع المختلطة بالإسكندرية.
- الاتحاد المركزي التابع للمجلس الأعلا بطنطا.

---

[٢] أهرام ١٥ – ٦ – ١٩٣٩ ص ١١

- اتحاد عمال القليوبية التابع لعباس حليم.
- عمال الترسانة بالقاهرة.
- عمال الأحذية بالإسكندرية.
- عمال ورش ترام مصر الجديدة.
- نقابة العمال بالإسماعيلية.
- عمال شارع محمد علي بالعتبة.
- عمال دائرة غيط العنب بالإسكندرية.
- الاتحاد المركزي لنقابات عمال الغربية التابع للمجلس الأعلا.

وفي صبيحة اليوم الرابع للإضراب عن الطعام ١٥/ ٦/ ١٩٣٩ كان ميدان العتبة الخضراء أشبه بساحة قتال ممنوع على جمهور المصريين التواجد فيها، وفشلت كل عوامل الضغط والإرهاب في إجبار العمال على العدول عن الإضراب، حتى كان بعد ظهر ذلك اليوم حيث حضر إليهم عضوان من مجلس النواب هما مصطفى العسال ومحمد الدمرداش الشندي – والأخير من عمال النسيج الميكانيكي الفنيين بالإسكندرية – ومعهما جدول أعمال مجلس النواب،

وفيه مدرج بند خاص بقانون الاعتراف بالنقابات، وبالإضافة لذلك قدم النائبان وعدا من الحكومة بأن يصدر القانون في الدورة الحالية للبرلمان. وقد اختلى المضربون بأنفسهم، وناقشوا الأمر، ثم انتهوا إلى قرار بإنهاء الإضراب، وأبلغوا ذلك للحكومة عن طريق النائبين كما أبلغوه للصحف، ثم استدعوا طبيب العمال الذي نصحهم بتناول السوائل أولا، ثم قدم إليهم الإرشادات الصحية المناسبة.

أما أسماء الذين دخلوا الإضراب عن الطعام في يوم ١٢/ ٦/ ١٩٣٩؛ فهي:

١- محمد يوسف المدرك.

٢- لبيب زكي فهمي.

٣- علي ريحان.

٤- عباس يوسف.

٥- عبد الوهاب محمد علي.

٦- علي صالح درويش.

٧- لبيب تادرس.

٨- عبد المقصود يوسف.

وقد أثر إضراب زعماء العمال عن الطعام في نفسي تأثيرا كبيرا، وأكبرت فيهم التضحية وتعريض صحتهم للخطر من أجل الاعتراف القانوني بالنقابات، وإعطاءها الشخصية الاعتبارية التي رأوا أنها تصونها من عبث الحكام واعتداءات البوليس، ويقويها على حل المشاكل الجماعية والمحافظة على النقابيين من التشرد، وسينتج عن ذلك كله تشجيع العمال على الاشتراك في النقابات.

الاتحاد العام لنقابات عمال القطر المصري

قرر النقابيون المؤمنون باستقلالية الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية -تكوين اتحاد عام لنقابات العمال بعيدا عن أي تدخل غير عمالي. وتشكلت لجنة تنفيذية مؤقتة اتخذت لها مقرا في غرفة بأول شارع الجيش – فاروق سابقا – وقررت اللجنة التنفيذية المؤقتة إصدار منشور للشعب المصري عامة والعمال خاصة مطالبين بعدة مطالب أهم ما أذكره؛ منها:

١- حل مشكلة البطالة.

٢- وقف فصل العمال وغلق المصانع الذي ازداد بسبب الحرب.

٣- زيادة الأجور لتتمشى مع ارتفاع الأسعار.

٤- صدور كل التشريعات التي طالب بها العمال وعلى رأسها قانون الاعتراف بالنقابات.

وفي نهاية المنشور جاء قرار اللجنة التنفيذية بأنها سوف تدعو عمال القطر المصري كله إلى استخدام سلاح سري سوف يكون له أثر كبير ليس على العمال فحسب ولكن أيضا على الرأسماليين وأصحاب الأعمال والحكومة، ولم يذكر المنشور ما هو هذا السلاح.. أما السلاح السري الذي ناقشناه فهو دعوة العمال إلى الامتناع عن إنجاب النسل بصفة كاملة حتى لا نخرج إلى الحياة أولادا وبنات يلهبون بسوط الاستغلال، ويعيشون في الفقر والبؤس كما نعيش.

وبالنسبة لرقابة البوليس الشديدة على المطابع خاصة، وأن الأحكام العرفية كانت قد أعلنت في مصر مع قيام الحرب العالمية الثانية، فقد عرض محمود العسكري على اللجنة التنفيذية المؤقتة للاتحاد بأن تكلفني بطبع المنشور، حيث كان يعلم صلتي بجمعية الأخوان المسلمين وعضويتي لقسم العمال

في المركز العام، وبالإضافة لذلك كانت صلتي الشخصية بالشيخ حسن البنا قوية لدرجة تجعلني أقدم على طلب مساعدته في طبع هذا المنشور[٣]. وقد رحب الشيخ البنا كما توقعت بطبع المنشور في مطبعة الجمعية، وتسلمته أنا ومحمود العسكري من المركز العام في تكتم شديد، ثم توجهنا مباشرة إلى مقر الاتحاد حيث كان كل أعضاء اللجنة التنفيذية منتظرين، وأعدت خطة توزيع المنشور، ونفذ الجزء الأول منها، وانصرف بعض الأعضاء وكنت منهم، واستمر الباقون لتنفيذ باقي خطة التوزيع.

وفي اليوم التالي لم يحضر محمود العسكري لعمله بمصنع بيار، وعندما ذهبت للسؤال عنه في منزله علمت أنه قد قبض عليه مع بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للتحقيق معهم في المنشور، وعلمت من محمود العسكري والمدرك بعد ذلك أن أحد أعضاء اللجنة التنفيذية المؤقتة قد أبلغ عنهم، كما علمت أيضا أن علي ماهر -وكان رئيسا للوزارة- قد أمر

---

[٣] سوف أفرد لعلاقتي بالإخوان المسلمين فصلا خاصا من هذه المذكرات؛ لأوضح فيه كيف تطورت هذه العلاقة من العضوية العاملة والحماس إلى المواجهة العدائية.

بالإفراج عن العمال المقبوض عليهم بمجرد علمه بالأمر واطلاعه على المنشور.

تجديد نشاط النقابة

بدأ البوليس بعد أن عدل زعماء العمال عن إضرابهم عن الطعام نتيجة وعد الحكومة بتقديم مشروع القانون إلى البرلمان -بدأ في مطاردة النقابيين وعلى الأخص ذوي الميول الاستقلالية، ولم نكن قد استقررنا بعد على مقر دائم للنقابة، وإنما كنا نعقد اجتماعاتنا في مسكن زميلنا فضالي، وكانت اجتماعاتنا سرية؛ إذ كنا نخشى تربص البوليس بنا في جو إرهابي شديد لدرجة أننا كنا نضطرب ونخفت ضوء المصباح كلما سمعنا صوت حذاء جندي البوليس الثقيل يدق قرعه خارج نافذة الغرفة التي نحن بها. وبعد أن نمت الروح النقابية في مصنع بيار الذي اشتغل به عدد من النقابيين المشردين، وزاد عدد المشتركين في النقابة -استأجرنا دارا باسم النقابة في شارع خمارويه بشبرا مصر، كانت بحق مركز إشعاع الكفاح في نفوس عمال النسيج الميكانيكي، وفي هذه الدار خلقت منهم قوة نضالية جبارة أخذت تنتقل من نصر إلى نصر حتى وصل عدد المشتركين في النقابة لعدة آلاف، وكانت هذه الدار أيضا نموذجا لكثير من النقابيين الذين زارونا فيها، واستطاعوا بعد ذلك أن يعلنوا استقلالية

نقاباتهم، وأن يتخذوا لهم مقار مستقلة لمزاولة نشاطهم النقابي.

وفي هذه الأثناء كان بنك مصر قد بدأ في إنشاء شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار بالاشتراك مع رأسمال إنجليزي وبأنوال من طراز متقدم صناعة بريطانية، وأعلن البنك عن سفر بعثات على حسابه للتدريب في مصانع انجلترا على تشغيل وصيانة تلك الآلات، وقد سافر عدد غير قليل من المؤهلين خريجي المدارس الصناعية والفنون التطبيقية الذين كانوا يعملون بمصانع المحلة الكبرى وغيرها. ولم يقبل الاشتراك في هذه البعثة منا سوى مختار الشاذلي، وبقينا نحن الأربعة في مصنع بيار، وقد أخبرني مختار الشاذلي بعد عودته عن إضراب عمال المصانع البريطانيين، ورفضهم قبول تدريب المصريين؛ مما جعل التحصيل مرتبط بالقدرة الفردية والعلاقات الشخصية لكل دارس.

وبمناسبة موقف الأجانب من تصنيع مصر حتى ولو كانوا عمالا إنجليزا أو فرنسيين أذكر هنا قصة أكدها لي عديد من الزملاء الذين عملوا بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة

الكبرى، وهي أن المهندسين الأجانب كانوا يقومون بعمليات تخريب وإتلاف بشعة وفظة وخاصة في قطع الغيار، وكان أحدهم كمثال وهو فرنسي الجنسية يقوم بصرف مواكيك جديدة من المخازن بزعم تشغيلها بدل المستهلكة، ثم يقوم بتكسيرها واستخدامها كوقود للتدفئة في الشتاء، وكان أي مصري يبدي اعتراضا على ذلك يكون مصيره الضرب الموجع من خفراء المصنع القساة، ثم الفصل نهائيا من العمل في الشركة بعد سحب الكرنيه منه وتمزيقه، وذلك بناء على أمر الباشمهندس الفرنسي الذي لم يجرؤ أحد على سؤاله بسبب عقابه للعامل المصري. حتى ولو كان مساعدا ميكانيكيا أو حتى رئيس قسم.

آثار بداية الحرب العالمية الثانية

في شهر سبتمبر ١٩٣٩ أعلنت الحرب العالمية الثانية، وأذاعت فرنسا قرارها بدخول الحرب إلى جانب انجلترا وضد النازي، فسارع كل الفرنسيين العاملين في مصنع بيار من الرجال والمقيدين في وحدات الجيش الفرنسي كاحتياطي ومنهم صاحب المصنع هنري بيار وأخوه شارل، سارع الجميع إلى الاستعداد للسفر للالتحاق بوحداتهم في ميدان

القتال، وكان إجمالي عدد من دعي إلى حمل السلاح من الفرنسيين المقيمين في مصر ١٧٠٠ شاب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ سنة، سافر منهم بالفعل ٧٠٠ يوم ٨ سبتمبر ١٩٣٩ [٤] على أن يلحق بهم الباقون، وتسلم إدارة المصنع رجل إنجليزي اسمه "مستر بك"، الذي كان في نفس الوقت مديرا لمحلات بنزايون في مصر، وكانت محلات بنزايون أيضا ضمن شركاء هنري بيار في المصنع.

فصل وردية من العمال:

بدأ مستر بك عمله بقفل المصنع؛ فهددناه بالشكوى للحكومة، ثم قدمنا شكوانا إلى مصلحة العمل التي ظننا أنها سوف تجبر صاحب السلطة في إدارة المصنع على فتحه وتشغيل جميع العمال، وإذا بنا نفاجأ بأن مصلحة العمل قد اتفقت مع بك على فصل وردية كاملة من العمال مع ترك الحرية للمصنع في أن يختار من عمال ورؤساء الورديتين من يستغني عنهم، وفعلا أعلن المصنع أسماء من سيفصلون وكانوا ١٥٠ عاملا لم يكن اسمي من بينهم رغم أني كنت

---

[٤] أهرام ١٧ – ٩ - ١٩٣٩

رئيس النقابة وقتئذ، ولكننا جميعا مفصولين وغير مفصولين رفضنا تنفيذ ذلك، وأصررنا على أن نعمل جميعا أو نتعطل جميعا، وخرجنا في مظاهرات تطوف بالصحف، وتوزع عليها نسخا من مذكرة كنا قد أعددناها لشرح أبعاد المشكلة وخطورتها، وقد أشارت إلى ذلك جريدة المصري في عددها الصادر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٣٩، ثم أخذنا نطرق أبواب المسئولين في مصلحة العمل والوزارات المختلفة، ولم نجد من الجميع إلا اتجاها واحدا هو محاولة عزل المفصولين عمن لم يفصلوا، ثم اتسعت بعد ذلك مشكلة الفصل ففصل مصنع نسيج القاهرة بشبرا الخيمة وردية من عماله، وبدأت المصانع الأخرى تتخلص من عمالها، والحكومة لا تعمل شيئا إلا تهديد رجالها لنا إن لم يعد للعمل من لم يفصلوا ويتركوا مشكلة المفصولين لدراستها بعد ذلك.

كنا في كل يوم نتقابل في دار النقابة لدراسة كل ما تم في مقابلة المسئولين ودور الصحف، ووجدنا أننا ندور في حلقة مفرغة؛ ففكرنا في خطوة تجبر الحكومة على حل المشكلة بعد أن فشلت الأعمال الصغيرة في ذلك؛ مثل ركوب الترام أو الأتوبيس وعدم دفع الأجرة المقررة، أو الأكل بالمطاعم

ورفض دفع الثمن، أو مطالبة المسئولين بنقود للطعام، وكان الذي يجبر على دفع خمسين قرشا في يوم يتهرب من مقابلتنا بعد ذلك.

الإضراب عن الطعام:

لم نستسلم لتمييع الموقف بمرور الوقت بينما كانت الأزمة كل يوم في ازدياد، واتسعت لتشمل عمال صناعات ومهن أخرى غير النسيج، بينما الحكومة لا تعمل شيئا، وعند ذلك اجتمع العمال بدار النقابة في جمعية عمومية فوق العادة بعد أن أيقن المشتغل منهم أن يوم بطالته قريب، وقرروا البدء في عملية إضراب عن الطعام بدار النقابة، وعلى أن يبدأ الفوج الأول في صباح اليوم التالي، وقد تطوع في هذا الفوج كل [5] من:

عبد اللطيف عبد الحفيظ

محمد عبد اللطيف عبد الوهاب

محمود عوض حسنين

محمد حامد مصطفى

---

[5] أهرام ١٧ – ٩ – ١٩٣٩

زكي بحيري حسن

محمود محمد العسكري

كما أعدت قائمة بأسماء الفوج الثاني الذي كان عدده ضعف عدد الفوج الأول، وعلقت كشوف بدار النقابة وعلى بابها بأسماء أعضاء الفوج الأول وكذلك أسماء أعضاء الفوج الثاني الذي تقرر أن يدخل المعركة بعد خمسة أيام من دخول الفوج الأول.

وبعد يومين والنقابة تضيق على سعة دارها بالعمال الذين يزورون المصريين ويشجعونهم، زار النقابة الدكتور الديك طبيب النقابات، ووقع الكشف الطبي على المضربين، وأصدر نشرة طبية [٦] جاء بها أنه قد زار العمال المضربين عن الطعام في الساعة الثامنة من مساء ١٦ سبتمبر، وبالكشف عليهم وجد أنه قد ظهرت على بعضهم أعراض الاضطرابات البسيطة في القلب مع انحطاط عام فيهم جميعا. أما الحالة النفسية فعلى أحسن حال.

---

[٦] المصري ١٧ – ٩ – ١٩٣٩

وفي نفس الوقت بدأت التأييدات للمضربين والاحتجاجات على إهمال مشكلة عمال مصنع بيار تتوالى على دور الصحف وجميع الجهات المختصة؛ ومنها على سبيل المثال[٧]:

- عمال مصنع نسيج الألياف، عنهم محمد عفيفي.
- عمال مصانع نسيج القاهرة، عنهم خليفة خليفة.
- عمال شركة النسيج والحياكة المصرية، عنهم صبحي غالي.
- عاملات مصانع نسيج القاهرة، عنهن صفية سعيد.

وفي صباح اليوم التالي أرسلت باسمي وبصفتي رئيسا للنقابة -تلغرافا إلى كل من النيابة العامة ومحافظة القاهرة ووزير الداخلية ورئيس الوزراء، ونص التلغراف:

"زرت زملائي المضربين عن الطعام؛ فوجدت أحدهم في خطر، طه سعد، رئيس النقابة".

ووفقا لما هو متبع كتبت عنوان سكني على الجزء المخصص لذلك في ورقة التلغراف. ولحقت بعد إرسال

---

[٧] المصري ١٦، ١٧ – ٩ – ١٩٣٩

التلغراف بالعمال الذين يطوفون بمقار الوزارات وبدور الصحف مطالبين بفتح المصانع أو استيلاء الحكومة عليها لإدارتها، ولما عدت إلى منزلي وما إن هممت بدخول المسكن الذي كان منزلا مستقلا بشارع شيبان ولا سكان فيه غيري حتى وجدت ثلاثة من عساكر البوليس يحاولون كسر باب الشقة، ودار بيني وبينهم الحوار التالي:

- إيه ده؟ بتعملوا إيه؟ وعاوزين إيه؟

= عاوزين الست اللي هنا نأخذها القسم..

- ليه.. وإيه اللي عملته هتاخدوها علشانه القسم؟

= عاوزين جوزها ومهياش راضية تقول لنا هوا فين، والمأمور قال هاتوا مراته لحد ما ييجي هوا.

- والمأمور عاوز جوزها ليه؟

= منعرفش ولازم ناخدها معانا.

- طيب أنا جوزها.. لكن مين اللي أنتم عاوزينه؟ واسمه إيه؟

= اسمه طه سعد رئيس نقابة العمال.

- طيب أنا رايح معاكم بس ابعدوا شويه..

وناديت زوجتي الريفية التي لم يكن قد مضى على وجودها في القاهرة إلا أقل من شهرين، وسمعت بعد طمأنتها بصوتي وهي ترفع من خلف باب الشقة ما كانت قد وضعته لمقاومة فتح العساكر لباب الشقة بالقوة، إذ كانت قد وضعت كل الكراسي والترابيزات والفرش خلف باب الشقة. الأمر الذي استغرق بعض الوقت لرفعها. وعندما فتحت باب الشقة وجدتها في حالة سيئة جدا، فطمأنتها وبقيت معها بضع دقائق إلى أن هدأ روعها. ثم ذهبت مع العساكر إلى قسم شبرا حيث سألني المأمور عن التلغرافات، وبعد إقراري بإرسالها أخذ يهددني ويلوح في وجهي بورقة التلغراف المرسل لمحافظ القاهرة، وقام من على كرسيه كمن يحاول ضربي، وأخذت وضع الاستعداد لمقاومة أي اعتداء يقع علي رغم صغر جسمي وضعف بنيتي أمام جسم مصارع يتقدم نحوي، وفي هذه اللحظة دخل جندي وأدى التحية العسكرية، ثم قدم للمأمور ورقة تصفحها ونظر إلي نظرة طويلة صامتة، ثم اتجه إلى كرسيه فجلس، وأخذ يضرب المكتب بقبضته وهو يقول:

وبتبعت للنيابة كمان!!! فأكملت ولرئيس الوزراء أيضا.

هدأت ثورة المأمور ظاهريا وسألني عمن هم المضربون عن الطعام وأين أضربوا، فأخبرته بأنهم عمال نسيج ميكانيكي، وقد أضربوا في دار نقابتهم بشارع خمارويه.

هاج المأمور من جديد وعلا صوته، وأخذ يقف ويجلس في عصبية، ودار بيننا الحوار التالي:

- يعني ملقيتوش غير الحته دي تضربوا فيها؟ مرحتوش حته تانيه ليه بعيد عني؟!

= دي دار نقابتهم.

- ومين رئيس النقابة دي؟ طبعا أنت.. وازاي تسمح لهم بالإضراب في النقابة؟

= دي نقابتهم وأنا مشترك زيهم، وإذا كانوا انتخبوني رئيسا للنقابة فمش معنى كده أني صاحبها!! دول أضربوا في الدار اللي بيدفعوا إيجارها من اشتراكاتهم.

- لكن أنت المسئول أمامنا وأمام النيابة العامة، وعليك أنك تطلعهم من النقابة، يا بني أنا بانصحك خليهم يطلعوا من النقابة أحسن محدش هينضر إلا أنت.

= أنا ما أقدرش أطلع ناس من دارهم.

- يعني مفيش فايده؟!! يا للا ورينا النقابة.

كانوا يعلمون جيدا أين تقع دار النقابة، وكنا نخطر قسم شبرا بالذات بموعد عقد الاجتماعات وخاصة الجمعية العمومية، وكان القسم يرسل رجاله ليراقبونا. ولهذا اتخذت سيارة البوكس طريقها إلى دار النقابة دون إرشاد مني، ولما وصلنا إلى دار النقابة وجدنا وكيل النيابة كان قد سبقنا إليها، وأمسك أحد الجنود بيدي في صورة المقبوض عليه، وما إن رآني العمال على هذه الحالة حتى ثاروا وهتفوا ضد البوليس والحكومة، وخرج وكيل النيابة مسرعا من دار النقابة وقد سمع أثناء خروجه أن العمال يقولون "رئيس النقابة انقبض عليه"، ولما بلغ باب الدار صاح بأعلا صوته "مين اللي قال رئيس النقابة مقبوض عليه؟".

كنت قد وصلت إلى مواجهة وكيل النيابة، والجندي مازال ممسكا بذراعي، والمأمور يسير أمامنا بخطوة واحدة وقد أخذته مفاجأة الموقف كله فرد على وكيل النيابة: "محصلش يا أفندم محدش قبض عليه.. دا جاي معايا "، ووجد أن نظر وكيل النيابة متجه إلي وإلى العسكري الممسك بذراعي، فتوجه المأمور بنظره إلينا، ثم هوى بكف يده اليمنى على

وجه العسكري وأعقبه باليد اليسرى وهو يردد " محصلاش يا أفندم.. محصلاش يا أفندم"..

تدخلت لتهدئة العمال بعد أن أصبحت حرا، ودخل وكيل النيابة ومأمور القسم وحاولا إقناع المضربين بالعدول عن الإضراب فرفضوا، وعرضوا على المتعب منهم أن ينقل إلى المستشفى فرفض، وعرضوا عليهم التغذية بالحقن فرفضوا، وبدأ العمال الغير مضربين يتدخلون في الحديث شارحين المشكلة وأبعاد خطورتها، فانسحب رجال البوليس والنيابة بعد أن تركوا بعض الجنود خارج دار النقابة.

وقد نشرت الصحف [٨] أن وزارة الشئون الاجتماعية قد تدخلت في أمر العمال المضربين عن الطعام وانتدبت بعض الأطباء للعناية بهم نظرا لخطورة حالتهم، وقد حاول كثيرون من المسئولين إسداء النصح للعمال بالعدول عن الإضراب، مؤكدين أن شكواهم محل بحث، إلا أن المضربين أعلنوا أنهم مصممون على الإضراب إلى أن تحل مشكلتهم أو يموتوا ضحية الجوع، وفي يوم ١٨/ ٩ اهتم رئيس الوزراء

---

[٨] المصري ١٩ سبتمبر ١٩٣٩

بموضوع المضربين عن الطعام، ثم بحث الأمر مع وزير الشئون الاجتماعية وأمر بسرعة البت في أمرهم.

ورغم ذلك داوم العمال الغير مضربين على الكفاح الذي بدأ يأخذ الشكل العنيف، فاعتصموا في الوزارات واحتلوا مكاتب الموظفين ومنعوهم من الخروج منها، وأخذت الحوادث تشتد كل يوم، وفي كل يوم مفصولون جدد ومصانع أخرى تغلق، حتى اضطرت الحكومة إلى تهديد أصحاب المصانع بإدارتها لحسابها إذا لم يفتحوا أبوابها لتشغيل العمال، ففتحت المصانع وعاد جميع العمال دون أن يفصل منهم واحد، وانتهت المعركة بنصر عظيم للعمال؛ مما قوى من روحهم والتفافهم حول النقابة.

وفي يوم ٢١ سبتمبر ١٩٣٩ نشرت الصحف البيان الذي أصدرته النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي [٩] بأن العمال المضربين عن الطعام قد أنهوا إضرابهم بعد صدور الأمر إلى مصلحة العمل بالتنبيه على جميع أصحاب المصانع بأن لا يستغنوا عن عمال مصانعهم في هذه الأيام، وأن يكون

---

[٩] المصري ٢١ – ٩ – ١٩٣٩

نظام العمل في المصانع من الآن فصاعدا بمعدل ثلاثة أيام أسبوعيا لكل عامل يتقاضى عنها أجر أربعة أيام.

ولا يفوتني هنا أن أذكر أننا قد تعرضنا خلال معركة الإضراب عن الطعام لكثير من الضغوط والتهديدات من المسئولين ومن رجال البوليس، خاصة وأن مرسوم إعلان الإحكام العرفية كان قد صدر في أول سبتمبر بناء على طلب السفارة البريطانية في مصر استنادا إلى معاهدة ٢٦/ ٨/ ١٩٣٦، مما ترتب عليه تعيين علي ماهر رئيس الوزراء وقتئذ حاكما عسكريا عاما، وفرضت الرقابة على الصحف والمكاتبات ووسائل الإعلام.

وقد دفع هذا النصر بالنقابة إلى الأمام فبدأت تقود النقابات الأخرى للمطالبة بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات، وقانون عقد العمل الفردي وغيره، بل وقادت عمال النسيج وبعض نقابات عمال المهن الأخرى للمطالبة بمكاسب اقتصادية، ولتحسين ظروف العمل سواء في المواعيد أو الأجور أو علاوة غلاء المعيشة وغيرها، وقد ساعدها على ذلك ما أثمرته جهودها من تحرير بعض النقابات من سيطرة وزعامة عباس حليم والشخصيات والأحزاب الأخرى.

الاصطدام بحامد العبد:

هدأت العاصفة بعد عودة العمال جميعا إلى أعمالهم، ولكن إلى حين، فقد بدأت أرباح الحرب تلمع أمام أصحاب المصانع، وتشغيل أيام الأسبوع الستة بدلا من ثلاثة أيام يدفعون عنها أجر أربعة أيام، وبدءوا في تشغيل ورديات جديدة، وزيادة ساعات عمل الوردية الواحدة من تسع إلى عشر أو إحدى عشرة ساعة في اليوم، وأصبحت زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الأرباح الغير عادية هي كل ما يحرصون عليه، وفي المقابل كان العمال ينظمون أنفسهم للمطالبة برفع أجورهم، وخاصة بعد أن ارتفعت الأسعار، وبدأ الجميع وخاصة العمال يحسون بوطأته المستمرة في التزايد.

وبذل أصحاب الأعمال كل جهودهم في جلب عمال جدد من الريف لسد العجز في العمالة من جهة، ولكي يهددوا بهم العمال المشتغلين من جهة أخرى، وبدءوا بالفعل في إسناد بعض الأعمال الفنية والإشرافية إلى عمال قليلي الخبرة وبعضهم كان أميا لا يستطيع أن يكتب اسمه، وقد كلفني

مجلس إدارة النقابة بإعداد مذكرة فأعددتها وقدمتها باسم النقابة إلى مصلحة العمل، وكان مما تضمنته تلك المذكرة:

١- إحلال الفنيين المصريين محل الأجانب، وعدم تجديد عقود المهندسين والفنيين الأجانب، خصوصا بعد أن أصبح المصريون على درجة من المهارة تضمن حسن سير العمل، ودللت على ذلك بإعلان شركة النسيج والحياكة المصرية بشبرا مصر عن إفلاسها حين كان كل مهندسيها والفنيين فيها من الأجانب، وكيف تغير حالها بعد أن أصبح المصريون يشرفون على كافة النواحي الفنية فيها؛ فغطت خسارتها وطفرت بأرباحها، وكذلك استشهدت بمصنع نسيج الحموي بالعباسية الذي اعتمد بصفة رئيسية على المصريين، ومع هذا بل ولهذا السبب لم يتعرض لما تعرضت له المصانع الأخرى من أزمات ونكسات.

٢- إلزام الشركات بتشغيل الخريجين من المدارس الفنية في مصانعها، وفي ذلك مصلحة وخدمة وطنية؛ إذ سيرتقي الإنتاج من حيث الجودة

والكثرة، وذكرت كيف أن صاحب المصنع يفضل عامل الحقل على عامل المدينة، فعامل المدينة يرغب في مستوى معين من المعيشة، فوق أنه يدرك جيدا ماذا يربح صاحب المصنع من وراء عمله؛ مما يجعل إدراكه لقيمة استغلال صاحب العمل له سهلة وواضحة. كما أن عامل المدينة غالبا ما يكون ملما بالقراءة والكتابة أو نصف متعلم، ولهذا فإن قراءته للصحف والكتب وارتباطه بالجو السياسي والثقافي –ممكن؛ مما يجعله يرفض قبول ما يشين سواء في الأجر أو المعاملة، أما عامل الحقل فإنه يقبل أي أجر يعرض عليه؛ فهو خير -مهما قل- من أن يقضي يوما كاملا من طلوع الشمس إلى غروبها في الشادوف أو العزق مقابل أربعة قروش على أكثر تقدير، وحتى إذا نقص أو أنقص أجره في المصنع فإنه لا يتمرد؛ إذ لديه عمله الحقلي يسد به النقص.

٣- تحديد حد أدنى لأجور العمال يكفي لمعيشتهم بحيث لا يقل هذا الأجر بالنسبة للفني عن مرتب أول

تعيين لزملائه في الحكومة، بالإضافة إلى تعويض يوازي ما يبذل من جهد أكبر وساعات عمل أكثر.

كانت المذكرة طويلة ولكن هذه هي أهم النقاط التي تعيها الذاكرة، وفي يوم جاءتني إشارة من نقطة البوليس على عنوان سكني بأن أتوجه لمقابلة مدير مصلحة العمل مع تحديد اليوم والساعة، وفي الموعد المحدد كنت وزميلي عبد الحميد رمضان جالسين في غرفة السكرتير في انتظار الأمر بالدخول، وما إن علم صاحب العزة بوجودي حتى أخلى غرفته من الزوار والموظفين وأمر بإدخالي فورا، فدخلت وألقيت عليه السلام مع التعظيم باليد، وإذا بالرد عاصفة من السباب والشتائم، ودار الحوار التالي:

- هل وصل الاستهتار إلى هذا الحد يا سفله.. أنتم جايين خالعين رءوسكم زي البنات.. إزاي تيجو تقابلوني من غير طرابيش؟.
- هوا ده رد السلام؟.. أنا جاي علشان سعادتك طلبتني مش جاي أشحت منك.
- اسكت ما تتكلمش خالص.. أنا مش عاوز أسمع صوتك.

- أمال باعتلي ليه؟ طيب أنا ماشي.
- تعالى هنا!! إيه الكلام الفارغ اللي أنت كاتبه ده؟ ومين اللي كتبه لك؟ واللا ملاه لك؟
- أنا اللي كتبته ومهش كلام فارغ.. أنا باعرض رأيي عليكم.
- أنت عامل نفسك فوق الحكومة وفوق الدولة؟ أنت بتتهم الحكومة بالعجز والتقصير؟
- أيوه الحكومة محلتش حكاية قفل المصانع إلا بعد ما عملنا احنا دوشة.
- وبتقول أيوه كمان؟.. أنا هاسجنك.. أنا هأوديك في داهية..
- زي بعضه.. اللي عاوز تعمله اعمله.. يا قرد هيسخطوك آل هيعملوني غزال.

ومين قالك أن الحكومة مش عارفه الحاجات دي؟ هي الحكومة مستنياك أنت لما تيجي تقول لها وتعرفها؟

سارت المناقشة على هذا المنوال لوقت لم أشعر به أطال أم قصر، وكان زميلي في تلك الزيارة الغير سعيدة يشد على

يدي من وقت لآخر وينخصني بأصبعه أو بقدمه بين فترة وأخرى لكي لا أرد، ولكي نخرج من هذا المأزق سالمين، فلقد هم حامد العبد أكثر من مرة كما لو كان سيضربنا، ولكنه كان يعود إلى مكتبه متصنعا كظم غيظه.

وأخيرا لان حامد العبد في حديثه وأمرنا بالجلوس فجلسنا أمام مكتبه، ثم أخذ يوجه إلينا نصائح قال أنها أبويه، وأنه لا يبغي إلا مصلحتنا، وأخذ يوجه كلامه إلى عبد الحميد رمضان بينما كان كلامه السابق موجها إلي وحدي، وفي حنان لا يتفق مع موقف حامد العبد منذ بدء المقابلة حتى تلك اللحظة، عرض مساعدتي في الحصول على وظيفة في الحكومة؛ حتى أستريح من قرف العمال الذين ورطت نفسي بالاندماج في وسطهم.

كانت مفاجأة لي أن عرفت أن هذا الموظف الكبير يعلم بأن رئيس النقابة السابق عبد الحكيم أديب قد اشتغل موظفا بالحكومة فانقطعت صلته بعمال المهنة نهائيا، وكانت مفاجأة لي كذلك بأنه يعرف عن حياتي الكثير حتى الخاص منها، موطني الأصلي ومؤهلي وعملي الحالي ومحل سكني وإيجار السكن، كما يعرف أن والدي فلاح ولا يملك أرضا، وأنني

أرسل إليه مبلغا في كل شهر، وأنني متزوج ولي طفل.. إلخ. فقد ذكر لي كل ذلك مع عرض الوظيفة الحكومية قبله وبعده؛ لكي أستطيع أن أعيش وأساعد أسرتي.

ارتبك تفكيري واضطربت أعصابي وأسرعت دقات قلبي، وأحسست بأن حامد العبد كما لو كان قد خلع عني جميع ثيابي وأوقفني أمامه عاريا، وتلعثم لساني وجف ريقي ولم أستطع الرد عليه بكلمة، وتركته وانصرفت دون أن أرد حتى على كلمات وداعه المترفقة والمتصنعة للمجاملة، وخرجت من عنده بعد أن منحني فرصة للتفكير، معلنا أن مكتبه مفتوح لي في أي وقت، ونادي سكرتيره لينبه عليه أمامي بأن يقابلني بسعادته بمجرد وصولي عنده.

قضيت أسبوعا كاملا وحياتي مرتبكة من جميع النواحي، فلا انتظام في عمل المصنع ولا في النقابة، وارتباك في الأكل والنوم وفي علاقتي بمن حولي بل وفي علاقتي بنفسي، وبعد تفكير مضن في المقارنة بين قبول الوظيفة أو الاستمرار مع العمال حسمت الموقف برفض الوظيفة باعتبارها رشوة قذرة، وباعتبار أن تركي للنقابة هو خيانة للأمانة سوف يعاقبني الله عليها بنزع البركة من رزقي،

وكان العامل الفصل في تفضيل وقوفي بين العمال هو خوفي من غضب الله علي.

الفصل من المصنع

استعمل المستر بك Peck مدير المصنع الجديد كل ما عرف عن الإنجليز من دهاء وخديعة، فبدأ بإغرائي بالخمر والنساء والجنس، بدءا بتسليط بعض المدامات العاملات معنا في المصنع لمغازلتي وإغرائي، ثم عرضهن علي أن أزورهن في مسكنهن الذي كان في فيلا داخل سور المصنع مخصصة للأجانب، ثم قام بك بدعوتي للتفاهم في شئون العمال في مسكنه، وحاول معي نفس المحاولة التي فشلت فيها المدامات بعرض فتيات من العاملات في محلات بنزايون شديدات الجمال والإغراء، ولكن شدة تديني عصمتني من الانزلاق في هذه الموبقات خوفا من عضب الله علي، فامتنعت عن زيارته في منزله رغم الحاجة، خاصة وأنني تصورت أنه يحاول دفعي إلى جماع مريضات لكي أصاب بمرض سري، وتجسمت أمامي كل المآسي التي شاهدتها في المتحف الصحي بعابدين لحالات المرضى، ثم حاول بك إغرائي بالمادة، وفي البداية عرض النقود

باعتبارها مساعدة من جيبه الخاص، ولما رفضت عرض أن يزيد مرتبي مع ترقيتي في وظيفة أعلا بالمصنع فرضت أيضا. ولما فشل في إسقائي الكأس الأولى، استعمل معي حرب الأعصاب.

كنا نجتمع في منزلي إلى ما بعد منتصف الليل لدراسة مشاكلنا في المصنع وما يجب عمله لمواجهة خطط بك المتجددة دائما، وكان يحضر تلك الاجتماعات عدد محدود من العمال والرؤساء الذين كانت الثقة بينهم متبادلة وتامة، وبعد انصراف زملائي أهرع إلى النوم لكي أكون في المصنع في الساعة السادسة صباحا إذا كنت في وردية الصباح، وفي نحو الساعة العاشرة صباحا يستدعيني بك وكان يحلو له أن يناديني Hot head أي الرأس الساخن. وبعد سخريات لاذعة يرمقني بنظرات فاحصة من خلال منظاره السميك الذي لا يداري حول عينيه، ويهز كتفيه ثم يتركني متظاهرا بالانصراف، وهو يقول بعد سرد تفصيلي لكل ما دار في اجتماع الأمس: "لقد نصحتك مرارا، ولكنك تصر على أن تقاوم الإعصار وحدك"، وكان ينطق بها باللغة

العربية الفصحى وبتمهل، مع الضغط على بعض الكلمات بما يجسم مقصده.

أما أنا فكنت أنتهز فرصة إدباره لأسرع الخطى إلى الباب حتى إذا عاد بوجهه إلي حيث كان قفاه وجدني قد خرجت من مكتبه، وقد أدهشني أكثر أن يقص علي بك كل ما دار بيني وبين حامد العبد من حديث حول المذكرة، ثم يكرر عرض الوظيفة الحكومية بشرط أن أقطع كل صلة لي بالعمال، ويزيد عليها استعداد الشركة لأن تمنحني مكافأة سخية، وقصصت على زملائي في البداية كل ما قاله بك لي، وبعد أن تكرر ذلك ثلاث مرات طلبت ألا تكون لنا أي اجتماعات إلا في النقابة، وحصرت شكي في ثلاثة ممن كانوا يحضرون الاجتماعات بأنهم أو أحدهم على الأقل يعمل جاسوسا بيننا لمستر بك.

وفي يوم ... يا له من يوم ... كنت أعمل في وردية المساء التي تبدأ من الساعة الثالثة بعد الظهر، وكنت قبل ذلك بفترة أدرك أن هناك محاولات للقضاء على النقابة، وأن هناك مؤامرات تدبر ضدي وضد أعضاء مجلس إدارة النقابة كلهم، بعد أن تأكدت أن واحدا من العمال وواحدا ممن رقوا

إلى رؤساء يتردد على بك في منزله وفي مكتبه بشركة بنزايون، وكان الفضل في كشفهما يرجع إلى أحد أعضاء نقابة عمال المحلات التجارية الذي يعمل بمحلات بنزايون بشارع جامع البنات بالقاهرة.

في هذا اليوم، ومنذ مغادرتي لمنزلي في الصباح إلى مصلحة العمل لتقديم بعض الشكاوى التي كلفتني بها النقابة، وأنا أحس إحساسا غريبا لم أدر مصدره بأنني لن أتم هذا اليوم في العمل، ولما ركبت أتوبيس المصنع من ميدان الأوبرا داخلني يقين بأن هذه هي آخر مرة أركبه فيها، فلما وقفت بنا السيارة في فناء المصنع كالمعتاد، وجدت الفناء مملوءا بجنود البوليس ومنعنا من النزول إلا من ينادى على اسمه، ثم أغلق باب السيارة وما زال بها بعض العمال والرؤساء. وبعد فترة نزلنا بين صفين من العساكر وعزلنا مع بعض العمال من وردية الصباح، ووضعت على الجميع حراسة وكنت منهم.

حتى هذه اللحظة لم أكن أنا ولا أحد من المحجوزين من وردية المساء نعلم ماذا حدث، وفوجئت بأحد صديقي بك وهو المرقى إلى رئيس يتوجه إلي ويصرخ في وجهي:

دي عملة تعملوها يا سفلة يا رعاع؟ إيه اللي هتاخدوه لما تكسروا المصنع؟ ابقى خللي شغل البلطجة ده ينفعكم!!

ثم انصرف نافخا صدره كقائد أفنى كل جيش أعدائه، ثم أخذ يتبختر في المصنع مزهوا لا أدري بماذا، ودخل الإدارة ثم خرج منها، ودخل المصنع وكرر ذلك عدة مرات. ولم تغرب شمس ذلك اليوم من شهر يونيه ١٩٤٠ إلا وكان كل أعضاء مجلس إدارة النقابة الذين يعملون في هذا المصنع وكل العمال النشيطين في النقابة أو المتصلين بهم قد تسلموا شهادات الفصل من المصنع مع المكافآت الضئيلة التي صرفت لكل منهم، مما يؤكد من وجهة نظري بأن الأمر قد أعد له قبل ذلك بعدة أيام.

علمت ممن كانوا يعملون في وردية الصباح أن محمود العسكري سكرتير عام النقابة قد قبض عليه بتهمة تكسير عدة أمشاط من أنوال النسيج، فانتظرناه خارج المصنع حتى وجدناه راكبا في سيارة البوليس التي اتجهت به إلى مركز قليوب للتحقيق معه بمعرفة النيابة. فبكرت في صباح اليوم التالي بالذهاب إلى حجز مركز قليوب، وقابلت محمود العسكري، وفهمت منه أنه متهم بتكسير بعض الأمشاط، وأنه

قد بات ليلته في اسطبل الخيل، وأن بك قد استطاع أن يحصل على بعض شهود الإثبات من بينهم عميل بك الذي سبق الحديث عنه والذي كان متحمسا في شهادته ضد محمود تحمس المدافع عن عرضه المهتوك، وعجبت لهذا الإنسان الذي كان ضمن المفصولين ولم يعد لعمله إلا بفضل النقابة وكفاح وتضامن العمال، ثم هو اليوم يطعن النقابة ويطعن العمال ويفخر بذلك، وقد زال عجبي بعد ذلك عندما رأيت نفس الشخص يقوم بدور مخرب ومفرق بين العمال، وكان ضمن الداعين إلى انشقاق الرؤساء وتكوين نقابة خاصة بهم ترفعا من أن يجلسوا مع العمال، وخدع بعض الرؤساء الشرفاء فأطاعوه، وظل ينفث سموم التفرقة حتى في معركة ترشيح نضالي للانتخابات عام ١٩٤٥ رغم أنه كان عضوا في اللجنة الانتخابية.

لم أتمكن من عمل شيء في ذلك اليوم، وفي اليوم التالي عدت لقليوب ومعي محامي النقابة الذي حضر التحقيق، وقررت النيابة الإفراج عن محمود بكفالة، وقد أنكر محمود العسكري أمامي وأمام المحامي كما أنكر أمام النيابة أنه قد قام بتكسير الأمشاط، وأكد لي بأن الاتفاق كان قد تم من قبل

بين بك وحامد العبد والبوليس على ضرب النقابة بفصل كل أعضاء مجلس إدارتها والنشيطين فيها من مصنع بيار.

وفي رأيي أن العمال المصريين في تلك الفترة وخاصة عمال النسيج الميكانيكي -كان وعيهم قد ازداد وتطور تفكيرهم، ونبذوا الفكرة القديمة التي كانت تدفع العمال إلى محاربة البطالة بتكسير الآلات التي كانوا يرون في الماضي أنها سبب بطالتهم ونكبتهم؛ لأن الآلة الواحدة تحل محل عدد من العمال اليدويين، وكان العمال قد أدركوا أن الأموال والآلات هي وسيلة رزقهم ويجب المحافظة عليها؛ ولهذا رأينا العمال بعد ذلك يعينون من بينهم حراسا لحماية الآلات والأنوال أثناء الإضرابات والاعتصامات خوفا من قيام عملاء للبوليس أو للمصنع بتكسير بعضها.

وفي يوم خروج محمود العسكري من سجن قليوب، كانت الكفالة التي دفعت له هي آخر ما تبقى لي من المكافأة التي أخذتها من مصنع بيار، ولم أسدد للمحامي بقية أتعابه لأننا كنا نتعامل معه بالقضية، ممهلا إياه إلى ما بعد انتهاء القضية فلم يعترض، ولهذا كان علي أن أسرع في البحث عن عمل أتعيش منه.

في مصنع نيومان وكلينر

كانت الغارات الجوية قد بدأت تتوالى على مدينة القاهرة، وكنت متطوعا في فرقة مكافحة الغارات الجوية، مما كان يوجب علي البقاء في الشارع فترة نوبتي في مراقبة الغارات الجوية، ولم يكن حادث فصل أعضاء مجلس إدارة النقابة بالحدث البسيط التأثير، لأنه فرض على كل منا أن يكون سعيه الأساسي للبحث عن عمل يتعايش منه، فليس من يملك أكثر من قوة عمله ليبيعها لصاحب العمل مقابل الأجر الذي يشترى به أقل ضروريات الحياة، ونتيجة لذلك هبطت موجة المد النقابي بين عمال النسيج الميكانيكي حتى اضطررنا إلى نقل أثاث النقابة من دار واسعة وبيت من بابه كنا نستغل سطوحه الواسعة للاجتماعات العامة إلى غرفة مع سكن أحد العمال، ثم ما لبثنا أن نقلناه إلى منزلي لعجزنا عن دفع نصف إيجار سكن العامل الذي به الأثاث، ورغم تلك الظروف ظلت الاجتماعات مستمرة على نطاق ضيق للخروج من الأزمة النقابية في الوقت الذي كان كل منا يحاول تركيز نفسه في الجهة والمكان الذي يوفق للعمل به.

وقد ساعدني الزميل عبد الفتاح حسين على الالتحاق بعمل ميكانيكي في مصنع نيومان وكلينر للنسيج بشبرا مصر وبأجر يومي قدره ثمانية عشر قرشا في اليوم، وعلى أساس تجربة لمدة ستة شهور، كان عبد الفتاح حسين صديقا وزميل دراسة منذ مدرسة بني سويف الصناعية وكان في نفس الوقت ميكانيكيا بمصنع شركة النسيج والحياكة، ويعمل تحت رئاسة نيومان باشمهندس المصنع وتلاقت المصلحتان، مصلحة عبد الفتاح في إيجاد عمل لي ومصلحة نيومان في الحصول على ميكانيكي له كفاءة وإخلاص عبد الفتاح حسين، وبذلت في المدة الأولى من الجهد ما لا طاقة لي أكثر منه؛ لكي أثبت جدارتي وأحتفظ بالعمل، وظهرت نتيجة جهدي؛ مما دفع نيومان إلى محاسبتي على أساس عشرين قرشا من أول أيام العمل بدلا من ١٨ المتفق عليها، واشترى صاحب المصنع أنوالا وماكينات جديدة قمت بتركيبها وتشغيلها، وأخذ أجري يزداد مع زيادة الأنوال، وتحول الأجر إلى مرتب شهري بلغ في نهاية السنوات الثلاث التي قضيتها بالمصنع ثلاثا وعشرين جنيها.

وقد اتبعت مع الخواجة نيومان طريقة فيها شيء من الطرافة للحصول على الزيادات في الأجر، وأذكر هنا واقعة حدثت عندما انتهت طلبيات المصنع لأنه لم يكن ينتج للسوق وإنما كانت أنواله مخصصة لإنتاج ملابس الجيش ومهماته فقط، وجاءني نيومان ليعلن عن يأسه من الحصول على حل بعد أن عجز عن العثور على الخامة اللازمة لإنتاج نوع من القماش للجيش الإنجليزي أرباحه أكثر بكثير من أرباح ما كان يسلم للجيش المصري، وبعد إلحاح مني سلمني العينة على أن أبذل محاولة لم يكن هو مقتنع بها رغم أنه فني في مهنة النسيج، وبعد أسبوع سلمته عينة من خيوط غزل القطن المصري لعرضها بعد أن غيرت المواصفات بما تحقق الغرض من الاستعمال، وبعد فترة جاءني فرحا ليعلن أن العينة قد قبلت، وبعد مدح وإطراء لي لم يعهده من يعملون مع نيومان طلب مني بدء الإنتاج فورا، فقلت له أن العينة قد قمت بإنتاجها للتجربة فقط ولم أعمل حساب التشغيل المستمر، وهاج نيومان وأخذ يشد شعره ويضرب بيديه على فخذيه كعادته، ثم ركب سيارته وهو ما زال يردد.

أنا رحت في داهيه.. أنا كتبت كونتراتو على سبعين ألف متر.. أنا خربت بيتي. وبعد ساعة عاد هادئا وبدأ معي عملية مساومة فعرض جنيهين زيادة في كل شهر وشهرين مكافأة في آخر الشهر فشكرته، وبعد فترة صمت سألني وهو يضحك بخبث: ممكن العينة دي تشتغل؟ ورددت عليه بخبث أيضا، سأحاول.

وقبل أن يمر أسبوع كانت ماكينتان قد انتظمتا في إنتاج العينة الجديدة بكفاءة كبيرة.

الارتباط بين أجر العامل والرئيس:

بدأ شريك نيومان وهو المستر كلينر يظهر ضيقه من الزيادات المستمرة في أجري، إذ كان أجر النساج لم يزد إلا قروشا قليلة مما وسع الشقة بين أجري وأجر العامل، ورغم أن المصنع كان قد تغير وضعه من حيث عدد الأنوال والماكينات وتشغيل وردية جديدة وكذا أصناف جديدة كانت أرباحها خيالية مثل خرطوم المياه الذي كان يورد للبحرية الإنجليزية والأمريكية، والذي وصلت أرباحه وفق حساب أجريته إلى أكثر من خمسمائة في المائة مع سرعة دوران رأس المال، وقد أصبحت الإدارة الفنية للمصنع في يدي دون

تدخل حتى من نيومان نفسه، مما كنت أشعر معه أن ما أتقاضاه من أجر أقل كثيرا مما استحق، ولكن كلينر أخذ يصرح بأن أجري قد زاد إلى أكثر من الحد المعقول بالمقارنة بأجور العمال.

عند ذلك أدركت أن الضمان الوحيد لتثبيت أجري بل وزيادته هو زيادة أجور العمال.. ولكن كيف وهم يعملون منذ سنوات على نفس الأنوال ونفس الإنتاج وبنفس فئة المتر؟

فلما أتت فرصة نوع جديد من القماش لم يكن قد سبق تشغيله في المصنع، وسألت كلينر عن طريقة حساب فئة المتر، فقال أن أجر العامل اليومي مقسوما على أقصى إنتاج له في اليوم ينتج فئة المتر، ويجب مراعاة ألا يزيد أجر العامل على الصنف الجديد عن أجره الحالي. وقد أدهشني ذلك القول فسألته عن أضرار زيادة أجر العامل خاصة وأن المتبقي لصاحب المصنع يعتبر ربحا فوق العادة. وقلت له أن العامل إذا زاد أجره أكثر من طعامه وشرابه وملبسه وحسن من مسكنه وكل ذلك ينعكس على صحة العامل التي تجعله ينتج أفضل.

لم يكن كلينر يعرف شيئا عن صلتي بالنقابة ولهذا تبسط معي في الحديث وأخبرني أنه بولندي الأصل، وقد فر من اضطهاد النازي لليهود، وكسرت ذراعه أثناء هربه، واشتغل عند وصوله إلى مصر شيالا في ميناء الإسكندرية، ورغم هذه النشأة التي كان من المفروض أن تنعكس على سلوكه حيال العمال، إلا أنه صرح لي بأفكار غاية في القسوة، إذ كان يرى أن أفضل وسيلة لإجبار العامل على الاستمرار في العمل هو أن يكون أجره دائما أقل مما يكفي لشراء ضروريات معيشته.

وكرد على ما قلته عن زيادة أجر العامل وارتباط ذلك بصحته وإنتاجيته، ربت كلينر على كتفي كمن يداعب صبيا، ومازلت أذكر كلماته التي قالها:

أنت عبيط ولسه صغير متعرفش حاجة.. تعرف الزيادة دي هتعمل إيه؟ يقعد بها الصنايعي على القهوة ويسمع من الصنايعية التانيين كلام يخليه يفتح عينيه وودانه ويعمل لك دوشات متخلصشي منها وسنديكات وبلاوي، وإن زاد أجره قرش تاني يشتري جورنال يقراه وتبقى مصيبة.

وبعد تفكير تفاهمت مع العامل الذي سيشتغل على أول نول ينتج الصنف الجديد بألا ينتج إلا نصف طاقته وطاقة النول من الأمتار، وكانت مجازفة مني لأن هذا العامل وكان اسمه "صبحي" كان مقربا من كلينر، وكان هناك احتمال أن يشي لصاحب العمل بما أقوم به، ولكن أمام الزيادة في الأجر التي سيحققها العامل بعد شرح مطول بالأمثلة، ومع تعهدي بمساعدته في ذلك، أبدى صبحي استعدادا حماسيا للتعاون معي، ثم سرد لي كل ما اتبعه معه صاحب العمل ليستغله في التجسس علي وعلى العمال ورؤساء الورادي وغيرهم، وضمن ما قاله كلينر لصبحي:

أنت مسيحي ودول مسلمين وعرب، وهما اللي احتلوا مصر بعدما كانت بتاعتكم، أوعى تآمن للمسلمين دول.. هذا في الوقت الذي كان فيه صاحبا العمل يهوديين.

وفي نهاية المدة – والمدة أسبوعان – ربطت الأجر على أساس أن أقصى طاقة إنتاجية من هذا الصنف هي خمسة وعشرون مترا يوميا، ولكن كلينر رفض أن يحاسب العامل على الإنتاج وصرف له أجر المدة باليومية، وفي المدة الثانية كان نول آخر قد دخل إنتاجية الصنف والنتيجة كانت مثل

المدة السابقة من حيث كمية الإنتاج، وبعد ربط فئة تشغيل المتر أخذ الإنتاج يزيد بمعدل خمسة أمتار يوميا في كل مرة حتى بلغ أربعين مترا فهاج كلينر وأخبر نيومان واستدعياني في الإدارة ليشرح لي كلينر كمية الخسارة التي ألحقتها بهم، وكنت قد أدركت ذلك فأعددت للأمر عدته، وبعد نحو ساعة من بدء حديثهما قلت:

لدي رد واحد وهو أن هذا المتر من القماش يتكلف ٤٣ مليما، وأنتم تبيعون للجيش الإنجليزي بأربعة عشر قرشا، فأين هي الخسارة؟ وماذا يساوي مليم أو مليمان يزيدها أجر العامل بالنسبة لمكسب المتر؟ فلم أتلق ردا، وسادت فترة صمت كان بصر كل منهما ينتقل بين شريكه وبيني، وقطعت الصمت بالمطالبة بزيادة أجري؛ فحصلت على الزيادة دون مناقشة أو مساومة وانصرفت.

المضايقات:

كان المصنع ملكا لاثنين من الشركاء يهوديي الجنسية والديانة، وأقول هنا يهوديي الجنسية؛ لأني لم أشعر أن لهما تعلقا أو ارتباطا أو انتماء إلا إلى اليهودية، وكان أولهما – نيومان – مديرا بشركة النسيج والحياكة، وقد انعكس عمله

على سلوكه وأخلاقه؛ فكان أكثر واقعية وأكثر استعدادا للتفاهم، أما كلينر فكان ذا عقلية تجارية ربوية لا تقدس إلا جمع المال. وقد أضمر لي كلينر شرا، وشعرت أنه بدأ يدس علي المراقبين والجواسيس، ولما علم بأنني رئيس نقابة العمال بدأ يعد العدة للتخاص مني، فأعطاني أجازة إجبارية مدفوعة الأجر لمدة أسبوعين، وكان قد اتفق مع أحد موظفي مصلحة الصناعة ويدعى إسماعيل سعد على القيام بإدارة المصنع خلال تلك الفترة تمهيدا لفصلي، ولكن عمال المصنع بما فيهم الصبية الذين يعملون على ماكينات البكر والمواسير، وكانوا جميعهم مشتركين في النقابة قد أوجسوا خيفة من غيابي ومجيء بديلي، وبدأ إسماعيل سعد عمله في المصنع باتخاذ خطوات ترضي كلينر، فقرر تخفيض الأجور وزاد من الغرامات؛ فقابل العمال ذلك بموقف مضاد جعل إنتاج المصنع ينخفض إلى النصف، وتغطية لموقفه اتهمني بتحريض العمال على تخفيض الإنتاج وتكسير الماكينات، فاستدعاني مفتش مصلحة العمل – عبد الحميد سليمان – للتحقيق بحضور شخص فني لم أعرفه، وانتهى التحقيق بإثبات عدم خبرة إسماعيل سعد بميكانيكا النسيج وخاصة في

طراز الأنوال والماكينات الموجودة في هذا المصنع، وبعقلية كلينر التاجر المرابي كما قلت استغنى عن خدمات إسماعيل سعد وعدت إلى العمل في الوقت الذي كان فيه عمال النسيج في شبرا الخيمة والقاهرة قد بدءوا يتحركون للمطالبة بعودتي للعمل.

إعادة تجديد النقابة:

سبق أن ذكرت كيف انحسر المد النقابي بعد ضربة مصنع بيار، وإن استمر النشاط في حدود ضيقة جدا، ولكن زيادة غلاء أسعار المواد المعيشية الضرورية، والضغط المستمر والمتزايد من أصحاب المصانع على العمال -جعل التربة خصبة لبذر بذور الكفاح، وبدأنا التحرك بعد أن قسمنا المراكز التجمعية للعمال، وكُلف واحد منا بقطاع منها، وفعلا وجدنا استجابة سريعة وكانت أسرع وأقوى الاستجابات في القرى والعزب، حيث تمت اجتماعات واسعة في حماية أهالي وأسر العمال.

وفي أواخر عام ١٩٤١ بدأنا في جمع اشتراكات النقابة من غالبية المصانع، واستأجرنا دارا في شبرا المحطة علقنا عليها لافتة النقابة، وكان التحرك منذ بدايته مرتبطا بمطالب

عمالية بسيطة، ثم اتسعت لتشمل عددا كبيرا من العمال والرؤساء، وقررنا عقد جمعية عمومية غير عادية لانتخاب مجلس الإدارة الجديد، وتحديد خطة الكفاح في المرحلة المقبلة.

نقابة رؤساء المصانع

كان عدد غير قليل من العمال والرؤساء قد وفدوا إلى شبرا الخيمة هربا من قسوة العمل في بعض المناطق وخاصة في المحلة الكبرى والإسكندرية، وكان كل رؤساء المصانع الوافدين من المؤهلين الحاصلين على دبلوم المدارس الصناعية، وقد اشترك بعضهم في النقابة بإخلاص لقضية العمال، واستعداد لبذل الجهد والتضحية، أما الباقون فقد اشتركوا لحاجة في نفس يعقوب.

ومن خلال عمليات الكفاح وتقديم المطالب، وقف بعض الرؤساء بجانب العمال وبعضهم وقف سلبيا، وفي نفس الوقت وقف جزء غير قليل منهم إلى جانب أصحاب الأعمال، بل إن بعضهم كان هو القفاز الذي يوقع به صاحب العمل كل العقوبات على العمال بدءا بالإنذار والغرامات، وانتهاء بالفصل نهائيا من المصنع دون أي حقوق.

وفي الجمعية العمومية التي عقدت في شبرا المحطة عام ١٩٤١ قام بعض رؤساء المصانع بترشيح أنفسهم لعضوية مجلس إدارة النقابة، ولكن العمال انتخبوا بعض الرؤساء منهم على ما أذكر طه سعد عثمان ومحمود محمد العسكري وفضالي عبد الجيد ومحمد الفواخري ومحمود محمد قطب ومختار الهواري، كما انتخب أيضا بعض العمال على أساس أن كل عضو يمثل مصنع نسيج متوسط أو عدة مصانع صغيرة متجاورة، كما مثل المصانع الكبيرة عضوان أو أكثر. وكان الانتخاب علنيا وفي السرادق الكبير الذي أقيم بالشارع العمومي، وكان التصويت برفع الأيدي، وقد أسقط العمال في الانتخابات بعض الرؤساء الذين كانوا يتعالون عليهم ويقفون مع صاحب العمل ضدهم، ورغم أن هذا وضع منطقي وطبيعي إلا أن الرؤساء الذين رسبوا في الانتخابات أعلنوا أن هذه مؤامرة دبرت لأبعاد الرؤساء عن قيادة النقابة، كما أعلنوا الانفصال عن نقابة العمال وتكوين نقابة خاصة بالرؤساء، واستطاعوا أن يضموا إليهم بعض الرؤساء الذين لا أشك في نزاهتهم، بل وأبرؤهم من جريمة الانقسام التي تمت بإيعاز من حامد العبد وبعض أصحاب المصانع، إذ

فشلت عملية استيلائهم على مجلس إدارة النقابة، وإذ كان كل أعداء العمال من بوليس سياسي وأصحاب ومديري المصانع الأجانب ومصلحة العمل قد عملوا كل جهدهم لإتمام هذا الانقسام، واعدين بتحقيق مطالب الرؤساء كلها نظرا لقلة عددهم، فإني لا أبرئ النظرة الأرستقراطية المتعالية التي كانت تسيطر على بعض الرؤساء وتجعلهم يرفضون أن يوضعوا في سلة واحدة مع العمال الأميين الجهلة.

وهكذا تكونت نقابة رؤساء ومساعدي المصانع في الوقت الذي بقي فيه عدد غير قليل من الرؤساء والمساعدين في نقابة العمال أعضاء مشتركين وأعضاء مجلس إدارة وأعضاء هيئة مكتب، وظلوا يؤدون واجباتهم في نقابة العمال إلى يوم حلها في ٣٠ أبريل ١٩٤٥.

ولقد حرصنا في نقابة العمال وباستمرار على إيجاد جسور للتعاون بين النقابيين، وكنا نحاول أن نعمل كل ما يرضي غرور بعض الرؤساء لنغلق الباب على المغرضين ودعاة التفرقة، وكمثال كنا نقبل أن تكون الاجتماعات المشتركة بين النقابتين في مقر نقابة رؤساء المصانع الذي كان في ٥٩ شارع أسعد بشبرا مصر، وكذلك اللجنة

الانتخابية التي أدارت معركة ترشيح فضالي لمجلس النواب عام ١٩٤٥، والاجتماعات التمهيدية لتكوين الاتحاد المهني لعمال النسيج في القطر المصري.

ولا أستطيع أن أنهي هذا الكلام قبل أن أقرر أن نقابة رؤساء ومساعدي مصانع الغزل والنسيج قد ضمت عددا من أنظف وأشرف العناصر التي أدت دورا كبيرا في خدمة الحركة النقابية بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص، والتي كان لها دور كبير أيضا في إفشال كل محاولات العناصر الانقسامية والمخربة، بل والخائنة التي كانت تضمها نقابة الرؤساء.

مصادمة وانتصار

أتت وزارة الوفد إلى الحكم في فبراير ١٩٤٢ وسط ضجة كبيرة حول اتهامه بتولي الحكم على أسنة الرماح البريطانية، وكان معروفا أن الإنجليز قد فرضوا على الملك فاروق أن يتولى النحاس رئاسة الوزارة؛ لأنه كان زعيم الأغلبية الشعبية مما يضمن للإنجليز استقرار وهدوء منطقة مؤخرة جيوشهم، ومن أجل هذا كان على الوفد أن يسترضي الفئات الشعبية المختلفة وخاصة العمال.

وقد استقبل عمال النسيج وزارة الوفد بعرائض من كل مصنع موقع عليها من جميع العمال تحدد المطالب العاجلة للعمال، وقد ترتب على ذلك زيادة حماس العمال واستعاد المد النقابي صعوده، وفي مواجهة ذلك بدأ أصحاب الأعمال في العمل على هدم النقابة، ولم يستطيعوا ذلك بضربة واحدة كما فعلوا في الماضي، ولكنهم وجدوا أعضاء مجلس إدارة النقابة متفرقين في مصانع عدة، فاتفقوا على أن يبدأ صاحب أحد المصانع بفصل عضو مجلس الإدارة في مصنعه لجس النبض تعقبها خطوات لتحقيق الهدف، وما إن تم ذلك حتى هب العمال في كل المصانع مدافعين عن عضو مجلس الإدارة المفصول، ومطالبين بعودته لعمله، ولما رفض صاحب العمل أضرب العمال في جميع المصانع مما أجبر أصحاب المصانع إلى الضغط هم أيضا لإرجاع عضو مجلس إدارة النقابة إلى عمله، لا مساعدة للعامل ولكن حرصا على أرباحهم.

وبعد قيام الحرب العالمية الثانية واتخاذ مصر مؤخرة لجيوش الحلفاء، تدفقت الجيوش الأجنبية وأدى ذلك إلى انتزاع تموين الجيوش من قوت الشعب المصري، فقل

المعروض من السلع، وأدى ذلك بالتالي إلى ارتفاع أسعارها، وفي نفس الوقت أدت الحرب إلى قطع طرق المواصلات البحرية والجوية بين مصر والعالم الخارجي؛ فامتنع استيراد السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها أيضا، وأصبح الخبز والدقيق وهو الغذاء الرئيسي للمصريين شحيحا لدرجة دفعت الأهالي إلى تهريب الخبز في نعوش الموتى من القاهرة إلى شبرا البلد. واضطررنا في بعض الأيام أن نعيش على الأرز المسلوق لعدم وجود الخبز، واستعملنا بعض الحلوى – الفندام – في تحلية الشاي بدلا من السكر، ولعدم وجود الخبز استعملت ثمار البطاطا مع الطعمية بدل الخبز.

في هذه الظروف ازداد تماسك العمال والتفافهم حول النقابة، واستطاعوا بذلك الحصول على بعض الحقوق؛ فلجأ أصحاب المصانع إلى طريقة جديدة هي الاستعانة بالبوليس في محاربة النقابة، وبناء على تعليمات من وزارة الداخلية قام ضابط نقطة بوليس شبرا البلد بطرد العمال من النقابة وإغلاقها، بعد أن أنزل لافتتها ووضع عليها حراسة من جنود البوليس لمنع العمال من الاقتراب منها، وقد لجأ العمال إلى منزل أحدهم وهو قريب من دار النقابة، وأعلن بعضهم

الإضراب عن الطعام كما أضرب جميع عمال المصانع عن العمل مما أزعج الحكومة، فسارعت بإرسال عبد الحميد عبد الحق ،وكان وقتئذ وزيرا للشئون الاجتماعية، إلى منطقة شبرا الخيمة التي قالوا عنها يومئذ أنها ملتهبة، وتوجه عبد الحق إلى حيث العمال المضربين، فصحبهم إلى دار النقابة وصرف جنود الحراسة، وقام بمعاونة العمال بيده في إرجاع لافتة النقابة إلى مكانها السابق، ثم عقد اجتماعا مع العمال في دار النقابة وناقش معهم مشاكلهم، فعاد الهدوء إلى المنطقة رغم أن العمال لم ينسوا مطالبهم السابقة والمتجددة باستمرار، خصوصا بعد أن ألهبتهم بعض الانتصارات التي حصلوا عليها، وبعد أن أخذت طوائف العمال الأخرى ونقاباتهم في التقدم بمطالب خاصة بكل منها، وأمام تحركات العمال في مختلف المناطق ومن مختلف المهن اضطرت وزارة الوفد إلى إصدار الأمر العسكري رقم ٢٣٩ في ٢٣ مارس ١٩٤٢ بتكوين لجان التوفيق للفصل في مطالب العمال، وقد اتخذت النقابة من هذا الأمر وسيلة لتنظيم قواعد العمال وانتخاب مندوبي العمال في لجنة التوفيق، والذين أصبحوا بالفعل لجنة قيادية كفرع من النقابة، ومع التوعية

المستمرة فشلت كل محاولات أصحاب الأعمال للتأثير على مندوبي العمال بالإغراء أو بالتهديد، واستطاع العمال انتزاع كثير من الحقوق بأحكام صادرة من لجنة التوفيق بينها على سبيل المثال: أحقية العمال في صرف أجر الأجازات المرضية، وصرف الدواء على حساب صاحب العمل، ومكافأة مدة الخدمة عند الفصل أو الاستقالة، وتعويض الفصل التعسفي، وعدم فصل أي عامل إلا بموافقة لجنة تمثل العمال وأصحاب الأعمال ومصلحة العمل، وبناء المصلات في المصانع وغير ذلك، مما كان له أثره في زيادة ارتباط العمال بالنقابة؛ لأنها نظمت وقادت كفاحهم المثمر.

إعانة غلاء المعيشة:

من أهم المكاسب التي حصل عليها عمال النسيج الميكانيكي في تلك الفترة هو الحصول على إعانة غلاء معيشة بفئة موحدة مقدارها ١٠% لجميع العمال والرؤساء في مصانع النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، وقد شجع ذلك عمال الصناعات والمهن الأخرى على المطالبة بإعانة غلاء المعيشة.

وعندما صدر الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ في ٩ ديسمبر بصرف إعانة معيشة وفقا للحالة الاجتماعية ولجميع عمال المحلات الصناعية والتجارية، ثم الأمر العسكري رقم ٤٥١ في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣ بزيادة إعانة غلاء المعيشة، تمكن عمال النسيج بفضل اتحادهم وتضامنهم والتفافهم حول نقابتهم من أن يحتفظوا بميزة النسبة التي سبق أن حصلوا عليها في إعانة الغلاء مضافة لكل ما قررته الأوامر العسكرية، أي أن العامل الذي تقرر له في الأمر العسكري نسبة غلاء قدرها ١٠% أصبح يحصل على ٢٠% هي عبارة عن النسبة الأولى ١٠% + المقرر رسميا ١٠%، والذي تقرر له بالأمر العسكري ٣٠% أصبح يحصل عليها + ١٠% الأولى = ٤٠% وهكذا.

ولقد سارع بعض أصحاب المصانع بتبليغ الحكومة بذلك وكمثال ذلك التلغراف[١٠] الذي أرسله فرناند بتشتو مدير عام الشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات بشبرا الخيمة إلى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء بأن الشركة قد زادت العلاوة الممنوحة لعمالها من ١٠ إلى ٢٠%.

---

[١٠] الأهرام ٦/ ٤/ ١٩٤٢

العصر الذهبي للنقابة

الانتقال إلى شبرا البلد:

ازدهرت النقابة وأصبح العمال المشتركون في النقابة منتشرين في القاهرة وضواحيها من إمبابة والزيتون وعين شمس والمطرية ومصر القديمة ووسط القاهرة وحلوان، وكانت الغالبية العظمى من العمال الذين يعلمون في شبرا الخيمة يسكنون في نفس الوقت في القاهرة وخاصة في منطقة روض الفرج وشبرا مصر.

ولما كانت النقابة يزورها كل يوم مئات من العمال الذين يقضون فيها أوقاتا قد تمتد إلى ما بعد الحادية عشرة مساء بينما كانت المواصلة الوحيدة هي ترام خط رقم ٨ الذي ينتهي عند شبرا المظلات وينتهي وصوله إليها في الساعة الثامنة مساء، إذ يقتصر على الانتهاء عند المخزن في دوران شبرا؛ نظرا لأن المنطقة التالية للدوران كانت قليلة السكان وكانت منطقة التيرو – سنجر والخفاوي الآن – غير مسكونة، وقد تعرض ركاب الترام لاعتداءات اللصوص

وكذلك المحصلون؛ مما جعل الشركة تنهي سير الترام في تلك المنطقة مبكرا، مما كان يحمل العمال كثيرا من المشاق.

وتنفيذا للرغبة التي أبداها عدد كبير من العمال، استأجرنا الدار رقم ٤٩ بشارع سعد زغلول بشبرا البلد لتكون مقرا للنقابة، فانتقلت النقابة بأثاثها ومشتركيها إلى المقر الجديد الذي قامت النقابة فيها بخدمات جليلة لجميع عمال النسيج في القاهرة وضواحيها والقطر كله، وللطبقة العاملة المصرية وللشعب المصري بأجمعه.

ففي هذه الدار أنشأ العمال فصلين دراسيين كأحسن فصول المدارس مجهزين بالمقاعد والخرائط وأيضا وسائل الإيضاح، وكان العمال يتلقون فيها دروس الثقافة الفنية في النسيج بمختلف فروع علم أصول الصناعة، ودراسات في مواد الثقافة العامة وخاصة التربية الوطنية والتاريخ والجغرافيا، وفصلا للغات كانت تدرس فيه اللغتان الإنجليزية والفرنسية للراغبين والذين لديهم استعداد لذلك، وقد أقبل العمال على دراسة اللغات، واكتمل عدد المنتظمين في هذا الفصل خمسة عشر عاملا، أما دراسات محو الأمية فقد

أنشئت لها ثلاثة فصول لشدة الإقبال عليها، وكانت الفصول الثلاثة تتناوب في مكان واحد تبعا لوقت ورديات العمل.

وفي هذه الدار تكون صندوق الخدمة الاجتماعية الذي عمل له قانون أساسي خاص، وتحدد له اشتراك خاص وميزانية ودفاتر خاصة، وتحددت مهامه في مساعدة العمال ماليا في حالات البطالة الإجبارية والمرض والكوارث والوفيات وغيرها.

وفي هذه الدار تكونت لجنة المندوبين التي كانت كرقيب جماهيري على مجلس إدارة النقابة، وكانت في نفس الوقت تقوم بتوصيل رغبات العمال إلى مجلس الإدارة، ونقل قرارات مجلس الإدارة إلى العمال، والمشاركة في تنفيذها، ومراقبة ذلك بدقة تامة.

وفي هذه الدار أصدر عمال النسيج الميكانيكي أول صحيفة تنطق باسمهم، وهي جريدة "شبرا" التي استأجروها من صاحب رخصتها ورئيس تحريرها إلى أن قام بفسخ العقد بيننا وبينه فانتهى إشرافنا عليها.

وفي هذه الدار تقدم عمال النسيج لأول مرة إلى الانتخابات البرلمانية بترشيح عامل منهم، دفع له التأمين ومصاريف الدعاية من قروش أجورهم.

وفي هذه الدار تمكن العمال من إحباط خطط أصحاب الأعمال الرامية إلى تشريد العمال المكافحين، وأغلق الباب على جذور وفروع الإغراء والترغيب بذلك القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة بأن يتولى حل مشكلة أي مصنع عامل نقابي يعمل في مصنع آخر.

وفي هذه الدار تم التكوين المبدئي لعدد من النقابات منها نقابة عمال مصنع يسن للزجاج، ونقابة عمال الكوتشوك، ونقابة عمال الصيني والفخار، ونقابة عمال الكراسي وغيرها.

وأخيرا.. في هذه الدار تمت مصادرة كل ممتلكات النقابة ومستنداتها بعد صدور قرار وزير الشئون الاجتماعية بحلها في ٣٠ أبريل ١٩٤٥، وسوف أتعرض لبعض تلك النشاطات بشيء من التفصيل فيما بعد.

المطالب العشرة:

عندما علمنا باتجاه الحكومة إلى إصدار قرار بتكوين لجان التوفيق والتحكيم، بحثنا حتى عثرنا على قرار تشكيل لجان التوفيق السابق إصداره أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد دراسته عقدنا اجتماعا موسعا في النقابة تقررت فيه خطة العمل، تتمثل في الآتي:

١- دراسة مطالب العمال في جميع المصانع وتحديدها في مطالب موحدة يتقدم بها جميع عمال المصانع إلى لجنة التوفيق والتحكيم، على أن يوقع جميع عمال المصنع على ثلاث نسخ من المطالب الأولى تسلم للنقابة لحفظها لديها، والثانية تسلم لرئيس لجنة التوفيق أثناء نظر قضية مطالب هذا المصنع بواسطة مندوبي العمال، والثالث يحتفظ بها مندوبو عمال المصنع، ونتيجة لذلك تم الاتفاق على عشرة مطالب [١١] شملت كل ما كان يطالب العمال بتحقيقه؛ من إرجاع المفصول، وتحديد حد أدنى

---

[١١] وثيقة رقم ١

للأجور، وصرف أجور عن أيام الأجازات، وبناء المصلات في المصانع وغيرها.

٢- انتخاب عمال كل مصنع للمندوبين الأصليين والاحتياطيين الذين سوف يحضرون جلسات النظر في شكوى عمال المصنع المقدمة إلى لجنة التوفيق، على أن يوقع جميع عمال المصنع على تفويض من ثلاث نسخ لهؤلاء المندوبين توزع بنفس طريقة توزيع المطالب.

٣- عقد اجتماعات لمندوبي المصانع المختلفة يحضرها مجلس إدارة النقابة لمناقشة المطالب وكل ما قد يثيره صاحب العمل أو مندوب مكتب العمل على كل مطلب، وإعداد الرد على كل منها، وكذلك الحجج والأسانيد التي سيقدمها العمال دفاعا عن حقهم في تلك المطالب.

ولما كانت المطالب قد غطت جميع فئات العمال فقد تحمس الكل لها، وحتى رؤساء ومساعدو المصانع الذين كانوا مشتركين في النقابة الخاصة بالرؤساء قد تحمسوا للمطالب، ووقع بعضهم على المطالب العشرة وعلى

تفويضات المندوبين، وكان البند التاسع يخص الرؤساء دون العمال.

فشل النقابة المصنعية:

كان مسيو "بسو" هو المساهم الأكبر ومدير مصنع القاهرة، وكان من أكبر غلاة الرأسماليين في شبرا الخيمة، وكان يستند على ركيزة قوية هي مشاركة عدد من الشخصيات المصرية ذات المركز والسلطان في مصنعه وعلى رأسهم الدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدي، واستنادا إلى ذلك كان يعتبر نفسه عميدا لأصحاب مصانع النسيج في شبرا الخيمة، وكان يرى أنه يستطيع أن يعمل أي شيء دون عقبات ودون حسيب أو رقيب، فهو فوق القانون بل القانون خادم له.

وعندما بدأت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي نشاطها في ثوبها الجديد، وبدأ العمال يحققون بعض المكاسب الاقتصادية، بدأ مسيو "بسو" في محاربة النقابة بطريقة جديدة لم تكن قد عرفناها من قبل. وهي دعوته بعض عمال مصنعه إلى تكوين نقابة خاصة بهم بعيدة عن النقابة العامة، بل وفي مواجهتها، وخصص مقرا لنقابة المصنع في مبنى الإدارة،

وجهزه بالمكاتب الأنيقة والكراسي المكسوة بالجلد والسجاجيد الفاخرة، واستدعى بعض العمال الذين رأى أنهم قريبون منه ويمكن التأثير عليهم في أول اجتماع، وقدم إليهم المشروبات الساخنة والمثلجة والسيجار الفاخر، ووعدهم بكثير من المنح والمزايا لهم وللنقابة الجديدة، وتبسط ذلك المتأله سابقا مع عماله هؤلاء الذين عينهم أعضاء مجلس إدارة للنقابة، ووزع عليهم المراكز والمناصب، فهذا رئيس وذاك سكرتير وأما أمانة الصندوق فقد احتفظ بها لكاتب المصنع، وكان تبسط بسو في الاجتماع صارخا وفجا لدرجة جعلت الفأر يلعب في عب غالبية الحاضرين، وخرج بعضهم مباشرة إلى دار النقابة العامة حيث أخبرنا بما حدث، وقمنا بشرح أخطار تلك الخطوة على النقابة وعمال المهنة كلها وحتى على عمال نفس المصنع.

ولم يستطع بسو تنفيذ خطته لأنه لم يسايره من عمال المصنع إلا عدد يعد على أصابع اليد الواحدة، وحتى هؤلاء انكمشوا أمام ضغط زملائهم، ورفضوا العمل تحت شرط الوقوف في وجه النقابة العامة، وزيادة على ذلك قام عمال مصنع نسيج القاهرة بتوقيع المطالب العشرة وقدموها

للمسئولين، وانتخبوا مندوبيهم في لجنة التوفيق والتحكيم مما أثار مسيو بسو فأغلق المصنع في وجه العمال، واشترط على من يريد الدخول للعمل أن يوقع إقرارا بالتنازل عن المطالب العشرة، والتعهد بعدم تقديم أي مطالب أو الإضراب عن العمل، فالتجأ العمال إلى النقابة العامة التي تبنت قضيتهم كقضية عامة، وعملت على تكتل كل عمال المصانع وفي مختلف المناطق للتضامن من أجل حلها حلا يصون حقوق العمال بالكامل.

مواجهة الهجمة الرأسمالية:

أدرك العمال خطورة الهجمة الرأسمالية الجديدة التي بدأها "بسو"، ورأوا أنها بداية سلسلة من الهجمات سوف تمسهم جميعا في المستقبل القريب، ولهذا قرروا مواجهتها واعتبروا أن مشكلة عمال مصنع نسيج القاهرة هي مشكلتهم جميعا، وأعدوا خطة عمل ذات شعبتين.

الأولى: أن يقوم فريق من عمال المصنع بالإضراب عن الطعام بقيادة محمود العسكري سكرتير عام النقابة، والذي اكتسب خبرة كبيرة في هذا المجال.

والثانية: أن يقوم عمال مصنع بسو الذين رفضوا العمل بشروطه وكذلك عمال مصانع الغزل والنسيج بالقاهرة وضواحيها بمظاهرات للمرور على وزارات الحكومة ومصالحها، والمسئولين المتصلين بشئون العمال، وكذلك المرور على دور الصحف لتقديم مذكرات تتضمن المطالب العشرة وتطالب بتحقيقها، وفي نفس الوقت شرح مشكلة عمال مصنع نسيج القاهرة والمطالبة بعودتهم للعمل دون قيد أو شرط. ولقد حقق العمال نجاحا كبيرا، خاصة بعد أن وجدوا عطفا ومساعدة من أهالي الدائرة وخاصة الفلاحين وصغار التجار، مما أزعج الحكومة والرأسماليين من أصحاب مصانع النسيج الذين بدءوا بدورهم يضغطون على بسو لحل مشكلة عمال مصنعه قبل أن يستفحل الأمر ويصعب الحل.

وبعد أن فشلت كل محاولات الرأسماليين والحكومة بأجهزتها المختلفة وبوليسها السياسي والرسمي في النيل من وحدة العمال وتضامنهم، وبعد أن فشلت كل عوامل الدس والوقيعة لإيجاد التفرقة بين صفوف العمال، وبفضل التفاف العمال حول النقابة تحقق مطلبان رئيسيان.

الأول: صدور أمر من رئيس الحكومة بعدم توفير أي عامل مهدد بالاستيلاء على المصانع التي يحاول أصحابها غلقها، ثم اتخذت الحكومة إجراءات إصدار أمر عسكري بعدم توفير أكثر من ١٠% من عمال أية مؤسسة في مدة ستة شهور، ونتيجة لذلك فتحت المصانع أبوابها لعمالها، هذا بالنسبة لجميع العمال، أما عمال مصنع نسيج القاهرة بالذات فإنهم بالإضافة إلى عودتهم جميعا للعمل دون التوقيع على أي إقرار أو تعهد فإنهم قد حصلوا على مبدأ صرف الأجر عن الأيام التي أضربوا فيها عن العمل، وقد صرف كل منهم بالفعل أجر ثلاثة وعشرين يوما[١٢].

الثاني: هو التعجيل بتنفيذ الأمر العسكري الخاص بتكوين لجان التوفيق ومباشرة لجنة التوفيق بينها مهمة بحث مطالب عمال كل مصنع من مصانع النسيج في شبرا الخيمة على حدة.

ولقد سبق لي أن كتبت في هذا الموضوع في عام ١٩٤٥، وبعد حل النقابة العامة ما نصه[١٣].

---

[١٢] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ١٨

[١٣] المرجع السابق ص ١٣

"وأمام هذا الضغط الذي خشي المختصون خطره، صدر أمر عسكري في ٢٣ مارس ١٩٤٢ بتكوين لجان التوفيق للفصل في مطالب العمال، ولو أن تكوين هذه اللجان كان شاذا ولم يقصد به إلا تحذير العمال وإقناعهم بالتنازل عما طالبوا به "إما بالترغيب وإما بالترهيب"، إلا أن عمال النسيج كانوا أنضج مما ظن القوم، فوجدت اللجان أمامها عمالا مؤمنين بحقوقهم، ويعرفون كيف يدافعون عنها ولا يفرطون، مما أذهل الحاضرين في اللجان كمندوبين عن أصحاب الأعمال ومندوبين عن اتحاد الصناعات، وانتزع العمال بفضل إيمانهم واتحادهم قرارات اللجنة كلها لصالحهم، فكان ذلك نصرا زاد في تقوية الرابطة بين العمال .. وقد حصل العمال بأحكام اللجان على الأجازات المرضية، والمكافآت عن مدة الخدمة، وبناء المصلات، وعدم الفصل إلا بموافقة لجنة تمثل فيها العمال ومصلحة العمل وصاحب العمل ، كما حصلوا على تعويض الفصل التعسفي، والمساواة بين المصريين والأجانب، وغير ذلك من الحقوق التي كانت أسسا طالب بها عمال الطوائف الأخرى باعتبارها مبادئ؛ مما أفاد جميع عمال القاهرة وضواحيها على اختلاف حرفهم".

الجمعية العمومية للنقابة

في مساء يوم الأحد ٢٦ أبريل ١٩٤٢ ، عقدت الجمعية العمومية للنقابة، وكانت أول جمعية عمومية تعقد بعد تجديد النشاط النقابي، ولما كان يوم الأحد هو العطلة الأسبوعية للمصانع، فقد حضر الجمعية العمومية عدد كبير من العمال، كما حضرها الأستاذ عبد الفتاح الشلقاني المحامي وعضو مجلس النواب عن دائرة شبرا الخيمة، وفي هذا الاجتماع ألقيت تقرير مجلسي الإدارة بصفتي رئيس النقابة، فأوضحت الأخطاء التي ألحقت بالنقابة أضرارا في الماضي، وخطة مجلس الإدارة في المستقبل لتلافي تلك الأخطاء، ومن أهم الأخطاء التي ركزت على توضيحها هو تركيز أعضاء مجلس إدارة النقابة أو غالبيتهم في مصنع واحد لما في ذلك من خطورة على النقابة بتسهيل ضربها، وكذلك لوجود العجز الكبير في قنوات الاتصال بين قيادة النقابة وجماهير المشتركين فيها، وقد أوردت نص الخطاب ضمن الوثائق.

وقد ألقى عبد الفتاح الشلقاني كلمة علق فيها على كلمتي، وضمن ما قاله:

إنني في منتهى السعادة لأن صفوف العمال قد اتحدت قلبا واحدا ويدا واحدة لمصلحة العمال والوطن لا غير .. الحكومة لا تعترف بجماعة مفككين ، وبصفتي والدا أنصحكم أن تتحدوا كلكم في داخليتكم كما قال رئيسكم .. أعترف أمامكم وأمام الله أن أول عمل لي هو تحريك قانون الاعتراف بالنقابات في الدورة البرلمانية الآتية إن شاء الله .. أما المرحلة الثانية من خطاب رئيسكم فهي مرحلة شاقة صعبة المنال، قليل من الناس يتحملها ، تحتاج إلى تضحية، فيجب عليكم أن تختاروا من يضحي بنفسه وماله وبكل ما يملك في هذه الحياة، لذلك لا يمكن أن تضعوا ثقتكم إلا في الأكفاء منكم، وبذلك يمكن لكم النجاح .. أقول لكم نصيحة لوجه الله، أن تُبنى النقابة للعمال فقط، فلا تسمحوا بأي دخيل يدخل بينكم.

وفي نهاية الاجتماع انتخب مجلس الإدارة من ٤٢ عضوا، يمثلون جميع عمال الغزل والنسيج وملحقاته؛ من صباغة وتجهيز وغيره في جميع أجزاء القاهرة وضواحيها، كما انتخبت هيئة المكتب من ثمانية أعضاء وأربعة لهيئة السكرتارية.

ولقد كانت هذه الجمعية العمومية نقطة تحول وقفزة هائلة إلى الأمام في تاريخ نقابة عمال النسيج الميكانيكي، وفيها تمت الموافقة على قانون النقابة [١٤] السابق الموافقة عليه من مجلس الإدارة بجلسته ١٣/ ١٠، ٢٠ منه سنة ١٩٣٩ بعد إجراء تعديلات عليه، وفي هذه الجمعية العمومية أيضا أعلن الاتفاق على قيام النقابة بإصدار والإشراف على جريدة شبرا وإدارة سياستها.

---

[١٤] وثيقة رقم ٢.

مجلة شبرا

سوف أعطي هنا فكرة عامة عن مجلة شبرا في الفترة التي أشرفت على إصدارها النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، تاركا الكلام عنها بالتفصيل لمجال آخر.

فكرة المجلة:

بعد أن اتسع نشاط النقابة وازداد الإقبال على الاشتراك فيها نتيجة الانتصارات المتوالية التي حققتها والمكاسب العديدة التي حصل عليها العمال تحت قيادتها، وبعد أن زاد دخل النقابة من الاشتراكات بحيث غطى نفقاتها من مصاريف الدار؛ كالإيجار والنور والمطبوعات وكذلك المساعدات المختلفة التي كانت تصرفها للعمال وفق القواعد التي قررها قانونها، وبعد أن أصبح للنقابة رصيد مالي في الوقت الذي كان فيه مجلس الإدارة يواجه صعوبات في عملية الاتصال بقواعد العمال في المصانع نتيجة اتساع الرقعة التي تنتشر فيها مصانع النسيج، من شبرا الخيمة وإمبابة بالجيزة والزيتون والمطرية وعين شمس والعباسية

وحلوان ووسط القاهرة -عند ذلك برزت الحاجة إلى وسيلة لتحقيق ذلك الغرض. ولم يكن هناك أفضل من مجلة أو جريدة تكون همزة الوصل بين القيادة اليومية للنقابة وهي مجلس الإدارة، وبين قواعد العمال في المصانع، ثم بين العمال بعضهم، وبعض وأيضا بين عمال النسيج الميكانيكي وعمال المهن والصناعات الأخرى.

ولم يكن في استطاعتنا الحصول على رخصة مجلة أو جريدة، إذ يحول بيننا وبين ذلك عدة صعاب منها:

١- قانون المطبوعات وما يحتويه من شروط فوق طاقتنا.

٢- محاربة الحكومة – أية حكومة سواء كانت وفدية أو غير وفدية – بجميع أجهزتها وخاصة البوليس السياسي، محاربة عنيفة لحصولنا على رخصة مجلة أو جريدة.

ولهذا كان اتجاهنا إلى البحث عن استئجار مجلة أسبوعية من المجلات الكثيرة الراكدة في تلك الفترة بشرط أن يقبل صاحبها إشرافنا الكامل عليها دون تدخل منه، وأن تكون شروط استئجارها المالية في حدود إمكانياتنا الذاتية.

وبينما نحن نستعد لعقد الجمعية العمومية في ٢٦/ ٤/ ١٩٤٢، زف إلينا محمود العسكري بشرى حصوله بمساعدة إسكندر صليب عضو النقابة على مجلة أسبوعية قَبِلَ صاحبها أن يؤجرها لنا بشروطنا، وعندما أخبرنا أن اسمها "شبرا" فرحنا جدا لمناسبة الاسم لنا، وقد وافقنا وقرر مجلس إدارة النقابة أن يصدر العدد الأول بإشراف العمال بعد الجمعية العمومية مباشرة، وتشكل بالفعل مجلس تحرير للإشراف الجماعي على إصدار المجلة من جميع النواحي.

البطاقة الشخصية للمجلة:

أستطيع أن ألخص بيانات البطاقة الشخصية للمجلة فيما يلي:

- شبرا جريدة عمالية سياسية أسبوعية يصدرها ويدير سياستها العمال.
- صاحب الجريدة ورئيس التحرير: محمد عبد الحميد عبد الله.
- مجلد الأعداد التي أصدرها عمال النسيج الميكانيكي محفوظ بدار الكتب برقم ١٩٠٨/ ١٩٠٩.

- أصدر عمال النسيج الأعداد من ٢٠٣ إلى ٣٢٧ عدا ٣٠٦ لخطأ في الترقيم.
- الرسائل العمالية والمكاتبات والإعلانات ترسل باسم محمود العسكري – شبرا الخيمة.
- عنوان الإدارة: دار نقابة عمال النسيج الميكانيكي ٤٩ شارع سعد زغلول بشبرا البلد.
- تصدر صباح الخميس من كل أسبوع وثمن النسخة خمسة مليمات.
- هيئة الإدارة والتحرير مكونة من:

الزميل	:	طه سعد عثمان	سكرتير التحرير
«	:	إسكندر صليب	وكيل الإدارة ومحرر
«	:	محمد إبراهيم الكفراوي	محرر
«	:	فتحي أحمد المغربي	محرر الفنون الجميلة
«	:	بكر أحمد الدخاخني	محرر
«	:	يوسف عبد الحكم	سكرتير مالي، ومحرر الشئون الاجتماعية
«	:	محمود محمد العسكري	مدير الإدارة، ومحرر
«	:	إبراهيم حسين الغزاوي	محرر الشئون الداخلية

الأبواب الرئيسية في المجلة:

- أخبار النقابة: كان الباب الرئيسي في مجلة شبرا هو أخبار النقابة، ففي العدد الأول من إشراف العمال نشر تحقيق صحفي عن الجمعية العمومية المنعقدة في ٢٦ أبريل ١٩٤٢؛ أي قبل صدور العدد بأربعة أيام، وبه ملخص للكلمات التي ألقيت في الجمعية، وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، كما نشرت المجلة النص الكامل لقانون النقابة، وصورا لهيئة مجلس النقابة، ومحرري الجريدة والجمعية العمومية.
- الأزجال: نشرت المجلة عددا من الأزجال التي كتبها فتحي المغربي؛ ومنها زجل بعنوان "أنا العامل"، وآخر بعنوان "المباحث" وغيرها من الأزجال التي كانت تتعرض لحياة العمال ومشاكلهم.
- مقالات لبعض المثقفين وتصريحات، ومنها تصريح زهير صبري رئيس لجنة العمال بمجلس النواب الذي نشر في عدد ١٤ مايو ١٩٤٢، وجاء به:

إنني وفدي اشتراكي وسأدافع عن الاشتراكية في مجلس النواب بكل ما أملك من وسائل.

خرجت المجلة من مجال عمال النسيج الميكانيكي المحدود إلى مجال عمال النسيج في الإسكندرية وغيرها، ثم إلى عمال ونقابات المهن والصناعات الأخرى.

الارتباط بالمجلات العمالية الأخرى:

لم تكن مجلة شبرا هي المحاولة الوحيدة للعمال لإصدار مجلات تنطق باسمهم ويشرفون عليها من الألف إلى الياء، ولكن سبقتها وتبعتها محاولات كثيرة، وكان الارتباط قائما ودائما بين تلك المجلات، فنجد في العدد ٣٥٩ من مجلة الواجب الصادر في ٤ مايو ١٩٤٢ إعلانا عن صدور جريدة شبرا بإشراف نقابة عمال النسيج الميكانيكي، ونجد أيضا أن مجلة شبرا تنشر في عددها الصادر يوم ١٤ مايو ١٩٤٢ إعلانا عن صدور مجلة اليراع كصحيفة للعمال.

وكما كانت نقابة عمال النسيج الميكانيكي تصدر مجلة شبرا، كانت النقابة العامة لعمال المطابع بالقاهرة تصدر مجلة اليراع، وكانت مجلة اليراع تنشر الكثير من المقالات والأزجال لبعض عمال النسيج الميكانيكي، وكانت أيضا تنشر أخبار عمال النسيج ونقابتهم، وحتى الأخبار الاجتماعية كانت تنشر في المجلات العمالية.

وبالاختصار، كانت مجلة شبرا واحدة من المجلات والجرائد العديدة التي أصدرها وأشرف عليها العمال، وكان إصدار تلك الجرائد والمجلات أحد العلامات الهامة المميزة لاتجاه استقلالية الطبقة العامة المصرية وحركتها النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية.

الاعتكاف:

أصبت بمرض منعني من ممارسة عملي في مجلة شبرا كسكرتير لتحريرها، وقد اختارت هيئة تحرير المجلة الزميل فتحي أحمد المغربي للقيام بعملي في هذا المجال، وقد حدثت لي واقعة أعتبرها تجربة غريبة أضعها بين يدي القارئ، فقد اتفقت مع طبيب جراح على إجراء عملية بواسير في مستشفاه بشبرا، وقبل الموعد المحدد لدخولي المستشفى جاءني عبد العزيز الشرقاوي ،وكان يعمل معي في مصنع نيومان وكلينر، ليعرض علي إجراء العملية بدون مشرط أو جراحة لدى رجل متخصص في ذلك يقيم في حارة الهياتم بالسيدة زينب، وبجوار الراحة والخلاص من الآلام الشديدة التي كان معروفا أنها تعقب تلك العملية بالجراحة، فقد كان الأجر المطلوب يعادل ربع أجر الطبيب.

وذهبت إلى الرجل في بيته فأعطاني ثلاث برشامات صناعة يدوية من إعداده وتجهيزه الخاص، وجلسنا معا نتسامر لنحو نصف ساعة أحسست بعدها برغبة في التبرز، ودون أن أعلن عن هذه الرغبة خجلا، وجدت الرجل يحضر لي مقعدا خاصا مفرغا من الوسط أجلسني عليه، وأحسست أثناء التبرز بألم خفيف، وبعد أن جفف ودهن بمرهم خاص، أراني إناء كان قد وضعه أسفل فتحة الكرسي، فوجدت به دما وقطعا من اللحم في حجم نوى البلح الصغير، وعدت فورا إلى منزلي في سيارة أجرة، وبعد ثلاثة أيام من استعمال المرهم الذي أعطاه لي، زالت تماما كل أعراض البواسير ونزيف الدم الذي كان موجودا قبل هذه العملية، ولكنها عادت بعد خمس سنوات، ورغم أن نجاح العملية يعتبر جزئيا بسبب عودة المرض. إلا أن هذه التجربة التي خضتها بنفسي تجعلني آمل أن يتمكن الطب من الوصول إلى علاج هذا المرض بهذا الأسلوب بنجاح تام، خاصة وأن الرجل قد عرفني بأن البرشام الذي أعطاه لي مصنوع من خليط من الأعشاب المصرية.

إلغاء الإنفاق:

انتشرت مجلة شبرا واتسع نطاق توزيعها، وخرجت من دائرة عمال النسيج بالقاهرة وضواحيها إلى نطاق عمال مهن أخرى ومناطق أخرى، بالإضافة إلى أن المجلة قد أوجدت رباطا منتظما بين عمال النسيج ونقاباتهم في المناطق الأخرى وخاصة الإسكندرية، وكنا في كل عدد نزيد المطبوع منه عن المطبوع من العدد الذي سبقه، وكانت كل الأعداد تنفد بيعا.

وقد أزعج ذلك رجال الحكومة والبوليس السياسي وأصحاب الأعمال؛ فزادوا في تصعيد مضايقاتهم لنا حتى اضطررنا في الأعداد الأخيرة من رقم ٣٢٢ الصادر في ١٩ نوفمبر ١٩٤٢ إلى إنقاص مساحة الورق المطبوع في النسخة، ثم أضافوا إلى ذلك الضغط على صاحب ورئيس تحرير المجلة حتى قام بفسخ العقد السابق تحريره مع محمود العسكري بوصفه ممثل النقابة.

وبهذا انتهت إحدى المحاولات التي قام بها عمال مصر لإصدار مجلات أو جرائد تنطق باسمهم وبإشرافهم الكامل.

النقابة واستقلالية الحركة النقابية

قبل الحديث عن موقف عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها من استقلالية الحركة النقابية، لا بد من إلقاء بعض الضوء على الأسباب التي أدت إلى وقوع النقابات تحت سيطرة بعض الأشخاص والأحزاب السياسية.

وأول تلك الأسباب فيما أرى هو قصور ذاتي في الحركة النقابية ناتج عن عدم فهم العمال وضعف الوعي الطبقي بينهم، وحداثة وجود الطبقة العاملة في مصر، وتأثير الأوضاع الاجتماعية والارتباط القوى بالريف على العمال، فإذا أضفنا إلى ذلك سيطرة البرجوازية وقيادتها للحركة الوطنية، ودفع أبنائها من المثقفين إلى محاولة حصر نشاط الطبقة العاملة بوجه عام والحركة النقابية بشكل خاص في إطار يخدم مصالح البرجوازية أولا، وقيام هؤلاء المثقفين بفرض أنفسهم كرؤساء أو مستشارين للنقابات، وفي خط مواز لذلك كله عمليات الإرهاب المستمر والاضطهاد والتشريد والتجويع للنقابيين الشرفاء مما أضعف من إقبال العمال على الاشتراك في النقابة، وكبل انطلاقة النشاط

النقابي، الأمر الذي أدى بدوره إلى ضعف الحركة النقابية في مواجهة هجمات الرأسماليين والحكومة، وجعلها أيضا عاجزة ماليا عن مواجهة أعباء المستقبل ومصاريف الدور والمطبوعات وحماية النشاط وغير ذلك. ولهذا نجد أن النقابة القوية بعمالها واشتراكاتهم كانت تسارع باتخاذ دار مستقلة لها، وترفض الزعامات والسيطرة الوافدة من خارج أعضائها.

ولقد استغل متزعمو الحركة النقابية كل تلك الظروف لفرض سيطرتهم على النقابات مقابل تحملهم لنفقاتها، ولقد رأيت بعيني في دار اتحاد النقابات بزعامة عباس حليم أوضاعا كان من المستحيل معها إلا أن تكون خاضعة لسيطرة الزعيم، فالفرقة الواحدة تتخذ مقرا لثلاث أو أربع من النقابات العمالية، ولا تملك النقابة إلا أوراقها وأختامها التي تضعها في مكتب يملكه الزعيم. وقد ذكر الأستاذ أمين عز الدين في كتابه "تاريخ الحركة العمالية ١٩٢٩/ ١٩٣٩ ص ١٥٣ أن عباس حليم قد أنفق في الفترة السابقة على حل الحكومة لاتحاد نقابات العمال بزعامته نحو سبعة آلاف جنيه، وهو مبلغ يعتبر ضخما جدا في ذلك الوقت، ولم يكن

عباس حليم ليقدم كل تلك التضحيات إلا من أجل أهدافه الشخصية، ولكي يثبت للإنجليز أنه بزعامته للعمال يصبح أقوى الرجال في مصر، آملا في أن يجلسوه على عرش مصر الذي كان يرى أنه أحق به من الملك فؤاد.

أما حزب الوفد فكان هدفه في البداية الارتكاز على الحركة العمالية في كفاحه الوطني، وبشرط أن تكون تحت سيطرته الكاملة، ولا تخرج عن الإطار الذي رسمه لعملها، وما إن رأى الوفد أن الحركة العمالية قد بدأت تأخذ طريقها المستقل عن سيطرته حتى سارع بضربها بمنتهى القسوة، وظلت سياسة الوفد هي الاستعانة بالعمال في مواجهة السراي والإنجليز والأحزاب المناوئة له وهو خارج الحكم، وكان يسرف في الوعود بتحقيق المطالب، وينشط رجال الوفد وخاصة المحامين في الارتباط بالنقابات، وما إن يتولى الوفد الحكم حتى تتبخر جوهريا تلك الوعود بالتدريج، ويختفي ممثلو الوفد، وأحيانا كان الأمر يصل إلى المواجهة العدائية بين حكومة الوفد والعمال، فإذا خرج من الحكم عاد رجاله ودب النشاط في دور النقابات الوفدية مرة واحدة.

وأرجو إلا يفهم من هذا أنني أنكر ما قدمه الوفد خلال فترات حكمه للعمال من قوانين وقرارات وأوامر عسكرية كان فيها تحقيق لبعض مطالب الطبقة العاملة، ولكن الذي أريد التأكيد عليه هو أن الوفد لم يتخل لحظة واحدة عن محاولاته للسيطرة على حركة الطبقة العاملة المصرية ومعاداته الأصيلة لاستقلاليتها.

وبجوار وفي حزاء ذلك الذي قام به الوفد وعباس حليم، كانت هناك محاولات مستمرة من جانب السراي الملكية وأحزاب الأقلية لإيجاد موطئ قدم للسيطرة على الحركة العمالية، ولكن كل تلك المحاولات باءت بالفشل جماهيريا لارتكاز النشاط فيها على مجموعة من المنتفعين.

ورغم كل تلك الظروف بذلت محاولات عديدة لإخراج استقلالية الحركة النقابية إلى حيز الوجود، ولكن تلك المحاولات كانت تقابل بالمحاربة العنيفة حتى كانت أول محاولة ناجحة بتكوين "هيئة تنظيم الحركة العمالية"، والتي كان من أهم أهدافها:

١- تدعيم ومساعدة النقابات الموجودة ومدها بالخبرة الإدارية والكفاحية وتنظيم الدفاتر والحسابات.

٢- تكوين نقابات للعمال الذين ليست لهم نقابات، وخاصة في المناطق التي بها تكتلات عمالية كبيرة.

٣- تكوين اتحاد عام للنقابات مستقل عن أية سيطرة، غير عمالية مع الاعتراف بحق كل عامل في الانضمام إلى الاتجاه السياسي الذي يفضله دون محاولة لإخضاع الحركة النقابية لحزب أو هيئة أو جمعية.

وكان عمال النسيج الميكانيكي ممثلين في تلك الهيئة وعملوا على تدعيمها.

ولم تكتف النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها باستقلالها وتحررها من أية سيطرة لأحزاب أو شخصيات سياسية بعد خروجها من دار اتحاد عباس حليم، ولكنها كانت دائمة الاتصال بالقادة النقابيين في المهن والمناطق الأخرى داعية للحركة الاستقلالية، واستطاعت بالتعاون مع كثير من النقابيين الشرفاء تحقيق نجاح كبير في هذا الميدان رغم أن محاولات السيطرة لم تتوقف وخاصة من حزب الوفد وعباس حليم، وقد أصبحت النقابة العامة

لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة توءما لنقابة عمال النسيج الميكانيكي، واستطاعت من دارها المستقلة بشارع المعز لدين الله بالجمالية أن تسهم بنصيب موفور في كل المعارك التي خاضتها الطبقة العاملة المصرية، وكان الزملاء سيد محمود حسن وشهرته سيد جزر والشيخ عبد الباقي سيف وعبد الرحيم محمد ومحمد حسيب وغيرهم ضمن الرواد الأوائل لعمال النسيج اليدوي.

ومن معالم استقلالية الحركة النقابية كانت دار النقابات برقم ٢ حارة الخازنداره ،والتي كانت تحتل دورا بأكمله فوق نقطة بوليس الخازنداره، تضم عددا من نقابات العمال كان أبرزها نقابة عمال المحلات العمومية، وفي مقر تلك النقابة باشرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر نشاطها، ومن رواد تلك النقابة رئيسها محمد رفعت حسيب، ومن أعضائها كامل البخاري وطه سليمان وعبد الفتاح قنديل وغيرهم.

وإذا كان المجال لا يتسع للحديث عن كثيرين ممن ساهموا في تدعيم استقلالية الحركة النقابية، فإنه من واجبي أن أذكر حسن السيسي وهو الوفدي المتعصب لوفديته، ولكنه

في نفس الوقت كان يرفض فرض سيطرة الوفد على النقابات، أما الزميل محمد يوسف المدرك فقد كان من أوائل الداعين إلى استقلالية الحركة النقابية وتخليصها من كل المتسلقين عليها من خارجها، ولا أستطيع أن أذكر كل ما قام به في هذا المجال، ولكني أشير فقط إلى سلسلة من المقالات التي نشرتها له مجلة الواجب، وأقتطف هنا سطورا مما نشر في إحدى حلقات تلك السلسلة[١٥].

قلت أن الدخلاء على العمال هم من أخطر العناصر على قضيتهم لأنهم أصحاب غايات ومصالح، ويكفينا للتدليل على خطرهم ما نشاهده من انقسام يفتت العمال إلى شيع وأحزاب أتباعا لهؤلاء، لهذا يجب أن نبعد عنا هذه العناصر بقسوة وعنف، فإن لم يردعهم ما أعلنته الهيئات العاملية مرارا وتكرارا من ابتعاد حركته عن الهيئات والشخصيات، فيجب العمل على طردهم بأبشع الصور حتى يشعر الرأي العام بحصانة طبقة العمال من اندساس الدخلاء أيا كان وضعهم، عندئذ نكون قد حصلنا على التكوين الطبيعي السليم النظيف الذي يضعنا في المستوى اللائق، وعندئذ نكون قد حصلنا

---

[١٥] الواجب العدد ٣٥٦ في ١٣/ ٤/ ١٩٤٢.

على الحصانة الواقية ضد الإغراء أو التغرير، وعندئذ نؤمن بأن حقوقنا أصبحت في متناول أيدينا، لأن ثلاثة أرباع المقاومة التي تلقاها حركة العمال بسبب الظن في أنها مفتعلة بفعل زعمائها أو مستشاريها أو رؤساء الشرف فيها -من غير العمال.. أما عندما تصبح الحركة لأصحابها فستظهر فيه روعة التفكير العملي المنتج، والعمال أصحاب الكفايات، وستهون فيه التضحيات مهما عزت.

أما أنا فقد تشبعت بفكرة استقلالية الحركة العمالية، ووجد هذا التشبع تعبيره في قصيدة الشعر الشعبي التي نشرتها في مجلة الضمير، والتي قلت فيها عن العمال:

لا يقبلون زعيمهم إلا الذي	هو عامل منهم فقير محتسب
أما الألى جاءوا لكم بزعامة	براقة في نابها سم الكلاب
هم يعلنون بأنهم أنصارنا	لا يبتغون بذاك جاها أو أرب
إصلاحنا يبغون ورفعة شأننا	والله يشهد أن قولهم الكذب
من قال منهم أنه في صفنا	هو خادع مهما تكلم أو خطب
يا صاحب الألقاب بارح صفنا	أو فارتقب سنريك شر المنقلب

ولقد حاول فؤاد سراج الدين أن يفرض نفسه زعيما أبديا ومدى حياته للعمال وبصفته الشخصية، وبذل الكثير من

الجهد والمال، واستطاع حواريوه وبعض المرتزقة أن يخلقوا حوله هالة إعلامية مستغلين توليه وزارتي الداخلية والشئون الاجتماعية، ولكن كل ذلك كان كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف، كما سيأتي تفصيل ذلك عند الكلام عن رابطة نقابات عمال القاهرة.

زجل العامل المصري:

رغم طول وقت العمل في المصنع وقسوة وصعوبة الكفاح النقابي، فقد كنت حريصا على أن أقرأ يوميا و لو نصف ساعة، ومن أحسن ما أعجبني مما قرأته وقتئذ زجل لبيرم التونسي عن العامل يقول فيه:

ليه امشي حفيان وانا منبت مراكيبكم   ليه فرشي عريان وانا منجد مراتبكم
ليه بيتي خربان وانا نجار دواليبكم   هيه كده اسمتي.. الله يحاسبكم

***

ساكنين علالي العتب.. وأنا اللي بانيها
فارشين مفارش عجب.. ناسج حواشيها
قانيين سواقي دهب.. وأنا اللي أدور فيها
يا رب ما هش حسد.. لكن بعاتبكم

***

من الصباح للمسا والمطرقة فيدي
صابر نهار الأسى حتى نهار عيدي
ابن السبيل انكسى واسحب هرابيدي
تتعروا من مشيتي واخجل أخاطبكم

***

ليه تهدموني وأنا اللي عزكم باني
أنا اللي فوق جسمكم قطني وكتاني
عيلتي في يوم دفنتي ملقتش أكفاني
حتى الأسية وأنا رايح وسايبكم

ما قبل تسجيل النقابة

استمر تقدم النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها في طريق الكفاح النقابي بشعبه المختلفة؛ ففي كل يوم اشتراك عمال نسيج جدد في النقابة، واتصال بين نقابة شبرا الخيمة ونقابات عمال النسيج في المناطق الأخرى، وخطوات مشتركة بين عمال النسيج وعمال مهن وصناعات أخرى في سبيل تحقيق المطالب العمالية العامة، ورغم أن النقابة كانت تضم عمالا من مختلف أقسام وضواحي القاهرة،

إلا أنها أصبحت معروفة "نقابة شبرا الخيمة"، وسوف أقتصر على استعمال هذا الاسم المختصر فيما بعد.

ولم تكن منطقة شبرا الخيمة لتكتسب تلك الشهرة على نطاق القطر المصري كله إلا بسبب ما كانت تمثله بتكتل العمال فيها، وكانت إذا ذكرت تلك المنطقة فإن ذلك كان يعني عمال النسيج الميكانيكي، ولهذا فمن واجبي أن ألقي بعض الضوء في نظرة عامة على منطقة شبرا الخيمة التي سميت المنطقة الحمراء.

طبيعة المنطقة:

تمتاز منطقة شبرا الخيمة بعدة مميزات لفتت إليها الأنظار لمن أرادوا إنشاء مصانع للنسيج، ثم جذبتهم بعد ذلك ليقيموا فيها مصانعهم.

وأول تلك المميزات قربها من القاهرة عاصمة القطر، والتي بها تتركز السلطات المركزية للدولة وكذلك المراكز المالية والتجارية؛ مما ييسر الاتصال اليومي السريع بين تلك المصانع وإدارتها الرئيسية بالقاهرة، وكذلك بمصالح الحكومة ووزاراتها المرتبطة بالنشاط التجاري والصناعي.

ثانيها: سهولة المواصلات ووجود الطرق الممهدة والصالحة لنقل الخامات إلى المصانع، ولنقل المصنوعات من المصانع إلى الأسواق، وفي ذلك تسهيل لعملية الإنتاج وتصريف السلع في نفس الوقت.

وثالثها: الطبيعة الريفية للمنطقة وهي ريفية متنورة لقربها من القاهرة، مما يجعلها تعطي إمكانية الحصول على اليد العاملة الوفيرة وبأجور زهيدة، وفي نفس الوقت بعد تلك العمالة – كما تخيل أصحاب المصانع – عن تيارات الكفاح العمالي في وسط القاهرة.

ورابعها: رخص ثمن الأرض التي كان الرأسماليون يشترونها بزيادة قليلة عن الثمن العادي للأراضي الزراعية، وهي بذلك أرخص كثيرا من الأرض المخصصة للبناء في المدن.

وخامسها: أن هذه المنطقة يمر بها خط الكهرباء الرئيسي من محطة كهرباء شبرا الخيمة بالشرقاوية في طريقه إلى مصر الجديدة التي كان يمدها بالكهرباء، ولا شك أن ذلك قد سهل كثيرا على منشئ المصانع حصولهم على حاجتهم من الكهرباء اللازمة للتشغيل وللإنارة بنفقات معتدلة.

هذا كله إلى جوار طقس المنطقة المعتدل والمناسب تماما لصناعة الغزل والنسيج وملحقاته؛ من تحضيرات وصباغة وتجهيز وخلافه.

المصانع:

أقبل الراغبون في إنشاء مصانع النسيج على تلك المنطقة، فكثر عدد المصانع المتوسطة التي تستخدم أكثر من خمسين عاملا بجوار المصانع الصغيرة، وهي ذات إمكانيات متوسطة وصغيرة مما يجعلها تبحث عن الأماكن الملائمة، كما أنشئت في المنطقة أيضا مصانع لصناعات أخرى مثل مصانع سيد يسن للزجاج بالشرقاوية، ومصانع للكراسي، ومصنع أفرينو للكاوتشوك وغيرها، وكذلك ورش لبعض شركات البواخر النيلية.

ملكية المصانع:

كانت ملكية المصانع في غالبيتها العظمى للأجانب أو المتمصرين وخاصة الشوام واليهود، ومن الأسماء التي اشتهرت بها المصانع – بسو- بللا – كاسترو – بيار – فورنيه – فرانسوا تاجر – كاداني – حمصي – نيشان وغيرها.

وقد لجأ بعض الواعين من أصحاب تلك المصانع إلى تحويلها إلى شركات مساهمة مصرية، وأدخلوا في عضوية مجالس إدارتها بعض البكوات والباشوات الذين كانوا يتقاضون مبالغ ضخمة دون أن يكلفوا أنفسهم بجهد حتى جلسات مجلس الإدارة كانوا لا يحضرونها، وإنما كانوا يتقاضون تلك المبالغ لكي يستطيع الخواجة باسمهم أن يحصل على كل ما يريد بحق وبدون حق، وأن تذلل أمامه جميع العقبات وتفتح جميع الأبواب، ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال أن أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدي والذي تولى في بعض الفترات رئاسة الوزارة، كان عضو مجلس إدارة في شركة مصانع نسيج القاهرة المشهورة باسم مصنع بسو.

وقد سبق لي أن نشرت في عام ١٩٤٥ [١٦] عن ذلك بأن هناك بادرة لا يصح إغفالها، تلك هي تركيز رؤوس الأموال أي المصانع في المنطقة بالقاهرة وضواحيها حتى أصبحت شركة النصر تضم مصانع – السعد – خزام – فرانسوا تاجر غزل – فرانسوا تاجر نسيج – لولو.. وكذلك شركة النيل

---

[١٦] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة ص ٢١.

ضمت إليها بيار.. وسباهي ضم إليه الشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات.

وبذلك أصبح أكثر من ثلاثة أرباع المنطقة في يد بتشتو وفرنسوا تاجر من جهة، وسباهي من جهة أخرى، وكان قد تحقق ما أشيع عن دخول سباهي مساهما في شركة النصر، وفي ذلك ما فيه من الخطورة على العمال إن لم ينتبهوا ويعدوا العدة من الآن في نقابتهم العامة.

ولما كانت صناعة النسيج من الصناعات السهلة والسريعة العائد، فإنها قد احتلت مركزا هاما ورئيسيا في الاتجاه إلى الصناعة، ولهذا فإن التكوين العضوي للاتحاد المصري للصناعات [١٧] يعطي صورة عن الموجهين للرأسمال الصناعي في مصر والمالكين له، ولم تكن ملكية مصانع النسيج في منطقة شبرا الخيمة إلا انعكاسا لهذا التكوين.

منابع العمالة:

كان للعمالة في صناعة الغزل والنسيج وملحقاته عدة منابع، وارتبط كل منبع بنوع العمل الذي كان يقوم به

---

[١٧] وثيقة رقم ٤.

العامل، ويلاحظ هنا أن صناعة حلج وكبس القطن لم تكن مرتبطة كفاحيا بصناعة الغزل والنسيج كملحق لها، وبالتالي لم يشترك هؤلاء العمال في نقابات الغزل والنسيج، وفي رأيي أنه يمكن أن نرجع منابع العمالة في صناعة الغزل والنسيج إلى المنابع الآتية:

١- الإداريون: وهم الذين كان على قمتهم المدير العام الذي كان هو صاحب العمل غالبا، وهو أجنبي في الغالب الأعم كما ذكرنا أو متمصر، وتحت هذا المدير عدد من الموظفين بعضهم أجنبي وبعضهم متمصر، وكانوا يتولون الأعمال الأساسية من الناحية المالية والإدارية، وفي بعض المصانع كان يوجد بعض المصريين الذين كانوا يقومون ببعض حسابات المخازن والإنتاج والأجور.

٢- المهندسون: وهم الذين يقومون بالأعمال الفنية الرئيسية، وهؤلاء كان جميعهم من الأجانب، وفي الغالب كانوا من جنسية صاحب المصنع، فمثلا مصنع بلا – مصنع نسيج الألياف – كان المهندسون فيه من الإيطاليين، ومصنع بيار كان فنيوه من

الفرنسيين، ورغم أن الحكومة كانت قد عقدت اتفاقا من بعض أصحاب المصانع بتدريب المصريين ليحلوا محل الأجانب في فترة محددة، وعلى أساس هذه الاتفاقات تم تشغيلنا نحن الخمسة خريجي الفنون التطبيقية بمصنع بيار كما سبق أن ذكرت، إلا أن هؤلاء الأجانب كانوا يحرصون على ألا يتركوا فرصة لأي مصري ليستفيد منهم شيئا من الناحية الفنية، وقد اشتغلنا عند التحاقنا بمصنع بيار بوظيفة "مساعد فتلة"، وحرم على أي واحد منا أن يمسك مفتاحا ميكانيكيا أو يقترب من الآلات لإصلاحها، وإن كان هذا الوضع قد تغير بسبب واحد خارج من إرادة أصحاب وإدارات المصانع وهو قيام الحرب العالمية الثانية، وسفر كثيرين من الفنيين إما لاشتراكهم في الحرب كما حدث بالنسبة للفرنسيين والإنجليز، وإما لاعتقالهم في مصر كما حدث للإيطاليين، فقمنا نتيجة لذلك بعمل المهندسين – ميكانيكية ورؤساء أقسام.

وأستطيع أن أقول وبدون أي غرور أن المصريين قد أثبتوا جدارة في العمل أذهلت كثيرين ممن تولوا إدارة المصانع بعد سفر الخواجات، وفاق كثير من المصريين الخواجات في كفاءتهم الفنية، ومن أجل ذلك كان وضع مطلب "تشغيل المصريين محل الأجانب الفنيين"، ضمن المطالب الأساسية التي طالبت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي، وقد سبق الحديث عن مصادمتي مع حامد العبد بخصوص المذكرة التي قدمتها متضمنة هذا المطلب.

٣- المساعدون والمشرفون: وهم الذين يقومون بعمل إصلاح الخيوط وعلاج عيوب الأقمشة ومراقبة انتظام العمال، وهذه الأعمال كان يقوم بها أجانب من السيدات خاصة في مصانع نسج الحرير، وكان يقوم بنفس العمل بعض المصريين المؤهلين أو الغير مؤهلين من النساجين الذين تمت ترقيتهم بعد فترة تدريب طويلة واكتساب خبرة كافية.

٤- مساعدو الميكانيكية والميكانيكية: وهم الذين كانوا عمليا يتولون رئاسة الأقسام – صالة غزل – صالة نسيج – عنبر تحضيرات – قسم تجهيز نهائي،

وهؤلاء كان المنبع الأصلي لهم هم خريجو المدارس الصناعية وخريجو الفنون التطبيقية قسم النسيج، وقد اتسع تشغيل المصريين في هذه الأعمال حتى أصبحوا يتولونها في كل المصانع تقريبا بعد أن تقلص الخواجات عددا ونفوذا.

وبجوار هؤلاء الخريجين كان يقوم بهذا العمل بعض العمال الذين اكتسبوا خبرة في العمل، وإن كان عدد هؤلاء قليلا، وكان بعضهم أميا لا يقرأ ولا يكتب، وما أقوله هنا خاص بتلك الفترة الزمنية ١٩٤٢ – ١٩٤٣.

٥- عمال الإنتاج: وهم الذين يقومون بالعمل على أنوال النسيج وماكينات الغزل، وهؤلاء كان لهم مصدران رئيسيان.

الأول هم أبناء الطبقات الفقيرة الذين حصلوا على قسط من التعليم، ولكنهم لم يستطيعوا استكمال مشواره لعجز أسرهم ماديا عن تحمل نفقات التعليم الباهظة، بل وحاجة أسرهم إلى كل قرش يحصل عليه الابن لتستكمل به الأسرة حد الكفاف من المعيشة.

وقد كانت ظاهرة ملموسة أن نرى بين عمال الإنتاج في مصانع النسيج في تلك الفترة من أتم مرحلة التعليم الأولى، وراسب الابتدائية القديمة والحاصل عليها، ومن قطع مرحلة في الدراسة بالمدارس الثانوية أو مدارس المعلمين الأولية ولم يتمكنوا من إتمام دراستهم، وفي نفس الوقت لم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر يناسبهم، لأنهم لم يجدوا الوساطة والمحسوبية أو الرشوة التي يدفعونها لفتح أبواب العمل.

وهؤلاء كانوا يفضلون صناعة النسيج عن العمل صبي عجلاتي أو صبي مزين أو صبي جزمجي أو صبي لأي حرفي آخر وذلك لعدة أسباب، منها الحصول على أجر من أول يوم يعمل فيه في مصنع النسيج بدلا من العمل شهورا بدون أجر أو بأجر ضعيف جدا لدى الحرفي، ومنها سهولة التدريب على العمل في تلك الصناعة، ولأن صناعة النسيج نظيفة لا تتسخ فيها الملابس بكثرة، ومريحة أيضا نسبيا عن العمل في صناعات وحرف أخرى.

وأما المصدر الثاني لعمال إنتاج النسيج فكان الريف المصري وخاصة في المنطقة المحيطة بالمصانع، حيث كان

الفلاح يرى أن إرسال ابنه إلى المصنع فيه عدة مكاسب؛ منها دخول أجر الابن إلى المنزل، وكان ذلك يمثل إضافة كبيرة لدخل الأسرة، بالإضافة إلى أن العمل في المصنع مريح وفي الظل بعيدا عن حرارة الشمس في الصيف، والبرد والمطر في الشتاء؛ فحوائط وسقف المصنع تحميه من ذلك. وفوق هذا كله فإن عمل الحقل يعتبر شاقا جدا ويحتاج إلى جهد كبير عما يحتاجه العمل في مصانع النسيج.

وقد ساعد على ذلك استعداد أصحاب المصانع لتدريب أي عامل مستجد، مع ما يسببه ذلك من بعض الخسائر في البداية لثقته بأنه سوف يعوض تلك الخسارة عشرات الأضعاف بعد دخول الفلاح في خط الإنتاج، هذا رغم ما كان يستطيعه النساج الفلاح من الغياب عن المصنع في موسم العمل الزراعي المكثف – جني القطن وحصد القمح والري والعزق – ثم عودته للعمل في المصنع السابق أو في مصنع آخر وربما بأجر أعلى من السابق.

٦- الصبية: وهم الذين تتراوح أعمارهم بين عشرة وستة عشر عاما، وكانوا يعملون على ماكينات لف الخيوط على البكر أو على مواسير اللحمة وماكينات

التحضيرات المختلفة، وهؤلاء جميعهم كانوا من أبناء الفلاحين المتخلفين أو المتسربين من التعليم الإلزامي.

الأجور:

كان أجر العامل الزراعي في تلك الفترة يبلغ قرشين ونصفا في اليوم مقابل عمله من طلوع الشمس حتى غروبها في عمل الحقل المرهق، وكان أجر النساج يتراوح بين ستة إلى ثمانية قروش على نول واحد، أما العامل الكامل التمرين والممتاز الذي يعمل على نولين لنسج الحرير، فكان يصل أجره إلى عشرة قروش، وكان الحد الأدنى للأجور الذي طالبت به النقابة هو خمسة عشر قرشا في اليوم[١٨]، وقد ارتفعت هذه الأجور خلال ثلاث سنوات من كفاح العمال بقيادة النقابة إلى نحو أربعة أضعاف الأجر الأساسي، يضاف إليها علاوة غلاء المعيشة المقررة قانونا، أما أجور الصبية فكانت تتراوح بين ثلاثة وخمسة قروش في اليوم الذي يتراوح بين تسع وعشر ساعات عملا، وكانت هذه الأجور رغم ما تبدو عليها من قلة الآن إلا أنها كانت عامل جذب لعمال الريف إلى مصانع النسيج الميكانيكي؛ نظرا لأنها مرتفعة نسبيا بالنسبة للدخول عامة.

---

[١٨] المطالب العشرة.

المواصلات:

كان ترام رقم ٨ هو المواصلة الوحيدة التي تصل إلى شبرا البلد، وكانت نهايته في المكان الذي يسمى الآن "المظلات"، وكان عمل هذه المواصلة الوحيدة ينتهي في الساعة الثامنة من مساء كل يوم وينتهي سير الترام بعد هذا الموعد عند دوران شبرا مصر، وكان عدد قليل جدا من المصانع يستخدم سيارات أتوبيس لنقل عمالها إلى المصانع من وسط القاهرة مقابل أجر يدفعه العامل أو يتحمل جزءا منه، أما المديرون وخاصة الأجانب فكانت مواصلاتهم في سيارات ملاكي غالبا على حساب المصنع، وأما الغالبية العظمى من عمال مصانع شبرا الخيمة فكانوا يسيرون على الأقدام مسافة تقرب من الخمسة كيلومترات يوميا في الذهاب والعودة، ولم يكن المشي لتلك المسافة وحده هو الصعوبة، ولكن الذي كان أقسى منه هو تعرض اللصوص وقطاع الطرق للعمال الذين تنتهي ورديتهم ما بين العاشرة مساء والثانية صباحا، وعلى الأخص في أيام صرف الأجور، ولهذا كنا نحرص على أن نسير في جماعات لا تقل عن عشرة أفراد إذا تعطلت سيارة المصنع، أو نبيت في المصنع

إلى الصباح، أما من يدعوه سوء طالعه إلى السير وحده فكان يذهب إلى بيته مجردا من كل منسوج كيوم ولدته أمه، ولهذا كانت مطالبة العمال لسيارات تنقلهم إلى المصانع من المطالب الأساسية وخاصة بالنسبة للمصانع البعيدة عن نهاية المواصلات.

أما بالنسبة للمصانع وأصحابها، فقد كان وقوع المصانع على الطرق الرئيسية الموصلة بين شبرا البلد وهي المدخل الرئيسي بين القاهرة والوجه البحري، وبين باقي أطراف شبرا الخيمة وكلها طرق صالحة لسير سياراتهم الملاكي وسيارات نقل الخامات أو الإنتاج، ولهذا كانت مشكلة المواصلات لديهم جزئية.

وأمام التوسع المستمر في إنشاء المصانع في منطقة شبرا الخيمة، اهتمت الحكومة بأمر المواصلات فيها، فأرسل وزير التجارة والصناعة كتابا[١٩] إلى وزير المواصلات أشار فيه إلى ما يجب عمله نحو العناية بهذه المدينة، واقترح رصف الطريق إليها من القاهرة، وإقامة ممر سفلي تحت الخط

---

[١٩] المصري ٢٩ مارس ١٩٤٢.

الحديدي بدلا من المزلقان الحالي – وقتئذ – الذي يعترض الطريق، ثم اتخاذ الإجراءات لتسهيل وصول البريد إلى أصحاب المصانع في هذه المنطقة، وتخصيص بضع سيارات لنقل العمال من آخر محطة الترام إلى المصانع.

العاملات:

كان عدد العاملات في المصانع قليلا جدا، فمثلا مصنع سباهي [٢٠] بشبرا الخيمة وهو الذي كنت أعمل به كان به عاملة واحدة من بين نحو خمسمائة عامل يضمهم المصنع، وكانت تحضر إلى المصنع بلبس بنات البلد – الملاية اللاف والجلباب الطويل – ولا شك أن التقاليد المصرية وخاصة الريفية في تلك الفترة كانت هي المسيطرة والسبب في ذلك الوضع، ولكن قيام الحرب العالمية الثانية وما أحدثته من متغيرات انعكس على وضع الفتاة المصرية، فأقبلت نصف المتعلمات أولا ثم الأميات على العمل في المصانع، وقد بذل أصحاب المصانع جهدا في سبيل إدخال العاملة خط الإنتاج جنبا إلى جنب الرجل، نظرا لما كان يحققه ذلك من توفير

---

[٢٠] المصري ٢ مارس ١٩٤٢.

له؛ إذ كان يدفع للعاملة أجرا أقل من العامل وبنسبة كان يصل التخفيض فيها ما بين الربع والنصف.

ولهذا كانت نقابة عمال النسيج واعية عندما وضعت ضمن مطالبها الأساسية مساواة المرأة بالرجل في الأجر إذا تساوت ظروف العمل ونوعه، وقد حاول أصحاب الأعمال استغلال تشغيل العاملات بأجر أقل لإنقاص الأجور وفصل العمال وزيادة البطالة، ومن أشهر الحوادث الجماعية في هذا الصدد محاولة شركة الجوت المصرية بشبرا البلد تشغيل العاملات على أنوال النسيج بأجور أقل وفصل بعض العمال، الأمر الذي أدى إلى إضراب عام شامل فشلت كل محاولات الحكومة بكل أجهزتها من مصلحة عمل وبوليس في إفشاله، وقبض على محمود العسكري، وحقق معي فيه، وانتهى بإقرار الشركة بالمساواة في الأجر.

وإذا كانت التقاليد قد منعت عاملات النسيج من المساهمة العملية في الكفاح النقابي من داخل النقابة إلا أنهن قد اشتركن في الكفاح، وكانت منهن مناضلات خضن معارك، واشتركن في الإضرابات، ودفعن اشتراك النقابة، ولكن التقاليد كما قلت منعت من أن تكون من بينهن عضوة مجلس

إدارة في هذه النقابة حتى حلتها الحكومة في٣٠ أبريل١٩٤٥.

النقابة في ثوب جديد

في تلك الظروف التي ذكرتها عن منطقة شبرا الخيمة والتي كانت تتماثل إلى حد كبير مع المناطق الأخرى التي أنشئت بها مصانع نسيج ميكانيكي، تجددت النقابة بعد أن استفاد العمال من كارثة مصنع بيار، ووضعوا أسسا جديدة لتكوين نقابتهم مستفيدين من تجاربهم السابقة ومن زعماء الحركة النقابية.

التكوين من القاعدة إلى القمة:

لقد سبق عقد الجمعية العمومية في ٢٦ أبريل ١٩٤٢ نشاط كبير بين العمال، وقد كتبت عنه [٢١] في عام ١٩٤٥، وما تزال الأحداث حية في أذهاننا:

برز قادة العمال أمام هذا الجو المكهرب بفكرة تنشيط النقابة على أساس سليم وعلى ضوء التجارب الماضية،

---

[٢١] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ١٢.

فوجدوا استجابة من العمال جميعا للدعوة التي كانت تتردد في قلب كل منهم؛ مما جعل القادة يزيدون في نشاطهم وفي تفكيرهم الذي هداهم إلى سبب ركود النقابة مرارا، وهو إمكان فصل كل المشتغلين بها من أعمالهم، ووجدوا ألا علاج لذلك إلا بجعل قيادة النقابة موزعة بين أكبر عدد من المصانع، وقد ظهر ذلك في انتخاب أول مجلس إدارة سنة ١٩٤٢؛ حيث تكون من مندوب عن كل مصنع من مصانع النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، وكان المندوبون موضع ثقة زملائهم؛ لأنهم منتخبون انتخابا ديمقراطيا صحيحا، ولهذا تعهد زملاء المندوبين بالمحافظة عليهم كما يحافظ كل منهم على نفسه، وهنا انبرى أصحاب المصانع لمحاربة النقابة من جديد، ولكنهم في هذه المرة لم يجدوا مصنعا ركزت فيه كما كانت قبل ذلك، ولكن ذلك لم يمنع أصحاب الأعمال من المحاربة فبدءوا بفصل الأعضاء، ولكن قوة واتحاد العمال وتضامنهم حالت دون ذلك، بل وقضت على كل محاولة في هذا السبيل، فلم يكد صاحب عمل يفصل عضو مجلس إدارة النقابة من مصنع أو حتى يهدده حتى يكون بقية العمال من ورائه يحمونه، فيعلنون

استياءهم ويطلبون إرجاعه، فإن لم يقبل صاحب العمل تركوا له المصنع حتى يضطر أمام حاجته إلى الإنتاج وأمام ارتفاع الأسعار إلى إجابة طلب العمال، فيرجع عضو النقابة إلى عمله مرفوع الرأس نتيجة لتضامن العمال.

وبدأ بالفعل تكوين النقابة من القاعدة إلى القمة، وكمثال على ذلك الاجتماع [٢٢] الذي عقد ببلدة ميت حلفا برئاستي وسكرتارية محمود العسكري وساعده بكر الدخاخني أمين الخزانة، وبعد أن تدارس الجميع تكوين أسرة عمال ميت حلفا التي تتكون من ١٥٠ عضوا، واتخذوا لها دارا ببلدتهم متضامنين مع أسرة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة والقاهرة، وأجروا الانتخاب؛ فأسفر عن انتخاب ممثليهم في النقابة من الزملاء.

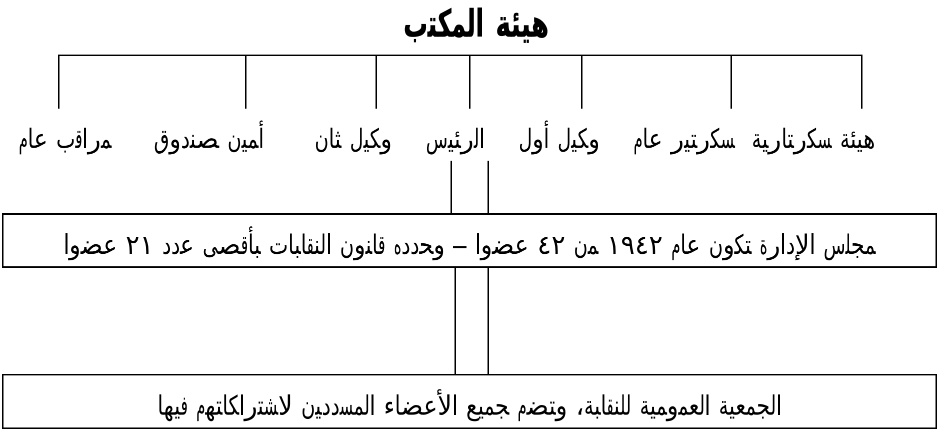
علي حسن غانم – إسماعيل محمود – أحمد الديب - عيسى عيسى برانق – عرفة عيسى برانق.

وعلى هذا النمط تكونت في المناطق الأخرى لتجمعات عمال النسيج الميكانيكي لجان تحت اسم "الأسر"، وكانت في

---

[٢٢] الواجب ٦ أبريل ١٩٤٢.

حقيقتها لجانا نقابية، وتكون بعد ذلك الشكل الهرمي التنظيمي للنقابة كالآتي:-



لجان المصانع:

لم تكن الأسر هي الشكل التنظيمي القاعدي والفرعي الوحيد لعمال النسيج، بل إنه كان الشكل المخصص للقرى والإحياء السكنية مثل ميت حلفا – باسوس وأبي الغيط – إمبابة – الزيتون وغيرها، وهي الأماكن التي تضم سكنيا عددا من عمال النسيج الميكانيكي، وكان هناك شكل آخر مواز للأسر منذ بدايته ثم استغنى عن نظام الأسر بعد أن

قوي الشكل الجديد واستوعب كل نشاط العمال الكفاحي، وذلك الشكل الجديد هو لجان المصانع.

ومن المعروف أن مصانع النسيج الميكانيكي تنقسم داخليا إلى أقسام وصفوف للآلات، وكان كل قسم يقوم عماله بانتخاب ممثل لهم في لجنة المندوبين بالمصنع، التي هي القيادة اليومية لكفاح عمال المصنع، وتنتخب لجنة المندوبين بالمصنع من بين أعضائها ممثلا أو أكثر حسب حجم المصنع وعدد عماله؛ ليتولوا العملية النقابية الفرعية بالمصنع، فكانوا يقومون بجمع الاشتراكات وتسليمها لأمين صندوق النقابة بعد الحصول على إيصال باسم كل عامل بقيمة الاشتراك الذي دفعه، وكان معروفا أن لكل عامل الحق في الحضور إلى دار النقابة في أي وقت للاطلاع على حركة تسديد اشتراكاته وإثباتها في سجل الاشتراكات، كما كانت لجنة المندوبين بالمصنع ترفع إلى مجلس إدارة النقابة مطالب العمال وشكاياتهم وآراءهم واقتراحاتهم في كل ما يهم العمل النقابي والكفاحي بالمصنع، ومن ناحية أخرى كانت لجنة المندوبين تحمل إلى عمال المصنع قرارات مجلس إدارة النقابة.

وباختصار، كانت لجنة المندوبين هي همزة الوصل في العمل اليومي بين النقابة وعمال المصنع، وقد حاول العمال منذ البداية أن يحصلوا على موافقة أصحاب المصانع ومديريها على الاعتراف بلجان المندوبين كممثلين للعمال، ينوبون عنهم في الاتصال بإدارة المصنع في كل ما يهم العمال، بما في ذلك حل المشاكل بالطرق الودية، ولكنهم رفضوا؛ فأدخلتها النقابة ضمن المطالب العشرة التي تقدم بها العمال إلى لجنة التوفيق، ثم فرض العمال بعد ذلك إرادتهم فاعترف كل مصنع بلجنة مندوبي عماله، وقد أدى ذلك النظام إلى تخفيف كثير من المصادمات التي كانت تحدث بين العمال وإدارات المصانع.

ومن لجان مندوبي المصانع تكونت اللجنة العامة للمندوبين، التي أصبحت بعد تسجيل النقابة طبقا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالاعتراف بالنقابات، أصبحت هذه اللجنة العامة تلعب الدور الرئيسي في عملية تنظيم وقيادة الحركة الكفاحية للعمال، وقد زادت فاعليتها بعد صدور قرار وزارة الشئون الاجتماعية بحل النقابة، ولم يحدث ما كانت ترجوه الحكومة وأصحاب الأعمال من نتائج لقرار الحل.

تسجيل النقابة

كان تسجيل النقابة أملا يراود أحلام عمال النسيج الميكانيكي كما كان يراود أحلام كل عامل مصري ارتبط بالحركة النقابية، فرغم أن النقابات كانت قائمة بحكم الدستور المصري الصادر عام ١٩٢٣ وتمارس كافة نشاطاتها، إلا أن شعور العمال بعدم الاعتراف بالنقابات باعتباره السبب الرئيسي والمباشر لكل ما تتعرض له النقابات ويتعرض له النقابيون من مضايقات واضطهادات، وكان الاعتراف بالنقابات واكتسابها الشخصية المعنوية بما يكفل الاعتراف بها من جانب أصحاب الأعمال والتنكر لها من جانب الحكومة، كان ذلك على رأس المطالب التي بنتها الطبقة العاملة المصرية وخاضت من أجله العديد من المعارك.

وقد ساهمت نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة مع النقابات الأخرى في عمليات الكفاح من أجل صدور قانون الاعتراف بالنقابات، وساندت الإضراب عن الطعام الذي قام به قادة الحركة النقابية المصرية وسبق الكلام عنه، بل إن نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة كانت أول

نقابة ترسل برقيات إلى الصحف والجهات الحكومية لتأييد المضربين[٢٣].

ولإدراك حكومة الوفد لأهمية قانون الاعتراف بالنقابات وما يمثله باعتباره مطلبا ملحا وعاجلا للعمال المصريين، فإن تلك الحكومة قد سارعت بتقديم مشروع القانون إلى مجلس النواب باعتبار ذلك الخطوة الأولى، يعقبها عرضه على مجلس الشيوخ ثم إصداره.

وعقب نشر مشروع القانون في الصحف، قام مجلس إدارة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بعمل دراسة للمشروع، ووضع مذكرة برأي النقابة فيه تفصيليا سواء بطلب حذف بعض المواد أو تعديلها أو بإضافة مواد جديدة، وكلفني مجلس إدارة النقابة مع محمود العسكري بتسليم المذكرة للجهات المختصة، فقمنا فعلا بالتوجه إلى مجلس النواب وسلمنا نسخة من المذكرة إلى مكتبه، ثم توجهنا إلى مكتب مجلس الشيخ لنفس الغرض، واستبقونا بعض الوقت حتى قرءوا المذكرة وناقشونا فيها مناقشة

---

[٢٣] أهرام ١٣/ ٦/ ٣٩ ص ٩ .

تفصيلية شعرت في بدايتها بأنهم يشكون في أن هذه المذكرة قد أعدت لنا بواسطة أشخاص من غير العمال، وشعرت كذلك بعد المناقشة وبعد تكوينهم لفكرة عامة عن آرائنا في مشروع القانون ودونوا بعض الملاحظات، شعرت بعد ذلك بتقدير كبير ممن قابلونا، ووعدونا بوعد بأن تكون مذكرتنا موضع الاعتبار عند نظر مشروع القانون في مجلس الشيوخ، وقد دهشت لمقابلة مذكرتنا بهذه الأهمية في مجلس الشيوخ، بينما كانت المقابلة في مجلس النواب قاصرة على استلام المذكرة منا وفقط، وعامل دهشتي أنني كنت أنتظر أن يكون الوضع عكس ذلك، لاعتقادي بأن مجلس النواب أقرب للفئات الشعبية ومنها العمال، من نواح كثيرة وخاصة أن الكثيرين من أعضائه كانوا على صلة بالنقابات.

وبعد انتهاء مهمتنا في البرلمان توجهنا إلى وزارة الشئون الاجتماعية، وبعض النواب الوفدين أذكر منهم عبد الفتاح الشلقاني نائب دائرة شبرا الخيمة والمهندس محمد حسنين نائب بولاق والمشرف على دار النقابات الوفدية حيث قدمنا لكل منهم صورة من المذكرة، وفي نفس الوقت أخذنا نطوف

على دور النقابات طالبين منها التقدم برأيها لكل الجهات المسئولة.

صدور قانون الاعتراف بالنقابات:

لم يكن صدور قانون الاعتراف بالنقابات بالأمر السهل رغم ما تضمنته نصوصه بعد صدوره من سلبيات.

فقد كانت هناك سيطرة الإقطاع التي نجحت في إخراج العمال الزراعيين من تحت مظلته، وكان هناك اتحاد الصناعات الممثل لرأس المال المستغل المرتبط برأس المال الأجنبي في غالبه، والذي كان له ثقله في التوجيه الفعلي للحكم، وكان له ثقله أيضا في البرلمان وخاصة في مجلس الشيوخ والأعضاء المعينين فيه بشكل خاص، ولعل معرفة التكوين العضوي لاتحاد الصناعات تلقي ضوءا على مصالح أعضائه واتجاهاته المعبرة عن تلك المصالح، والتي لا شك في أنها معادية عداء أصيلا وجذريا لمصالح الطبقة العاملة المصرية، بل ولمصالح الشعب المصري كله.

وقد يتساءل البعض عن السبب في تلك الضجة وذلك الاهتمام البالغ بقانون الاعتراف بالنقابات سواء من جانب الحكومة وأصحاب الأعمال أو من جانب العمال، رغم أن

النقابات كانت قائمة بالفعل كجمعيات يكفل الدستور المصري حق تكوينها للمواطنين، والجواب على ذلك أن القادة النقابيين كانوا يكتوون بصفة مستمرة بنار الاضطهاد البوليسي ورجال الإدارة، وكانوا دائمي الشكوى من الاعتداء على النقابات وغلق دورها واضطهاد النقابيين ومحاربتهم في أرزاقهم، وكنا -نحن النقابيين- نأمل أن يتضمن القانون من النصوص ما يحمينا ويحمي النقابات ويضع حدا قانونيا يوقف كل تلك الاضطهادات.

أما بالنسبة لأصحاب الأعمال فقد كانوا يخشون أن يحقق العمال بالقانون ما يقوي من شأن النقابات حتى تستطيع الوقوف في وجههم وقيادة العمال للحصول على مزيد من الحقوق، ولهذا كان أصحاب الأعمال يقاتلون عند نظر القانون من مادة إلى مادة ومن فقرة إلى فقرة بل ومن كلمة إلى كلمة لكي يخرج القانون وهو لا يتضمن إلا أقل القليل الضروري؛ لإسكات الحركة النقابية، وحرصوا على ألا تتطور الحركة النقابية المصرية إلى الأحسن، بل وعمدوا إلى النص على سحب بعض الحقوق التي كان العمال يتمتعون بها، وأهمها حق تكوين اتحاد عام لنقابات العمال.

وفي مواجهة كل القوى التي حاولت تعطيل إصدار القانون، استطاعت حكومة الوفد أن تصدره "بعبله" كما يقولون، وبعد خمسة أشهر فقط من توليها الحكم.

ففي يوم ٢٥ شعبان ١٣٦١ هـ الموافق ٦ سبتمبر ١٩٤٢ صدر قانون الاعتراف بالنقابات بعد استكمال كافة إجراءات إصداره.

ورغم المذكرة التي قدمتها نقابة النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة والسابق الإشارة إليها، وكذلك رغم المذكرات التي تقدمت بها النقابات الأخرى بملاحظاتها على مشروع القانون، بعد نشره في الصحف والتي كان منها ما نشرته مجلة اليراع العمالية، وسارعت "مجلة مصر الصناعية" لسان حال الاتحاد المصري للصناعات بالرد عليها[٢٤].

رغم كل ذلك فقد صدر القانون وفيه كثير من السلبيات، وسوف أتعرض هنا لبعض تلك السلبيات بترتيب ورودها في نص القانون.

---

[٢٤] مصر الصناعية ١٣/ ١١/ ١٩٤٢.

وأول تلك السلبيات ما نصت عليه المادة الثانية من حرمان عمال الزراعة والممرضين وعمال المستشفيات ومن في حكمهم ومستخدمي الهيئات والمصالح الحكومية الدائمين، مع إعطاء هؤلاء حق تكوين جمعيات ترعى مصالحهم فيما عدا ما تضمنته المادة الأولى من منع التدخل بين الخادم ومخدومه، أو بين العامل وصاحب العمل، وبذلك حرم القانون فئات واسعة من الشعب وقسما غير قليل من الطبقة العاملة المصرية من تكوين النقابات، وخاصة عمال الزراعة الذين كنا نحرص على المطالبة بحقهم في تكوين نقاباتهم، وقد كتبت في ذلك مقالا بمجلة الضمير تحت عنوان "الفلاح عامل فاعترفوا بعمله"[٢٥]. وعنوان المقال كاف لتوضيح ما يحتويه، وقد كان هذا المقال موضع تحقيق معي في النيابة العامة، وخاصة ما جاء في المقال من أن الفلاح لم يحصل بعد على اسمه الطبيعي "عامل"، وهو لا يستحق هذا العنت والظلم والاستبداد، ولكن سبب ضياع حق العامل الزراعي هو ما يدبره أصحاب الأباعد والأملاك من مكايد، وما يضعونه في سبيله من عراقيل.. ورضاء الفلاح بحالته

---

[٢٥] الضمير عدد ٢٧٥.

الراهنة، مع أن جميع الأديان لم تأت إلا لتحرير الشعوب الكادحة من مستغليها.

وثاني تلك السلبيات هي النص في المادة ١٢ على أنه لا يجوز للنقابات أن تباشر أعمالها إلا بعد تسجيلها في وزارة الشئون الاجتماعية، وكان معنى ذلك وقف عمل جميع النقابات القائمة وقت صدور القانون، والتي كانت تمارس نشاطها قبل صدوره، كما أنه يعني وضع النقابات تحت رحمة وزارة الشئون تصرح لها بالعمل أو تمنع إقامتها، هذا بالإضافة إلى الوصاية الدائمة على النقابات، وإجبارها على إخطار وزير الشئون بكل تعديل في لائحة نظامها الأساسي، وغني عن البيان أن كل هذه القيود لم يكن لها وجود قبل صدور القانون.

وثالث السلبيات هو النص في المادة ١٧ على منع النقابات من الاشتغال بمسائل سياسية، وتحكم وزير الشئون الاجتماعية في بعض التصرفات في أموال النقابة، واشترط موافقته عليها، وما اشترطته المادة ١٩ من تقديم نسخة من الحساب الختامي للنقابة إلى وزارة الشئون الاجتماعية.

وإذا كانت المادة ٢٢ من القانون قد تضمنت حماية للعامل من الفصل أو توقيع العقوبة عليه؛ لإرغامه على الانضمام أو عدم الانضمام إلى النقابة، أو بسبب قيامه بعمل من أعمال النقابة أو تنفيذه قرارا من قراراتها، إلا أن العقوبة التي نصت المادة على توقيعها على صاحب العمل وهي الغرامة من خمسة إلى عشرين جنيها لم تكن رادعة بل مشجعة لأصحاب الأعمال على اضطهاد النقابيين وفصلهم.

وأخطر السلبيات التي عانت منها كثير من النقابات النشيطة هي إعطاء وزارة الشئون الاجتماعية سلطة حل النقابات، وهذا ما استغلته الحكومة في إصدار قرار بحل النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها وكثير من النقابات الأخرى، أما إجراءات الطعن في قرار الحل فإنها كانت غير مجدية عمليا.

ومن الحقوق التي كانت تتمتع بها الحركة النقابية المصرية قبل صدور القانون هو حق تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال، والذي منعته المادة ٢٦ بنصها على أنه لا يجوز أن تضم الاتحادات غير النقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة واحدة، أو صناعات تشترك في إنتاج نوع

واحد من السلع، وهذا يعني منع تكوين الاتحاد العام للنقابات، وإن أجاز تكوين الاتحادات المهنية؛ مثل الاتحاد المهني لعمال النسيج، والاتحاد المهني لعمال المحلات التجارية.. إلخ. وحددت عقوبة الغرامة التي لا تجاوز عشرة جنيهات والحبس مدة لا تزيد عن شهر لمن يتكلم باسم أو يكون نقابة أو اتحادا للنقابات خلاف ما نص عليه القانون. وأعطى المنظمات التي تحمل اسم نقابة عمال أو اتحاد نقابات مهلة ستة أشهر لتأخذ نفسها بالقانون.

إجراءات تسجيل النقابة:

بمجرد صدور قانون الاعتراف بالنقابات، بادرنا باتخاذ إجراءات التسجيل وتحضير الأوراق التي نص القانون على تقديمها، وقد واجهتنا مشاكل كثيرة كان من أعقدها ما واجهناه في عملية انتخاب أعضاء مجلس إدارة النقابة، إذ كان مجلس الإدارة القائم وقت صدور القانون يتكون كما سبق ذكره من ٥٤ عضوا، وكان علينا وفقا للقانون أن نختزل هذا العدد إلى الحد الأقصى وهو ٢١ عضوا، ولهذا لجأنا إلى لجان مندوبي المصانع، وبعد نقاش طويل تقرر الأساس الذي يتم عليه الانتخاب في الجمعية العمومية، وهو

انتخاب عضو عن كل مصنع متوسط وعضوين عن المصنع الكبير، وعضو عن كل عدد من المصانع الصغيرة التي تجاور بعضها، وقد احتاج ذلك منا إلى جهد كبير وإعداد مسبق، وشبه اتفاق بين جميع المشتركين في النقابة، وعندما عقدت الجمعية العمومية للنقابة طبقا للقانون في ٢ يناير ١٩٤٣ كان الإعداد المسبق كفيلا بإفشال كل المحاولات والمؤامرات التي دبرتها الحكومة ممثلة في مصلحة العمل والبوليس السياسي، ومن أصحاب الأعمال الذين حاولوا دفع بعض العمال والمساعدين والرؤساء لعمل فرقعات بأمل إحداث التفرقة وإفشال الجمعية العمومية، وكان العمال من الوعي بحيث أبعدوا اثنين ممن ظهرت نواياهم وأخفوهم في أحد مساكن العمال تحت حراسة قوية إلى ما بعد انتهاء الجمعية العمومية، أما الباقون فقد دخلوا الشقوق بعد اختفاء متزعميهم. وبذلك تمت أصعب خطوة في إجراءات تسجيل النقابة بنجاح، وكانت نقابتنا ثاني نقابة تقدم أوراقها لمصلحة العمل لطلب التسجيل.

وقد عقدت الجمعية العمومية في سرادق ضخم أمام الدار التي كانت مقرا للنقابة برقم ٤٩ شارع سعد زغلول بشبرا

البلد، وكان وعي العمال وإحساسهم بالمخاطر التي تهدد نقابتهم إذا فشلت الجمعية العمومية للنقابة، كان ذلك دافعا للعمال إلى الحرص الشديد واتخاذ كل الاحتياطات لحماية الاجتماع من الخارج، ومنع أي عامل من دخول السرادق حتى ولو كان يحمل كرنيه النقابة إلا بعد أن يزكيه مندوب المصنع الذي يعمل فيه، وكان على أي شخص يحاول تخريب الاجتماع أثره في زوغان من استأجرهم بعض أصحاب المصانع للاعتداء على السرادق ومن فيه بالعصي وضرب الطوب، لما أشيع من أن بعض أعضاء النقابة يحملون مسدسات ومستعدون لإطلاقها ، كما كانت زيارات عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية لمنطقة شبرا الخيمة ولنقابة عمال النسيج الميكانيكي، والمساهمة في حل بعض مشاكل العمال في المنطقة[٢٦] -كان لذلك أثره في نفوس العمال وتخويف أعدائهم.

---

[٢٦] مجلة شبرا ٤/ ٦/ ١٩٤٢

التسجيل بحكم القانون

قدمنا أوراق تسجيل النقابة مستوفاة إلى مصلحة العمل، وهي التي كان عليها أن تستصدر قرارا بتسجيل النقابة وتقوم بإخطارنا به، ولكننا انتظرنا إلى ما بعد فوات الموعد القانوني المقرر لإبداء مصلحة العمل لرأيها، بعد أن علمنا أن هناك محاولات تبذل لخلق مبرر للاعتراض على تسجيل النقابة، وبعد انتهاء مهله الشهر ويومين للاحتياط، وفي اليوم الثالث من انتهاء المهلة المحددة لإخطارنا بالتسجيل أو بالاعتراض، ذهبنا لمصلحة العمل طالبين رقم تسجيل النقابة، فأحالتنا إلى وزارة الشئون الاجتماعية التي اضطر موظفوها، وقد أسقط في يدهم، أن يخطرونا بأن النقابة قد أصبحت مسجلة برقم ١٤، ولا بد لي هنا من الإشارة إلى موقف اثنين من مفتشي مصلحة العمل – مصطفى ونجيب – اللذين كان لهما دور كبير وفضل يذكر في تنبيهنا إلى ما كان يدبر للحيلولة دون تسجيل النقابة، بل ومساعدتهم لنا في تذليل بعض العقبات.

ما بعد تسجيل النقابة

أحدث صدور قانون الاعتراف بالنقابات فورة عالية الضجيج في أوساط الطبقة العاملة المصرية، وقد لعبت الصحف دورا بارزا في إظهار القانون كقنبلة الموسم، وماجت أوساط الطبقة العاملة المصرية بالتحركات التلقائية والمنظمة المتجهة نحو سفينة قانون الاعتراف بالنقابات.

المساعدة في تكوين النقابات:

ازداد نشاط النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، وأقبل العمال بحماس على الاشتراك فيها حتى بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم نحو خمسة عشر ألف عامل؛ منهم نحو تسعة آلاف عامل في منطقة شبرا الخيمة وحدها، وأدى تضامن العمال واطمئنانهم إلى تسجيل النقابة -أدى ذلك إلى حصول العمال على كثير من الحقوق التي كان عمال الصناعات الأخرى محرومين منها، فبدأ عمال المهن والصناعات الأخرى في تكوين نَوى قيادية، ثم اتجهت تلك النوى إلى نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة، طالبين من أعضائها النصح والمشورة النقابية، وقد

أفسحت لهم نقابة النسيج صدرها، وفتحت لهم دارها للاجتماعات التمهيدية، وساعدتهم في إعداد الأوراق والمستندات المطلوبة للتسجيل، ولما زاد عدد المهن والصناعات التي رغب عمالها في تكوين نقابات، وضعت نقابة النسيج الميكانيكي خطة من جانبين.

الأول: هو الجانب القانوني، وفيه كانت تلقى المحاضرات في شرح قانون الاعتراف بالنقابات، والاشتراطات التي يستلزمها تكوين النقابات وتسجيلها.

والثاني: عن التضامن بين العمال، ووسائل الكفاح، وبعض الدراسات عن تاريخ الحركة النقابية المصرية وتطورها إلى الاستقلالية عن الشخصيات والأحزاب السياسية.

وقد تم بمساعدة نقابة النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة تكوين النقابات الآتية:-

١- نقابة عمال الزجاج – مصانع سيد يس وشركاه – بشبرا الخيمة بالشرقاوية.

٢- نقابة عمال البواخر البحرية.

٣- نقابة عمال الصيني والفخار.

٤- نقابة عمال الكاوتشوك.

الاتحاد المهني لعمال النسيج:

إذا كان أعداء الطبقة العاملة قد تمكنوا من النص على عدم جواز تكوين الاتحاد العام لنقابات العمال في القطر المصري، وهو هدف طالما كافحت من أجله الحركة النقابية، فإنهم قد تركوا في القانون النص على تكوين الاتحادات المهنية، ولهذا اتجه تفكيرنا سريعا نحو تكوين اتحاد مهني لعمال النسيج في القطر، وكان من الطبيعي أن يكون أول اتصالاتنا بنقابة رؤساء ومساعدي مصانع في القاهرة التي كان قد تم تسجيلها، وكذلك النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة، وقد وجدنا من النقابيين ترحيبا بالفكرة، فبدأنا في الاتصال بنقابات النسيج في المناطق الأخرى، وتم فعلا الاتصال بعدد منها؛ مثل نقابة عمال مصنع إميليوليفي بالإسكندرية، ونقابة عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، ونقابة عمال مصنع إسلام للنسيج ببني سويف، ونقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وغيرها، وكان الحماس شديدا لفكرة تكوين الاتحاد المهني لعمال النسيج

الميكانيكي واليدوي وملحقاته، وتقرر اتخاذ دار نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج بالقاهرة رقم ٥٩ شارع أسعد بشبرا مصر -مقرا للاتحاد المهني.

أثر صدور القوانين:

كان لصدور قوانين العمال انعكاساتها على الموقف بين العمال وأصحاب الأعمال، ومع تأكيدي بأن القانون كخيط العنكبوت يعصف به الأقوياء ويقع فيه الضعفاء، وأن القانون مهما كانت نصوصه وبدون قوة من العمال تضمن تنفيذه لصالحهم -فإنه لا يمثل في الواقع شيئا.

وقد سبق لي أن كتبت في عام ١٩٤٥ عن أثر صدور القوانين ما نصه[٢٧].

لم تكد تصدر القوانين حتى اتخذها أصحاب الأعمال سلاحا ضد العمال، فبرغم ما فيها فإنها كانت وما تزال تفسر بما يتفق مع صالح أصحاب الأعمال، ولا ينفذ منها إلا ما هو لصالح صاحب العمل، وأما ما هو لصالح العمال فلا ينفذ إلا بشكل جزئي، وعقب جهاد طويل من العمال، ويجب أن نفهم

---

[٢٧] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ١٦

أن قانون الاعتراف بالنقابات قد ضمن لأعضاء مجالس إدارة النقابات عدم الضرر لتنفيذهم أوامر النقابة، ومع هذا فبعد صدوره لم تخل دورة من فصل أكثر من خمسة من أعضاء مجالس إدارة النقابة في ستة شهور، هذا رغم ما تقدمت به النقابة إلى أولي الأمر من مذكرات مطالبة بالمحافظة على القوانين، أما قانون عقد العمل الفردي فلا زال تحت التنفيذ إلى الآن، ولكنه أعطى لصاحب العمل الحق في فصل العامل ما دام مستعدا لدفع المكافأة، وبهذا أعطى لصاحب العمل حق الفصل ما دام مستعدا لدفع قروش لا تكفي إلا بضعة أيام، ويسمى هذا حقا قانونيا لصاحب العمل، وإذا كان القانون في صف العامل وطلب تنفيذه، يقول له المختصون عليك بالقضاء فليست لدينا سلطة تنفيذية، ولا يخفى ما في إجراءات المحاكم من تطويل لا يتحمله العامل الفقير، ومن ذلك يظهر أنه لا بد للحق من قوة تكفل تنفيذه بالعدالة، ولا بد من وحدة العمال للمحافظة على حقوقهم.

الكفاح والوحدة سلاح النصر:

بات واضحا أن القانون وحده لا يكفي للحصول على الحق، بل لا بد من قوة تكفل تنفيذ القانون حتى يصبح ساري

المفعول، وكأنما أراد أصحاب المصانع أن يثبتوا استهتارهم بالقوانين، وأنها كخيط العنكبوت يعصف به الأقوياء ويقع فيه الضعفاء، فاتخذوا طريقا أكثر تشددا واستبدادا بالعمال، ووضعوا نظما لتوقيع الغرامات، قاسية جدا عما كان الحال عليه قبل صدور قانون الاعتراف بالنقابات، وكمثال كان رئيس القسم يحمل تصريحا واحدا لذهاب العمال لدورة المياه، ومعنى هذا أنه لا يسمح لأي عامل بالذهاب إلى دورة المياه إلا بعد أن يعود زميله الذي أخذ التصريح قبله حتى لو كان مصابا بالإسهال، وكل عامل يضبط خارج العنبر أو في دورة المياه توقع عليه غرامة حدها الأدنى خمسة قروش مع ما كان يمثله هذا المبلغ بالنسبة لأجر العامل وقتئذ.

وفي مواجهة ذلك قامت النقابة بتنشيط لجان المندوبين، واتخذ العمال خطة الهجوم، وحددوا مطالب جديدة غير المطالب العشرة السابق المطالبة بها قبل تسجيل النقابة، وكان أهمها:

١- زيادة فئة إنتاج المتر، وزيادة أجور عمال اليومية والساعة، وزيادة أجور الرؤساء والمساعدين بنفس النسبة.

٢- صرف كمية من الأقمشة الشعبية من إنتاج المصنع لعماله بالتسعيرة في حدود أربعين مترا سنويا، وكانت الأقمشة الشعبية تصرف فقط بالبطاقات وبكميات قليلة لكل أسرة.

٣- صرف مكافآت الأرباح على أساس أجر أسبوع في عيد الفطر وأسبوع في عيد الأضحى وأسبوع في شم النسيم وثلاثة أسابيع في بداية السنة الميلادية في يناير من كل عام، وبعد الانتهاء من عمل ميزانية المصنع على أن تكون هذه المكافآت منحا لا تخصم من الأجر.

٤- ما يرى عمال المصنع التقدم به من مطالب تخصهم تبعا لظروف عملهم.

وفي سبيل تحقيق هذه المطالب اتخذت الخطوات التالية:-

(أ) يتقدم عمال أحد المصانع بهذه المطالب إلى إدارة المصنع، ويحددون مهلة لإجابتها، وعلى أن يكون التفاوض ما بين العمال والمصنع عن طريق المندوبين المنتخبين، ولا يقبل التفاوض مع غيرهم.

(ب) إذا رفض صاحب المصنع إجابة المطالب، يقوم عمال هذا المصنع بالإضراب عن العمل، مستندين إلى مساعدة النقابة ومساعدة عمال المصانع الأخرى، وكانت النقابة وقتئذ تصرف مساعدات سخية للعمال المضربين تعادل أجورهم تقريبا، ويتم صرفها لهم بمعرفة لجنة المندوبين في مواعيد صرف المصنع لأجور عماله، وعلى أن تقدم لجنة المصنع حسابا بذلك إلى لجنة المندوبين العامة التي كانت معروفة باسم لجنة الأربعة والستين، والتي سيأتي الحديث عنها فيما بعد، ويتضمن الحساب ما حصلت عليه لجنة المندوبين من النقابة باسم كل عامل متعطل كنص قانونها، مضافا إليه تبرعات عمال المصانع الأخرى التي تدون في كشوف تفصيلية، ومن الجهة الأخرى يتضمن الحساب الذي يقدم من لجنة المندوبين بالمصنع إلى لجنة المندوبين العامة -كشوفا تتضمن اسم كل عامل مضرب وأجره الأصلي، والمبلغ الذي صرف إليه، توقيعه باستلام المبلغ.

(ج) يضطر صاحب المصنع أمام صمود العمال وضعف أمله في انهزامهم بعد استنفاد كل محاولاته وحيله، وأمام حاجته إلى الربح الذي يفقده في كل ساعة يضرب العمال فيها، يضطر صاحب العمل إزاء ذلك إلى إجابة مطالب العمال أو إجابة أغلبها على الأقل فيعود العمال إلى عملهم، وقد تم في بعض الأحيان إجبار أصحاب المصنع على صرف أجور العمال كاملة أو نصفها عن مدة الإضراب.

(د) بعد أن يستتب الوضع ويحصل عمال هذا المصنع على مطالبهم، يقوم عمال مصنع آخر بالمطالبة بنفس المطالب أسوة بعمال المصنع الأول، ومستندين لنفس الخطوات التي سبق أن اتخذها زملاؤهم، وغالبا ما كان صاحب المصنع يختصر الطريق ويوفر على نفسه ضياع أرباح أيام الإضراب فيوافق على المطالب.

وتتكرر هذه العملية حتى يحصل جميع عمال المصانع المختلفة على تلك المطالب، فتبدأ النقابة وبالتشاور مع لجان المندوبين في وضع مطالب جديدة.

وأذكر في هذا المجال واقعة اشتركت فيها وهي إضراب عمال مصنع سباهي بشبرا الخيمة، وكنت وقتئذ رئيسا لقسم الحرير بالمصنع، وكان المرحوم فضالي عبد الجيد رئيس وردية في المصنع ورئيس نقابة عمال النسيج الميكانيكي في نفس الوقت، وعندما تقدمنا بالمطالب ورفض لطفي سباهي الموافقة على أي مطلب منها، قررنا تخفيض الإنتاج حتى لا نقع تحت طائلة الأمر العسكري الذي يعاقب العمال المضربين عن العمل، فانخفض الإنتاج من خمسة آلاف بنط يوميا إلى خمسين بنطا [٢٨] فقط، وعندما أبلغ لطفي سباهي مديرية القليوبية والنيابة العامة بأننا مضربون عن العمل وحضروا للتحقيق، وجدوا أن عداد كل نول قد سجل إنتاجا في كل وردية يبلغ حوالي خمسة بنط صغيرة فقط، في حين أن متوسط الإنتاج العادي للوردية خمسمائة بنط، ولم يجد وكيل النيابة انطباقا قانونيا للإضراب فسجل ما رآه وانصرف، أما مديرية القليوبية فقد أرسلت قوة من عساكر

---

[٢٨] كانت ماكينات النسيج تشمل عدادات لقياس الإنتاج ووحدتها البنط الصغير، وهو مائة حدفة لحمة، أو البنط الكبير وهو ألف حدفة لحمة.

البوليس عسكرت في فناء المصنع، وكان من الطبيعي أن ينفق عليها لطفي سباهي في الوقت الذي امتنعت فيه القوة عن التدخل ضدنا؛ لأن إضراب التباطؤ لا يقع تحت طائلة القانون، كما أننا كلفنا عددا من العمال الأشداء جسمانيا بحراسة المصنع، ومقاومة أية محاولة لأعمال التخريب وأبلغنا ذلك لرئيس القوة، فقدر موقفنا وأبلغه للمديرية ولم يتدخل ضدنا رغم كل محاولات لطفي سباهي معه ومع العساكر لإغرائهم بالتدخل لإنهاء إضراب التباطؤ.

أمام هذا الموقف اضطر لطفي سباهي إلى استدعاء فضالي للتفاوض معه، وبعد أن كانت مطالبنا الأساسية أربعة فقط، قدم فضالي إلى لطفي سباهي قائمة بسبعة مطالب فوقع عليها كلها بالواقعة، وقام فضالي بوضع إعلان بذلك في لوحة إعلانات المصنع، وفي دقائق انتظم العمل في المصنع، وانصرفت قوة البوليس بناء على طلب لطفي سباهي.

وحادثة أخرى وقعت في مصنع سباهي ٢ عندما رأى لطفي سباهي عامل النسيج عوض مصطفى الباز يسير في صالة النسيج وهو يلبس قبقابا من الخشب أثناء العمل، فأمر لطفي بفصل العامل فورا وأمر خفراء المصنع بإخراجه،

وفي مواجهة ذلك قام جميع عمال المصنع بلبس القباقيب الخشبية، ثم أحضروا عوض الباز الذي كان ينتظر خارج المصنع وأركبوه حمارا بالمندار – ظهره إلى الأمام ووجهه إلى الخلف – وأدخلوه المصنع، ثم قاموا بتخفيض الإنتاج بنفس الصورة التي حدثت في مصنع سباهي، وفي مساء ذلك اليوم استدعاني حامد العبد من منزلي إلى المصنع للتفاوض معه بصفتي النقابية من أجل إنهاء إضراب التباطؤ، بعد أن رفض العمال أي تفاوض إلا بحضور ممثل النقابة، واتفقت مع العمال قبل دخولي مبنى إدارة المصنع على التقدم بخمسة مطالب أدافع عنها باسمهم، وعلى أنهم هم الذين قدموها لي كحد أدنى للاتفاق، ولم تطل المفاوضات لأن كلا من حامد العبد ولطفي سباهي كان يدرك صلابة موقف العمال ويخشيان عواقب أي تشدد يبديه، وقد تمت الموافقة على أربعة مطالب، وأرجئ البحث في المطلب الخامس نظرا لتأخر الوقت حيث كانت الساعة قد بلغت العاشرة مساء، وبعد أن تم توقيع الاتفاق مني ممثلا للنقابة العامة للعمال، ومن أحمد فهيم بصفته رئيس قسم بالمصنع، ومن لطفي سباهي بصفته صاحب العمل، ومن حامد العبد بصفته ممثل

مصلحة العمل، بعد هذا خرجت للعمال من مبنى الإدارة وبيدي الصورة الخاصة بالنقابة من الاتفاق، وبعد أن تنازل لطفي سباهي عن قراره بفصل عوض الباز، وعن رأيه بالنسبة للبس القبقاب في العمل، انتظم العمل فورا ودارت الموتورات وسمع في خارج الصالة ضجيج تشغيل الأنوال، وقد قمنا بعد ذلك بإقناع لجنة المندوبين في المصنع التي قامت بدورها بإقناع العمال بأن من مصلحتهم ولسلامتهم من حوادث العمل ألا يستعمل القبقاب في داخل صالات الأنوال والماكينات.

نقابات النسيج في المناطق الأخرى:

بوحدة عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، وباتباع الوسائل الكفاحية الناجحة، استطاعوا الحصول على كثير من الحقوق، وارتفعت أجورهم إلى أضعاف أجور زملائهم في المناطق الأخرى مع تشابه كل ظروف العمل.

وقد سبق لي أن ذكرت في كتاب "نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة" الذي نشرته عام ١٩٤٥ -بأن (الرأسماليين قد خشوا أن يصل العمال في المناطق الأخرى إلى ما وصل إليه عمال شبرا الخيمة، فأخذوا يعقدون

المؤتمرات، ويستشيرون خدامهم في الدولة من عبدة المال، واستقر بهم مطاف الفكر إلى القضاء على فكرة النقابة العامة وتشجيع النقابة المصنعية اللافائدية، وتمكنوا من تنفيذ ذلك في الإسكندرية بأكملها وكذلك في المحلة الكبرى وكفر الدوار.. أما ما حصل لعمال المحلة الكبرى فكان نصيب عدد منهم السجن؛ لأنهم أرادوا الاستقلال بالنقابة، وحاربوا تدخل الشركة فيها، أما نقابات الإسكندرية فلا نذكر منها نقابة مصنع واحدة إلا وصدمت مرة إما بالإغراء وإما بالتهديد، ولذا فكلها في نظر الواقعيين نقابات شكلية أكثر منها نقابات جدية، ولعل فيما وقع لعمال نقابة شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية يوم أن قاموا بنضالهم في سبيل تحقيق مطالبهم، إذ سجن كثير من النقابيين من عمال الشركة، وتشرد عدد كبير منهم، وأصبحت نقابتهم الآن موافقة لرغبة إدارة الشركة).

وإني لأرجو من القارئ أن يرجع إلى ما نشرته في عام ١٩٤٧ في كتاب "محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال"، فسوف يلمس من واقع المحاضر الرسمية للجنة الفرعية للغزل والنسيج مدى الفرق الكبير في الأجور والحقوق

التي حصل عليها عمال النسيج في القاهرة وضواحيها، عما كان عليه نظراؤهم في مصانع المناطق الأخرى.

إنجاز وزارة الشئون في عهد عبد الحق

لقد كانت الفترة التي قضاها عبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية من أخصب الفترات إنجازا في الميدان الاجتماعي عامة وفي الميدان العمالي بشكل خاص.

فبالنسبة للعمال أكتفي بذكر منجزات سنتين هما ١٩٤٢ – ١٩٤٤ [٢٩] حيث صدرت القوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية:

١- أمر عسكري أصدره مدير القليوبية بناء على طلب الحاكم العسكري العام "مصطفى النحاس"؛ لبحث مظالم عمال شبرا الخيمة ودراسة المطالب العشرة، وإرجاع عمال مصنع نسيج القاهرة "بسو" بشبرا الخيمة كي يستتب الأمن.

٢- الأمر العسكري ٢٣٩ الصادر في ٢٣/ ٣/ ١٩٤٢ بتشكيل لجان التوفيق في جميع محافظات ومديريات القطر المصري.

---

[٢٩] مذكرات محمود العسكري – الحلقة ٧٣ – جريدة العمال ١٧/ ١٠/ ١٩٧٧

٣- القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢.

٤- القانون رقم ٨٦ لعام ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجباري عن حوادث العمل الصادر في ٦ سبتمبر ١٩٤٢.

٥- القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردي والصادر في ١٠ مايو ١٩٤٤.

٦- القانون رقم ١٢٣ لعام ١٩٤٤ والخاص بالبطاقات الشخصية والصادر في ٣٠ أغسطس ١٩٩٤.

٧- الأمر العسكري رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٤ بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية والصادر في ٩ ديسمبر ١٩٤٢، والذي يقرر تطبيق إعانة غلاء المعيشة التي قررتها الدولة لعمال ومستخدمي الحكومة، وعلى عمال القطاع الخاص، وطبقا للجدول المرفق بالأمر والذي جاء به أن العلاوة تصرف حسب الحالة الاجتماعية.

٨- الأمر العسكري رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٢ بزيادة إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية.

٩- القرار الوزاري المنظم لمدة تمرين العامل المبتدئ، والذي جعلها للعامل الذهني ستة شهور، ولا تزيد عن سنتين إذا قلت سنه عن ١٧ عاما، وثلاثة شهور إذا كانوا عمالا لا يؤدون أعمالا يدوية، والصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٤٣.

١٠-الأمر العسكري رقم ٤٦٨ لعام ١٩٤٤ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين، والصادر في ٢٨ فبراير ١٩٤٤.

١١-الأمر العسكري رقم ٤٦٩ لعام ١٩٤٤ بوجوب تقديم وجبة واحدة في اليوم لبعض المستخدمين والعمال الذين يتعرضون إلى أضرار صحية بسبب قلة التغذية، والصادر بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٤.

١٢-القرار الوزاري الصادر في ١٥/ ٤/ ١٩٤٤ والذي يحدد نوع وكمية الطعام الذي يقدم في الوجبة الغذائية.

وإذا كانت بعض هذه القوانين والقرارات والأوامر العسكرية قد صدرت بعد خروج عبد الحميد عبد الحق من الوزارة الاجتماعية، إلا أن الذي لا شك فيه أنه كان له دور

كبير في إعدادها وتحضيرها، بل إن بعضها كانت قد انتهت صياغته النهائية قبل نقل عبد الحق من وزارة الشئون الاجتماعية إلى وزارة الأوقاف.

ولم يقتصر إنجاز وزارة الشئون الاجتماعية على ما ذكر بل إنه شمل ميادين عدة، منها تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة الشئون الاجتماعية خاصة بالتأمين الاجتماعي للعمال ضد العجز والشيخوخة والوفاة، وقد بحثت اللجنة في اجتماع حضره الوزير وكذلك الدكتور ليفي سكرتير عام اتحاد الصناعات التأمين الاجتماعي وقررت الآتي[٣٠]:-

١- جعل الحد الأدنى لسن الذين تشملهم التأمينات الاجتماعية ١٥ سنة وهي سن الرشد النقابي.

٢- تحديد السن التي لا يجوز للعامل المطالبة بالمعاش قبل بلوغها بـ ٦٥ سنة، على أن يتوقف عن دفع الاشتراكات متى بلغ الستين من عمره.

٣- تحديد السن التي لا يجوز للعاملة المطالبة بالمعاش قبل بلوغها بـ ٥٥ سنة.

---

[٣٠] المقطم ١٣ – ١ – ١٩٤٣ ص ٢

٤- جواز تخفيض الحدين السابقين للذكور والإناث في بعض الصناعات والأعمال الخطرة والضارة بالصحة التي تحددها فيما بعد لجنة فنية، بحيث لا تقل عن ٦٠ سنة للذكور من العمال.

٥- يستثنى من أحكام المشروع العمال والعاملات الذين تزيد أجورهم أو مرتباتهم عن ٧٠ قرشا في اليوم أو ٢١ جنيها في الشهر.

٦- جعل التأمين اختياريا للذين يشتغلون في منازلهم لحساب شخص آخر.

٧- أن يشترك في نفقات التأمين أصحاب الأعمال والعمال والدولة، وفي الاجتماع التالي للجنة بحثت التأمين الاجتماعي ضد الشيخوخة وقررت ما يلي[٣١]:

(١) أن تكون قيمة معاش الشيخوخة ثابتة وواحدة لجميع العمال ذكورا أو إناثا، وجعلت هذه القيمة خمسة وسبعين قرشا شهريا.

---

[٣١] المقطم ٢٩ – ٢.– ١٩٤٣ ص ٣

(٢) أن تقدر اللجنة قيمة كل من اشتراك العامل وصاحب العمل وحصة الدولة في نفقات التأمين، على أن يكون الاشتراك كافيا لمواجهة ما ينشأ من حالات الطوارئ.

(٣) أن تلتزم الحكومة بتسديد نصيبها للصندوق سنويا من بدء تنفيذ القانون أسوة بالعامل وصاحب العمل، بحيث يمكن استغلال حصته لسد المصروفات.

(٤) عدم إعفاء ذوي الأجور الضئيلة من دفع اشتراك التأمين.

(٥) إعفاء العمال الذين تحت التمرين بدون أجر من الاشتراك في التأمين.

(٦) إعفاء العامل المريض من تسديد اشتراكاته عن مدة مرضه، ولا يتحمل صاحب العمل أو الدولة نصيبه، بل تراعي اللجنة الفنية ذلك عند تقديرها لقيمة اشتراكات التأمين. فتدخل في حساب الإيرادات والمصروفات الطوارئ التي يتعرض لها الصندوق؛ ومنها موضوع المدد التي ينقطع

فيها العامل عن العمل بسبب المرض والمحددة في قوانين العمل.

(٧) إدخال المدة التي يقضيها العامل منقطعا عن العمل بسبب المرض ضمن مدة السنين العشرين التي تؤهله لاستحقاق المعاش، ويعتبر كأنه مسدد الاشتراك عنه، وتحدد اللجنة الفنية مدة المرض هذه.

(٨) لا تحتسب مدة البطالة ضمن مدة استحقاق المعاش، ولا يستحق عنها اشتراك.

(٩) يسقط الحق في المعاش بوفاة المؤمن عليه مهما كانت قيمة الاشتراكات التي سددها.

وحقوق الورثة تبحث في حالة التأمين ضد الوفاة سواء كانت قبل أو بعد الاستحقاق.

وأما بالنسبة للتأمين ضد العجز فقد قررت اللجنة بالنسبة له ما يلي[٣٢]:

---

[٣٢] المقطم ٢٩ – ١ – ١٩٤٣ ص ٢.

١- يعد الشخص عاجزا عن العمل ويستحق معاش العجز -إذا قلت مقدرته على الإنتاج بصفة نهائية في مهنته أو أية مهنة أخرى تتناسب مع قدرته ومعلوماته، بما يزيد عن الثلثين إذا كان العجز وقتيا ودام أكثر مما هو مقرر في مشروع التأمين الصحي الإلزامي، فيمنح العامل إعانة مالية إلى أن يصبح قادرا على العمل ويترك ذلك للجنة الفنية.

٢- تقرر اللجنة الفنية مدة الاشتراك في التأمين الواجب توافرها لاستحقاق المعاش، وترى اللجنة أن تكون مدة خمس سنوات بصفة مبدئية.

٣- تبحث اللجنة الفنية بالتفصيل فيما إذا كان ينبغي الجمع بين قانون التعويض على إصابات العمل والتشريع الخاص بالتأمين عن العجز، أم أن هذا الأخير يجب أن يكون الأول كما هو متبع في الدول الأخرى في هذا الشأن.

٤- المعاش في حالة العجز يكون ثابتا موحدا كما اتبع في معاش الشيخوخة، ويقترح على اللجنة الفنية أن تجعل أساس معاش العجز الدائم تسعين قرشا في

الشهر، إلا إذا اتضح ما يبرر تعديل هذه القيمة. أما بالنسبة للإعانة في حالة العجز الوقتي فعلى اللجنة الفنية أن تجعلها متناسبة مع معاش العجز وإعانة المرض، وقد أبدت اللجنة رغبتها في أن تبحث اللجنة الفنية ما إذا كان من الممكن تقسيم العمال إلى فئات من حيث أجورهم، وتقدير المعاش على هذا الأساس.

٥- لا تختلف قيمة المعاش بالنسبة للرجال والنساء من العمال.

٦- يكون معاش العجز مقتصرا على العمال وحدهم، بمعنى أن قيمته لا تتأثر بعدد من يعولهم.

٧- يكون معاش العجز وقتيا إلى أن يثبت العجز الدائم بالطريقة التي تنظمها اللجنة الفنية.

أما التأمين من الوفاة فقد اتخذت اللجنة بالنسبة له القرارات الآتية[٣٣]:

---

[٣٣] المرجع السابق.

١- المساعدة التي تمنح للورثة في حالة الوفاة، وتكون بشكل إعانة مالية تدفع مرة واحدة.

٢- يستثنى من هذا النوع من التأمين حالات الوفاة التي يكون للورثة فيها الحق في التعويض طبقا للقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإصابات العمل.

٣- لا يقبل في التأمين إلا العامل الذي أمضى في مهنته سنة على الأقل بصفة مستمرة، سواء كانت هذه المدة قبل صدور التشريع أو بعده.

٤- يجب أن يكون العامل قد دفع اشتراكات في التأمين لمدة سنتين على الأقل قبل وفاته ليستحق ورثته المساعدة المالية.

٥- يترك تقدير الإعانة المالية في حالة الوفاة للجنة الفنية.

ولا شك أن قرارات اللجنة التي شكلها عبد الحق، وكان يحضر بعض اجتماعاتها -كانت تعتبر متقدمة إلى حد كبير بالنسبة لزمانها، ولا يعيب عبد الحق أن مشروع القانون وقرارات اللجنة لم تتحول إلى واقع وقانون، ذلك لأن القوى الاجتماعية التي كانت مسيطرة هي التي حالت دون ذلك،

وهي في رأيي التي عملت على إبعاد عبد الحق من وزارة الشئون الاجتماعية، وعندما زار عبد الحميد عبد الحق الإسكندرية وعمالها اتفق مع كبار رجال الأعمال على تقديم وجبة يدفع فيها العامل خمسة مليمات فقط ويتحمل منشئ المصنع الباقي[٣٤]، كما اتفق مع مسيو جاشيه مدير شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية على شراء ثلاثة آلاف زوج من الصنادل لتوزيعها على الفقراء من العمال في الشركة وعائلاتهم[٣٥].

وعندما شكلت بريطانيا لجنة برئاسة السير "وليم بيفردج" لوضع مشروع للتأمين الاجتماعي يكافح العوز والمرض وتقضي به كل حوائج الإنسان، ووضعت اللجنة مشروعها الذي أثار اهتماما كبيرا لا في الإمبراطورية البريطانية وحدها، بل في جميع أنحاء العالم، ووصلت منه نسخ معدودة إلى مصر، قامت وزارة الشئون الاجتماعية بتوجيه من وزيرها بتجنيد عدد كبير من المترجمين، قاموا بترجمته ومراجعته وتنقيحه والإشراف على طبعه ونشره في عدد

---

[٣٤] المصري ١٧ – ١ – ١٩٤٢.

[٣٥] المصري ١٨ – ١ – ٤٢.

خاص من مجلة الشئون الاجتماعية[٣٦]، وقد تضمن نشر المشروع تقديما من عبد الحق جاء به:

وقد تضمن من وسائل الضمان من عوادي الزمن، ومن ضروب التأمين من أسباب العوز والفاقة -ما لم يسبقه إليه مشروع آخر في أمة أخرى، حتى وصفه بيفردج بأنه "نصف الطريق إلى موسكو"، ووصفته بأنه أكثر حادث اجتماعي في القرن العشرين.

وقد أنهى عبد الحق مقدمته لطبع المشروع بقوله:

ومن دلائل التوفيق أن تصدر هذه الترجمة لمشروع "وليم بيفردج" في الوقت الذي فرغت فيه وزارة الشئون الاجتماعية من وضع قانون التأمين ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة، وسننشره بدوره على الناس، وفقنا الله إلى ما فيه خير الوطن وصلاح الشعب.

وقد تعرضت تلك الأعمال لمهاجمات من قوة رجعية كان يتزعمها كريم ثابت.

---

[٣٦] مجلة وزارة الشئون الاجتماعية عدد يونيه ١٩٤٣.

تكريم النحاس وعبد الحق

كان للأسلوب الذي اتبعه عبد الحميد عبد الحق في عمله في وزارة الشئون الاجتماعية -أثر كبير في ربط الناس به وخاصة العمال، وكان أسلوبه في الزيارات الميدانية ومعايشة المشاكل والأحداث على الطبيعة، ومساهمته بشخصه في حل بعض مشاكل العمال، وكان لذلك كله أثر كبير في اتساع جماهيريته وشعبيته، بجوار ما تحقق في عهده فعلا من إنجازات أشرت فيما سبق إلى بعضها، ولهذا كان من الطبيعي أن تفكر أكثر من مجموعة من العمال في تكريمه، وتبلورت أخيرا في مجموعتين:

الأولى في دار النقابات الوفدية التي كان يديرها المهندس محمد حسنين.

والثانية في دار النقابات التي كان مقرها ٢ حارة الخازندارة بالقاهرة.

وعندما نشرت الصحف [٣٧] دعوة كلا الفريقين للاشتراك في التكريم، بدأ الاتصال بينهما لتوحيد الجهود، فأفراد كل

---

[٣٧] المصري ٦ – ١٠ – ١٤ مارس ١٩٤٣.

فريق معروفون لدي الفريق الآخر، وقد سبق أن قاموا بأعمال مشتركة، وكانت لهما زمالة كفاح ونضال، وتم بالفعل التوحيد وانتخبوا من بينهم لجنة تنفيذية، وقام المهندس محمد حسنين بمهمة ضابط الاتصال بين اللجنة والنحاس وعبد الحق بصفته وزيرا للشئون الاجتماعية؛ تفاديا لما قد يتخذ من إجراءات لمنع إقامة حفل التكريم، وصدر فعلا بيان نشر في الصحف [٣٨] تضمن ما يلي:-

اجتمع مندوبو نقابات العمال بالقاهرة ويمثلون ٥٩ نقابة بهيئة لجنة عامة بدار النقابات بشارع وجه البركة رقم ١٤، وبعد تداول الآراء حول ما قامت به حكومة الأمة من العناية بشئون العمال وإصدارها قانون الاعتراف بالنقابات، قرروا بالإجماع إقامة حفلة تكريمية كبرى – باسم نقابات مدينة القاهرة – لتكريم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وزعيم الأمة الأمين، وحضرة صاحب المعالي الأستاذ الكبير عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية، وقد انتخبوا من بينهم لجنة تنفيذية مكونة من ثمانية وعشرين عضوا لإعداد وتنظيم هذا الحفل

---

[٣٨] المصري ٦ – ٤.– ١٩٤٣.

العمالي العظيم، وقد عقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها بدار نقابة سائقي السيارات العمومية برقم ٣٧ بالشارع المذكور، وتقرر انعقاد الجلسة الثانية بدار نقابة سائقي السيارات الخصوصية في مساء الخميس ٨ أبريل ١٩٤٣ الساعة التاسعة مساء بشارع السلطان حسين رقم ٣٧ بعابدين.

وقد سارعت بعض نقابات الأقاليم إلى الانضمام للجنة والاشتراك فيها لكي يساهموا في التكريم، ونذكر على سبيل المثال نقابة عمال ومستخدمي شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والتي قام أعضاء مجلس إدارتها بكامل هيئتهم بمقابلة عبد الحق لأكثر من ساعة، وطلب إليهم أن يكونوا على اتصال بالوزارة في كل شأن لهم[٣٩].

وقد بدأ محمد حسنين بعد ذلك بصفته ضابط الاتصال بتوزيع الدعوة على النواب والشيوخ لحضور الحفلة التي تقيمها نقابات العمال في القاهرة في يوم الأحد ٣٠ مايو، ثم أخذت اللجنة التنفيذية في إعداد السرادق بأرض وقف شريف

---

[٣٩] وغير ما ذكر كثير من ممثل النقابات والعمال.

باشا بشارع عبد العزيز بالقاهرة. كما تم توزيع تذاكر الدعوة على جميع النقابات التي تم تسجيلها في القطر كله.

حفل التكريم:

وفي يوم الأحد ٣٠ مايو ١٩٤٣ أقيم الحفل الذي أذهل أعداده ونظامه وتنظيمه جميع القوى المعادية للشعب؛ من الإنجليز إلى السراي إلى اتحاد الصناعات إلى الرأسماليين والإقطاعيين، ورأوا فيه بادرة خطر عليهم جميعا، بل إن الدقة التي تم بها الحفل إلى نهايته قد أذهلت رجال الوفد والمحتفى بهم أنفسهم.

لقد كان عدد المقاعد يزيد على العشرين ألفا، وكان الوقوف حول السرادق وبداخله عددا كبيرا من ممثلي وأعضاء مجالس إدارة النقابات الذين اعتبروا أنفسهم أصحاب الحفل والداعين إليه، بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء عديد من النقابات وضمن نقابات القاهرة التي اشتركت في هذا الحفل:

ممثلو	عمال	شركة سوكوني فاكوم	ممثلو	عمال	شركة أسمنت بورتلاند
«	«	الحرية لمستخدمي المحال التجارية	«	«	الفنادق والأندية
«	«	شركة المياه	«	«	السفرجية الخصوصيون
«	«	فابريقة الإسبرتو	«	«	المطابع
«	«	المدابغ	«	«	عمال السجاير
«	«	شركة أراضي الدلتا	«	«	المحلات العمومية
«	«	سائقو السيارات العمومية	«	«	عمال الأحذية
«	«	المطابع المصرية	«	«	الحلاقون
«	«	المطاعم	«	«	النسيج
«	«	شركة النور	«	«	شركة شيفلد
«	«	محال جروبي	«	«	حياكة الخيش
«	«	مطبعة بنك مصر	«	«	موزعو الصحف
«	«	الترزية الأفرنجية	«	«	شركة مصر للأزياء
«	«	المخابز البلدية	«	«	الأدوات الصحية
«	«	الطهاة	«	«	مصانع الحلوى
«	«	عربات النوم	«	«	شـ ـل
«	«	المصاعد	«	«	الغازوزة
«	«	الاسترجية	«	«	الممرضون الخصوصيون
«	«	كي الملابس	«	«	الميكانيكا للسيارات

« « البويات والزخرفة « « البليسيهات

« « الباعة المتجولون « « حنفيات المياه المجانية

« « السمكرية « « رفا الملابس والسجاد

« « النسيج بشبرا الخيمة « « سائقو السيارات

« « نورنيكروفت « « الخصوصية

« « مستخدمو المحال التجارية « « الكاوتشوك الأفريقية

« « بالغورية « « رابطة شركة الترام

« « « « السكك الحديد

وحضر الحفل من نقابات الأقاليم ورؤساء وأعضاء النقابات بالمنصورة
وممثلي

عمال: التريكو – الطهاة – المقاهي والأندية

عمال الأمنيبوس – الأحذية بالمنيا

عمال سيارات أمنيبوس الغربية – الممثلون والموسيقيون طنطا

المحترفون – المقاهي والفنادق والأندية

النقش والزخرفة – عمال الشحن والتفريغ البحري ببورسعيد

عموم النقابات التجارية – عمال جبران

شركة الكبريت بدمنهور

نقابة عمال بنها ببنها

عمال شركتي القنال وشـل بالسويس

عمال الشركة المالية – عمال محالج الأقطان بكفر الزيات

شركة الملح والصودا – شركة الأقطان

عمال النسيج اليدوي – محالج الأقطان بالمحلة الكبرى

مصر للغزل والنسيج – الزيت المصرية
المصنع الراقي للمنسوجات
عمال ومستخدمو المحال التجارية – وكلاء المحامين الأهلية بالزقازيق
فابريقة المكرونة – عمال شركة الملح والصودا
غزل القطن المصري – المكابس
مصانع الفانلات – الطهاة والسفرجية بالإسكندرية
إدارة النقل المشترك – ميناء البصل
مصنع لابوديكس – النور
شركة أقطان كفر الزيات

أما من حضر الحفل من كبار رجال الدولة فكانوا كثيرين منهم:

محمد صبري أبو علم – وزير العدل

محمد سليمان غنام – وزير التجارة

عبد الواحد الوكيل – وزير الصحة

عثمان محرم – وزير الأشغال

مصطفى نصرت – وزير الوقاية المدنية

أحمد حمزة – وزير التموين

عبد السلام جمعة – رئيس مجلس النواب

خطباء الحفل:

طبيعي أن تكون هناك رغبة من عدد كبير من العمال في إلقاء خطبة في الاحتفال، ولم يكن ذلك ممكنا أن تجاب جميع الرغبات، خاصة بعد كلمة النحاس إلى اللجنة التنفيذية عندما قابلته لتوجيه الدعوة إليه حيث قال:

يا ولاد.. خلو الخطب بتاعتكم قصيرة.. وخلو الكلام ما قل ودل.. لأن انتو عارفين أن الإذاعة مش ملكنا وملناش سلطان عليها.. دي ملك الإنجليزي ماركوني ومحددين لنا ساعتين فقط.. فعلشان منحرجهمش أو يحرجونا.. ركزوا كلامكم واختصروا في خطبكم(٤٠)..

ورغم أن هذا الكلام كان له وقع الإحساس بالمهانة في نفوس العمال، لأن رئيس حزب الوفد ورئيس الحكومة والذي يملك الأغلبية في البرلمان، يعلن أمام ممثلي عمال مصر بأنه لا سلطان له ولا لمصر على إذاعة مقامة في أرض مصر؛ لأن الذي يملكها رجل إنجليزي، ورغم الوقع السيئ في

---

(٤٠) مذكرات محمود العسكري الحلقة ٧٥ .

نفوس العمال، فقد اتفقوا على أن يكون المتكلمون منهم أربعة فقط؛ وهم:

محمد إبراهيم زين الدين – محمد علي حسين – علي شاهين – عبد العزيز شهود – والأخير من نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج، كما اتفقوا على كلمات قصيرة.

كلمة عبد الحق:

ألقى عبد الحميد عبد الحق في الاجتماع كلمة عدد فيها ما قامت به حكومة الوفد ووزارة الشئون الاجتماعية بالذات من أجل العمال؛ ومنها قانون الاعتراف بالنقابات والتعويض عن إصابات العمل، وتقديم مشروع قانون عقد العمل الفردي للبرلمان، وإنشاء جمعيات تعاونية في المصانع، وتأسيس مطاعم شعبية رصدت لها الحكومة خمسين ألف جنيه، وساحات شعبية ورياضية، وصندوق إعانة العمال لأول مرة في تاريخ الحكم في مصر وخصص له عشرين ألف جنيه، وصندوق الإحسان لمساعدة العمال في أحوال ضيعتهم، ومكاتب المساعدات الاجتماعية لتأدية مختلف الخدمات الاجتماعية للعمال وللطبقات الفقيرة وصندوق القرض الحسن.. إلخ.

وقال عبد الحق، أن كل هذه مسكنات إذا ما قورنت بمشروع التأمين الاجتماعي، ولهذا فإنه قد وضع مشروعا يضمن للعامل إذا مرض علاجا مجانيا ومساعدة مالية أثناء مرضه، كما يضمن له في حالة العجز عن العمل ما يعوضه عن هذا العجز وما يقوم بأوده وعائلته، ويكفل هذا القانون أيضا لعائلة العامل تعويضا مناسبا إذا توفي أثناء العمل، بهذا يطمئن العامل إلى حياة هادئة رغدة.

خطاب النحاس:

أما خطاب مصطفي النحاس، فقد كان عرضا شاملا لسياسة الوفد تجاه الطبقات الشعبية عامة والعمال بشكل خاص، وأقتطف من خطابه الجملة التالية:-

الحق أنه عجب أي عجب أن يقضي العامل يومه في كد وتعب، يشتغل في مختلف الصناعات، ويخرج لبلاده ومواطنيه كثير الإنتاج، ثم لا يجد ما يقيم أوده وسد عوزه، ويكفيه وأسرته أن يعيش عيشة الكفاف؛ فتسوء صحته، وتضمحل قوته، ويفتر ساعده وهو عماد عمله وعتاده في إنتاجه.

وأكتفي بهذا القدر من خطاب النحاس؛ لأن المقام لا يسمح بأكثر من ذلك.

قرارات العمال:

وفي نهاية الحفل وقف الزميل محمد سليمان، وأعلن باسم العمال القرار التالي:

نقابات عمال القاهرة، ومندوبي نقابات عمال المملكة المصرية التي تم تسجيلها، والمجتمعون في هذا الحفل لتكريم حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زعيم مصر، وحضرة صاحب المعالي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق تقرر ما يلي:-

أولاً: شكر رفعة الرئيس ومعالي وزير الشئون الاجتماعية وزملائه أعضاء وزارة الشعب وبرلمان الأمة على ما بذلوه من مجهود في سبيل أنصاف طبقات العمال وإحقاق حقوقهم.
ثانيا: جعل يوم ٣٠ مايو من كل عام عيدا عاما للعمال يحتفلون به في جميع أنحاء المملكة المصرية تخليدا لهذه الذكرى.

آثار حفل التكريم

لقد أحدث حفل تكريم العمال لعبد الحق آثارا سريعة وعنيفة في جميع أوساط وقطاعات الشعب المصري، وكانت الآثار في صفوف أعداء الشعب أسرع وأعنف من أن تصدق.

فقد تحرك الإنجليز الذين رأوا في هذا الحفل بادرة خطرة لقدرة الشعب المصري على التحرك، وخشوا على مصالحهم في مصر أن يمتد التحرك العمالي إلى الميدان الوطني، وفي هذا ما فيه على مصالحهم وعلى وجودهم في مصر.

وتحرك الرأسماليون الأجانب وخاصة الإنجليز منهم، والذين رأوا في تنظيم العمال ووحدتهم ما يؤدي إلى إنقاص استنزافهم لدماء وعرق العمال المصريين، ثم القضاء على استغلالهم لكل فئات الشعب في المدى البعيد.

وتحركت السراي الملكية التي رأت في ارتباط العمال بالوفد وبعبد الحق بالذات، ما يضعف موقف السراي ويشل يدها إذا أرادت أن تضرب ضرباتها المعهودة ضد الوفد وتخرجه من الحكم.

وتحرك اتحاد الصناعات الممثل لمصالح رأس المال المستغل المعادي للطبقة العاملة، عندما رأى حفل التكريم يحقق ذلك النجاح الذي لم يكن يتوقعه.

وتحرك رجال الوفد وذوو النفوذ فيه من الأرستقراطيين الذين رأوا في الحفل ما رآه سعد زغلول في مظاهرة عمال مصر لاستقباله عند عودته من المنفى، إذ قرر ضرب حركة الطبقة العاملة خوفا من قوتها على نفوذه، إذ كان الاتجاه الرجعي في حزب الوفد أكثر خوفا وفزعا من قوة العمال.

ولهذا تحركت كل الاتجاهات المعادية للعمال، وكان التنفيذ أسرع وأعنف من أي توقع.

إبعاد عبد الحق عن وزارة الشئون الاجتماعية:

رأت الاتجاهات المعادية للعمال في وجود عبد الحميد عبد الحق على رأس وزارة الشئون الاجتماعية عنصر الارتباط المتبادل التفاعل بينه وبين العمال، وقرروا إبعاده فورا عن تلك الوزارة، ووضعه في وزارة أخرى قد تنفع في إغرائه بما يستطيع تحقيقه من كسب مادي.

ففي يوم ٣٠ مايو ١٩٤٣ أقيم حفل التكريم في المساء.

وفي يوم ٣١ مايو ١٩٤٣ وصفت الصحف حفل التكريم بالتفصيل.

وفي يوم أول يونيه ١٩٤٣ استدعى مصطفى النحاس للحضرة الملكية.

وفي يوم ٢ يونيه ١٩٤٣ أي بعد يومين اثنين فقط من حفل التكريم، صدر مرسوم ملكي بتعديل وزارة مصطفى النحاس، وقد تضمن ذلك المرسوم:

المادة الأولى: قبلت استقالة كامل صدقي باشا وزير المالية، ومحمد عبد الهادي الجندي وزير الأوقاف.

المادة الثانية عين محمد فؤاد سراج الدين باشا وزير الزراعة وزيرا للداخلية مع قيامه مؤقتا بأعمال وزارة الشئون الاجتماعية، والأستاذ عبد الحميد عبد الحق وزير الشئون الاجتماعية وزيرا للأوقاف – الأستاذ مصطفى نصرت وزير الوقاية المدنية وزيرا للزراعة – أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة وزيرا للمالية - فهمي حنا ويصا بك عضو مجلس الشيوخ وزيرا للوقاية المدنية.

المادة الثالث: على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

صدر بقصر عابدين في ٢٩ جمادى الأولى ١٣٦٢ – ٢ يونيه ١٩٤٣.

وبهذا تم إبعاد عبد الحميد عبد الحق عن وزارة الشئون الاجتماعية، ووضع بدلا منه فؤاد سراج الدين مالك الإقطاعيات، والمعادي طبقيا لمصالح الفئات الشعبية وخاصة العمال.

وفي الحقيقة أن من يقرأ خطاب عبد الحق في حفل التكريم بعناية، فسوف يلمس أنه كان يقدم كشف حساب الوداع، ولم يكن إبعاده عن وزارة الشئون لينهي ما أحدثه حفل التكريم في أوساط الرجعية المصرية والاستعمار البريطاني، خاصة بعدما لمسوه من تمسك فئات واسعة من العمال بل وزياراتهم له، حتى بعد أن أبعد عن الوزارة المشرفة على نقاباتهم، ولهذا لجئوا إلى الدس كما هي العادة لدي الرجل الطيب القلب مصطفى النحاس، وبدأت التقارير تفد من البوليس السياسي والقسم المخصوص والأذناب تتهم عبد الحق تارة بالعمل على تكوين حزب للعمال، وتارة بالاتصال بالسراي والاتصال بالسعديين، وبدأت الجفوة تظهر وتتسع بين النحاس وعبد الحق.

عبد الحق وعمال النسيج:

إذا كان عبد الحميد عبد الحق قد قدم للعمال المصريين بشكل عام الكثير، فإنه قدم الأكثر لعمال النسيج وفي منطقة شبرا الخيمة بشكل خاص.

فقد زار المنطقة عدة مرات، واشترك في حل كثير من مشاكل العمال، ومن أهم زياراته تلك التي تمت في مساء ١٧ مارس ١٩٤٣ لنقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة، وانتقاله في نفس المساء إلى نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج بالقاهرة، وقد طلبنا منه إقامة مؤسسة للعمال تضم دارا للنقابة وساحة رياضية ووحدة اجتماعية، وقام على التو معنا بالانتقال إلى المكان الذي اخترناه بجوار مصنع أفرينو في المنطقة المعروفة الآن "بالمرور"، وهي تقع في مكان متوسط بالنسبة للمصانع، وقد وعد الوزير بالعمل على تنفيذ الفكرة.

وفي ٢٥ مايو ١٩٤٣، وبناء على اتصال عبد الحق بوزير الصحة، قام الأخير بزيارة منطقة المصانع في شبرا الخيمة وبصحبته كبار المسئولين في مديرية القليوبية، ووقع اختيارهم على الأراضي اللازمة لإقامة ثلاث مجموعات

صحية بتلك المنطقة، وقد رأى معاليه تيسيرا للخدمة الصحية بمناطق العمال زيادة مجموعة بناحية باسوس بجوار مستعمرة أبو المنجا، ووعدنا الوزير بالعمل على تكملة النفقات اللازم لتنفيذ قانون تحسين الصحة القروية بمناطق العمال[٤١]، وأستطيع أن أقول أن عبد الحق قد ارتبط بعمال النسيج في القاهرة وضواحيها برباط المحبة والتدبير المتبادل.

عمال النسيج وعبد الحق:

بادل عمال النسيج عبد الحق التقدير والحب، وكانوا يعرضون عليه كل ما يستعصي عليهم حله عن طريق غيره، وكانوا يجدون منه المساندة في كل حق بعد نقاش واقتناع، وكانوا هم من جانبهم يؤجلون بعض الحقوق إذا أقنعهم بذلك، ولهذا كانت الصدمة السريعة المفاجئة بإبعاد عبد الحق عن وزارة الشئون الاجتماعية، كانت قاسية وعنيفة، ورأى عمال النسيج في هذا الإجراء اعتداء على عمال مصر عامة وعمال النسيج بشكل خاص، إذ كانوا يرون أن ارتباطه بهم

---

[٤١] المصري ٢٦ – ٥ – ١٩٤٣.

ودفاعه عنهم هو السبب فيما وقع له، كما أدركوا أن هذا الإبعاد كان يتدخل وبضغط من أعداء العمال وخاصة الإنجليز والملك واتحاد الصناعات، إذ كيف يعقل أن يقول مصطفى النحاس في حفل التكريم أن وزير الشئون يستحق لقب وزير العمال عن جدارة واستحقاق، ثم يقوم بعد يومين اثنين فقط بنقله من الوزارة التي استحق لقب العمال عنها بجدارة.

كانت صلة عبد الحق بالعمال مفتوحة، وكان يتكلم معنا بلهجته الصعيدية بكل صراحة ممكن أن يتكلم بها وزير، وقد دفعنا بصراحته إلى تصديقه عندما تحدث عن المتاعب والعقبات التي صادفته في سبيل إخراج قانون الاعتراف بالنقابات، وقد ضمن كلامه أن اتحاد الصناعات لم يخف محاربته لهذا القانون، ودوره في خروج بعض المواد التي ينتقدها العمال.

وقد رجعت إلى مجلة "مصر الصناعية"، وهي المجلة التي يصدرها اتحاد الصناعات وتعبر عن رأيه، واطلعت على المذكرة التي قدمها الاتحاد المصري للصناعات إلى الكثيرين

من أعضاء مجلس الشيوخ عن رأيه في مشروع القانون قبل عرضه على المجلس، وقد بدأت المذكرة بالعبارة التالية:

استلهم وضع مشروع القانون المتعلق بنقابات العمال التشريعات الأجنبية المماثلة له تطرفا، ولذلك يحق التساؤل: هل يلائم هذا المشروع كياننا القانوني والاجتماعي ما دامت بلادنا لا تنزع إلى الاشتراكية؟

وبسبب موقف عبد الحق من العمال، بادر عمال النسيج بتأييدهم له بعد إبعاده، وتدارسوا الأمر ثم قرروا الخطوة الأولى وهي إرسال وفد منهم إليه في وزارة الأوقاف لإعلان ثقتهم به، وهناك قابلوا وفدا من نقابة الزخارف الذي ذهب لنفس الغرض، وقد ألقى عبد الحق فيهم كلمة جاء فيها[٤٢]:

تأكدوا أن اهتمامي بالعمال اهتمام قديم، فإني أهتم بكم كمصري لا كوزير، واهتمامي بكم كوزير جاء عن طريق مصريتي لا عن طريق الوزارة، على أن الوزارة كلها متضامنة في العمل لمصلحتكم، والوفد مهتم بكم، وقد أعددنا جميع القوانين الخاصة بكم، وبعضها في البرلمان فعلا

---

[٤٢] الأهرام والمصري ٧ – ٦ – ١٩٤٣.

كقانون عقد العمل الفردي وتحديد حد أدنى للأجور وتحديد ساعات العمل.. وبعضها في الطريق إليه، وأهمها قانون التأمين الاجتماعي ضد الشيخوخة والوفاة المبكرة، ورجائي أن يتم البرلمان نظرها في الدورة الحالية.. وأرجو أن توجهوا اهتمامكم إلى مصلحتكم ومصلحة وطنكم.

التحدي الأكبر:

لم يكن عمال النسيج وحدهم هم الأوفياء لعبد الحق، الذين أعلنوا ذلك متحدين كل القوى التي أبعدته عن وزارة الشئون، ولكن وفودا كثيرة من العمال زارته في وزارة الأوقاف باسم تهنئته، وهي في الحقيقة تعلن ثقتها به وتتحدى من أخرجوه من وزارة الشئون.

وفي المقابل بدأت وفود من العمال تزور فؤاد سراج الدين في وزارة الشئون الاجتماعية، ويرسلون إليه برقيات كان أهمها برقية باسم ٥٤ نقابة اجتمع مندوبوها في دار النقابات الوفدية، ومن الملاحظ أن العمال كانوا يطالبون في نهاية كل برقية بتنفيذ القوانين الخاصة بهم، وبسرعة إصدار

قانون عقد العمل الفردي وغيره[٤٣]، ورأيي أنهم كانوا يعلنون في حقيقة الأمر خوفهم من أن يؤجل سراج الدين أو يلغي ما سبق أن أعده عبد الحق من قوانين.

وفي أحد الاجتماعات التمهيدية لتأسيس الاتحاد المهني لعمال النسيج في القطر المصري، والذي عقد بدار نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج، تقدم أحد الحاضرين باقتراح إضراب عام تحديا للمرسوم الملكي بإبعاد عبد الحق عن وزارة الشئون وتعيين فؤاد سراج الدين بدلا منه، وللمطالبة بإلغاء المرسوم الملكي وتعديل الوزارة، وبعد مناقشات طويلة اتخذ المجتمعون قرارا بالإضراب العام لعمال النسيج في جميع مناطق القطر لمدة أربع وعشرين ساعة احتجاجا، مع دعوة النقابات العمالية الأخرى للاشتراك في الإضراب، وقام ممثلو نقابات النسيج وهم اللجنة المؤقتة للاتحاد المهني بكتابة مذكرة بمطلبهم الوحيد وهو إلغاء مرسوم تعديل الوزارة، وقاموا بتوزيع هذه المذكرة على المسئولين، وقدمت منه نسخة إلى قصر عابدين، وقد نجح الإضراب بصورة كاملة في القاهرة وضواحيها وبدرجة

---

[٤٣] المصري ١٢ – ١٣ – ١٤ – ١٥ يونيه ١٩٤٣.

كبيرة في المناطق الأخرى.. هذا بالنسبة لعمال النسيج، أما بين عمال المهن والصناعات الأخرى فكانت الاستجابة للإضراب محدودة.

وكان لهذا الإضراب أثره في تعميق العداء بين عمال النسيج بشبرا الخيمة وسراج الدين، ذلك العداء الذي أخذ يتصاعد إلى أن قام سراج الدين باعتقال محمود العسكري سكرتير عام نقابتهم، حيث ظل نحو تسعة أشهر في المعتقل، ولم تمنع سلطة سراج الدين كوزير للداخلية في ظل الأحكام العرفية من أن يقود عمال النسيج حركة إفشال عملية فرض سراج الدين لنفسه زعيما للعمال مدى الحياة وبصفته الشخصية، رغم كل ما بذله هو وأذنابه من جهد ومال.

ولم يكن عمال النسيج وحدهم هم الذين أعلنوا تقديرهم لعبد الحق كما سبق أن قلت، ولكن العمال في مناطق عديدة من القطر كان لهم نفس الموقف، فقد أقامت خمسون نقابة من الإسكندرية حفل تكريم لعبد الحق وزير الشئون الاجتماعية السابق ووزير الأوقاف وقتئذ وكان ضيف الشرف مصطفى النحاس، وذلك – كما أعلنوا – للاعتراف بما كان له من فضل كبير على طوائف العمال، وكان جديرا

بحق بلقب "وزير العمال" [٤٤]، وحدث هذا في الوقت الذي كان فيه عملاء سراج الدين يعملون على إعلان ما أسموه "مؤتمرات العمال" في مختلف بلاد القطر، وليعلنوا أن العمال قد اختاروا فؤاد سراج الدين زعيما لهم مدى الحياة.

---

[٤٤] اليراع ٧ سبتمبر ١٩٤٣.

مؤامرات الحكومة وأصحاب الأعمال

لم يهدأ العمال أو ينكمشوا بعد التغيير الوزاري، ولكنهم زادوا من نشاطهم وحركتهم الكفاحية، واستخدموا الإضراب الناجح بشكل مدروس للحصول على حقوق ومكاسب جديدة وباستمرار.

وفي المقابل بدأ أصحاب المصانع بتوجيه من اتحاد الصناعات في تصعيد اعتداءاتهم على العمال، ومحاولة إجهاض إيجابيات الفترة السابقة، لا بوقف إعطاء أي حقوق جديدة للعمال فحسب، بل بسحب وإلغاء ما سبق أن حصل عليه العمال من حقوق، ويجب هنا أن نذكر أن طرفي الصراع الطبقي – العمال وأصحاب الأعمال – يحاول كل منهما أن يضعف الآخر إلى أقصى حد ممكن، مستخدما كل ما يستطيع من أسلحة لتحقيق هدفه الأساسي، وهو فرض شروط العمل التي تحقق مصالحه على حساب مصلحة الطرف الآخر، ومن الأسلحة التي استخدمها أصحاب الأعمال والحكومة ضد العمال في تلك الفترة ما يلي:

١- الفصل من العمل: وهذا السلاح يستخدم ضد المكافحين من العمال والقادة النقابيين الشرفاء بقصد حرمان الحركة النقابية من قيادتها الواعية من جهة، ولتخويف بقية العمال من مصير التشريد الذي ينتظر كل من يتقدم الصفوف، كما يستخدم سلاح الفصل من العمل أيضا لتحقيق هدف آخر هام لأصحاب الأعمال وهو زيادة عدد العمال العاطلين.

٢- الإغراء: كان صاحب العمل يقوم بعرض الامتياز المادي في صورة زيادة في الأجر أو رشوة نقدية مفضوحة، وكذلك الامتياز الأدبي بالترقية إلى وظيفة أرقى، أو النقل إلى عمل أكثر راحة ووجاهة، وكان ذلك يتم بواسطة صاحب العمل نفسه أو من يمثله، وكان الإغراء في الغالب لا يعرض إلا على نفر قليل من العمال هم الذين يرى أن لدى كل منهم استعدادا لقبول الإغراء، مقابل خدمات يؤديها لصاحب العمل، تبدأ بتنازلات صغيرة وتنتهي تدريجيا إلى خيانة زملائهم وطبقتهم العاملة ووطنهم، فقد انتهى الأمر ببعض الضعفاء الذين

قبلوا التجسس على زملائهم لصالح صاحب العمل أو البوليس السياسي، وأفراد من هؤلاء حامت حولهم شبهات العمل لصالح الاستعمار، والارتباط بجماعة إخوان الحرية البريطانية.

٣- الإرهاب: أمام قوة وتضامن العمال، ومع عدم كفاية الأسلحة الأخرى، لجأ أعداء العمال إلى البطش والإرهاب، فقام بعض أصحاب الأعمال باستخدام بعض البلطجية والمجرمين كخفراء في مصانعهم، وهم في الحقيقة قد استخدموهم لإرهاب العمال والاعتداء على المناضلين منهم، وقد وصل الأمر إلى حد قتل أحد عمال شركة الشرق لنسيج الصوف بإمبابة، وقتل ثمانية من عمال مصانع سباهي بالإسكندرية.

أما دور الحكومة فكان القبض على العمال وإيداعهم السجون، وتحرير محاضر التحري لهم، ثم إطلاق سراحهم بعد الاعتداء عليهم بالضرب، وأحيانا تلفيق التهم الباطلة للعمال، فإذا برأ القضاء العمال مما أسند إليهم، يكون أصحاب الأعمال والحكومة قد اكتسبوا الأيام التي قضاها

المكافحون في السجن مع كل ما يترتب على ذلك من آثار، وكثيرا ما تعرض العمال في السجون والمعتقلات للضرب وحلاق الشعر، والنوم على الأسفلت، ورش زنازيين السجن بفضلات المجاري، وكان الاعتقال دون محاكمة أو توجيه اتهام استنادا إلى قانون الأحكام العرفية ولفترات طويلة -من أقسى الأسلحة التي استخدمتها الحكومة ضد العمال والقادة النقابيين.

٤- تحديد الإقامة: كان البوليس السياسي يقبض على المناضلين البارزين وخاصة مندوبي العمال المنتخبين في اللجان الكفاحية، ويقوم بترحيلهم تحت الحراسة إلى قراهم، ويقوم بتسليمهم إلى عمدة ومشايخ تلك القرى مع التنبيه عليهم بألا يسمحوا للعمال بمغادرة القرى والعودة إلى مناطق عملهم وكفاحهم، ولكن العمال كانوا يضمون كل أهل القرية إلى صفهم حتى العمدة والمشايخ، وذلك بشرح مشكلتهم وأسباب ترحيل الحكومة لهم، فكانوا يعودون إلى مناطق العمل وكثير منهم كان يحصل

على مساعدات مالية أو عينية – أكل مثلا – من أهل قريته.

٥- القوة العسكرية: استخدمت الحكومة قوات الجيش والبوليس في الاعتداء على العمال وخاصة في حالات الإضراب عن العمل والاعتصامات الواسعة؛ كما حدث عندما اعتدى البوليس على عمال شركة السكر بالحوامدية، وعندما اعتدى البوليس والجيش على عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة في سبتمبر ١٩٤٧، واستخدام إسماعيل صدقي لدبابات الجيش في اقتحام مصنع شركة النصر بالشرقاوية بشبرا الخيمة، وكثير من الحوادث التي سوف أتعرض لكل منها في حينه.

٦- العصبية الإقليمية: من أخطر الأسلحة التي حاول أصحاب الأعمال استخدامها في شبرا الخيمة وفي غيرها، كان سلاح التفرقة المبني على العصبية الإقليمية، فبدءوا بتوجيه خبيث لبعض الأعوان والجواسيس المستترين لتكوين عصبيات إقليمية، فتكونت مجموعات البحاروة والصعايدة والمنايفة

والسويفية.. وهكذا، وبدأت كل مجموعة تتخذ لها أحد المقاهي مقرا للسمر، وبدأت الفكرة في بدايتها كتعاون لا غبار عليه؛ فانجذب للفكرة كثيرون من العمال الشرفاء بل ومن الواعين ومندوبي المصانع أيضا، ثم بدأت الخطوة التالية باصطناع المشاكل والخلافات بين المجموعات، وتطورت تلك الخلافات إلى مشاجرات كادت تصل إلى حد تربص العصابات الإجرامية بعضها ببعض، وحدثت فعلا بعض الإصابات خلال بعض الاصطدامات والمشاجرات.

كانت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى قد استطاعت استخدام هذا السلاح بين عمالها لدرجة وصلت إلى حد القتل والأخذ بالثأر، ونجحت الشركة في جعل بأس العمال بينهم شديدا، وإلهائهم عن التفكير في مواجهة الشركة لتحسين أجورهم وظروف عملهم.

ولقد سارع قادة النسيج في القاهرة وضواحيها إلى حصر نار الفتنة، ثم تبصير العمال بعواقبها وشرح أبعاد المؤامرة وأهدافها، واستخدموا في ذلك كل الطرق والوسائل الممكنة

فمن مجالس العرب، إلى التذكير بالأخوة الزمالية في المعارك الكفاحية السابقة، ووقوف العمال جنبا إلى جنب من مختلف الأقاليم في مواجهة مستغل واحد، إلى محاضرات التوعية التي كانت تتم في النقابة، إلى الاستعانة ببعض قادة الحركة النقابية من المهن الأخرى في القاهرة لفضح سياسة "فرق تسد"، وبزيادة الوعي والانغماس في العمليات الكفاحية أمكن القضاء نهائيا على فاعلية سلاح العصبية الإقليمية.

٧. البطالة: تعتبر البطالة بين العمال من أخطر الأسلحة التي يستخدمها أصحاب الأعمال ضد العمال، وقد سبق لي أن تحدثت عن البطالة في كتاب "نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة" وضمن ما جاء به:-

كان أصحاب الأعمال قد لجئوا إلى افتعال جيش المتعطلين بإيقاف بعض الماكينات وتشغيلها بعد فترة قصيرة بعمال جدد أجورهم أقل من أجور من فصلوا، وبتشغيل النساج على ماكينتين بدلا من ماكينة واحدة، فكانت حجة الغزل هي الخيمة التي يخبئون فيها نواياهم.

وخطر البطالة على العمال المشتغلين كما هو على العاطلين، فإنه من واجب المشتغلين أن يجمعوا العمال العاطلين ويرشدوهم إلى أفضل الطرق المشروعة للحصول على العمل بالعزة والكرامة، وواجبهم كذلك أن يقدموا للعاطلين كل ما يحتاجون إليه من مساعدات أدبية حتى يستطيع العاطلون الوصول إلى حل، إما بتحمل الدولة لنفقاتهم، أو بإيجاد تشريع لحمايتهم وهو التأمين الاجتماعي، وبذا يثبت العمال من جديد أنه لا فائدة من افتعال جيش العاطلين، وليثبتوا أنهم وحدة كالجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء.

وفي مواجهة موقف النقابة ونجاحها في محاربة البطالة والقضاء على محاولة تكوين جيش العاطلين، ومع التوسع في إنشاء المصانع الجديدة والحاجة المستمرة إلى عمال جدد، لجأ بعض أصحاب المصانع إلى استجلاب عمال النسيج من الأقاليم والمناطق الأخرى إلى القاهرة وشبرا الخيمة، وكان الاتفاق يبدأ أولا مع المديرين والرؤساء وهؤلاء بدورهم يشجعون النساجين على الهجرة معهم، وكان العامل الرئيسي والأساسي لنجاح عملية الهجرة هذه هو ارتفاع الأجور في

شبرا الخيمة والقاهرة عنها في المناطق الأخرى، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى التي حصل عليها عمال القاهرة وضواحيها بكفاحهم.

كما كان بعض العمال يهاجرون إلى القاهرة وضواحيها بعد سماعهم عن حالة عمالها، إما من أقاربهم في القرى أثناء الأجازات، وإما من العمال الذين يتصلون بهم بطرق أخرى، ورغم هذا فإن عملية الهجرة لم تسد النقص الشديد في العمال، ولم تنجح في تحقيق كل ما أراده أصحاب الأعمال من إيجاد التطاحن بين العمال النازحين وزملائهم المكافحين الموجودين في المنطقة من قبل، إذ سرعان ما اندمج النازحون في الحركة الكفاحية واشتركوا في النقابة وتحمسوا لها، وأصبح منهم مندوبون وأعضاء مجلس إدارة في النقابة العامة بشبرا الخيمة.

وقد استطاعت النقابة عن طريق رفع وعي العمال أن تنفذ خطة نجحت تماما في محاربة البطالة، وذلك عن طريق تكوين جهاز فيها يشرف على تنفيذ خطة مؤداها منع أي عامل من الوقوف أمام باب مصنع لطلب العمل، فقد أعدت سجلا للعاطلين من أعضائها، وكانت تصرف لهم مساعدات

مالية من رصيدها ومن رصيد صندوق الخدمة الاجتماعية، وكان على صاحب العمل الذي يحتاج إلى عامل أن يحضر هو أو مدير مصنعه إلى النقابة، وكان جهاز مكافحة البطالة يقدم له العامل حسب المواصفات التي يطلبها، ويتفق معه على الأجر.

٨. اعتقال محمود العسكري: كان لمحمود العسكري دور بارز في كفاح عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، وكانت جرأته في مواجهة رجال البوليس والإدارة ورجال المباحث والبوليس السياسي من العوامل التي زادت من ارتباط العمال به، بالإضافة إلى أنه أوجد علاقات شخصية مع كثيرين من أولاد البلد والأهالي غير العمال في شبرا البلد وقرى وعزب المنطقة، بالإضافة إلى نشاطه في النقابة وفي المساعدة على حل مشاكل العمال.

وكان لذلك كله أثره في خلق جماهيرية واسعة لمحمود العسكري، جعلت الأضواء تتسلط عليه من أعداء العمال الذين اعتبروه العمود الفقري لحركة كفاح عمال النسيج، واعتقدوا أن إبعاده عن الميدان كفيل بالقضاء على نشاط

العمال، وكانت لمحمود العسكري اتصالات أيضا ببعض المثقفين الاشتراكيين، ولا شك عندي في أن رجال الإدارة وخاصة البوليس السياسي كان يتابع ذلك.

وعلى نطاق الحركة النقابية المصرية كانت له اتصالات واسعة بالنقابات الأخرى في القاهرة والمناطق الأخرى ومختلف المهن، وبالإضافة لذلك كانت صلة محمود الشخصية بعبد الحق والتي كانت تشبه الصداقة، ورأيه الذي أعلنه في رابطة نقابات عمال القاهرة التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد، وكانت كل هذه العوامل مجتمعة هي التي دفعت سراج الدين إلى اتخاذ قرار اعتقال محمود العسكري، لا بهدف الاعتقال فحسب ولكن للرغبة في استخدام سلاح الاعتقال ضدنا، والذي استخدم لأول مرة منذ معاصرتي للحركة النقابية في محمود العسكري، وبهدف ضرب الحركة الكفاحية لعمال النسيج الميكانيكي التي كانت في تصاعد مستمر.

وفي الأسبوع الأخير من شهر رمضان ١٣٦٢ وهو يوافق أيضا الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر ١٩٤٣، طار خبر اعتقال محمود العسكري بين العمال؛ فأحدث رجة شديدة

في المنطقة، ولما بلغني الخبر أردت التأكد من مصدر أساسي وهو منزله.

ورغم ما كان بيني وبين محمود العسكري من صداقة وزمالة وصلت إلى أكثر من رابطة الأخوة، إلا أننا كنا محافظين في منازلنا تماما، وحتى تاريخ اعتقاله لم يكن قد رأى زوجتي أو رأيت زوجته، وكانت كل مقابلاتنا تتم في دار النقابة القريبة من مسكنينا، ولم نكن نتقابل في المنازل إلا نادرا وفي الظروف الاضطرارية، ورغم ذلك لم أجد بدا من الذهاب لمنزله ومقابلة والدته التي أكدت لي الخبر.

ولم أشأ أن أحمل عمال النسيج وحدهم عبء الدفاع عن محمود العسكري، خاصة في مواجهة اعتقال تم في ظروف الأحكام العرفية، ولهذا سارعت إلى الاتصال بزملائنا في اللجنة المؤقتة لرابطة نقابات عمال القاهرة التي كنا قد انتهينا من إعداد لائحة نظامها الأساسي، وقررنا مطالبة وزارة الشئون الاجتماعية ووزيرها فؤاد سراج الدين بأن تعترف بالرابطة وتسجلها لتأخذ صفتها القانونية، وكان التفكير في الرابطة نابعا من رغبتنا في التحايل على قانون الاعتراف بالنقابات، وتشكيل هيئة تضم نقابات المهن المختلفة وتقوم

مقام اتحاد عام النقابات الذي لم يجز قانون الاعتراف بالنقابات تشكيله، واتفقنا على أن نذهب إلى سراج الدين في منزله في أول أيام عيد الفطر للمعايدة ولعرض قانون الرابطة عليه، ثم مطالبته بالإفراج عن محمود العسكري.

وفي المقابلة فوجئنا بأن أذناب سراج الدين قد أعدوا خطة لأخذ موافقتنا على أن يكون سراج الدين رئيسا للرابطة مدى الحياة، وهو الأمر الذي سبق رفضه، ولهذا وقفنا موقفا سلبيا ولم نرد، وعرضنا موضوع الإفراج عن محمود فأجاب سراج الدين باقتضاب بأنه سوف يبحث الأمر، وخرجنا من منزل سراج الدين وقد خاب أملنا في تسجيل الرابطة لأن الغالبية العظمى من النقابيين الشرفاء قد رفضوا إعادة السيطرة لأية شخصية وبأية صورة على الحركة النقابية بعد أن تأكدت استقلالية الجزء الأكبر والفعال منها، وأما الأمل في الإفراج عن محمود فقد ضعف إلى حد كبير بعد أن كان في شبه يقين، وخاصة عندما قدم عملاء سراج الدين زعامته للرابطة مدى الحياة، والحصول منا على موافقة كتابية كمقابل، وكان من الطبيعي أن تُرفض، وبالتالي كان علينا أن نتوقع لرفض الطرف الآخر من المساومة.

وقد تعرض محمود العسكري لهذا الاعتقال في مذكراته التي نشرتها جريدة العمال، ذلك الاعتقال الذي أضرب محمود عن الطعام خلاله تسع مرات، وقد زرته في المعتقل عدة مرات كان آخرها وهو مضرب عن الطعام في مستشفى الدمرداش وقبل أن يفرج عنه بساعات.

أما محاولات سراج الدين لفرض نفسه على الحركة النقابية فقد تجددت بصورة إعلامية، واستنادا إلى أنه وزير الداخلية الذي يملك المصاريف السرية وسلطة الأحكام العرفية ووزير الشئون الاجتماعية الذي أخذ يوزع الإعانات الحكومية على النقابات التي سماها نشيطة [٤٥]، وكنا نعلم أن هذه الإعانات هي رشوة مقنعة من سراج الدين لبعض النقابات.

ففي توقيت يثير التساؤل، وبعد نحو سنة ونصف من عرض مشروع لائحة رابطة نقابات عمال القاهرة على سراج الدين، وقبل بضعة شهور من إقالة وزارة الوفد ومعه سراج الدين، وبالتحديد في الفترة من ١٥ مايو ١٩٤٤ إلى

---

[٤٥] وزع وزير الشئون خمسة آلاف جنيه على ١٤ نقابة بالإسكندرية – الأهرام ١٣ – ٨ – ١٩٤٤.

٩/ ٧/ ١٩٤٤ نشرت الصحف [٤٦] أخبار زعامة سراج الدين مدى الحياة وبصفة شخصية لأعلا رابطة نقابات عمال القاهرة وحدها، ولكن على ما سمي بجبهات العمل في مختلف المناطق، في القاهرة والإسكندرية والمنصورة ودمياط وأبي قرقاص وبني مزار وبورسعيد وغيرها، وأعلن عقد اجتماعات حشرها العديد من النقابات، وأنا بثقة ومن واقع المعاصرة أقول أن هذا لم يكن صحيحا، ومن أدلة افتعال تلك الأخبار أن تلك الاجتماعات كلها قد نشرت عنها قرارات واحدة وبصيغة تتفق حتى في غالبية الألفاظ مع التغيير فقط في أسماء البند الثالث، وهذه القرارات هي: -

١- تكوين الرابطة أو الجبهة.

٢- انتخاب سراج الدين رئيسا فخريا مدى الحياة وبصفة شخصية.

٣- انتخاب أحد رجال الوفد – مهندسا أو محاميا – رئيسا.

---

[٤٦] الأهرام ١٥ – ٥ – ١٩ – ٢٢ – ٥ – ٦ – ٦ – ٢٠ – ٦ – ٩ – ٧ وكلها عام ١٩٤٤ ص ٢.

٤- شكر مصطفى النحاس.

ومن ألطف ما قرأت في هذا الصدد أن مجلس إدارة جمعية خريجي المدارس الصناعية يشكر الوزير على قبوله الرئاسة الفخرية لنقابات العمال[٤٧].

ومن الأسماء التي وردت في نشرات الصحف باعتبارها منظمة لتزعيم سراج الدين للعمال.

المهندس محمد حسنين رئيس رابطة نقابات القاهرة – علي الحلواني المحامي رئيس جبهة العمال المتحدة بالإسكندرية – سليمان عبد الفتاح المحامي عمال الدقهلية- حامد الألفي رئيس جبهة عمال بورسعيد – عبد الحميد لطفي المحامي رئيس جبهة عمال الغربية – عياد سلامة نقيب المحامين بالمنيا.

---

[٤٧] الأهرام ٢٣ -٥ – ١٩٤٤ ص ٢.

وسائل العمال الكفاحية

في مواجهة الأسلحة التي استخدامها أصحاب الأعمال والحكومة ضد العمال، لجأ العمال إلى وسائل عدة للدفاع عن حقوقهم، ومن أهم تلك الوسائل:-

(أ) صندوق الخدمة الاجتماعية:

بدأت المواجهة عنيفة بين أصحاب الأعمال والعمال، وبدأ أصحاب الأعمال في استخدام جيش العاطلين الواقف على أبواب المصانع في تخفيض الأجور، واستغلوا أيضا حاجة العامل لقروش أجره اليومي ليحمي نفسه وأسرته من الموت جوعا، وحاولوا استخدام كل ذلك لإفشال الإضرابات ولو جزئيا.

ولهذا لجأ عمال النسيج إلى تنظيم عملية مساعدة المشتغلين لزملائهم العاطلين، وبالتالي للعمال المضربين، فأنشأت النقابة "صندوق الخدمة الاجتماعية"، ووضعت له لائحة خاصة به، واشتراكا وميزانية مستقلة عن اشتراك وميزانية النقابة، ولكنه خاضع في إشرافه وتوجيهه ورقابته العامة للعمال، وقد نص قانون الصندوق على ألا يشترك فيه

إلا عضو النقابة المسدد لاشتراكاته، وبهذا أعفي الصندوق من تفصيل شروط عضويته، وأما ماليته من وارد ومنصرف فلم تكن تخضع لتلك القيود التي وضعها القانون على النقابات. وقد نص قانون الصندوق على تقديم مساعدات للعضو المشترك الذي يتعطل عن العمل أو لا يعمل، وأن تكون المساعدة بنسبة معقولة من أجره، وانسحب ذلك على العامل المضرب عن العمل؛ مما جعل الصندوق في حقيقته صندوق إضراب، ومع زيادة الوعي زاد اهتمام العمال بالصندوق وحرصهم على تدعيمه، وقد حدث في بعض حالات الإضراب عن العمل أن حصل العمال على أجور نصف أو كل أيام الإضراب، فقاموا برد ما أخذوه من الصندوق كمساعدات، ودفعوا أيضا للصندوق ما قدمه إليهم عمال المصانع الأخرى، واعتبروا ذلك تبرعا منهم للصندوق.

وبهذا كان الصندوق أداة فعالة وناجحة في مكافحة البطالة، وفي إحباط خطة أصحاب الأعمال في استخدام الضغط المادي والتجويع لإفشال الإضرابات.

(ب) الإضراب:

يعتبر الإضراب عن العمل من أهم وأقوى أسلحة الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها، وقد سبق أن كتبت عن الإضراب في عام ١٩٤٥ ما يلي [٤٨]:-

ما من عامل يشك في أن الإضراب هو السلاح الوحيد الذي يملكه العمال للدفاع عن كرامتهم، ولاستخلاص حقهم المغتصب من الرأسمالية المسلحة بالمال والنفوذ، وهو سلاح نافع مضمون النجاح إذا ما أحكم تدبيره وأحسن استخدامه، وفي هذا يقول الأستاذ الشيخ محمد عبده عن حق العمال ما يعتبر درسا يجب أن يعقله العمال، وهو أن صاحب العمل يريد تسخير العمال إلى درجة العبودية إن أمكن، ولا سبيل إلى أن يأخذ العمال حقهم إلا بتركهم العمل، وعندئذ تقف القوتان؛ قوة صاحب العمل على إيقاف عمله ومنع الربح عنه، وقوة صبر العمال بدون عمل، فإذا استطاع العمال الصبر، اضطر صاحب العمل إلى إجابة مطالبهم، أما إذا لم يصبر العمال كان لصاحب العمل أن يعمل بهم كيفما شاء من

---

[٤٨] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة ص ٣٩.

طرد إلى نقص أجر دون مراعاة لوطنية أو ضمير أو إنسانية.

ولهذا كان من واجب العمال أن يفهموا الأسس المؤدية إلى نجاح الإضراب؛ حتى لا تكون النتيجة عكسية، ولئن كان الإضراب حقا مشروعا للعمال فإنه لم يعترف به، ولكن الذي لا شك فيه أنه سيأتي اليوم الذي تعطي فيه النقابات في مصر حق تقرير الإضراب وتنظيمه والإشراف عليه، كما هو الحال في الأمم المتمدينة. وقد استخدم العمال في مصر بشكل عام وعمال النسيج بشكل خاص عدة أشكال من الإضراب كان أهمها وأوسعها انتشارا.

١- الإضراب عن العمل: وهو عدم دخول العمال إلى المصنع، وبالتالي عدم مباشرة العمل مما يترتب عليه بالضرورة وقف الإنتاج بجميع أقسام وصالات المصنع، ويحدث ذلك إما للمطالبة برفع غبن وقع على العمال أو على أحدهم، وإما للمطالبة بتحقيق مطلب بالحصول على حق لم يسبق للعمال الحصول عليه، وهذا النوع من الإضراب كان هو الشائع في أربعينيات القرن العشرين.

٢- الإضراب العام: وهو الذي يمتنع فيه عن العمل عمال جميع المصانع في منطقة معينة أو عمال مهنة واحدة في مختلف المناطق، أو عمال مهن مختلفة في مناطق مختلفة، ويختلف الإضراب العام تبعا لنوع المطالب التي يقوم الإضراب من أجل تحقيقها، ونوعية العمال الذين يرون من مصلحتهم الاشتراك فيه لأن تحقيق أهداف الإضراب ستعود عليهم بالنفع.

وكمثال للإضراب العام ذلك الإضراب الذي اشترك فيه عمال جميع المهن في مدينة القاهرة عام ١٩٣٨ للمطالبة بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات، وكذلك إضراب عمال النسيج في جميع مصانع القاهرة وضواحيها للمطالبة بإرجاع عمال مصنع بسو المفصولين.

٣- إضراب التضامن: وهو قيام عمال مصنع أو مؤسسة أو منطقة بالإضراب عن العمل لفترة محددة تضامنا أو تأييدا لعمال مضربين أو لهم مشكلة، دون أن يكون لهؤلاء المؤيدين من هدف إلا تأييد زملائهم والتضامن معهم، ودون أن يكون

للمؤيدين مطلب خاص يعود عليهم بنفع مباشر، ومن أوضح الأمثلة على إضراب التضامن هو إضراب عمال النسيج في شبرا الخيمة والقاهرة تضامنا مع العمال المضربين عن الطعام عام ١٩٣٨؛ للمطالبة بقانون الاعتراف بالنقابات، وتضامنهم أيضا بالإضراب مع ضباط البوليس ورجال الإدارة في أبريل ١٩٤٨، وكذلك إضرابهم تضامنا مع عمال المحلة الكبرى في إضرابهم الكبير في سبتمبر ١٩٤٧.

٤- الإضراب الجزئي: وهو الذي يقوم العمال بالامتناع عن العمل في جزء من الوقت أو على بعض الماكينات بهدف إنقاص الإنتاج عن معدله العادي، وقد لجأ العمال إلى هذا النوع من الإضراب تفاديا للعقوبة المقررة قانونا على المضربين؛ لأن العمل في هذه الحالة لا يكون متوقفا بالكامل، وقد استخدم عمال النسيج الميكانيكي هذا النوع من الإضراب بنجاح كبير، ومن أمثلة ذلك الإضراب ما حدث عندما خفض عمال مصنع سباهي ،وكنت منهم،

إنتاج المصنع من خمسة آلاف بنط إلى خمسين فقط في اليوم.

٥- الاعتصام:وهو قيام العمال باحتلال المصنع، وغالبا ما يصاحب ذلك وقف الإنتاج حتى تجاب المطالب، ولقد حرص العمال في حالات الاعتصام واحتلال المصانع على المحافظة على الآلات، بل وكانوا يعينون من بينهم ومن أقوى العمال بنية -حراسا على الماكينات من أي عمليات تخريب يلجأ إليها عملاء الحكومة أو عملاء أصحاب الأعمال، وإذا كان قد صحب عمليات الاعتصام حوادث تخريب وعنف، فإن ذلك كان نتيجة لتدخلات الجيش والبوليس، بل إن بعض ضباط البوليس الوطنيين كان لهم موقف مخالف لموقف ضباط البوليس السياسي، وأمثلة ذلك كثيرة منها ما حدث في إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، عندما أوشك مأمور البندر على الاتفاق على فض الإضراب بعد الاتفاق مع موظفي الشركة على نظام صرف الأجور، عند ذلك قام ضابط

الأمن بإطلاق الرصاص فهاج العمال وقام مأمور بندر المحلة الكبرى بالانسحاب هو وقواته محتجا على استفزاز ضابط الأمن، وقد تطورت الأحداث بعد ذلك تطورا داميا كما هو موضح في كتاب آخر. وكان المعروف لدينا أن الهدف من افتعال البوليس وأصحاب الأعمال للصدام هدفها الأول والأساسي هو التمكن من توجيه ضربات انتقامية عنيفة إلى العمال.

٦- الإضراب عن الطعام: وهو امتناع مجموعة محددة من العمال عن تناول الطعام، مع الإعلان مسبقا عن الزمان والمكان الذي سيتم فيه الإضراب عن الطعام. وقد استخدم العمال ذلك السلاح كوسيلة ضغط لحل مشكلة لم تجد الوسائل الأخرى من وسائل الكفاح في حلها.

ولا يعتمد نجاح الإضراب عن الطعام على المضربين أنفسهم فقط، ولكن أيضا على مناصرة الإضراب من خارج المضربين، فبقدر اتساع الدعاية للإضراب والرعاية للمضربين، وبقدر ارتباط الرأي العام بالمضربين وعطفه

عليهم وعلى قضيتهم، وتحول هذا الارتباط والعطف إلى التأييد العملي بالبرقيات والرسائل ثم بمظاهرات التأييد، بقدر ذلك كله -بقدر ما يكون نجاح الإضراب عن الطعام في تحقيق أهدافه، وقد سبق أن تحدثت عن أمثلة لهذا النوع من الإضراب، سواء إضراب النقابيين من أجل قانون الاعتراف بالنقابات عام ١٩٣٨، أو إضراب عمال النسيج الميكانيكي عام ١٩٣٩.

٧- الإضراب عن استلام الأجور: استخدم العمال أحيانا هذا الأسلوب بالامتناع عن استلام أجورهم عن الأيام السابقة، وهو غالبا ما يقع من عمال أنقص صاحب العمل أجورهم بطريقة مفاجئة، أو يكون قد وقع عليهم عقوبات أو غرامات، ويعتبر الامتناع عن صرف واستلام الأجر إعلانا لصاحب العمل برفض العمال للإجراء الذي اتخذه صاحب العمل، وإنذاره باتخاذ إجراء مضاد إذا لم يرجع صاحب العمل عن موقفه الذي ألحق بالعمال الغبن، كما كانت فترة الامتناع عن استلام الأجور فرصة

للعمال ليقوموا بدراسة الموقف واتخاذ قرار بالخطوة التالية إذا أصر صاحب العمل على موقفه.

٨- المظاهرات: استخدم العمال المصريون سلاح المظاهرات لتحقيق مطالبهم، وفي بعض الأحيان كانت المظاهرات واسعة النطاق كثيفة الإعداد كما حدث في المظاهرة الكبرى لجميع عمال القاهرة عام ١٩٣٨؛ للمطالبة بقانون الاعتراف بالنقابات والقوانين العمالية الأخرى، وفي هذه الحالة كان الإعداد للمظاهرة يتم قبلها بوقت طويل يكفي للسيطرة على المظاهرة من جميع النواحي، وعدم خروجها عن النظام المحدد لها، ومنع أي تدخل من خارج المظاهرة أو تهور من داخلها يجعلها تحقق عكس أهدافها.

وأحيانا تكون المظاهرة قليلة العدد وقد لا يزيدون عن العشرين، ومهمة هذه المظاهرة محدودة في التوجه إلى دور الحكومة والصحف لتقديم مذكرات بالمطالب، وكان هؤلاء المتظاهرون يهتفون في الشوارع وفي الترامويات والأتوبيسات بشعارات تتضمن أسباب التظاهر وأهم

المطالب، وكانوا غالبا يرفضون دفع أجور المواصلات وأحيانا كانوا يجبرون السائقين على تغيير خط السير المعتاد لكي يصل المتظاهرون إلى المكان الذي يريدونه.

٩- إعلان الجوع: لقد لجأ بعض العمال إلى استخدام سلاح قد يبدو غريبا، لكنه كان كبير الأثر خاصة في التنبيه إلى مشكلة البطالة، وهذا السلاح المرتبط بمشكلة البطالة والذي سميته إعلان الجوع له جملة طرق.

أولاها ركوب المواصلات العامة في مجموعات، ثم رفض دفع ثمن تذكرة الركوب، ثم اتخاذ مطالبة الكمساري لهم بثمن التذاكر وسيلة لإثارة مشكلتهم وعرضها على جميع الركاب.

وثانيها كان الأكل في المطاعم وعدم دفع ثمن ما أكلوا، فإذا ما تجمع الجمهور على صراخ صاحب المطعم، أو نقلوا إلى قسم البوليس للتحقيق معهم -اتخذوا من ذلك فرصة لشرح مشكلتهم، ولأن القانون لم يرد به نص على أن عدم دفع ثمن الأكل يعتبر جريمة، كان يفرج عن العمال بلا ضمان.

وثالثها مطالبة المسئولين في الحكومة بطعام لسد جوعهم، وكان الذي يعطيهم مرة ولا يستطيع أن يقدم لهم حلا، يتهرب منهم فلا يقابلهم بعد ذلك أبدا ويحيلهم إلى مرؤوسيه.

ورابعها دخول قصور الأغنياء في جاردن سيتي والزمالك والعسكرة في مداخلها وحدائقها وطلب الطعام لأنهم جوعى، فكان صاحب القصر يقدم لهم الطعام في المرة الأولى ليصرفهم، ثم يطلب بعد ذلك وضع حراسة مشددة لضمان عدم اقتراب أي عامل من القصر.

دروس الإضراب:

يهمني في البداية أن أوضح أننا لسنا غواة إضرابات لمجرد الإضرابات، وإذا كنت أقول بأن الإضراب هو السلاح الرئيسي للطبقة العاملة فذلك لأن العمال بطبيعة وضعهم الطبقي في المجتمع الرأسمالي في الجانب الضعيف، وهم يواجهون أصحاب أعمال أقوياء بمالهم وجاههم وسلطانهم ووقوف الدول بكل أجهزتها الإدارية والقمعية إلى جانبهم، والإضراب في جوهره سلاح سلبي، وحتى إذا نجح الإضراب في تحقيق المطالب فإن العامل يخسر على الأقل

أجر أيام الإضراب التي هو في أشد الحاجة إليها لقوته وقوت أولاده.

ولقد عاصرت حادثة يهمني أن أسردها هنا لارتباطها بموضوع دروس الإضراب، ففي الأسبوع الثالث من شهر يونيه ١٩٤٢ دعا عبد الحميد عبد الحق هيئة مكتب النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة لمقابلته في منزله، وصحبنا مصطفى العشماوي المفتش بمصلحة العمل والذي أبلغنا الدعوة إلى حيث وجدناه في انتظارنا، وبعد أن حيانا تحية الفلاح الصعيدي الكريم لضيوفه، بادرنا بقوله أنه يود أن يعرف لماذا نضرب عن العمل، وسادت فترة صمت تبادلنا خلالها النظرات، وكأن كلا منا يسأل الآخرين عمن سيرد، ولكن عبد الحق أعاد توجيه السؤال وخصني به في هذه المرة باعتباري رئيس النقابة، فقلت أننا لسنا غواة إضراب ولا دعاته لمجرد الإضراب أو الرغبة في الفوضى كما يزعم أصحاب الأعمال والبوليس، ولكننا نلجأ إلى استخدام سلاح الإضراب إما لدفع اعتداء وجه إلينا من أصحاب الأعمال لم يجد التفاهم الودي في دفعه، وإما للحصول على حق تعنت أصحاب الأعمال في إعطائه لنا،

والدليل على ذلك بأن كل إضراب قمنا به كان له سبب واضح وسبق إعلانه، كما أن الإضراب كان ينتهي فور انتهاء السبب الذي أدى إليه.

فقال عبد الحق: إنكم تعلمون أن حكومة الوفد تقف إلى جانب العمال، وأنني شخصيا قد قمت بالكثير من العمل والجهد في سبيل دفع الظلم عنكم وحصولكم على حقوقكم، ولست في حاجة إلى أن أذكركم؛ لأنني لا أريد أن أمن عليكم بما أعتقد أنه واجب قمت به.

كانت وزارة الوفد على قصر الفترة التي قضتها في الحكم من ٤ فبراير ١٩٤٢ وخاصة بعد تعيين عبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية، كانت الوزارة قد عملت الكثير من أجل العمال، فقد بدأ عبد الحق عهده بسحب مشروع قانون الاعتراف بالنقابات من مجلس النواب لإدخال كثير من التعديلات عليه، وتبني وجهة نظر العمال في كثير من المواد؛ ومن أهمها جعل الكلمة العليا للقضاء في أمر

النقابات، واعتبار الخدم وسائقي السيارات الخاصة من العمال[٤٩].

كان عبد الحق قد أصدر أمره إلى سكرتاريته الخاصة باستعداده التام لمقابلة وفود العمال في كل وقت، وبالإضافة لذلك استعداده لمقابلة العمال مساء كل يوم أحد بديوان الوزارة، وبالفعل كان يقابل وفود النقابات وعمال المصنع والشركات ويستمع إلى شكاياتهم، ويتدخل في حل مشاكلهم، ومن ذلك ما حدث مع عمال النسيج بشبرا الخيمة حين قابل وفدا كبيرا منهم، فلما بسطو إليه شكاياتهم أوفد أحمد أغا وكيل مصلحة العمل لمباحثة مديري الشركات في مطالب العمال، وقد تم بالفعل الموافقة على المطالب. ولما علم العمال المجتمعون في فناء الوزارة بذلك انصرفوا وهم يهتفون بحياة الملك ووزير الشئون[٥٠].

قام عبد الحق بنقل حامد العبد وكيل مصلحة العمل إلى ديوان الوزارة – يعني على الرف – وهو المعروف بعدائه للعمال، وعين بدلا منه أحمد أغا الذي كان يقف إلى جانب

---

[٤٩] المصري ٨ – ٦ – ١٩٤٢ ص ٢.

[٥٠] المصري ١٤ يونيه ١٩٤٢.

العمال في مطالبهم بعكس سلفه، وكان ذلك يعتبر نصرا كبيرا لكل العمال عامة ولعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة والقاهرة بشكل خاص، وقد سبق أن تعرضت لبعض مواقف حامد العبد منا نحن عمال النسيج الميكانيكي.

كانت لجنة التوفيق في مديرية القليوبية قد قررت تشكيل لجنة صلح للنظر في أمر العمال المفصولين من مصانع النسيج، وقد عقدت اللجنة في مصلحة العمل برئاسة أحمد أغا وكيل المصلحة، وحضور مديري المصانع المنظورة مشكلة عمالهم، ومثل عمال النسيج من مختلف المصانع محمود العسكري سكرتير عام النقابة، ونظرت لجنة الصلح في مسألة عمال الشركة الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات، وحضر عنها مسيو إيفان ليفي عضو مجلس الإدارة المنتدب وحسن السمرة المدير، ومصنع شركة النصر للنسيج، وحضر عنها مسيو إيلي حمو عضو مجلس الإدارة المنتدب وعبد الله دحروج المدير، وشركة النيل للمنسوجات وحضر عنها ريمون بتشتو مدير المصنع، ومصنع نقولا راغب لطيف وحضر عنه صاحبه، والمحلات الصناعية للحرير والقطن وحضر عنها المسيو فردينان بتشتو مدير المصنع.

واستمرت اللجنة في دراسة حالة العمال مدة أربعة أيام من السبت ٢٠ يونيه ١٩٤٢ إلى الثلاثاء ٢٣ منه، حيث تم له التوفيق بتشغيل الغالبية العظمى من العمال المفصولين[٥١].

توجهت مع أعضاء مجلس إدارة النقابة على رأس وفد يمثل عمال جميع مصانع النسيج في القاهرة وضواحيها إلى وزارة الشئون الاجتماعية، ولما لم يكن الوزير موجودا لوجوده بمجلس الوزراء، قمت بتقديم مذكرة لمكتب وكيل الوزارة عن الحالة العامة المحيطة بالعمال في مهنة النسيج الميكانيكي، وقام مندوب كل مصنع بتقديم مذكرة بحالة العمال في مصنعه [٥٢]، وقال لي عبد الحق في مقابلة لاحقة بأنه قد عني بهذه المذكرة بعد مناقشتي فيها، وكلف الجهات المختصة بالاتصال بأرباب الأعمال ليبدوا وجهة نظرهم فيها، والعمل على تنفيذ طلبات العمال.

لم يكن الأمر قاصرا على عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها فقط، فقد حضر وفد إلى القاهر من نقابة عمال شركة البطانيات الأهلية بالإسكندرية يضم إبراهيم

---

[٥١] شبرا ٢٥ يونيه ١٩٤٢.

[٥٢] شبرا ٣٠ يوليه و ٦ أغسطس ١٩٤٢.

محمد إبراهيم رئيس النقابة وحسن السيد أبو زيد سكرتيرها وزكي عبد الوهاب أمين الصندوق والسيد علي الطنطاوي عضو مجلس الإدارة، وزارونا في النقابة بشبرا الخيمة فرحبنا بهم بحفاوة الزمالة، ثم توجهوا إلى وزارة الشئون الاجتماعية بمرافقة أحد أعضاء مجلس إدارة نقابة شبرا الخيمة، حيث قدموا مذكرة خاصة بالعمال المفصولين من العمل، وقد وعدهم الوزير خيرا[٥٣].

صدر بلاغ من مجلس الوزراء هذا نصه الذي إذاعته سكرتارية مجلس الوزراء:

لما علم حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن فريقا من عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى قد تركوا أعمالهم وحل محلهم غيرهم، اهتم رفعته بالأمر، واتصل بحضرة صاحب العزة عبد الرحمن حمادة بك مدير الشركة، مظهرا عطفه عليهم ورغبته في إعادتهم إلى أعمالهم في أقرب فرصة.. وبهذه المناسبة ينصح مقامه الرفيع العمال بأن يلتزموا جانب السكينة،

---

[٥٣] شبرا ٢٥ يونيه ١٩٤٢ ص ٣.

ويخلدوا إلى الهدوء، وأن يبتعدوا عن كل ما من شأنه خلق الشغب وإثارة المتاعب خاصة في مثل هذه الظروف الحرجة، والحكومة من جانبها شديدة العناية بمصالحهم، ساهرة على ما فيه نفعهم من غير حاجة إلى وساطة أحد أو الالتجاء إلى أي عمل[٥٤].

وقد حضر بعد ذلك عبد الرحمن حمادة وقدم لوزير الشئون ما اتخذته إدارة الشركة بخصوص مطالب العمال، وقد أوصاه الوزير خيرا بعماله.

امتد موقف وزارة الشئون الاجتماعية ليشمل العمال الغير فنيين، فعندما أعلنت بعض الجهات عن حاجتها إلى عدد منهم، واشتكى العمال من استغلال مقاولي الأنفار لهم -قرر وزير الشئون الاجتماعية إلغاء الوسطاء، ورأى أن تحل الوزارة محل المقاولين في تشغيل الفعلة ومن في حكمهم، ورغم المشقة التي ستقع على عاتق موظفي الوزارة من جراء ذلك، فإنهم أبدوا عظيم استعدادهم للقيام بهذا العمل، وتنفيذا لذلك أصدرت مصلحة العمل البلاغ التالي:

---

[٥٤] شبرا ٢٥ يونيه ١٩٤٢ ص ٣.

جميع العمال غير الفنيين وخاصة الفعلة وأمثالهم والمتعطلين عن العمل -مطلوبون للحضور إلى إدارة مكافحة البطالة بمصلحة العمل رقم ٢ شارع حوض اللبن بجاردن سيتي في المواعيد الرسمية في أقرب وقت؛ نظرا لوجود أعمال مناسبة لهم[(٥٥)].

وقد كانت هذه أول خطوة في سبيل ضرب سلطة المقاولين ومتعهدي توريد الأنفار واستغلالهم للفعلة، الذين كانوا ينزحون كلهم من الريف بحثا عن لقمة العيش في القاهرة.

كناقد توصلنا مع وزارة الشئون الاجتماعية إلى اتفاق بأن تقوم نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بتقديم مطالب العمال المشتركين فيها من القاهرة وضواحيها إلى الجهات المختصة، وأن تقوم النقابة أيضا بإخطار لجنة التوفيق في بنها بأسماء وبيانات المندوبين الذين اختارهم عمال كل مصنع لتمثيلهم أمام لجنة التوفيق، وهذا وضع مميز بلا شك فيه فوائد للعمال وللنقابة ولمصلحة العمل

[(٥٥)] المصري ١١ يوليه ١٩٤٢ ص ٣..

وأصحاب الأعمال، لأن التعامل بذلك سوف يقتصر مع عمال واعين؛ مما يجنب الجميع المشاكل التي تنتج من الانفعالات والتي تضر ولا تفيد، وتنفيذا لذلك وكمثال، قامت النقابة بتقديم مطالب عمال الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف، وعمال مصنع دويك ليتار، وعمال مصنع الكتان بأبي الغيط، وعمال مصنع شوشة للقطن بشبرا الخيمة، وعمال مصنع نسيج المسلة بالمطرية، وعمال مصنع أنطون شوشة للنسيج والتريكو بالزيتون[٥٦].

طاف بذهني كل ذلك وغيره كثير مما قدمته وزارة الوفد وعبد الحق بالذات، وافقت على قول أحد زملائي بأن الإضرابات بين عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها قد وصلت إلى اللاشيء نتيجة لحل مشاكلنا؛ لأننا كما قال طه لسنا نريد الإضراب للإضراب.

قال عبد الحق: إنني أعرف ذلك، ولكن الذي أريد أن أنبهكم إليه أن بعض أحزاب الأقلية والسراي قد دفعت عملاءها بين العمال ليخلقوا جوا من الاضطرابات والقلاقل

---

[٥٦] شبرا ٢.يوليو ١٩٤٢.

بقصد إحراج الوزارة، وفعلا حدثت إضرابات في الإسكندرية من عمال شركة الغزل الأهلية، فأرسلت إليهم مدير مصلحة العمل راضي أبو سيف؛ للتوفيق بين العمال وإدارة الشركة، فقابلوه مقابلة سيئة، وعلمت أن بعض أوساط العمال قد اندس فيها عملاء الأحزاب وأعداء الوفد لإحداث الوقيعة بين الوفد وشخصي من جهة وبين العمال من الجهة الأخرى، وقد أصبح نتيجة لذلك موقفي حرجا جدا في مجلس الوزراء وأمام النحاس باشا شخصيا، ولهذا فأنا مضطر لإطلاق يد البوليس والنيابة في تطبيق القانون ضد المضربين، وقد دعوتكم اليوم لتكونوا شهداء على زملائكم، ولكي تبصروهم بعواقب ما هم مدفوعون إليه.

ودارت مناقشة اشتركنا فيها جميعنا نحن هيئة مكتب النقابة، وانتهت بوعد منا لعبد الحق بأن نعرض الأمر على مجلس إدارة النقابة لاتخاذ ما يلزم، أما بالنسبة لعمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية فقد طلبنا من عبد الحق أن يعطي العمال فرصة لمراجعة أنفسهم مع إصدار بيان منه لتوضيح الأمر للعمال.

وقد عرضنا الأمر على مجلس إدارة النقابة، ودارت حوله مناقشة طويلة تقرر بعدها إصدار بيان إلى العمال ونشره بكل الوسائل بما في ذلك مجلة شبرا التي نشرته بالنص التالي:

"تحذير: جاءنا من النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة نداء وبيان موجه إلى جميع عمال المملكة المصرية، ويتلخص في أنها تحذر العمال من الانصياع لعناصر الشر الذين لا يريدون الخير للعمال، وتنصحهم بعدم استخدام سلاح الإضراب كوسيلة لنيل الحقوق مادامت الحكومة القائمة -وعلى رأسها رفعة مصطفى النحاس باشا، ومعه وزير العمال معالي الأستاذ عبد الحميد عبد الحق- دائبة في العمل على نصرة العمال، وإطاعة أوامر مديريهم الذين أظهروا عطفا كبيرا نحوهم، وأختتم النداء بتذكير العمال بالظروف الحاضرة التي تستدعي كل استقرار وأمان".

وأما بالنسبة لعبد الحق فإنه أصدر بيانا يوم ٥ يوليو ١٩٤٢ هذا نصه:

بيان وزير الشئون إلى العمال وخاصة عمال الإسكندرية:

"إن الوزارة الحاضرة تهتم كل الاهتمام بشئون العمال وتحسين حالهم ورفع مستواهم، ولا ندخر وسعا في إنصافهم والفصل في شكاياتهم، وفي سن القوانين التي تحسن حالهم وترفع مستواهم، ولكن بعض ذوي الغايات أخذ يحرض بعض طوائف العمال على الإضراب دون سبب ظاهر، ودون الالتجاء إلى اللجان التي ألفتها الحكومة الحاضرة للفصل في كل نزاع يقع بين أصحاب الأعمال والعمال.. وبما إن الإضراب في هذه الظروف فوق أنه جريمة في حق الوطن والأمة، لأنه سيحرم الأمة من الإنتاج الذي هي في أشد الحاجة إليه، فإنه قد يؤدي إلى الإخلال بالأمن والنظام، وقد أوسعت الحكومة صدرها، وشاءت أن تتبع طريق النصح، وأن تستعين بوطنية العمال وحسن تقديرهم للظروف العصيبة التي تمر بها البلاد.

وبما أن هذا لم يجد نفعا، فإني قصدت بهذا التصريح أن أحدد للمضربين يومين ينتهيان صباح يوم الثلاثاء يعودون خلالها إلى أعمالهم، وقد طلبت من السلطات المختصة أن

تطبق القوانين العامة والأوامر العسكرية الخاصة بالإضراب في غير هوادة ولا لين ضد الذين يستمرون في ارتكاب جريمة الإضراب بعد هذا الميعاد؛ صيانة للأمن، وتوفيرا للإنتاج، وحفظا لمصالح البلاد ".

وقد سبق لي أن كتبت في عام ١٩٤٥ عوامل نجاح الإضراب على النحو التالي[٥٧]:

"أولا: الوحدة – إذ لا سبيل إلى نجاح الإضراب في عمال متفرقين، ولهذا كان أول واجب على العمال المحافظة على وحدتهم وتضامنهم واتحادهم، وإزالة الخلافات التي قد تنشأ بين بعضهم.

ثانيا: المطالب: فلا بد أن يكون الإضراب عن حق مشروع وغاية نبيلة ظاهرة للجميع؛ حتى يعرف كل عامل لم يضرب، وحتى يقتنع الجميع أن الإضراب خير لهم من عملهم على حالهم التي تظلموا منها والتي يريدون تقرير الإضراب من أجلها.

---

[٥٧] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ٤٠.

ثالثا : المادة: أي النقود، وهي ضرورية جدا أثناء الإضراب، فلا يصح تقريره إلا إذا كان جميع من سيضربون مستعدين بمؤن تكفي منازلهم ما يعادل ضعف المدة التي يعتقدون أن صاحب العمل سيصبر عليها دون إجابة مطالبهم.

رابعا: كتمان القرارات والمشاورات حتى لا يتسرب شيء منها لعلم صاحب العمل فيتخذ الحيطة، إذ بذلك ينقلب الإضراب من نفع إلى ضرر، ولا يتم الكتمان إلا إذا طهر العمال صفوفهم من الطفيليين والمنحلين من العمال، واستطاعوا أن يقصوهم عن صفوفهم وجهادهم؛ لأنهم جواسيس ينقلون أخبار زملائهم إلى حيث المكائد للقضاء على حركة العمال.

ثم أوضحت الموضوع واستكملته ببيان أضرار فشل الإضراب على النحو التالي[٥٨]:

---

[٥٨] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ٤١.

إذا ما قام العمال بإضراب قبل توافر الشروط السابقة فمصير إضرابهم إلى الفشل، وإذا فشل الإضراب فلن يقف الأمر عند حد عدم إجابة المطالب، بل سيفصل العمال ويطردون ويشردون ويعتدى على كرامتهم ويحاربون في الأعمال الأخرى، فلا يتقدمون إلى عمل جديد حتى يكون قد وصل إليه أنهم مشاغبون، فيصبحون لا عمل لهم لعدة شهور بل وقد تمتد بطالتهم إلى سنوات، وأظن أن أمثلة هؤلاء كثيرة في منطقة القاهرة وضواحيها من عمال النسيج، وعلى هذا فعدم الاستعداد للإضراب يمكن الخصم من استغلال الفرصة لتحوير القوانين واستخدامها لمصلحته، ولا تنسوا من حكم عليهم بالسجن من زملائكم.

حملة على عمال الإسكندرية:

كان عبد الحق قد علم أن بين بعض طوائف العمال وأصحاب الأعمال في الإسكندرية مشاكل متعددة، فكلف راضي أبو سيف مدير مصلحة العمل بالسفر إلى الإسكندرية لتسوية تلك المشاكل – بما فيه المصلحة العامة – ولكن العمال قابلوا مدير المصلحة مقابلة سيئة وأصروا على ألا يعرضوا مشاكلهم إلا على الوزير شخصيا، ولما علم الوزير

بذلك طلب مندوبي العمال لمقابلته، حيث حضر إلى القاهرة مندوبو نحو عشرة آلاف عامل بناء على طلب الوزير، فقابلهم في دار مجلس النواب وأبان لهم واجب العمال في الظروف الحاضرة، وأن أقل خروج عن الواجب جريمة قانونية، وقال أن الحكومة وهي تبدي كل الاهتمام بالعمال وقوانينهم لا تزيد أن تشعر بما ينطوي على شيء من معنى نكران الجميل والإخلال بالقانون[٥٩].

ولم تكن تهديدات وزير الشئون لعمال الإسكندرية عندما زاروه بناء على طلبه، وتهديداته عندما قابلناه في منزله كما سبق أن ذكرت، وتهديداته في البيان الذي وجهه إلى العمال وخاصة عمال الإسكندرية، لم يكن كل ذلك للاستهلاك أو التهويش، بل إنه قد أعقبه بالفعل حملة قاسية اختص عمال الإسكندرية بالجزء الأكبر منها، وقد بدأت بصدور أول حكم على عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية بعد يومين فقط من إذاعة وزير الشئون لبيانه، وعقب انتهاء المهلة التي حددها لهم مباشرة، ثم صدرت بعد ذلك عدة أحكام على عمال مضربين أذكر منها:-

---

[٥٩] المصري ٢٤ – ٦ – ١٩٤٢ ص ٢.

عرضت على المحكمة العسكرية بالإسكندرية القضية المتهم فيها ثمانية من عمال شركة الغزل الأهلية بمخالفة النظام العام، وقد ثبتت التهمة على ستة منهم فقضت المحكمة على أحدهم بالحبس مع الشغل لثلاثة أشهر، وعلى الخمسة الآخرين بالحبس شهرا واحدا مع الشغل، وتبرئة الاثنين الباقيين[٦٠].

حكمت المحكمة العسكرية بالإسكندرية على خمسة من عمال شركة سيارات الشمال للنقل بالحبس مع الشغل لمدة عشرة أيام بتهمة التوقف عن العمل بعد اتفاق سابق في يوم ١٤ يوليه، وصدر الحكم بعد أربعة أيام من تاريخ الإضراب[٦١].

في يوم ٥ أغسطس ١٩٤٢ حوكم عمال شركة مصر لدباغة الجلود بالإسكندرية وعددهم ٤٦ بتهمة التوقف عن العمل، وقد حكم على العامل خميس علي محمد بالحبس شهرا عن تهمة الاعتداء على مأمور منيا البصل وحبسه مع

---

[٦٠] المصري – المرجع السابق.

[٦١] المصري ٢٠ – ٧ – ١٩٤٢ ص ٣.

١٢ من الباقين ١٥ يوما عن تهمة التوقف عن العمل، وبراءة الباقين (المصري ٦ أغسطس ١٩٤٢).

حكمت محكمة الإسكندرية العسكرية بالحبس شهرين مع الشغل على أربعة عمال بتهمة التحريض على الإضراب، وعلى ستة من عمال مصنع آخر بالحبس عشرين يوما على ثلاثة منهم، وبتغريم الثلاثة الآخرين ثلاثة جنيهات لكل منهم (المصري ٥ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٣).

حكمت محكمة الإسكندرية العسكرية في قضية تحريض على الإضراب وتوقف عن العمل اتهم فيها ٤٣ عاملا بالحبس ستة أشهر على ٢١ عاملا، وعلى ستة آخرين بالحبس مع الشغل لمدة أربعة أشهر، وبحبس واحد فقط حبسا بسيطا لمدة ثلاثة أشهر لكبر سنه، ومعاقبة الخمسة عشر الباقين بالحبس مع الشغل شهرين لكل منهم (المصري ٧ نوفمبر ص٣).

نظرت محكمة الإسكندرية العسكرية في أربعة قضايا من قضايا التوقف عن العمل، ويبلغ مجموع المتهمين فيها ٤٥ متهما، وقد أجلت النظر في قضيتين، وأصدرت حكمها في القضيتين الأخريين المتهم في إحداهما ٢٢ عاملا، قضت

بحبس ١٩ متهما ٢٠ يوما، وتبرئه الثلاثة الآخرين، واتهم في الثانية ثلاثة عمال يتناول أحدهم ١٢ جنيها شهريا والثاني ٩ جنيهات والثالث ١٥ قرشا يوميا، قضت بمحاكمة اثنين منهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر وبحبس الثالث شهرين، وهكذا كان الحكم على أصحاب الأجور العالية ثلاثة أضعاف الحكم على من يتقاضى أجرا بسيطا، وقد جاء في حيثيات الحكم في هذه القضية ما يلي:

إن الإضراب عدوى يجب أن يجتث داؤها من أوله، والمحكمة لا تنظر في هل العمال محقون في أعمالهم أم غير محقين، فإن هذه المسألة خارجة عن ولايتها القضائية.. ولو أنها في نفس الوقت ترى أن واجب أصحاب الأعمال ومديريها خطير جدا، فإن مشاكل العمال مرض اجتماعي قد تكون مصر أقل البلاد تعرضا له بحمد الله، وذلك لأن العقيدة الدينية المتأصلة في نفوس السواد الأعظم من المصريين تجعلهم يعتقدون أن الرزق في يد الخالق وحده، وأنه سبحانه وتعالى هو الذي يقسم الأرزاق بين الناس، فواجب أصحاب الأعمال أن يسوسوا عمالهم بالحكمة وسعة الصدر، وأنه ليس في جانبهم فقط قوة المال، وإنما في جانبهم أيضا سعة

الإدراك والخبرة والقدرة على النصح (المصري ١٢ نوفمبر ١٩٤٢ ص ٢).

حكمت المحكمة العسكرية في القضية المتهم فيها ١١ عاملا من إحدى الشركات بأنهم حاولوا الاعتداء على حق رؤسائهم في العمل بمنعهم من مباشرة أعمالهم، ويقضي الحكم بالحبس ٣ أشهر مع الشغل على كل منهم (المصري ١٨ نوفمبر ١٩٤٢ ص٣).

وتحقق النيابة العسكرية مع عمال من نفس الشركة بتهمة ارتكاب جرائم داخل المصنع.

ولم تكن أحكام المحاكم العسكرية على العمال المضربين وزعمائهم بالحبس والتي ذكرت أمثلة منها فيما سبق، هي كل التعبير العملي لحكومة الوفد ولعبد الحق بالذات من مواجهات لاستخدام العمال لسلاح الإضراب، ولكن حملة الإرهاب عمت بحيث انعكست آثارها على قطاعات العمال المختلفة جذرا في حركتهم الكفاحية. وانعكاسا لذلك بدأت بعض المصانع والشركات تمتنع عن تنفيذ أحكام لجان التوفيق. وتعرضنا نحن عمال النسيج الميكانيكي لمحاربات مختلفة كان أظهرها توقف مجلة شبرا عن الصدور، وقراءة

متأنية لمقال محمود العسكري في أول عدد يصدر بعد التوقف[٦٢] توضح الجو الذي كنا نعيش فيه، فقد جاء في هذا المقال:

"ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم إلى زملائي جميعا في أنحاء البلاد نصيحتي المتواضعة فأطلب، منهم أن يستعملوا الحكمة في تصريف شئونهم، وألا يعرضوا أنفسهم إلى ما يضر كيانهم الفردي والاجتماعي عملا بقوله تعالى: ﴿ **بَلِ الإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ** ﴾، وليعلموا أن حركة العمال الآن في فترة انتقال من عهد إلى عهد، وظرفها هذا يتطلب الهدوء والسكينة والابتعاد عن الطفرة ليكتب لها الاستقرار والخلود؛ وليطمئنوا، فإن حكومة الأمة وعلى رأسها مصطفى النحاس باشا وبرلمانها ساهران على مصالحهم، موطدين العزم على جميع التشاريع الكفيلة بالمحافظة على كيانهم".

وزيادة على ذلك قامت حكومة الوفد بحملة دعائية ضد الإضراب، وزادت زيارات عبد الحق لمختلف النقابات، وتعددت التحذيرات في الصحف اليومية من التجاء العمال إلى الإضراب متهمين من يضرب بأقذر الصفات حتى

---

(٦٢) شبرا ١٩ نوفمبر ١٩٤٢.

الخيانة للوطن، بل إن صحيفة عمالية هي اليراع قد سارت في نفس الطريق، وأقتطف مما نشرت في هذا السياق، وهو كثير -ما يلي[٦٣]:

"إن الشك يخامرنا في كل من يكون سببا في الإضراب، سواء أكانوا أصحاب الأعمال أم العمال. وإذا علمنا أن العمال هم أبناء هذا الوطن، ومن واجبهم إذا كانوا يقدرون الواجب أن يتلافوا كل ما من شأنه مضيعة الوقت وعصيان أولي الأمر، ويمكن أعداء هذا الوطن من بث سمومهم والوصول إلى غاياتهم الخبيثة، أقول إذا عرفنا ذلك حق علينا توجيه اللوم الشديد إلى زملائنا العمال الذين يلجئون إلى الإضراب، هذا الإضراب الذي إن دل على شيء فعلى العداء وإضمار السوء لهذا الوطن العزيز.. ولعل الأمر الذي لا شك فيه هو أن واجب الحكومة يقضي عليها بأخذ كل عدو لهذا الوطن بكل ما لديها من بطش بدون رحمة ولا هوادة، إن العمال الذين قاموا بالإضراب لا سيما عمال الإسكندرية، وأصروا على إضرابهم رغم ما شاهدوه من عناية وزير الشئون الاجتماعية بمشكلتهم، قد وصموا زملاءهم عمال القطر قاطبة بوصمة عار ألا وهي عدم تقديرهم لخدمات

---

[٦٣] اليراع ٢٠ يوليه ١٩٤٢ ص ٤.

المخلصين لقضيتهم، العاملين على إنصافهم، المجدين في إخراج تشريعاتهم. وها هو وزير الشئون الاجتماعية كاد يغضب علينا -نحن معشر العمال- لولا لطف الله. إننا نهيب بزملائنا عمال الإسكندرية أن يقلعوا عن طريق الإضراب.. وإن لم يفعلوا ذلك كان الفشل مصيرهم، وخيبة الرجاء حليفهم، وهذا ما لا نرضاه ولا يرضاه أحد".

ورغم كل ذلك فإن العمال لم يتوقفوا عن استخدام سلاح الإضراب، لا لأنهم دعاة أو غواة إضرابات كم قلت ولكن لأن أصحاب الأعمال لم يوقفوا اعتداءاتهم على حقوق العمال، ومن أمثلة ذلك الإضراب الذي قام به عمال شركة مصر لنسيج الحرير بدمياط[٦٤]. ولأن الإعداد للإضراب كان سليما من كل الوجوه، فلم يقبض على أي عامل أو يحقق معه، بل إن الإضراب قد حقق للعمال عدة مطالب، وبتدخل وزارة الشئون الاجتماعية أيضا، وما حققه العمال هو:-

١- منح العمال أسبوعا أجازة سنوية بأجر كامل.

٢- تقرير مبدأ منح العمال المفصولين مكافآت عن مدد خدمتهم طبقا لمشروع قانون عقد العمل الفردي.

---

[٦٤] اليراع أول أكتوبر ١٩٤٢ ص ٢.

٣- جعل ساعات العمل الليلية ثماني ساعات بدلا من تسع.

٤- إعادة ١٨ عاملا من المفصولين، ومنح مكافآت للباقين وهم ١٦ عاملا.

٥- إثبات تاريخ الدخول في الخدمة في التذاكر الشخصية.

وحتى عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية أنفسهم والذين بدأت حملة الإرهاب بحبس الصف الأول من زعمائهم، لم يتوقفوا عن المطالبة بحقوقهم، ونشرت الصحف عديدا من البرقيات التي أرسلوها لكل المسئولين ولوزير الشئون الشئون بالذات، وبعد أن أفاق الرأي العام من الصدمة الأولى لحملة الدعاية ضد العمال والإضراب، وبدأ يعود إلى العطف على العمال، قام عبد الحميد عبد الحق بزيارة عمال الشركة[٦٥] وتكلم في وسط العمال طويلا معيدا ما تكرر مرات عديدة من قبل من أن الوزارة معنية بشئون العمال، وأنه معني بشئونهم قبل أن يكون وزيرا وأيام أن كان زعيما للمعارضة، وهو يعتقد أن العمال هم الجيش العام

---

[٦٥] المصري ٢٩ يوليه ١٩٤٢ ص ٢.

لخير الأمة، يصرفون حياتهم كلها من صباحها إلى مسائها في سبيل إسعادهم ورفاهيتها.. إن الجيش لا يكون نافعا إلا إذا كان رائده النظام؛ لأن الجيش الذي تدخله الفتنة لا يصلح لشيء، وعن مطالب العمال قال عبد الحق أنه درس مطالبهم ووجهة النظر التي تقدمت بها الشركة، ثم طلب من العمال أن يحضر مندوبهم إلى مكتب عمل الإسكندرية بعد الظهر ليسمعوا القرار الذي اتخذوه بشأنهم، آملا أن يضعوا نصب أعينهم رعاية النظام، ويثقوا بأنه لن يكون سعيدا إلا إذا شعر أن العمال سعداء.

ولشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية سجل حافل بالمآسي والتصرفات الغير إنسانية مع عمالها، استنادا إلى سلطة باشواتها علي يحيى باشا وعبد الرازق أبو الخير باشا والمسيو سلفاجو والمسيو جاش وغيرهم، ولم يردعهم حتى تدخل مصطفى النحاس رئيس الوزراء الذي أرسل حكمدار الإسكندرية لإبلاغ عمال الشركة اهتمام الحكومة بمطالبهم، وبحثها على وجه العدالة الذي هو شعار الحكومة(٦٦).

---

(٦٦) اليراع ١٠ ديسمبر ١٩٤٢ ص ٢.

الجمعية العمومية للنقابة

٢ يناير ١٩٤٤

حفلت الدورة النقابية التي انتهت بهذه الجمعية العمومية بعديد من الأحداث الغير عادية التي تخللتها، والتي كان لها انعكاساتها بغير شك على العمل النقابي.

وقد بدأت تلك الأحداث بإبعاد عبد الحق عن وزارة الشئون الاجتماعية ومجيء فؤاد سراج الدين بدلا منه، وهو الذي كان في نفس الوقت وزيرا للداخلية، وكانت علاقتنا بعبد الحق قبيل ذلك قد وصلت إلى درجة من تبادل الثقة جعلتنا نستعين به في حل الغالبية العظمى من مشاكل عمال النسيج، ونحقق الكثير من المكاسب وبخسائر لا تستحق الذكر بالنسبة لما سبق وما لحق، ومهما يكن ما حدث في عهد عبد الحق من عنف ضد بعض عمال المصانع والشركات، وخاصة عداءه كممثل للحكومة لقيام العمال بأي إضراب، ومهما كانت المظالم الواقعة عليهم -إلا أننا لم نكن نتوقع أن يكون خلفه سراج الدين نصيرا للعمال، الذي كنا نعلم أنه بوضعه الاجتماعي والاقتصادي وكإقطاعي لا بد أن

يكون معاديا للطبقة العاملة، وقد استهللنا علاقتنا بسراج الدين بإعلان العداء السافر له، والمتمثل في المطالبة بإبعاده عن وزارة الشئون الاجتماعية وإرجاع عبد الحق إليها، وقد سبق تفصيل ذلك.

ولا شك عندي في أن هذا الموقف منا كان من أقوى أسباب الحدث الثاني، وهو اعتقال محمود العسكري سكرتير عام النقابة الذي لم يكن اعتقاله هدفا في حد ذاته، وإنما كان الهدف منه توجيه ضربة قاصمة لعمال النسيج الميكانيكي عامة وعمال منطقة شبرا الخيمة بشكل خاص، وقد أدرك ذلك العمال، ولهذا كانت النتيجة في صفوف العمال عكس ما أراده أعداء العمال تماما من اعتقال محمود، فزاد حماسهم وإقبالهم على الاشتراك في النقابة وفي مختلف أنشطتها، وزادت حركاتهم الكفاحية، وبدءوا يركزون على تدعيم لجان المندوبين ولجنة المندوبين العامة؛ استعدادا لاحتمال اعتقال أعضاء آخرين من مجلس إدارة النقابة، وقامت بعض لجان المصانع بتكوين لجان إضراب سرية تجمع له مساهمات خاصة من العمال الواعين، وكان الإقبال على المساهمة في

صناديق لجان الإضراب يزداد خاصة في أيام صرف المكافآت والمنح.

والحدث الثالث هو هزة الثقة التي حدثت عندما أبلغ محاسب النقابة محمد يوسف المدرك، عندما أبلغ مجلس إدارة النقابة عند مراجعته للحسابات عن اختفاء خمسة دفاتر من دفاتر إيصالات الاشتراك في النقابة، وكان من السهل حصر المبلغ المفقود لأن الدفتر به خمسون إيصالا، والإيصال بعشرة قروش وبذلك تكون جملة مبالغ الدفاتر الخمسة خمسة وعشرين جنيها، وهو مبلغ كبير بمقياس ذلك الوقت.

وحاول مجلس الإدارة الوصول إلى الحقيقة، ولكنه لم يتمكن؛ لأن أمين الصندوق ألقى المسئولية على المحصل الدائم الموجود بالنقابة، والمحصل تنصل من المسئولية وألقاها على أمين الصندوق، وأمام هذا الموقف قرر مجلس الإدارة اتخاذ عدة خطوات أهمها:

١- قيامي باستلام كل ما يتعلق بمالية النقابة من أمين الصندوق، وتولي مسئولية المالية بجوار رئاستي للنقابة حتى موعد الجمعية العمومية التالية.

٢- القيام بحملة تبرعات لتسديد المبلغ على ألا يعرض أمر التبرع إلا على عدد محدود من العمال الواعين أعضاء النقابة المشتركين.

٣- طلب مساعدة من بعض المثقفين المتصلين بالنقابة، وقد قدم هؤلاء تبرعات نقدية وأخرى عينية تمثلت في بعض ما كانت تحتاجه النقابة من أدوات كتابية وأثاث لها وللمدرسة، مع تقديم فواتير بأثمانها توضع ضمن مستندات الصرف، وبذلك تسوى مالية النقابة ولا يضيع من العمال شيء، ولا نترك ثغرة ينفذ منها أعداؤنا لهدم النقابة أو على الأقل للتشكيك في ذمة القائمين عليها، وكان خوفنا شديدا من أن يتكرر عندنا ما حدث في بعض النقابات التي هدمتها عدم نظافة اليد.

٤- أن أتولى في الدورة التالية مسئولية أمين صندوق النقابة حتى نضمن استقرار النظام المالي السليم لدورة كاملة على الأقل، وأن يتولى رئاسة النقابة فضالي عبد الجيد عبد الجواد.

وقد أدت هذه الخطوات بالفعل إلى امتصاص كل ردود الأفعال التي نتجت عن الحادثة، خاصة بعد أن قمت بتكليف من مجلس الإدارة برفع قضية على أمين الصندوق السابق متهما إياه بالتبديد.

وأما الحدث الرابع فهو وقف صدور مجلة شبرا بإشراف وإدارة عمال النسيج الميكانيكي، والذي يرجع إلى إلغاء صاحب المجلة ورئيس تحريرها للعقد المحرر بيننا وبينه، بعد أن فشلت كل الوسائل الأخرى، لدرجة أننا تنازلنا عن الكثير في سبيل المحافظة على إصدارنا للمجلة، والذي يقارن آخر أعداد أصدرناها مع ما سبقها سوف يجد اختلافا كبيرا، وتنازلا في الحجم والشكل ونوعية المقالات؛ مما يعبر ويعطي صورة على ما تحملناه من ضغوط، وكان آخر عدد أصدرناه من المجلة بتاريخ ٢١ يناير ١٩٤٣، ولم يكن فيه روحنا ولا أسلوبنا ولا إخراجنا، وإن كان قد تضمن جزءا من مقال لي بعنوان "العمل والعمال في الإسلام".

ورغم كل ذلك، ورغم وجود سراج الدين على رأس وزارة الشئون الاجتماعية، فإن الحركة الكفاحية بين عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها لم تضعف، وإنما

كانت في صعود مستمر ومتواز مع ارتفاع المد الكفاحي الوطني، ومع تقدم الوعي العمالي النقابي والطبقي بين الطبقة العاملة المصرية بشكل عام وعمال النسيج الميكانيكي بشكل خاص.

الاستعداد للاجتماع:

في ظل وظلال كل هذه الظروف بسلبياتها وإيجابياتها، جاء موعد الجمعية العمومية العادية للنقابة، وكان لا بد من أن تنعقد في موعدها تفاديا لأضرار كنا نتوقع حدوثها إذا تأخرت الجمعية، ونتيجة للجو الذي كان يحيط بنا من كافة الوجوه، توقع العمال أن تقوم الحكومة بالاعتداء على الجمعية العمومية للنقابة، إما بمنع الاجتماع بقوة البوليس، أو بإلغاء الاجتماع بقرار من وزارة الشئون، أو بتأجير بعض البلطجية والأشقياء للاعتداء على العمال وإحداث الشغب في السرادق، وكنا نعلم أن أصحاب الأعمال مستعدون لأن يدفعوا لهؤلاء بسخاء، ولهذا كله اتخذ العمال كافة الاحتياطات التي رأوا أن فيها أكبر ضمان لنجاح الاجتماع ومنها:

١- اختار العمال من بينهم عددا من الأشداء صحيا والمتدربين على المشاجرات بالأيدي والعصي، من أمثال محمد عبد الغفار ومحمد شحاته ومحمد شطا وعبد الرحمن أبو خضرة وعبد الحميد عبده وغيرهم، وتشكلت منهم لجنة أعدت ثلاث فرق لحراسة الاجتماع، واستعدوا لذلك بالعصي والشوم وكان بعضهم يحمل مسدسات، وقد علمنا أن أصحاب المصانع قد اتصلوا بزعيم فتوات شبرا البلد وكان اسمه "محمد زنجير" واتفقوا معه على "تبويظ" الاجتماع، فأرسلت لجنة حراسة الاجتماع إلى زنجير وقابلته بحضور بعض أقربائه وكان من بينهم عمال نقابيون، وبعد مناقشات طويلة اقتنع زنجير بأن الرجولة والمجدعة هي أن يحمي العمال ويتعاون معهم لا أن يعتدي عليهم، وقد قام محمد مدبولي سليمان عضو مجلس إدارة نقابة شركات البواخر البحرية بدور كبير في ذلك؛ نظرا لصلة القرابة التي تربطه بزنجير.

٢- تشكلت لجان لتنظيم الاجتماع من الداخل كانت إحداها عند باب السرادق الكبير الذي أقيم أمام دار النقابة للإشراف على تسجيل الحاضرين، وقد تم تخصيص مكان في السرادق لعمال كل مصنع، كما تم الاتفاق على أن يحضر عمال كل مصنع مجتمعين ومعهم لجنة المندوبين التي كان على أعضائها تزيكة كل عامل قبل قيد اسمه ودخوله السرادق، وذلك لضمان عدم دخول أي شخص غريب، وكذلك لتسهيل انتخاب ممثلي المصنع في مجلس إدارة النقابة.

٣- تم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لعقد الاجتماع وقبل موعدها، من إخطار للبوليس إلى إخطار لمصلحة العمل بموعد ومكان الاجتماع، وغير ذلك من الإجراءات.

٤- دعونا إلى الاجتماع بعض الضيوف؛ منهم عبد الفتاح الشلقاني نائب الدائرة الوفدي، كما أصر العمال على دعوة عبد الحميد عبد الحق رغم أنه كان قد ترك وزارة الشئون الاجتماعية منذ مدة،

ولما عتب علينا مفتش مصلحة العمل الذي حضر الاجتماع؛ لأننا دعونا عبد الحق ولم ندع سراج الدين، وأن في ذلك تحديا لوزير الداخلية والشئون واستفزازا له -أجبنا ،تهربا، بأن إخطار مصلحة العمل هي دعوة لوزير الشئون الاجتماعية.

المفاجأة الأولى:

بدأ الاجتماع في الموعد المحدد رغم محاولات مفتش مكتب العمل بالاعتراض على حضور ضيوف من غير أعضاء النقابة المشتركين، ولكنه بعد أن أعلن مقرر الاجتماع أن كرسي السيد مفتش مصلحة العمل شاغر وينتظره على المنصة، اضطر لأخذ مكانه مع تسجيل بعض الملاحظات الاعتراضية.

بدأت في إلقاء تقرير مجلس الإدارة باعتباري رئيس النقابة في الدورة السابقة، وبعد أن نطقت ببضع كلمات، لاحظت هرجا عند باب السرادق، ثم وجدت سيارة حمراء كبيرة تقف وينزل منها ضابط، وسمعت أحد أعضاء لجنة تنظيم الاجتماع يقول بأعلا صوته.

الصاغ شفيق مهنا ـ ياور جلالة الملك قد شرف الاجتماع.

وعلا الهتاف بحياة جلالة الملك وياور جلالة الملك، ثم تحول إلى الهتاف بحياة محمود العسكري وحياة مصر وعمال مصر وتضامن عمال النسيج الميكانيكي.. واخترق شفيق مهنا السرادق من بابه إلى المنصة في مشية مرسومة ومحسوبة، وكان بعد كل خطوة يقف ليحيي العمال عن يمينه وشماله وعلى وجهه ابتسامة الرضا والسعادة، وبعد أن ساد الهدوء بدأت في إلقاء تقرير مجلس الإدارة من جديد وتعرضت فيه لاعتقال محمود العسكري باعتباره اعتداء على العمال وعلى النقابة، وناشدت المسئولين أن يفرجوا عنه، وانتهى التقرير باقتراح أن يتم انتخاب محمود العسكري سكرتيرا عاما للنقابة بواسطة الجمعية العمومية استثناء من الإجراء العادي، وهو انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من الجمعية العمومية، ثم يقوم مجلس الإدارة بانتخاب هيئة المكتب ومنها السكرتير العام.

المفاجأة الثانية:

حاول مفتش مصلحة العمل الاعتراض على انتخاب شخص غائب عن الجمعية العمومية، ولم يتقدم بطلب ترشيح وفقا لقانون النقابة، ولكنه وجد التيار جارفا فانكمش، إذ علت هتافات العمال.. لا وصاية على العمال.. نحن أصحاب القانون والقرار.. عاش محمود سكرتيرا عاما للنقابة، وحسم الأمر وعاد الهدوء عندما أعلن عبد الحق في الميكروفون أن الجمعية العمومية هي صاحبة قانون النقابة، وهي التي تملك تعديله، وأي إجراء تتخذه يعتبر صحيحا.

هنا وقف شفيق مهنا الياور وأعلن في الميكروفون تبرعه بمبلغ عشرة جنيهات مساعدة لأسرة العامل المعتقل محمود العسكري، واعتذر عن الكلام بسبب مركزه الحساس، فعلا هتاف العمال من جديد بحياة الملك وياور الملك، ثم وقف عبد الحق وألقى خطابا مطولا عن علاقته بالعمال عامة وعمال النسيج خاصة وبمحمود العسكري بشكل أخص، وكان خطابه الذي ارتجله باللهجة الصعيدية اللاطيفة يقاطع بالتصفيق والهتاف، ومما لا زلت أذكره وقد دونته في مذكراتي في حينه قوله:

لقد قالوا لي بعد موافقة البرلمان على قانون الاعتراف بالنقابات، أنك يا عبد الحق قد أعطيت بندقية معمرة بالذخيرة لطفل صغير، ولكنني اليوم، وبعد أن حضرت هذا الاجتماع وسمعت خطيبكم ورئيس نقابتكم القصير هذا، الذي أسعدتني ثقافته وبلاغته، أقول لهم اليوم يجب أن تعطوا طبقة العمال مدفعا؛ لأنهم قد بلغوا الرشد، ولأن البندقية التي أخذوها قد ضاقت عليهم.

ثم أعلن عبد الحق في نهاية كلمته عن تبرعه بعشرة جنيهات لأسرة صديقه المعتقل محمود العسكري.

وانصرف بعد ذلك شفيق مهنا وعبد الحق، ورغم أنهما قد مرا وسط السرادق وقاما بتحية العمال، إلا أن النظام كان تاما ولم يتحرك عامل من مكانه، ولم يودعهما سوى لجنة تنظيم السرادق من الداخل وركب كل منهما سيارته، وإن كانت الهتافات قد استمرت إلى أن تحركت السيارتان، وبعد ذلك قام نائب الدائرة، وألقى كلمة قصيرة ختمها بإعلان تبرعه بمبلغ عشرة جنيهات لأسرة محمود العسكري.

انتهاء الاجتماع:

حرصت لجنتا تنظيم الاجتماع من الداخل وحراسته من الخارج على الاستمرار في عملهما حتى انتهاء كل أعمال الاجتماع بما فيها انتخاب أعضاء مجلس إدارة النقابة للدورة الجديدة، وانصرف العمال بالنظام الذي وضعوه، ثم أشرفتا أيضا على فك السرادق ورفعه وتسليمه سليما بكل مكوناته للفراش، وفي أثناء ذلك كان مجلس الإدارة يعقد أول اجتماع له بدار النقابة، وانتخبت هيئة المكتب من فضالي عبد الجيد رئيسا وفرج إبراهيم حسن سكرتيرا مساعدا وطه سعد عثمان أمينا للصندوق، مع تأييد انتخاب محمود العسكري سكرتيرا عاما للنقابة وهو في المعتقل ليستكمل انتخابه الشكل القانوني.

نتائج الجمعية العمومية:

أدى نجاح الجمعية العمومية للنقابة إلى دفعة كبيرة إلى الأمام في نشاط النقابة والعمال، وتوسيع دائرة المشتركين فيها، وكان للطريقة التي اتبعها العمال بالكفاح الجماعي والتضامن لرفع الأجور، والحصول على الحقوق، واستخدام الإضراب المدعوم من صندوق الخدمة الاجتماعية ولجان

الإضراب في المصانع -كان لهذا كله أثره الإيجابي بين العمال، وأثره السلبي على أصحاب المصانع الذين بدأ كل منهم يفكر في إرضاء عماله حتى يتفادى إضرابهم عن العمل، ويهمني هنا أن أسجل أنه رغم كثرة الإضرابات التي قام بها عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها في تلك الفترة، إلا أنه لم يحكم على أي عامل بالسجن أو الحبس بتهمة الإضراب فيما عدا إضراب عمال كسم وقباني في سبتمبر ١٩٤٤ بإمبابة.

ولقد تمت محاولات عديدة من السراي استغلالا لزيارة شفيق مهنا للجمعية العمومية وتبرعه لمساعدة أسرة محمود العسكري، لربط نقابتنا بالسراي، والهدف معروف وهو الرغبة في استخدامنا ضد الوفد، وضمن تلك المحاولات ما قام به الصاغ أحمد كامل حين استدعانا لمكتبه في سراي الحرس الخاص للملك فاروق، وطلب منا أن نتقدم التماسا بالإفراج عن محمود العسكري ليرفعه إلى الملك، وأظهر لنا تلميحا أن الملك هو الذي يريد ذلك منا، وأبدى الصاغ أحمد كامل استعداده الشخصي لتقديم كل المساعدات التي نطلبها!!!

وعندما قدم إلينا ورقة لكتابة الالتماس عليها وتوقيعنا - نحن الحاضرين- عليها نيابة عن النقابة والعمال، وإلى أن نحضر له عرائض موقعا عليها من جميع العمال، عند ذلك اعتذرنا بأن الطلب مفاجئ لنا، وطلبنا مهلة لعرض الأمر على مجلس إدارة النقابة، وحتى يكون الالتماس رسميا بعد ختمه بخاتم النقابة.

خرجنا وكلنا مستاء من الرشوة التي عرضت علينا، وأخذ كل منا يعلق بما يشبه النكتة، ولا زلت أذكر تعليق محمود قطب وكيل النقابة ونحن في الترام في طريقنا إلى شبرا البلد "لا هنكون حمير يركبنا الملك ويضرب بينا الوفد.. ولا حمير يركبنا الوفد ويضرب بينا الملك.. وملعون أبو الاتنين".

بعد منتصف عام ١٩٤٤ تم الإفراج عن محمود العسكري كما ذكرت، وبدأ مزاولة عمله في النقابة، وأمام رفض أي من مصانع النسيج قبول تشغيله به تنفيذا لقرار الاتحاد المصري للصناعات، قرر مجلس إدارة النقابة تعيينه سكرتيرا متفرغا بمكافأة شهرية تعادل أجره، وبذلك أصبح وقته كله للعمل النقابي، وبالتالي خف عني العبء الذي أرهقني طوال فترة اعتقاله.

الترشيح لمجلس النواب

أقال الملك فاروق حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس في يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ مستندا إلى السخط الذي عم الأوساط الشعبية من جراء الغلاء في أسعار المواد الضرورية للمعيشة، وما شاع عن الرشوة والمحسوبية والفساد، والأهم من ذلك بعد أن تخلى الإنجليز عن النحاس الذي فقدت وزارته أهميتها بالنسبة لهم بعد أن أوشكت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، وتحددت نتيجتها تقريبا بانتصار انجلترا وحلفائها على ألمانيا وحلفائها.

وكان من الطبيعي أن يعلن حل مجلس النواب ذي الأغلبية الوفدية، وإجراء انتخابات لمجلس جديد، فقرر عمال النسيج خوض المعركة بترشيح عامل منهم، ووقع الاختيار على فضالي عبد الجيد عبد الجواد رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، والذي حظي بتأييد ومساندة نقابات النسيج الثلاث بالقاهرة؛ وهي:-

١- نقابة الغزل والنسيج لرؤساء ومساعدي المصانع بالقاهرة.

٢- النقابة العامة لعمال النسيج اليدوي بالقاهرة.

٣- النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها.

بالإضافة إلى تأييد عديد من النقابات والتكتلات العمالية الأخرى.

وقد تحدثت عن تلك المعركة الانتخابية بالتفصيل في غير هذا المكان من المذكرات.

مقدمات حل النقابة

أدت الانتخابات البرلمانية في يناير ١٩٤٥ إلى مجيء أحزاب الأقلية للحكم برئاسة أحمد ماهر رئيس الحزب السعدي وعضو مجلس إدارة مصانع نسيج القاهرة بشبرا الخيمة، وكان من المعروف أن حزب السعديين هو الممثل للرأسمالية المصرية، وإن كنت هنا لست بصدد مناقشة مدى صحة هذا الافتراض. وكان من أوائل الأعمال التي قامت بها هذه الوزارة فيما يخصنا هو إعادة حامد العبد لا وكيلا لمصلحة العمل كما كان، وإنما مديرا عاما للمصلحة، فبدأ يلهث في حربه ضد العمال وضدنا بشكل خاص، وكأنه يريد أن يعوض السنوات التي قضاها مركونا على الرف في الوزارة.

وأخذت الوزارة عدة خطوات في أيامها الأولى تأييدا للرأسمالية المصرية، كان من بينها ذلك الإجراء المفضوح بوقف سريان بعض مواد القانون، فقبل أن تعقد أول جلسة لمجلس النواب الجديد المنتخب، تلقت نيابة الإسكندرية كتابا من النائب العام بوقف وتأجيل جميع قضايا المخالفات التي

يتهم فيها أصحاب مصانع الغزل والنسيج بإدارتها بدون استيفاء الاشتراطات الصحية، أو التي لم يرخص بإدارتها طبقا لقانون المحال الضارة بالصحة، وذلك لأن منتجات هذه المحال ضرورية لتموين البلاد في هذا الوقت، ويستمر العمل بهذا الأمر لحين صدور الأمر العسكري الذي سينظم إدارة هذه المصانع برخص مؤقتة[٦٧].

بداية الهجوم:

فشلت كل المحاولات التي قامت بها الرجعية المصرية للقضاء على المد الصاعد لعمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها، وقام العمال باتحادهم والتفافهم حول نقابتهم وقيادتهم بمقاومة وإفشال كل محاولات الاعتداء عليهم، ولهذا بدأت الحكومة وأصحاب الأعمال في محاولة هدم النقابة من الداخل بإيقاع الفرقة بين العمال وتشكيكهم في النقابة، وقد كتبت ردا على إحدى المحاولات في عام ١٩٤٥ فقالت[٦٨]:

---

[٦٧] الوفد المصري ١١ – ١ – ١٩٤٥.ص ٣.

[٦٨] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

"ماذا عملت لنا النقابة؟ بهذا اللفظ الشائن حاول أصحاب الأعمال تشكيك العمال في النقابة وإقناعهم أنه لا فائدة فيها، وأخذوا يذيعون ذلك وسط العمال عن طريق المأجورين من العمال، ومع شديد الأسف، فقد وجد هؤلاء استجابة من بعض الجهال الذين لا يدركون للحياة معنى إلا أن يأكلوا وينامو، فإلى هؤلاء نقول أن النقابة عملت على إصدار ما صدر من تشريعات أصبح جميع العمال يستفيدون بما فيها من مزايا. ثم رفعت الأجور بنسبة أربعة أضعاف، ثم قامت بإيجاد عمل للعاطلين من أعضائها، ثم صرفت مساعدات للعاطلين حتى يعملوا، ثم عقدت اتفاقات كثيرة من أصحاب المصانع بإجابة مطالب عمالهم، وهذه الاتفاقات موجودة بالنقابة، وموقع عليها من أصحاب المصانع أو مديري مصنعهم، وأن لمحة بسيطة إلى الفرق الشاسع بين حالة عمال مصنع متحدين وكلهم في النقابة، ومصنع عماله بعيدون عن النقابة من حيث الأجر والمعاملات والجزاءات والامتيازات كالمكافآت وغيرها، لهو خير رد على هذا السؤال".

انتهاء الحرب العالمية الثانية:

تحت هذا العنوان كتبت أيضا عام ١٩٤٥ ما يلي [٦٩]:

"ما كاد يعلن عن قرب انتهاء الحرب الأوروبية حتى هال ذلك أصحاب مصانع النسيج؛ أولئك الذين وصل مكسبهم في بعض الأنواع إلى ستمائة في المائة، ولما كانت صناعة النسيج صناعة حية ولا غنى للقطر عنها، ولم تضعف بانتهاء الحرب كما هي الحال في بعض الصناعات الأخرى، بل على العكس فإنها ستزدهر، فإن ذلك شغل الرأسماليين في التفكير فيما لقوه من متاعب في الماضي كي يضعوا الأسس لتلافيها في المستقبل، ولما كانت فكرة الرأسمالي لا تقوم على السعي لمصلحته فحسب، بل تقوم على أساس القضاء على الوعي الاجتماعي في العمال الذي يعتقد الرأسمالي أنه يحول دون تسخير العمال واعتبارهم جزءا من الآلات التي يملكها، وذلك بعكس ما نفهم نحن العمال، لأننا نعتقد أن مصلحة العمال في ازدهار الصناعة ونموها وإكثارها، ومن الطبيعي وبعد أن تمكن الرأسماليون من تفريق وحدة عمال

---

[٦٩] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

النسيج في المناطق الأخرى، لم يكن أمامهم إلا عمال القاهرة وضواحيها، أولئك الذين فكروا في جمع شتات عمال المناطق الأخرى، إذا اتصلت نقابتهم بكل نقابات الغزل والنسيج وملحقاته في القطر المصري لتكوين اتحاد طائفي، وقد أبدى الجميع الاستعداد، ولم يبق حتى قبيل حل النقابة بأيام إلا تحديد موعد لاجتماع المندوبين وتنفيذ فكرة الاتحاد".

ولم يكن التوجس من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قاصرا على عمال النسيج وحدهم، ولكنه شعور عام بين العمال المصريين جميعهم، ومن أدلة ذلك المقال الذي نشره زكي أبو الخير بعنوان "العمال بين عهدين"[٧٠]، والذي عدد فيه ما قامت به الوزارة النحاسية للعمال، ثم تحدث عن وزارة أحمد ماهر، فقال:

ولسنا نتعجل الحكم لها أو عليها، فإن المستقبل كفيل بأن يصدر العمال الحكم العادل ويقولوا كلمتهم فيها إن خيرا فخير وإن شرا فشر.

---

(٧٠) الجبهة ١٥ فبراير ١٩٤٥.

ثم يوجه تحذيرا إلى الحكام الجدد، فيقول:

اذكروا أن للعمال عيونا وفي رؤوسهم عقولا.. وإلى الغد.. وما نحن بغافلين.

وكأني بالحكومة وهي تتعجل الوقوف في وجه الطبقة العاملة المصرية، فأصدر مجلس الوزراء قرارا بتشكيل المجلس الاستشاري الأعلا للعمل؛ لمعاونة الحكومة في إعداد قوانين العمل، وإرشادها فيما يتعلق بمعالجة شئون العمال.

وقد أعيد تشكيل المجلس المذكور من ٢٨ عضوا؛ منهم ١٥ بحكم وظائفهم، و ٨ يعينهم مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة الشئون الاجتماعية من الشخصيات الذين تمكنهم مراكزهم وخبراتهم من المعاونة في شئون العمل والعمال، و ٥ يعينهم وزير الشئون منهم اثنان يمثلون عمال التجارة وثلاثة من العمال المشتغلين بالصناعة.

والأعضاء الذين عينوا بصفتهم الشخصية، هم: حافظ عفيفي باشا – عبد الرحمن حمادة مدير عام شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى – ممدوح رياض سكرتير عام شركة السكر والتكرير المصرية – حسين سعيد عضو مجلس الإدارة المنتدب لشركة مصر للتمثيل والسينما –

السير ألكسندر كيون بويد مدير عام شركة صباغي البيضا بكفر الدوار – المسيو لويس لاهرير مدير عام شركة ترام القاهرة - الأونورابل سيسل كامبل رئيس الغرفة التجارية البريطانية بالقاهرة – الدكتور ليفي سكرتير عام اتحاد الصناعات المصري[٧١].

ولا يحتاج هذا التشكيل مني إلى تعليق لإثبات عدائه الطبقي الأصيل للطبقة العاملة المصرية، رغم أننا لم ننتظر من المجلس الذي سبقه خيرا للعمال.

بوادر الأزمة:

في بداية عام ١٩٤٥، وبعد الانتهاء من معركة ترشيح فضالي لمجلس النواب، عقدت الجمعية العمومية للنقابة في جو مليء بالغيوم والضباب الذي ينذر بهبوب العواصف على الحركة العمالية المصرية بشكل عام وعلى عمال النسيج الميكانيكي بشكل خاص، وكانت الجمعية العمومية رغم ذلك كاملة النجاح، وقد دعونا عبد الحميد عبد الحق لحضور الاجتماع؛ لكي نثبت للجميع أن عمال مصر الشرفاء لا

---

[٧١] المصري ١٠ – ١ – ١٩٤٥.ص ٢.

ينسون يدا تقدمت لهم بخير، وهنا يحضرني ما قاله فؤاد سراج الدين بعد إقالة وزارة الوفد من أنه قد عرف كثيرا من الأشخاص على حقيقتهم بعد خروجه من الوزارة، وليس بالشيء الهين أن يعرف المرء صديقه الحقيقي من صديق الظروف والحاجات[٧٢]، وفي هذا تأكيد لما سبق أن قلته عن مجموعة العملاء والمرتزقة الذين أوهموه بأنه قد أصبح زعيما للعمال مدى الحياة، وبنوا له من أموال المصاريف السرية قصور الزعامة على الماء، فما لبثت أن غرقت بمجرد خروجه من الوزارة.

وعندما سمع عبد الحق في تقرير ميزانية النقابة المعروض على الجمعية بأننا قد صرفنا ٦٥ جنيها في الدورة السابقة كأتعاب للمحامين مقابل قضايا العمال المشتركين في النقابة، أعرب عن استعداد مكتبه لقبول قضايا العمال مجانا، بل وأضاف إلى تبرعه بمبلغ خمسة وعشرين جنيها لتكون نواة لشراء قطعة أرض تقام عليها دار للنقابة[٧٣].

---

[٧٢] الجبهة ١٥ فبراير ١٩٤٥.

[٧٣] المرجع السابق.

ويهمني هنا أن أكرر التأكيد على أن عبد الحق ،وقد كان وزيرا وفديا، لم يقم حتى بالتلميح لدعوتنا إلى الانضواء تحت لواء دار النقابات الوفدية التي كان يديرها المهندس محمد حسنين، بل حرص في كل مناسبة على تأكيد نصيحته لنا بأن نظل مستقلين، ولا نسمح بأية سيطرة أو تدخل في شئوننا من غير وسطنا نحن العمال.

وقد سبق أن كتبت في عام ١٩٤٥ عن بوادر الأزمة والاعتداء على الحركة العمالية ما يلي[٧٤]:

"لقد أجمع أصحاب الأعمال أمرهم على تفكيك وحدة عمال هذه المنطقة والقضاء على الروح المعنوية بينهم، تلك التي نمت فأصبحت أرقى منها عما هي بين كبار المثقفين، وفي نفس الوقت يضعون الأسس لتشغيل العمال بعد الحرب، ولينتزعوا منهم ما حصلوا عليه بفضل جهادهم واتحادهم من حقوق، وأخذوا يفكرون في أمرين، أولهما البطالة وثانيهما تخفيض الأجور.

---

[٧٤] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

أما البطالة فقد حاولوا افتعالها بإيجاد جيش من العمال العاطلين يمكنهم من خفض الأجور وإذلال العمال المشتغلين، فبدأ الفصل لغير ما سبب، وتشغيل العامل على ماكينتين بدلا من ماكينة واحدة لتوفير أحد العاملين، ثم أخذوا يوعزون إلى المنحلين من العمال المشتغلين بطلب عمال من المناطق الأخرى كالمحلة الكبرى، وما كان لهم أن يتمكنوا من هذا والنقابة باقية يجتمع فيها العمال كلما بدرت أو ظهرت ظاهرة لإحباط ما أرادت بهم الرأسمالية من شر، ومضت شهور دون أن يتمكنوا من شيء، فقد حالت النقابة دون إمكانهم عمل أي شيء، ولكنهم تمكنوا من كل ذلك بعد حل النقابة".

التحذير:

توافرت لدينا الأنباء عن الاعتداءات التي يتعرض لها العمال في مختلف مناطق القطر المصري، ومن ذلك ما حدث عندما ماطلت شركة سكك حديد الفيوم الزراعية في إجابة المطالب التي تقدم بها العمال؛ ومنها تحسين حالتهم بالنسبة للأجور، وتحديد ساعات العمل والراحات، وصرف البدل الشتوية، ولائحة الجزاءات، وتنفيذ قانون عقد العمل، كلها مطالب مشروعة، بل إنه من الغريب أن يطالب العمال

بتنفيذ القانون، ولكن الشركة أصرت على المماطلة، ثم أعلنت رفضها إجابة أي مطلب؛ فقام العمال بالإضراب عن العمل، ونتج عن ذلك القبض على عدد كبير من العمال، ومحاكمة ٤٣ منهم أمام محكمة الفيوم العسكرية التي أصدرت حكمها بحبس جميع المتهمين شهرين مع إيقاف التنفيذ، بعد أن وجهت إليهم المحكمة نصيحة بعدم العودة لذلك[٧٥]، وكان العمال قد قضوا بضعة أيام في السجن تحت التحقيق.

وبينما الأعصاب مشدودة بسبب كثرة الأخبار عن حوادث فصل العمال ورفض أصحاب الأعمال تنفيذ أحكام لجان التوفيق وغيرها، وفي مساء أحد الأيام جاءنا رسول من قبل الأستاذ نجيب المفتش بمصلحة العمل يطلب مقابلتنا الليلة ودون أي إبطاء لأن الأمر هام وعاجل، وكان نجيب على صلة طيبة بنا، وقد عرفت بعد ذلك أنه كانت له صلة بالمثقفين الاشتراكيين، فتوجهنا إليه نحن الثلاثة، محمود العسكري ومحمود قطب وأنا، وقابلناه في منزله بحدائق شبرا بعد أن اتخذنا الاحتياطات للإفلات من رقابة البوليس

---

[٧٥] المصري ١٣ – ٣.– ١٩٤٥.ص ٢.

السياسي التي كانت شبه دائمة علينا في تلك الفترة، وقد بادرنا نجيب بعرض ملخص لما يدور في مصلحة العمل من اجتماعات يقودها حامد العبد بهدف حل النقابة بعد إثبات أنها تحرض على الشغب والإضراب، وحذرنا كذلك من أن هناك تدبيرا لاتهام بعضنا بالتحريض على الإضراب وتقديمنا للمحاكمة، فإن أدين بعضنا وحكم عليه بالحبس فهذا غاية ما يتمنونه، وإن برأتنا المحكمة فيكفيهم ما سنقضيه في الحبس الاحتياطي تحت التحقيق، كما أشار نجيب إلى أن هناك محاولة لاتهام بعض أعضاء مجلس إدارة النقابة وخاصة محمود العسكري بأنه مشترك في تنظيمات سرية، وأكد نجيب فوق ذلك بأن هناك محاولات للحصول على شهود إثبات لذلك من بين أعضاء مجلس إدارة النقابة.

عدنا من منزل نجيب وقد تزاحمت الأفكار في رأسي عن أسلوب ووسائل مواجهة هذا الموقف، وبعد مشاورات بيننا- نحن الثلاثة- قلبنا فيها الأمر من جميع جوانبه، اتفقنا على دعوة مجلس إدارة النقابة لجلسة عاجلة، وفعلا ناقش المجلس الموضوع في تلك الليلة، واتخذ قرارا بوقف تدخل أعضاء مجلس إدارة النقابة في المشاكل.

قرار وقف التدخل في المشاكل:

لقد ناقش كثيرون من الزملاء معي هذا القرار وخاصة أثناء حملة انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧، ولهذا فسوف أضع أمام القارئ نص ما سبق أن نشرته في عام ١٩٤٥[٧٦] حول هذا الموضوع:

(وأخيرا أرادت الرأسمالية أن تلقي بكل ما في جعبتها، فاتصلت بخدامها في الدولة من عبدة المال، أولئك الخونة لأوطانهم الذين يبيعون المصريين ويضعون مستقبل الأمة الصناعي في أيد أجنبية، وإن كانت مستترة تحت اسم شركات مساهمة مصرية، فليس في تلك الشركات ما هو مصري إلا باشوات وبكوات الإيجار الذين يتقاضون مرتبات من الشركات على أنهم أعضاء مجلس إدارة، وليس لهم من عمل إلا تخطي القوانين المصرية التي أوجدوها، وتسهيل كل ما تريده الشركة بما لهم من نفوذ وجاه، ثم استعانت الرأسمالية بمن يتقاضون مرتباتهم على أنهم يخدمون الشعب، ولم يزالوا في مشاوراتهم حتى أجمعوا أمرهم على القضاء

---

[٧٦] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

على النقابة، موجهين نظرهم إلى أبعد من هذا، فقد أرادوا أن يجعلوا من هذه النقابة التي هي في مقدمة النقابات مثلا، ولكي يجعلوا قانون الاعتراف بالنقابات الذي وضعوه حبرا على ورق، ولما كانت النقابة مؤسسة تأسيسا سليما صحيحا، فهي بعيدة عن جميع الأحزاب والهيئات منذ تكوينها، ولما كانت النقابة في نظامها وأعمالها متفقة مع القانون وليس بها مخالفة ما، فإنهم لم يجدوا إلا أن يثبتوا على النقابة تحريضها على الشغب والإضراب، وأرادوا اتخاذ ذلك ذريعة لحل النقابة قانونيا، وما إن وصل ذلك إلى علم قادة العمال حتى اجتمعت جمعيتهم العمومية وقررت وقف تدخل مجلس الإدارة في المشاكل إلا إذا وضعت الحكومة أساسا لحل تلك المشاكل، وبذلك أصبحت الحكومة هي المسئولة عن كل ما يحدث في المنطقة بعد أن تبين للعمال أن الحكومة تعمل لصالح أصحاب الأعمال".

بذور الشقاق:

كان تقديرنا أن هذا القرار سوف يؤدي إلى نتيجتين رئيسيتين، الأولى هي تفويت الفرصة على الحكومة لاتهام النقابة بالتحريض على الإضراب واتخاذ ذلك ذريعة لحلها، والثانية زيادة المشاكل والإضرابات والاصطدامات بين الحكومة وأصحاب الأعمال من جهة والعمال من الجهة الأخرى، بشكل تعجز الحكومة معه عن السيطرة على الحالة في منطقة شبرا الخيمة بالذات، وقد حقق القرار الهدفين تماما، مما جعل الحكومة وأصحاب الأعمال يفكرون في استخدام سلاح التفرقة، وفي ذلك كتبت في عام ١٩٤٥ ما نصه:

"صعق القوم من هذا القرار الذي هدم ما جمعوا من أمل، ولم يجدوا طريقا غيره إلا أن يستعينوا بالعمال الذين لا خلاق لهم، فأغروهم بالمال والمناصب لكي يوجدوا الشقاق في صفوف العمال، ولكن العمال تنبهوا لذلك وأزالوا الخلاف، وعادت الوحدة أقوى مما كانت، ثم لجئوا إلى تشكيك العمال في قادتهم واتهموهم باتهامات كثيرة، وقد اجتمع العمال لمحاسبة قادتهم على أخطائهم ولكن تبين لهم

العكس، وأنها مكايد لتفريق العمال وإبعادهم عن قادتهم، فعاد العمال من جديد أكثر ثقة بزعمائهم، وأكثر تفانيا في سبيل الفكرة التي آمنوا بها[٧٧]".

وتوضيحا لما سبق أقرر أن بعض ضعاف النفوس من العمال ومنهم مع الأسف أعضاء في مجلس إدارة النقابة بل وفي هيئة المكتب -أشاعوا اتهامات وجهوها إلى محمود العسكري، منها أنه يتصل بجهات غير عمالية مستخدما صفته كسكرتير عام للنقابة، ومنها أنه يستغل النقابة في تحقيق مآربه الخاصة، ومنها أنه يدعو عمال النسيج إلى الاشتراك في جمعيات ومنظمات لا صلة لها بالعمال.

وقد بادر العمال الشرفاء الذين سمعوا تلك الإشاعات بعرض الأمر على لجنة المندوبين العامة، التي قدمت بدورها طلبا لمجلس إدارة النقابة لتشكيل لجنة للتحقيق في كل ما يدور، وتشكلت اللجنة وقامت بالتحقيق فعلا بحضور محمود العسكري و ف. أ. ح الذي كان على رأس مروجي تلك الإشاعات، والذي تشجع في بداية التحقيق فقدم الاتهامات ظنا

[٧٧] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

منه أن مجرد توجيهه للاتهام كاف لإدانة محمود وهدم سمعته وجماهيريته، ولكن اللجنة وقفت واستجوبت مقدم الاتهام في أسانيده، واستدعت شهودا كثيرين، ثم استجوبت محمود وسمعت دفاعه، ودارت مناقشة لجنة التحقيق بعد ذلك علنية وبحضور عدد من العمال، وانتهت إلى قرارها بالإجماع، وهو تبرئه محمود العسكري وإدانة مقدم الاتهام وكل من ساهم في ترويج الإشاعات ولم يبادر بإبلاغ مجلس إدارة النقابة، وقد اعتمد مجلس إدارة النقابة قرار لجنة التحقيق بعد مناقشته، وقد طلبت لجنة المندوبين العامة إذاعة القرار على جميع العمال، وقرر مجلس الإدارة تعليق ملخصه في لوحة إعلانات النقابة.

ويهمني هنا أن أثبت ملاحظتين:

الأولى أن من روج الإشاعات ووجه الاتهام إلى العسكري أمام لجنة التحقيق حاول في نهاية التحقيق، وعندما وضح من المناقشات الاتجاه العام لها، عند ذلك حاول أن يتنصل من كل ما قاله خارج اللجنة وأمامها، وأعلن ثقته التامة بزميله محمود العسكري، زاعما أن كل ما قاله قد سمعه من آخرين لم يستطع أن يذكر واحدا منهم، كما زعم أنه لم يقصد إلا

تبرئة محمود أمام الجماهير، وبعد إعلان قرار اللجنة هم عامل النسيج محمد عبد الغفار ،وكان ضمن لجنة التحقيق، أن يعتدي بالضرب على ف. أ وسط صوت الرضا من بقية الحاضرين، ولكن محمود العسكري وقف في وجهه ومنعه، وهذا الذي حاول إثارة الفتنة كان يعمل مساعدا بأحد مصانع النسيج، وقد علمت حينئذ أن خلفه بعض أصحاب المصانع عن طريق بعض أعضاء نقابة رؤساء المصانع، وهما اثنان فقط بالتحديد، وقد أخبرني الزميل أحمد علي خضر بأن والده كان قد سبق أن حذره من هذا الشخص مثير الفتنة عندما علم أنه قد أصبح عضوا في نقابة عمال النسيج بشبرا الخيمة، وأكد والد أحمد خضر قبل موته أكثر من مرة بأن هذا الشخص كان يعمل معه قبل حضوره إلى القاهرة في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، حيث كان يعمل والد أحمد خضر، وأن هذا الشخص قد قام بدور قذر ضد العمال وضد النقابة رغم أنه كان يبدو ظاهريا كأشد المتحمسين الثائرين، وبعد حل النقابة حامت حول هذا الشخص شبهات العمل مع البوليس السياسي، ولعل من عملوا معه في المحلة

الكبرى من قبل هم الذين كشفوا أمره، خاصة بعد أن ورد ما قاله في اتهامه ضمن أسباب حل النقابة.

أول الهجمات:

ساد الاطمئنان أوساط أصحاب المصانع في البداية، وظنوا أن قرار وقف تدخل أعضاء مجلس إدارة النقابة في المشاكل يعني تجميد النشاط الكفاحي للعمال، وتخلي النقابة عن العمال، وتخلي العمال عن النقابة، ووجدوها فرصة للهجوم على حقوقهم، فقرروا أن تقوم إدارة كل مصنع بسحب حق من حقوق العمال التي سبق أن حصلوا عليها، فهذا يلغي غلاء المعيشة، والثاني يفصل بعض العمال ويقوم بتشغيل الباقين على نولين بدلا من نول واحد، والثالث يوقف بعض الأنوال ويفصل بعض العمال بحجة عدم وجود الغزل الكافي للتشغيل، والرابع يلغي ما سبق أن نفذه من قرارات لجنة التوفيق.. وهكذا. واتفقوا على أن أي مصنع ينجح في سحب حق من حقوق عماله ويستتب الأمر ويقبل العمال ذلك، سواء بأن لم يقاوموا أصلا أو قاموا ثم رضخوا في النهاية، عند ذلك تقوم بقية إدارات المصانع الأخرى بسحب

نفس الحق من عمالها في وقت واحد مع استمرار كل منها في محاولة سحب حق آخر.

وهنا برزت لجنة المندوبين العامة إلى المقدمة، وزاد ارتباط العمال بها وبلجان المصانع أكثر من ذي قبل درءا للخطر المقدم عليهم، وقادت لجنة المندوبين العامة حركة مقاومة جماعية لأي اعتداء يقع على حقوق العمال بدءا بالتفاوض السلمي مع أصحاب المصنع أولا ثم بالإضراب ثم الاعتصام واحتلال المصنع، أو بالإضراب الجزئي وتخفيض الإنتاج.

ولهذا زادت الإضرابات والاعتصامات أضعاف ما كان عليه معدلها قبل قرار وقف التدخل، وظل الارتباط بالنقابة ودفع اشتراكها واشتراك صندوق الخدمة الاجتماعية منتظما، بل قام المتأخرون في تسديد الاشتراكات بدفع ما عليهم من متأخرات، وظلت النقابة تزاول كل نشاطاتها في دارها المفتوحة كالمعتاد لاستقبال واجتماعات العمال ولجان المندوبين فيما عدا شيئا واحدا، هو تدخل النقابة في المشاكل فلا شكاوى تقدم باسم النقابة للجهات المختصة، ولا أعضاء

مجلس إدارة النقابة يتفاوضون مع أصحاب أو مديري المصانع بخصوص المشاكل.

وبذلك فشل تدبير الحكومة واتحاد الصناعات وأصحاب المصانع في تحقيق ما كانوا يرجون، بل اتجه العمال إلى الاتجاه المضاد، عملا بالحكمة التي تقول أن خير وسيلة للدفاع هي البدء بالهجوم، فتقدموا بمطالب جديدة، وبذلك نقلوا الكرة إلى ملعب أصحاب الأعمال، وبدأ الصراع الرئيسي حول المطالب الجديدة التي تقدم بها العمال، ونسي كثيرون منهم أو تناسوا إلى حينٍ ما سبق لهم أن عزموا على تنفيذه كل ضد عماله.

ومن الأمور الهامة التي لا بد من ذكرها هنا أن أهالي المنطقة وخاصة الفلاحين قد تعاطفوا مع العمال وقدموا إليهم مساعدات كثيرة أثناء الإضرابات والاعتصامات، فكان بعضهم يلقي بالطعام إلى المضربين أو المعتصمين من خارج أسوار المصنع، وكان البائعون من بقالين وخبازين وجزارين وغيرهم يؤجلون ديونهم على العمال طوال فترة الإضراب، وكان بعضهم يتنازل عن بعض أو كل دينه على العامل المفصول لدفاعه عن حقوق زملائه.

أمثلة من إضرابات تلك الفترة:

لكي يلم القارئ بالجو الذي ساد إضرابات تلك الفترة، فقد فضلت أن أتحدث عن بعضها بشيء من التفصيل كنماذج توضح أسبابها وتطوراتها ونتائجها:

١- إضراب عمال شركة الجوت بشبرا البلد: بدأ هذا الإضراب عندما قررت إدارة المصنع تنفيذ ثلاث خطوات في وقت واحد، وكلها تمثل سلسلة مترابطة من الاعتداء على حقوق العمال؛ وهي: تشغيل النساج على نولين بدلا من نول واحد، وتشغيل العاملات على أنوال النسيج بأجر يعادل نصف أجر العامل تقريبا، ووقف تشغيل بعض الأنوال بحجة نقص الخامات، وترتيبا على ذلك كله قررت الشركة فصل بعض العمال.

وحاولت لجنة المندوبين بالمصنع التفاوض مع إدارة الشركة فرفضت قبول التفاوض، وكانت الشركة من قبل هي التي تدعو لجنة المندوبين للتفاوض إذا أحست أو علمت أن العمال قد أعدوا مطالب لتقديمها إليها، وهنا قرر العمال الإضراب عن العمل مع الاعتصام في داخل المصنع،

ومقاومة أي تخريب للآلات قد تلجأ إليه الشركات أو عملاؤها، فقامت إدارة المصنع باستدعاء المسئولين في مصلحة العمل وكذلك إبلاغ البوليس، حيث حضرت قوة كبيرة من الجنود لإخراج العمال بالقوة، فهدد العمال بتكسير الآلات إذا اعتدى البوليس عليهم مع تحميله المسئولية، فأمر مأمور مركز قليوب الذي كان على رأس القوة بأن يبقى الجنود في فناء المصنع وحديقته خارج عنابر الآلات، وأن تضرب حصارا حول أسوار الشركة من الخارج، واستكمالا للخطة قام البوليس بالقبض على محمود العسكري وهو جالس على قهوة عوف بشبرا البلد، وحاولوا إرغامه على دعوة العمال لفض الإضراب فرفض، فقام البوليس بترحيله إلى سجن مركز قليوب.

لم أكن أعلم شيئا عن كل ما حدث؛ إذ كنت في عملي بوردية الصباح بمصنع سباهي، وعند نزولي من أتوبيس المصنع وجدت بعض الجنود واثنين من مخبري البوليس السياسي في انتظاري، فاقتادوني إلى داخل شركة الجوت، وفي الطريق إلى المصنع عرفني بعض العمال بما حدث، وأخبروني بأن محمود العسكري قد قبض عليه ورحلوه إلى

سجن مركز قليوب، وعندما أدخلوني إلى مكاتب إدارة الشركة وجدت حامد العبد مدير مصلحة العمل وبعض مفتشيها، كما وجدت بعض ضباط بوليس القليوبية مع المديرين والمسئولين عن الشركة، وحاول رجال مصلحة العمل أن يبدءوا معي التفاوض كممثل للعمال وللنقابة فرفضت، وطلبوا مني أن أدعو لجنة المندوبين بالمصنع، وكانت اللجنة قد رفضت التفاوض بعد القبض على محمود العسكري فاعتذرت حتى عن مجرد المناقشة في الوضع القائم في الشركة باعتبار أن الجمعية العمومية للنقابة قد قررت عدم تدخل أعضاء مجلس إدارتها في المشاكل، وأنني ملتزم بتنفيذ هذا القرار، وبعد إلحاح من جميع الموجودين اشترطت أن يتم التفاوض مع لجنة المندوبين بحضوري وحضور محمود العسكري بعد الإفراج عنه، ومع وعد مسبق بألا يفصل أي عامل من المندوبين أو توقع عليه أية عقوبة.

كان عمال المصانع الأخرى قد علموا بما حدث، وبدأت جموعهم تحتشد بالقرب من المصنع عازمين على التدخل إذا حدث أي اعتداء على العمال، وأحس الحاضرون بخطورة

الموقف، وما قد ينجم عن الصدام إذا حدث، فصدرت الأوامر بإحضار محمود العسكري، وبدأ التفاوض بحضوره وحضوري، ولكننا لم نتدخل إلا قليلا وتركنا للجنة المندوبين المفاوضة، وتم الاتفاق على أن يعمل جميع عمال المصنع أربعة أيام في الأسبوع ويتقاضوا أجر خمسة أيام، وهو نفس ما اتبع في بعض المصانع من قبل وذلك بصفة مؤقتة حتى كفاية الخامات لتشغيل كل أيام الأسبوع، وأن تعمل العاملة التي تقبل العمل على أنوال النسيج بنفس أجر العامل وبرضاها التام، ومع تعهد الشركة بعدم فصل أي عامل بسبب هذا الإضراب، وتم تحرير الاتفاق كتابة ووقع عليه مندوبو العمال، أما أنا ومحمود العسكري فقد رفضنا التوقيع تنفيذا لقرار الجمعية العمومية للنقابة، كما وقع الاتفاق أيضا مندوبو مصلحة العمل والمسئولون في الشركة، وفور خروج مندوبي العمال بصورة الاتفاق بدأ العمل بصورة كاملة من عمال وردية المساء وانصراف عمال وردية الصباح إلى منازلهم، وبذلك انتهى الإضراب الناجح بإفشال خطة الشركة المستندة إلى تأييد مصلحة العمل.

٢- ثاني هذه الإضرابات هو إضراب عمال مصنع فرنسوا تاجر بشبرا الخيمة، وقد اطلعت على مذكرات الزميل عبد العليم علي عمارة الذي كان أحد مندوبي عمال هذا المصنع، ووجدته قد دون فيها هذا الإضراب بكثير من التفاصيل، وأنقل هنا نص ما كتبه عن هذا الإضراب:

"عندما تقدمنا إلى إدارة المصنع في أوائل عام ١٩٤٥ بطلب الزيادة في أجورنا أسوة بالمصانع المجاورة قوبلنا بالرفض، وعندما طلبنا إعانة غلاء المعيشة المقررة للجميع لمواجهة التزاماتنا وأسعار السلع المرتفعة أجابونا بسخرية "إن المصنع قد أنشئ في ظروف الحرب، وهو يحتاج إلى إعانة من العمال ليستمر في العمل".. هكذا قال لنا حمدي منصور مدير المصنع، فرفعنا أول شكوى من ثلاث صور وقعنا عليها جميعا، الأولى لمكتب العمل، والثانية لإدارة المصنع، والثالثة للنقابة.. فأُهملت شكوتا مكتب العمل والمصنع بينما تحركت النقابة وأرسلت لجميع المسئولين ترجوهم أن يحلوا مشكلتنا.

رفعنا شكوى أخرى إلى مدير عام مصلحة العمل، وهو أحد أقطاب السعديين ومن المقربين إلى السراي ويدعى "حامد العبد"؛ فتمخضت شكوانا عن مفتش يحضر للمصنع فيستقبله المدير في مكتبه ثم ينصرف الأستاذ (...)، ولم يكلف خاطره حتى بمناقشة العمال في شكواهم، وكأنه ما جاء إلا لاستلام هدايا من إنتاج المصنع أو لزيارة سيادة المدير.

ذهبنا بعمال الوردية كلها مرات ومرات أثناء الفراغ من العمل.. إلى مدير عام مصلحة العمل، وكان مصيرنا أيضا الإهمال مع بعض الوعود بالبحث والنظر أو مفتش يحضر فتقدم له الهدايا وينصرف دون أية نتيجة إطلاقا، وتكررت هذه المهزلة في أكثر من لقاء حتى اتصلنا في شكل وفود بوزير الشئون الاجتماعية، فكان يحيلنا إلى حامد العبد والأخير يوزعنا إلى مكتب عمل شبرا، وكثيرا ما كان هذا المدير السعدي يستعدي علينا البوليس الذي كان يستدعيه لتفريقنا من منطقة جاردن سيتي.

وهكذا نفدت جميع محاولاتنا وعجزت اتصالاتنا عن تحقيق أية فائدة تذكر، وأصبح مدير المصنع – حمدي منصور – ومن حوله من الرؤساء ينظرون إلينا بشماتة

وازدراء وسخرية، خاصة بعد أن عرفوا أننا لجأنا إلى كل الوسائل السلمية وعلى كل المستويات، حتى رئيس الوزراء أرسلنا له عشرات الشكاوى فلم نجد وراء تلك الأبواب أذنا تسمعنا أو صوت حق يقال في أمرنا.

ومن هنا كان لا بد من مواجهة صريحة وحاسمة مع أصحاب المصنع مباشرة ولم نجد بدا من الإضراب، فعقدنا اجتماعا لمندوبي المصنع معززا بحضور أكبر عدد من عمال الورديتين، واستعرضنا مشكلة تخلفنا في الأجور عن المصانع الأخرى، ومدة تعنت إدارة المصنع ودوائر الحكومة في تجاهل حقوقنا المشروعة التي عرضناها عليهم عشرات المرات في أشكال متعددة، وبعد العرض والشرح الذي تناولنا فيه كل خطواتنا ونتائجها، وما وصل إليه وضعنا من جميع النواحي، قررنا الإضراب، ورسمنا خطوط تنفيذه بعد أن لم يبق لنا حل غيره.

نفذنا الإضراب في الموعد المحدد وبكل دقة دون أن نقحم مجلس إدارة النقابة في هذا القرار تنفيذا لقرار الجمعية العمومية، ويكفينا ما بذله في مراحل الاتصال بالمسئولين، وأغلقنا باب المصنع علينا واعتصمنا بداخله، وعزلنا

الرؤساء والمدير وجميع مسئولي الإدارة بعيدا عن الآلات منعا من حدوث أي تخريب في الآلات ينسب إلينا ويشوه نضالنا، ولم نسمح لأي فرد بأن يدخل عنبر الآلات إلا النيابة أو كبار المسئولين، ورتبنا اتصالا بزملاء من خارج المصنع يشرحون قضية الإضراب والمطالب للصحافة وللهيئة البرلمانية والوزراء ولصاحب المصنع بالتلغرافات وبكل ما تراه اللجنة التي كلفت بالاتصالات..

وقد حاول رئيس بوليس شبرا البلد الدخول إلينا لمناقشتنا فرفضنا حتى مجرد دخوله المصنع، وبعد ذلك فكر حمدي منصور مدير المصنع في التأثير علينا عن طريق أحد قادة النقابة المحبوبين من العمال، فذهب بسيارة المصنع إلى منزل محمود العسكري ورجاه الحضور معه ليقنع العمال بالعدول عن الإضراب وليجد المدير فرصة لحل هذا الإشكال، وجاء معه مع إلحاح وتوسلات ووعود بأنه سيبذل كل جهده.

دخل علينا محمود وحده وهو لابس بجامته، وناقشنا بمفرده داخل المصنع، وبصراحة قال لنا: "لا حل ولا زيادة في الأجور إلا بتمسككم واستمراركم هكذا"، ثم انسحب

متظاهرا بأنه عجز عن إقناعنا، وبعد ساعة جاء مدير القليوبية "محمد باشا طاهر" وحاول إقناعنا بالعدول عن الإضراب فلم يفلح، وأفهمناه أننا حريصون على المحافظة على الآلات والمصنع جميعه، ويهمنا أكثر من غيرنا المحافظة عليه لأنه مصدر رزقنا، فانسحب الباشا بأدب عظيم وكل ما طلبه منا أن نكون عقلاء في تصرفاتنا، وبعد خروجه حاول أحد الكونستبلات الاعتداء على العمال فجاءه الرد السريع بقذفة بالمواسير الخشبية التي تلف عليها اللحمة من كل اتجاه، وفي نفس الوقت حاول أحد المندوبين أن يلقيه في حجرة مواتير الكهرباء ولكنني أسرعت لإنقاذ الموقف وإخراج الكونستابل من المصنع مع الاعتذار إليه ولومه في نفس الوقت.

وأخيرا وبقوة الإضراب جاء الخواجة فرانسوا تاجر على متن طائرة خاصة من الإسكندرية، وحضر معه في نفس الوقت مسئولو الوزارة ومصلحة العمل وكأنه على موعد معهم، وبعد أن استطلعوا الموقف طبعا من مدير المصنع، وبعد ما يقرب من نصف ساعة طلبوا مقابلة المندوبين للتفاهم معهم.

دخلت ومعي أربعة من مندوبي الورديتين، وذلك طبعا بعد نقاش وحوار مع العمال بلورنا فيه مطالبنا، وسجلناها في عريضة كانت جاهزة لمواجهة صاحب المصنع ومن يملكون الحل، وتوقع العمال أن يقوم بعض المسئولين أثناء المفاوضات بالاعتداء على المندوبين أو بعضهم بأية صورة من الصور للتأثير على معنوياتهم، ولهذا ومن قبيل الحرص والحذر، وقف العمال جميعا على مقربة منا في شكل استعداد للرد على أي موقف معاد لنا.

بدأت نقاشي مع الخواجة فرانسوا تاجر في ضرورة إجابة مطالبنا التي تقدمنا بها عشرات المرات لجميع المسئولين في الوزارة والمصلحة، وقصدت بذلك من حضر منهم وبينهم السيد (...) مفتش مصلحة العمل الذي أراد أن يتدخل أثناء شرح وجهة نظر العمال في مطالبهم فتجاهلته باحتقار مكشوف، بينما ألقمه أحد زملائي المندوبين حجرا يخرسه ويسكته قائلا له: "اسكت يا سيد.. فأنت ضد الحق وضد العمال وكفى". وعندما تدخل مدير المصنع ليجامل مفتش مصلحة العمل ويدافع عنه أسكته الزملاء هو الآخر بأدب، وكان الجو مليئا بالحرج لأن الجميع قد عرضت عليهم

المطالب من قبل فتقاعسوا عن حل المشكل، بينما اليوم يسرع كل منه لتقديم الحل تحت ضغط من الجماهير التي قررت الإضراب اليوم.

دخل الخواجة في نقاش تفصيلي معنا في المطالب، فوافق على بعضها واعترض على البعض الآخر، ودارت مناقشة طويلة وكانت النتيجة كالآتي:-

أولا : زيادة الأجر مليما في كل متر أخذ موافقة.

ثانيا: احتساب ساعة العطلة بأربعة قروش بدلا من قرشين تمت الموافقة على ثلاثة.

ثالثا : سيارات لنقل العمال من وإلى العمل اتفق عليها مع خصم عشرة قروش من كل عامل في المدة – المدة أسبوعان، ويتحمل المصنع الباقي.

رابعا: أجازات اعتيادية ومرضية للعمال حسب القانون وعلى متوسط الأجر اتفق عليه بالكامل.

خامسا: تعيين دكتور لعلاج العمال بالمجان، وصرف الدواء على حساب المصنع اتفق عليه كاملا.

سادسا: مكافآت إنتاج تشجيعية تحدد على أساس زيادة الإنتاج تصاعديا اتفق عليه كاملا.

سابعا: صرف ٤٠ متر قماش سنويا لكل عامل بثمن التكاليف اتفق عليه كاملا.

ثامنا: مكافآت سنوية تصرف في عيدي الفطر والأضحى اتفق عليه من حيث المبدأ، وتركت التفاصيل لاتفاق لاحق.

وبعد إتمام الاتفاق الذي كان نتيجة نقاش لأكثر من ثلاث ساعات، تحرر عقد من صورتين بالموافقة على المطالب الثمانية ابتداء، وتنفيذها فور توقيع الاتفاق، وقد وقعت على العقد مع زملائي المندوبين كطرف عن العمال، ووقعه الخواجة فرانسوا تاجر مدير المصنع كطرف ثان ملزم بالتنفيذ، وعن الحكومة وقع مندوبو وزارة الشئون ومصلحة العمل، وأخذت صورة من العقد وأنا سعيد جدا، بينما أسرع بعض زملائي المندوبين ودخلوا على زملائهم العنبر يهنئونهم بالنتيجة النهائية، فقد كانوا على علم بالتفاصيل والمناقشات الدائرة أولا بأول، وما إن دخلنا على العمال حتى عبر الجميع عن فرحتهم بالنصر وشدوا على أيدينا بحرارة، بينما هتف بعض المندوبين "عاش كفاح العمال"، وبعد ذلك

توجهت فورا إلى نولي، إذ إن الجميع في انتظار إشارة البدء مني بعدما تحققت مطالبهم بفضل إضرابهم العظيم.

ودفعت الفرملة بقوة المنتصر، فكان ذلك إيذانا للجميع بالعمل، وانسحب ضباط الأمن وعساكرهم من حول المصنع وقد عبروا عما في قراره أنفسهم من إعجاب وتقدير لنضال العمال وصمودهم وأساليبهم الثورية الشجاعة.

وأخيرا عاد للمصنع إيقاعه ولحنه، ودارت عجلاته وتروسه تغني مع السيور والمواتير ذلك الصوت العالي بضجيجه وعجيجه، تحكي قصة الإنتاج والقماش والخيوط ونظام العمل والورديات، كل هذا عاد.. وعادت معه الحياة.. بعد أن كانت جميع آلات المصنع خرساء منذ حين".

هذا نص ما ذكره عبد العليم عمارة في مذكراته عن إضراب مصنع فرنسوا تاجر، وأكتفي به دون حاجة إلى تعليق مني، ولكن لي تعليق على ما ذكر على لسان مدير المصنع عن إنشائه خلال الحرب، ولعل المدير في هذا كان يستند إلى نص المادة الرابعة من الأمر العسكري ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية، إذ تنص هذه المادة على جواز إعفاء أصحاب

المصانع التي أنشئت بعد أول يناير ١٩٤٠ من كل أو بعض غلاء المعيشة لعمالها، إذا تقدمت بشكوى بأن حالتها المالية لا تسمح بصرف تلك الإعانة، وهذا ما يؤكد أن أصحاب الأعمال وممثليهم في إدارة المصانع كانوا قد بدءوا يبحثون عن كل ثغرة في القوانين والقرارات يمكن أن ينفذوا منها للاعتداء على حقوق العمال.

أما التعليق الثاني فهو أن قوة العمال واتحادهم وتماسكهم قد مكنهم من الحصول على إعانة غلاء المعيشة، وهو ما أكده لي عبد العليم عند مناقشتي له عما تم في هذا المطلب، وذلك رغم نص المادة الرابعة المشار إليها، وهنا يتحقق من جديد الشعار القائل "القانون كخيط العنكبوت.. يعصف به الأقوياء.. ويقع فيه الضعفاء".

إضراب عمال كسم وقباني بإمبابة:

رغم معاصرتي لهذا الإضراب ومتابعتي له حتى انتهاء محاكمة بعض العمال، إلا أنني فضلت أن أرجع إلى الزميل أحمد علي خضر الذي كان أحد من حكمت عليهم المحكمة العسكرية بتهمة التحريض على هذا الإضراب، وأنقل هنا نص ما قاله لي عن ذلك الإضراب.

"أبدأ بعرض لحالة المصنع منذ عام ١٩٣٩ حيث كان هذا المصنع يقوم بصنع الأقمشة الممتازة، وبالتالي كانت أجور عماله أعلا الأجور بين عمال النسيج في القطر، إذ كان عامل النسيج الجاكارد أجره من ٣٨ إلى ٤٠ قرشا، وأجر نساج الدوبي ما بين ٢٥ إلى ٢٧ قرشا، وكانت الحالة مستقرة.

وقد بدأ المصنع في فصل بعض العمال القدامى ذوي الأجر المرتفع، وكنت منهم لتعيين عمال جدد بأجور أقل مع تخفيض الفية [٧٨] لجميع العمال، وأمام ضغط الحاجة وظروف المعيشة وتفكك عمال المصنع الذين لم يتحركوا لمساعدتي عندما فصلت -قبلت الرجوع إلى المصنع بعد التوقيع على تعهد كتابي بعدم التدخل في شئون المصنع، وأنا أعلم أن هذا التعهد لا يمنعني من القيام بما أريد بعد أن تصبح الظروف مهيأة للعمل.

---

[٧٨] الفية هي أجر الوحدة من الإنتاج؛ والوحدة هي المتر للنسيج، والكيلو للغزل وذلك لعمال الإنتاج فقط، أما عمال اليومية أو الشهرية فلا دخل لهم بالفية أو أجرها.

وفعلا مكثت حوالي أربعة أشهر أتحسس طريقي وكيف أبدأ، خاصة وأن الأجور كانت قد خفضت إلى النصف رغم زيادة إعانة غلاء المعيشة التي طبقت منذ عام ١٩٤٢، وقمت بتكوين لجنة من ثلاثة أشخاص موثوق بهم تماما، وعزلنا ثلاثة عمال عزلا نهائيا عن أية عملية تنظيم للمصنع لشكنا فيهم، وقسمنا عمل المصنع فيما بيننا، وبدأنا العمل، وبعد نحو عشرة أشهر أمكننا أن نتقدم بمطالب لرفع الفية وتحسين الأجور، واحتساب أجر ساعات العطلات كما كان متبعا من قبل.

وبعد ثلاث سنوات من الكفاح أصبحت أجورنا مضرب الأمثال من جديد، إذ ارتفع أجر نساج الجاكار إلى حوالي ١٢٠ قرشا ونساج الدوبي إلى ٩٠ قرشا في اليوم.

وفي أواخر عام ١٩٤٤ بدأ المصنع في هجومه مرة ثانية لتخفيض الأجور مبتدءا بعدم احتساب ساعات العطلة، والتلاعب في الفية، فأخذنا في مواجهة ذلك بمنع من يمس أجره من صرف الأجر ناقصا، وأرسلنا شكاوى عديدة للجهات المسئولة، ثم اتخذت إدارة المصنع خطوة جديدة في سبتمبر ١٩٤٤. إذ منعوا عاملين من دخول المصنع

لامتناعهما عن صرف الأجر، وبعد أن يئسنا من عدم جدوى الشكاوى اعتصمنا داخل المصنع، وبناء على طلب المصنع حضر عدد كبير من رجال البوليس منهم مدير الأمن ومأمور بندر إمبابة وعدد من جنود البوليس، وبدأنا نعرض قضيتنا عليه فأعلن مدير الأمن أننا على حق، وأن تصرفات المصنع خاطئة ضدنا، وفي هذه اللحظة تكلم المأمور مع الحكمدار – مدير الأمن – بالإنجليزية فدخل الحكمدار إلى مبنى المصنع، وبدأ المأمور يوجه إلينا الإهانات فاصطدمنا به ورددنا عليه، وحدثت بيننا مشادة عنيفة.

وبعد نحو ساعة نزل الحكمدار من مبنى إدارة المصنع وبدأ يقول:

إذا لم تخرجوا من المصنع فورا فسنخرجكم بالقوة كما تخرج الفئران من الشقوق، فاستغربنا جميعا من موقفه الذي تحول إلى النقيض، وقلت له:

ألم تكن سعادتك معنا في عدالة مطالبنا منذ قليل؟ ما الذي حدث حتى غيرت موقفك؟

ففوجئت بالمأمور ينهال علي ضربا بالشلوت والبونيات، وتبعه في ضربي ضباط البوليس والجنود واستمروا في

ضربي حتى أخرجوني من منطقة إمبابة، ولم يتركوني إلا بعد أن عديت كوبري الزمالك جريا والضرب ينهال على كل جزء من جسمي.

كنا في شهر رمضان، وقد قام البوليس بالقبض على ٢٢ عاملا، وبعد الإفطار حولوهم إلى النيابة للتحقيق، وبحث الحكمدار بينهم عني فلم يجدني، فقدمني غيابيا باعتباري المتهم الأول، وأن البحث جار عني لعدم معرفة سكني في حين أن عنواني موجود بالدوسيه الخاص بي بالشركة، بل إنهم كانوا قد أرسلوا لي قبل ذلك بشهرين خطابا مسجلا بعنوان منزلي يتهمونني فيه بتحريض عمال المصنع على الإضراب، وقد عرضت ذلك الأمر على النقابة فطالبتهم عن طريق محاميها بتقديمي للنيابة أو سحب الاتهام، وفعلا اضطرت إدارة المصنع إلى سحب الاتهام وكذلك الإنذار نهائيا، وأذكر أن محامي النقابة الأستاذ يوسف درويش هو الذي أتم الاتفاق مع المصنع بحضور ممثل النقابة وممثل مكتب العمل؛ مما أعطى العمل الكفاحي في المصنع دفعة جديدة.

وفي عام ١٩٤٥ قدم المتهمون بالتحريض على الإضراب إلى المحاكمة، ورغم وضوح تلفيق القضية أمام القاضي، وبالرغم من سلامة موقفنا القانوني الذي وضحه محامي النقابة، إلا أن رئيس الحكومة كان قد أصدر تعليمات صريحة بسجن أي عامل أو طالب يثير الاضطرابات، ولهذا أصدرت المحكمة حكمها بالحبس لمدة شهر على كل من:

١- أحمد علي خضر.

٢- عبد الغني بسيوني..

٣- علي علي الحنفي

٤- فتحي محمد علي

٥- علي (ولا أذكر بقية اسمه).

ونفذنا الحكم في سجن مصر العمومي "قرة ميدان"، وقد كان هذا الموقف من الحكومة وأصحاب الأعمال ضمن المقدمات للهجوم على أجور العمال بعد الحرب التي كانت قد بانت بشائر انتهائها، واتخذت وزارة الشئون الاجتماعية من قضيتنا دليلا على أن النقابة تحرض على الإضراب، وقامت بحلها.

ولقد كان الارتباط بين الحكم في قضية إضراب عمال مصنع كسم وقباني بإمبابة وبين حل النقابة قائما ووثيقا، وأستطيع أن أقول أن هذه القضية قد نامت من ٩ سبتمبر ١٩٤٤ يوم قام العمال بالإضراب حتى ٢٨ مارس ١٩٤٥ وهو يوم المحاكمة وصدور الحكم، لكي تكون ضمن خطوات الإعداد لحل النقابة الذي تم بعد الحكم في القضية بشهرين ويومين".

انتهى كلام أحمد علي خضر عن إضراب عمال كسم وقباني، وأكتفي بهذه الأمثلة الثلاثة من إضرابات تلك الفترة.

حل النقابة

أسقط في يد أعداء العمال بعد أن فشلت جميع محاولاتهم السابقة لتفتيت وحدة العمال والنيل من نضاليتهم، فلم يجدوا بدا من تنفيذ ما استعدوا له من قبل، وما ظنوه كفيلا بتحقيق أغراضهم، فقرروا حل النقابة وصدر قرار بذلك من وزير الشئون الاجتماعية [٧٩]، وقاموا بتنفيذه فجأة ودون أية مقدمات.

تنفيذ قرار الحل:

في صباح يوم ٣٠ أبريل ١٩٤٥ قامت قوه من البوليس السري والعلني يرافقها مفتش من مصلحة العمل باقتحام دار النقابة، وأخرجوا من كان بها من العمال وهم يعدون على أصابع اليد الواحدة نظرا لبكورة وقت الهجوم، وقاموا بغلق المقر بالشمع الأحمر وتعيين حراسة عليه، ثم انتظروا حتى حضر الزميل الشيخ محمد محمد ونيس وكان موظفا بالنقابة،

---

[٧٩] وثيقة رقم ٥.

فسلموه إخطارا بالمحل ولم يسمحوا له بدخول دار النقابة لأخذ ملابسه التي كان قد تركها في اليوم السابق.

ونظرا لأنه كان يهمهم أن يكون القرار مفاجئا حتى يمكن إتمامه قبل بدء مقاومة العمال له، فإن قرار حل النقابة جاء مخالفا لقانون الاعتراف بالنقابات الذي سجلت النقابة على أساسه؛ لأن الشروط الواردة في المادتين ٢٣، ٢٤ من القانون غير متوفرة، بل إن أسباب الحل الواردة في القرار لا تتفق ونصوص القانون وكذلك طريقة تنفيذ القرار.

أسباب الحل:

نص قرار حل النقابة على الأسباب التي استندت إليها الحكومة في إصدار القرار، وسوف أناقش هنا أسباب قرار الحل الذي أرى أنه باطل قانونا من حيث الشكل مهما كانت الأسباب التي وردت به ومهما كانت المخالفات التي ارتكبتها النقابة، لأن هذا القرار قد خالف النص القانوني على أن تكون النقابة قد أخطرت بالمخالفات ولم تقم بإزالتها، في حين أنه لم يصل إلى النقابة أي إخطار عن مخالفات، وكيف كان لوزارة الشئون الاجتماعية أن تخطر عن مخالفات لا وجود لها أصلا؟

أما بالنسبة للسبب الأول وهو الإضراب فإنني أقرر أن إضرابات عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها قد زادت بدرجة كبيرة بعد حل النقابة، بل وقبل ذلك بعد صدور قرار الجمعية العمومية للنقابة بوقف تدخل أعضاء مجلس الإدارة في المشاكل، إلا إذا وضعت الحكومة أساسا لحل تلك المشاكل، كما أقرر أيضا أن سبب زيادة الإضرابات في تلك الفترة لا يرجع إلى العمال ولا إلى النقابة وإنما يرجع إلى هجوم الرأسماليين على حقوق العمال من جهة، وامتناع أعضاء مجلس إدارة النقابة عن القيام بما كانوا يقومون به تنفيذا لصدور قرار وقف التدخل في حل المشاكل بالتفاوض بين العمال من جهة وأصحاب الأعمال من جهة أخرى، إذ كان الجزء الأكبر من المشاكل يحل قبل ذلك سلميا وباتفاق كتابي بين أصحاب الأعمال وممثلي العمال ومندوب النقابة.

والذي لا شك فيه أن العمال ليسوا محترفي إضرابات، وهم لا يلجئون إلى الإضراب إلا ردا على تعنت صاحب العمل في إجابة مطالب العمال، أو قيامه بالاعتداء على حقوقهم، وقد ذكر عبد الحميد عبد الحق أثناء زيارته للإسكندرية كوزير للشئون الاجتماعية بأن عدد الإضرابات

في السنة السابقة ٤٧ إضرابا وعدد الإضرابات في السنة الأخيرة سبعة فقط، بعد أن قدمت الحكومة للعمال ما يستحق أن يقال عنه أنه رعاية لمصالحهم، وهذا دليل قاطع على أن العامل المصري يقدر كل تقدير ما يعمل لمصلحته، وعلى أنه شكور وقنوع[٨٠].

ومن المعروف أن النقابة شخصية معنوية، وأن اشتراكها في إضراب أو تحريضها عليه لا يثبت قانونا إلا بصدور قرار من مجلس إدارتها أو جمعيتها العمومية بذلك، وهو ما لم يحدث بالنسبة لأي إضراب، ذلك لأن قيادة وتنظيم الإضرابات بالكامل كانت في يد المناضلين من العمال، سواء كانوا ممثلين للنقابة وأعضاء في مجلس إدارتها أو كانوا من أعضاء لجان المندوبين، ولئن كانت غالبية الأعمال التمهيدية للإضرابات تتم في النقابة، إلا أن ذلك كان يتم دون أي إثبات كتابي يمكن اتخاذه دليل إدانة للنقابة.

أما حكم محكمة الجيزة العسكرية في ٢٨ مارس ١٩٤٥ والذي ورد ذكره في قرار الحل، فإنني لن أكرر عنه ما سبق

---

[٨٠] المصري ٢٢ مارس ١٩٤٣.

أن ذكرته على لسان أحمد علي خضر، ولكني أشير إلى أن هذا الحكم لم تظهر حيثياته إلا بعد أكثر من شهرين على صدور قرار حل النقابة، والأهم من ذلك أن الحكم المذكور لم يمس في منطوقه ولا حيثياته النقابة بأي تجريح، ولم يذكر اسم النقابة فيه، وأما المادة ٣٧٤ عقوبات فإنها لا تنطبق على إضرابات عمال النسيج؛ لأن تلك المادة خاصة بالمستخدمين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والنور والمياه وما شابه ذلك.

والسبب الثاني خاص بوضع النقابة، وقد سبق لي الرد على هذا السبب [٨١] وضمن ما ذكرته.

"إن النقابة قد سجلت منذ ثلاث سنوات على هذا الأساس الذي تقول عنه الوزارة أنه أقرب إلى اتحاد منه إلى نقابة، فكيف ظهرت المخالفة للقانون بعد تلك المدة الطويلة، ومن هنا يفهم أن مقصدهم هو تجزئه النقابة إلى نقابات مصنعية كي يصلوا إلى ما وصلوا إليه في الإسكندرية وغيرها، وهل

---

[٨١] نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة.

نسيت الحكومة أو تتناسى أن قانون الاعتراف بالنقابات الذي تستند عليه لم يذكر بأي شكل تحريما من هذا القبيل، وأن القانون لم يحرم النقابات العامة ولم يحدد النقابات المصنعية أو النقابات الحرفية، والذي يطلع على نص المادة ٣ من هذا القانون يجدها تنص على أن "العمال الذين يشتغلون بمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف مماثلة أو مرتبطة ببعضها، أو تشترك في إنتاج واحد -أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم، وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية" ويلاحظ هنا رغبة المشرع في ترك الحرية كاملة للعمال لاتخاذ الشكل النقابي الذي يريدونه والذي يتمشى مع تطور الصناعة وتطور الحركة النقابية، فالمشرع لم يؤكد فقط إمكان تكوين نقابة لمهنة واحدة أو صناعة واحدة أو حرفة واحدة، بل أيضا من مهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد.. ولعلنا نستطيع أن نقنع القائمين بالأمر على قوة حجتنا إذا سقنا لهم ما كتبه مستر "جون برايس" في كتابه "نقابات العمال البريطانية"، ومع ملاحظة أن المستر جون برايس قد لقي كل حفاوة من

الحكومة المصرية، وكتابه يوزع بلا أية معارضة بل بالعكس، وهذا نص ما كتبه "ولم تكن حركة العمال دائما على ما هي عليه اليوم، بل إنها نمت من مؤسسات صغيرة واتسعت واتخذت لنفسها أشكالا مختلفة، والناظر إليها من الخارج يراها صورة معقدة غامضة؛ إذ لا يرى في ظاهرها أسسا ونظما وطرقا متشابهة، فتكون أغلبها من وحدات مستقلة، ومع ذلك نجدها منسقة في صورة حركة شعبية قومية واسعة تدار جميعها حسب طرق ديمقراطية قادرة على التداول والبحث والعمل في آن واحد؛ كي تؤلف اتحادا قويا ووحدة في الغايات، وهناك بعض نقابات تضم صناعات كثيرة وأخرى تقتصر على صناعة واحدة أو حرفة واحدة، ويختص بعضها بالعمال الماهرين وغيرها بالعمال العاديين، كما ينحصر عمل بعضها في منطقة واحدة معينة ويمتد عمل بعضها الآخر في مناطق عديدة واسعة، وهناك نقابات تشمل البلاد بأسرها بل وأكثر من ذلك.. غير أن النقابات أصبحت بمرور الزمن أكثر تقاربا وارتباطا بعضها ببعض في نشاطها وأعمالها، وأدركت فوائد الاتحاد والاندماج ووضعت طرقا كثيرة متنوعة تضمن تعبيرا أقوى في الرأي وعملا

أجدى وأبعد مدى، كما أنها وسعت مصالحها وأعمالها، وكانت النقابات حتى العقد الثامن من القرن الماضي منظمات مقتصرة في الدرجة الأولى على الحرف، ثم ظهرت النقابات العامة والصناعية، ونمت ونالت نفوذا ملحوظا في العالم الصناعي وحركته".

ولقد حرصت على نقل نص الرد الذي كتب في حينه؛ لكي أعطي القارئ صورة حية عن فكرنا في تلك المرحلة من مراحل نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة، وما أود أن أضيفه هنا أن واضع القرار وهو حامد العبد مدير عام مصلحة العمل -لا يمكن أن يكون جاهلا إلى الحد الذي يجعله يقسم النساجين إلى صناعات حسب نوع الخيوط أو الأقمشة التي ينسجونها، ولكنها الرغبة في خلق أسباب لحل النقابة من لا شيء هي التي دفعت به إلى افتراض جهل الناس، ومن يفترض في غيره الجهل أو يتهمه به هو الجاهل بعينه.

وأما السبب الثالث من أسباب حل النقابة وهو الخاص بمركز بعض أعضاء مجلس إدارة النقابة، وأن بعضهم قد أصبحوا أصحاب أعمال، وكثيرون ينتمون إلى جمعيات غير

عمالية، فإن ذلك ضمن ما سبق أن وجه إلى محمود العسكري من اتهامات ثبت بطلانها كما سبق أن ذكرت، ولعله من الغريب أن تقول الوزارة في هذا الصدد أنه " قد ثبت "، ولكنها لم تذكر كيف ولمن ثبت ما ادعته الوزارة، وأرى أن حامد العبد قد استند في ذكر هذا السبب على معلومات البوليس السياسي الذي كان وثيق الصلة به، والتي لا شك كانت تشير إلى بداية وصول الفكر الاشتراكي إلى عمال النسيج الميكانيكي وتبني بعضهم لهذا الفكر الذي كان يزعج وصوله إلى العمال كل أعداء العمال من المستعمرين الإنجليز والسراي والإقطاعيين والرأسماليين؛ أجانب ومتمصرين ومصريين.

ما بعد حل النقابة:

كان إصدار قرار حل النقابة وتنفيذه مفاجئا لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها، ولكنه انتشر بسرعة بين العمال فتوقفوا عن العمل، وفي عصر ذلك اليوم اجتمعت

لجنة المندوبين العامة على "القناية الزلاط"[٨٢] بشبرا البلد، وتدارست الموقف واتخذت عدة قرارات، وللحق وللتاريخ فإن هذه القرارات قد اتسمت بالحكمة وبعد النظر، كما أن اجتماع لجنة المندوبين العامة في الوقت المناسب وإعلانها كقيادة للعمال قد أوقف كثيرا من الاندفاعات التي كان من الممكن أن تؤدي إلى أضرار كبيرة، فقد سرت في العمال فور إعلان حل النقابة أفكار بعضها يطالب بالإضراب العام والمستمر حتى تسحب الحكومة قرار الحل وتعيد فتح النقابة، وكان ذلك هو المعقول الصعب، وبعضها طالب باحتلال المصانع وتكسير الآلات كلها إذا حاول البوليس الاعتداء على العمال، وبعضها طالب بمظاهرة عنيفة تضم جميع عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها وتسير من شبرا البلد إلى وزارة الشئون الاجتماعية فنحتلها بالقوة، مع استعداد العمال بقطع الأخشاب والحديد والزلاط لمقاومة أي

---

[٨٢] كانت القناية الزلاط مجاورة لقصر محمد علي الذي أصبح الآن مقرا لكلية الزراعة ومعهد التعاون، وكانت تعتبر مكانا مناسبا للاجتماعات التي عقدت بها لفترة قصيرة، إلى أن حاصرها البوليس فانتقلت اجتماعات اللجنة العامة إلى القرى ثم إلى الحقول.

اعتداء تقوم به الحكومة، وقد استطاعت اللجنة العامة الوصول إلى القرارات التالية:-

١- الإضراب لمدة ثلاثة أيام لجميع عمال النسيج الميكانيكي احتجاجا على حل النقابة.

٢- تقديم مذكرات لجميع المسئولين بالاحتجاج على حل النقابة مع التنبيه بأن العمال سوف يقاومون أي اعتداء على حقوقهم.

٣- المبادرة برفع قضية على وزارة الشئون الاجتماعية أمام القضاء وفقا لقانون الاعتراف بالنقابات للمطالبة بإلغاء قرار حل النقابة.

وقد ازعجت هذه القرارات جميع المسئولين في وزارة الشئون الاجتماعية واتحاد الصناعات، الذين كانوا يأملون في أن يؤدي حل النقابة إلى موقف متسرع وغير مدروس من العمال يعطي الفرصة لاستخدام العنف ضد العمال والتنكيل بهم، ولهذا اتخذوا خطوة أخرى ونفذوها في أول يوم رجع فيه العمال إلى أعمالهم بعد إضراب الاحتجاج، وكان ذلك الإجراء هو اعتقال بعض قادة العمال من مجلس إدارة النقابة.

حل نقابة عمال النقل الميكانيكي بالفيوم:

في نفس الوقت الذي صدر فيه قرار حل النقابة العامة لعمال النسيج وملحقاته بالقاهرة وضواحيها، صدر قرار آخر بحل النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكي بالفيوم(٨٣)، وإذا كانت أسباب حل النقابتين متشابهة إلى حد بعيد، فإن ظروف تكوين النقابتين ومنهجهما في حل المشاكل والاعتماد على الحركة الجماعية للعمال في الدفاع عن حقوقهم بما في ذلك استخدام سلاح الإضراب، كان ذلك متشابها أيضا، وكان من أهم الأسباب في حل تلك النقابة قيام عمال شركة سكك حديد الفيوم الزراعية بالإضراب عن العمل بسبب اعتداءات الخواجة جوزيف كافوري صاحب الشركة وأعوانه على حقوق العمال، وقد حكمت محكمة الفيوم العسكرية على ٤٣ عاملا بالحبس شهرا مع وقف التنفيذ، ولا أنسى هنا موقف زعيم عمال الفيوم المرحوم "محمود أمين علي" رئيس النقابة الذي استطاع بعد جهد أن يجمع شمل العمال من جديد، رغم قسوة ضربة حل النقابة، وفصل عدد كبير من العمال.

---

(٨٣) وثيقة رقم ٦.

كان المرحوم فضالي مريضا ومقيما بالمستشفى عندما صدر قرار حل النقابة، وقد قام البوليس باعتقال بعض قادة النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة، وقد سبق لي أن كتبت في ذلك عقب حل النقابة ما يلي(٨٤):

"ظن أنصار الرأسمالية أن قادة العمال هم الذين يعملون كل شيء، وأن العمال لا يملكون إلا التنفيذ، وأنهم – أي الرأسماليين – يستطيعون القضاء على الحركة بإبعاد هؤلاء، فصدر أمر باعتقال بعضهم ولم يمض على الحل سوى يومين، وقد أرادوا من هذا الاعتقال الوصول إلى غايتين.. أما الأولى فهي الإرهاب والتهديد اللذان ظنوا أنهم يستطيعون بهما القضاء على نشاط العمال، ولم تكد أبواب السجون تفتح ليدخلها القادة الأول حتى أمسك بزمام القيادة قادة جدد من العمال، أظهروا من النشاط والجرأة والإقدام ما جعلهم في الصفوف الأولى من قادة العمال في القطر كله؛ مما دعا العمال إلى الثقة بهم والالتفاف حولهم كما كانوا حول القادة المسجونين.. وأما الغاية الثانية التي أرادوا الوصول إليها من الاعتقال فهي ضياع الوقت حتى لا ترفع قضية على الوزارة

---

(٨٤) نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة .

باسم النقابة، ومتى فات الوقت المحدد في القانون كان معنى ذلك القضاء الرسمي على النقابة إلى الأبد، ولكن القادة الجدد لم يفتهم ذلك، فرفعت قضية النقابة رغم ما اعترض ذلك من عقبات كان بعضها من الرأسمالية، وبعضها كان من المستضعفين من العمال الذين كانوا ينفذون ما يلقى عليهم من تعليمات ضد النقابة، ويكفي أن يعلنوا دعوتهم تكوين نقابات مصنعية بدلا من النقابة العامة، وما إن سمع العمال هذا حتى ثارت ثائرتهم وأعلنوا استياءهم مما دعا تلك الأفاعي إلى الرجوع إلى جحورها، خصوصا بعد أن تقدمت قضية النقابة إلى القضاء، وبينت حق نقابتهم.

وفي صباح يوم ٣ مايو ١٩٤٥ قام ضابط البوليس السياسي الخاص بالعمال، أحمد نجيب مرتضى ومعه المخبران سيد بدر ومحمد حسين بالحضور إلى مسكني، حيث كانت وردية عملي في المساء، وقاموا بالقبض علي بعد تفتيش المنزل بنظرة عامة دون بحث أو تقليب، ودون إزعاج حتى للأطفال، ثم نقلوني في سيارة تاكسي إلى قسم باب الشعرية، حيث وجدت أن محمود العسكري قد سبقني إليه، وفي قسم البوليس وضعونا في البداية مع النزلاء الآخرين،

واستطاع محمود العسكري وبسرعة أن يكسب منهم أصدقاء، وأرسل عن طريق أحدهم إلى الأسر في شبرا الخيمة؛ فجاءوا لزيارتنا، وعلمنا منهم أن هناك ثلاثة آخرين من الزملاء قد اعتقلوا وأودعوا سجن قسم روض الفرج؛ وهم:

محمود محمد قطب ـ إسماعيل منير ـ نور الدين سعد نصر.

وقد أصررنا على أن تتم زيارة أهلنا لنا خارج غرفة الحجز، فتم ذلك مما كان محل تقدير واحترام من جميع النزلاء الآخرين باعتباره موقف رجولة وجدعنة، وزاد تقديرهم لنا بعد أن أشركناهم في الطعام الذي أتى من منازلنا، ولما علم مأمور القسم بذلك أمر بعزلنا فورا في مكان مستقل، وبأمر البوليس السياسي منع أي اتصال بنا لا من أهلنا من الخارج ولا ممن في القسم من عساكر ومخبرين ومحبوسين وموضوعين تحت المراقبة، ووضعت حراسة مشددة من المخبرين لتنفيذ ذلك.

كنت قد اتفقت مع محمود العسكري على الاتصال بزملائنا في قسم روض الفرج للقيام بعمل موحد ضد اعتقالنا، لكن هذا الحجز الذي وضع علينا وسور الانفراد

الذي فرضه علينا البوليس السياسي، أشعرنا بقسوة الاختناق؛ فقررنا الإضراب عن الطعام إذا لم يجب مطلبنا الوحيد الذي حددناه في.. الإفراج الفوري عنا.. أو تقديمنا للمحاكمة إن كان هناك اتهام.. وأعطينا لمأمور القسم مهلة ثلاثة أيام نبدأ بعدها الإضراب عن الطعام.

الإضراب عن الطعام:

كتبنا مذكرة وقعتها أنا ومحمود وقدمناها لمأمور قسم باب الشعرية أبلغناه فيها أننا قررنا الإضراب عن الطعام، وخلال فترة الثلاثة أيام كنا قد لاقينا إهمالا كاملا من كل من بالقسم وكأننا لم نقدم شيئا، وفي بداية اليوم الرابع قمنا بإبلاغ المأمور ببدء الإضراب.

وأحدث إعلاننا بدء الإضراب عن الطعام ضجة كبرى بين المحبوسين والجنود؛ مما دفع المأمور إلى أن يقرر عزلنا في الغرفة الخاصة بحبس النساء، وأن توضع النساء المحبوسات في الطرقة التي بين غرفتي الحبس، وفي اليوم الثالث للإضراب استدعانا ضابط مباحث القسم وبدأ كلامه بالتهديد بتغذيتنا بالقوة، فكان ردنا عنيفا إذ اتهمناه بأنه لا يعرف شيئا عن معاملة المعتقلين السياسيين، وطلبنا منه أن

يتصل برؤسائه بشأننا، وحملناه مسئولية أي تصرف عنيف يقوم به معنا حتى ولو كان كلمة قاسية فتركنا وانصرف، ثم جاءنا أحد المخبرين ليصحبنا من غرفة ضابط المباحث إلى مقابلة المأمور الذي حاول إقناعنا بالعدول عن الإضراب باللطف وبالحسنى فرفضنا، ولما ساءت حالتنا الصحية قاموا بنقلنا إلى مستشفى القصر العيني حيث لقينا عطفا وتشجيعا كبيرا من الأطباء الصغار وطلبة كلية الطب؛ مما دفع البوليس السياسي إلى نقلنا في مكان منعزل مع التنبيه بألا يشرف علينا طبيب إلا أستاذ القسم أو نائبه، ومنع باقي الأطباء وطلبة كلية الطب والمرضى من الاقتراب منا، وقد أحدث هذا العزل رد فعل مضاد بين المرضى وزوارهم الذين تطوعوا رغم كل التحذيرات بنقل رسائلنا إلى أهلنا، وتوصيلها باليد في المنازل مع ما في ذلك من مشقة الانتقال إلى شبرا البلد حيث كنا نسكن.

كانت هذه هي المرة الأولى التي أخوض فيها معركة إضراب عن الطعام لأكثر من أسبوع فساءت صحتي، وعندما زارنا الصاغ عمر حسن رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية في مستشفى قصر العيني؛ ليبلغنا رفض أي

تفاهم معنا تحت تهديد الإضراب -رفضنا معسول وعده وبجح وعيده، وفي اليوم التالي جاء ليبلغنا الموافقة على رفع مذكراتنا لرئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكري العام مع تزكية منه بالإفراج عنا، ورغم ذلك استمر إضرابنا عن الطعام حتى نفذ مطلبنا العاجل، وهو معاملتنا معاملة المعتقلين السياسيين بكافة الحقوق من زيارات الأهل وقراءة الكتب والصحف وغيرها، بالإضافة إلى رفع مذكرة أخرى للحاكم العسكري العام بطلب الإفراج عنا، وعندئذ أنهينا الإضراب على أن ننقل إلى معتقل مصر الجديدة بعد فترة العلاج من آثار الإضراب، وعندما وصلنا لم نجد في المعتقل سوى مصطفى مؤمن أحد زعماء طلبة الإخوان المسلمين، وكان في بكالوريوس كلية الهندسة.

وفي معتقل مصر الجديدة كانت زيارات أسرنا لنا تتم من الصباح إلى المساء، ومارسنا القراءة والكتابة بحرية كاملة، وكانت أخبار زملائنا تصلنا وأخبارنا تصلهم بصفة منتظمة، وكنا نتشاور عن طريق تبادل الرسائل، وفي معتقل مصر الجديدة وضعت مشروع كتاب "نضال عمال النسيج

الميكانيكي في القاهرة"، ثم قمت بتنقيحه ونشره بعد خروجي من المعتقل.

ومن أقسى ما حز في نفسي من أحداث أثناء وجودي في معتقل مصر الجديدة، أن مصطفى مؤمن كان في السنة النهائية بكلية الهندسة، وجهز مشروع البكالوريوس، واستعد للامتحان، وفي صباح اليوم المخصص لبدء الامتحان استيقظ مبكرا، واستعد لتلبية نداء الحرس الذي سيصحبه إلى لجنة الامتحان، ولما قربت الساعة من الثامنة ولم يطلبوه، طلب هو مقابلة مأمور القسم والمشرف على المعتقل فسمح له بمقابلته، ولكنه عاد إلينا من المقابلة ووجهه بتعبيراته ومشيته المتثاقلة وشرود بصره، كل ذلك كان ينبئ عن الكارثة التي حلت به، وبعد أن جلس على الأرض انفجر باكيا كطفل مدرك فقد أعز شيء لديه، وبعد فترة من مواساته واستعادته لبعض تماسكه، علمنا منه أن محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء قد أمر بعدم قبول مشروعه في الكلية، ومعنى هذا حرمانه من الامتحان هذا العام.

الإفراج:

كنا نتابع في المعتقل وعن طريق الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، الحملة التي قام بها الوفد للمطالبة بالديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات، واجتذبت هذه الحملة غالبية قطاعات الشعب المصري إلى صفوفها، وخاصة العمال والطلبة والمثقفين.

وكانت تصلنا من زملائنا أخبار عما يقوم به البوليس السياسي من اعتداءات على النقابات، إذ كان مخبرو البوليس يفرضون أنفسهم بالتهديد والإرهاب لحضور جلسات مجالس إدارات النقابات والجمعيات العمومية لها، ولما رفضت غالبية النقابات ذلك، وطرد العمال المخبرين منها -قامت الحكومة بغلق بعض دور النقابات، ومنعت أي اجتماعات فيها حتى لأعضاء مجالس الإدارة، وبدأ القادة النقابيون في القيام بحملة ضد هذا الإجراء بالكتابة إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب والشيوخ والصحف والمجلات وغيرها، ثم بدءوا يفكرون في عمل موحد، واقترح البعض إضرابا عن الطعام في أحد الميادين.

وبينما المرجل يغلي على طول البلاد وعرضها، وكان محمد صبري أبو علم باشا زعيم المعارضة الوفدية في مجلس الشيوخ يقدم استجوابا للحكومة عن الأحكام العرفية والحريات، واقتصرت حملة الوفد على مجلس الشيوخ؛ لأن الوفد كان قد قاطع انتخابات مجلس النواب التي أجريت في يناير ١٩٤٥، ولم يكن للوفد في مجلس النواب إلا من دخلوا الانتخابات مخالفين لقرار الوفد بمقاطعتها.

وفي عصر يوم ٩ يونيه ١٩٤٥ انصرف الزائرون والزائرات والأطفال من عائلاتنا، وبدأنا في تجهيز طعام العشاء الذي أذكر أنه كان صينية بطاطس باللحم وأرسلناها إلى الفرن مع العسكري المخصص لخدمتنا، وجلسنا نحن الثلاثة – مصطفى مؤمن ومحمود العسكري وأنا نتسامر حول الأكلة اللذيذة التي ننتظرها، ثم تطور السمر إلى نقاش سياسي حول ما ستنتهي إليه حملة الوفد ضد الأحكام العرفية، وما يترتب على إلغائها وخاصة فيما يتعلق بالإفراج عنا، وكان لدي إحساس بأن مصطفي مؤمن سيفرج عنه قريبا جدا رغم أنه اعتبر ذلك نكتة عندما صرحت به، إلا أن كلامي ترك أثرا طيبا في نفسه، وقبل أذان المغرب بنحو ربع ساعة

جاءنا أحد المخبرين يدعونا لمقابلة مأمور القسم، فظننا في أول الأمر أن المطلوب هو مصطفى مؤمن وحده، ورجونا أن يكون قد صدر قرار بدخوله امتحان البكالوريوس، وكان هذا ما خطر لنا جميعا، وهم مصطفى مؤمن بأن يذهب للمأمور وحده، ولكن المخبر قال أن المأمور يطلبكم جميعا أن تأتوا جميعا ومعكم كل حاجياتكم.

فتبادلنا النظرات لبضع لحظات، ثم اتفقنا على أن يذهب مصطفى مؤمن وحده لاستطلاع الأمر، وعاد إلينا ضاحكا وهو يقول،"إفراج.. تصوروا!.. إفراج.. البسوا هدومكم وتعالوا". وعندما قابلنا المأمور أخبرنا بأنه قد صدر أمر الإفراج عنا، وهنأنا معتذرا عما نكون قد لاقيناه من متاعب لأنها الأوامر، وعرض علينا من نقوده الخاصة لمواصلاتنا، فاعتذرنا شاكرين إذ كنا نحتفظ بنقودنا معنا.

كان من المقرر أن يبدأ مجلس الشيوخ اجتماعه مساء يوم١٩ يونيه ١٩٤٥ لمناقشة استجواب زعيم المعارضة محمد صبري أبو علم حول الأحكام العرفية، ولهذا حرص مجلس الوزراء على أن يصدر قراره قبل موعد بدء الجلسة والذي نص على انتهاء الرقابة على الصحف والنشرات

الدورية وغيرها من المطبوعات إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية، وإباحة الاجتماعات العامة، ومنع اعتقال أي فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية، وكان صدور هذا القرار تمهيدا لرفع الأحكام العرفية نهائيا والذي تم في أكتوبر ١٩٤٥ بعد انتهاء الحرب مع اليابان.

وقد حرص النقراشي على أن يكون رد حكومته على استجواب المعارضة الوفدية بأن الحكومة قد أفرجت عن جميع المعتقلين السياسيين المصريين، وعندما غربت شمس ذلك اليوم كنا خارج المعتقل في طريقنا إلى منازلنا، وعندما عبرنا كوبري ترعة الإسماعيلية إلى شبرا البلد، أحسست بإحساس غريب هز كياني، إذ بدت أمام عيني شبرا البلد بأنوارها وشوارعها وتحركات الناس فيها وكأنها شيء جديد علي تماما، ووقفت أكثر من مرة أتأمل السماء والنجوم والأنوار والناس وكأني لم أرها من قبل.. شيء جميل رائع.. ووجدتني بغير وعي أستنشق النفس الطويل، وأحس بالهواء يحقنني بطاقات جديدة.. ما أجمل الحرية مهما كان فيها من متاعب! وما أتعب الحبس وإن يكن في قفص من ذهب! وعلى قهوة عوف بشبرا البلد كانت جلسة واسعة ضمت عددا

كبيرا من زملائنا عمال النسيج الميكانيكي، وبينهم كثيرون من أعضاء لجنة المندوبين العامة، وامتدت الجلسة إلى ما بعد منتصف الليل، سمعنا خلالها كثيرا من تفاصيل ما حدث في الفترة التي غبناها عن المنطقة.

ولعل من أصدق التعبيرات عن أحداث تلك الفترة ما ذكره عبد العليم عمارة في مذكراته التي لم تنشر إلى اليوم قوله:

"سرعان ما تحرك الصف الثاني رغم هذا الإرهاب الجنوني، فأخذ المبادرة وعقد اجتماعا سريعا لجميع لجان مندوبي المصانع في مكان شهير يعرف تاريخيا بقناية الزلط. وهي قناة للمياه كانت مجاورة لقصر محمد علي بشبرا البلد، وهو الذي أصبح الآن كلية الزراعة، وناقش المجتمعون الموقف وتنبهوا لمغزى حل النقابة في هذا الوقت بالذات – أي بعد الحرب العالمية الثانية – وفهموا أنها مقدمة لتخفيض الأجور وفصل العمال وزيادة ساعات العمل.. إلخ.. وبعد نقاش طويل تناولوا فيه الموقف من جميع نواحيه، انتهوا إلى قرار عام من جميع مندوبي مصانع المنطقة كلها بتشكيل لجنة قيادية عليا من سبعة أفراد تقود العمل النضالي في غيبة النقابة؛ وهم:

محمود الدمراني رئيسا – عبد العليم عمارة ومصطفى محمد وكيلين ـ محمد شطا وعبد المقصود أبو زيد للسكرتارية – شاكر شلبي وسيد خضير أعضاء.

ومهمة اللجنة كنص قرار مؤتمر المندوبين هي الدفاع عن مصالح العمال، والمحافظة على الأجور والمكاسب التي حققتها النقابة، والوقوف خلف المعتقلين، واستهلت اللجنة أعمالها برفع دعوى ضد الحكومة، وكان الزميل محمود العسكري قد ناقش هذا الأمر مع كثيرين منا قبل اعتقاله، وأوصى بضرورة رفع القضية إذا أعتقل، وعلى أن يكون رفع القضية باسم محمود الدمراني، وعندما اعتقل محمود العسكري بعد هذه المناقشة بست ساعات أخذ مؤتمر قناية الزلط في اعتباره هذه التوصية، فقرر رفع الدعوى ضد وزارة الشئون الاجتماعية، وطالبنا ببطلان قرار الحل وإلغائه مع تحميل الوزارة مسئولية هذا الإجراء الذي يعطل مصالح العمال ويضيع حقوقهم.

وفي بداية ممارسة اللجنة العامة لنشاطها، رفض أصحاب الأعمال الاعتراف بها وتجاهلتها الحكومة وكل الدوائر المسئولة ولم يقبلوا التفاوض معها، وأخذت إدارة الأمن العام

بوزارة الداخلية تطارد أعضاءها في الحقول التي انتقلت إليها اللجنة لتعقد فيها الاجتماعات بعد مطاردة اجتماعات قناية الزلاط، بل وفي بيوت العمال أنفسهم، وتراقب تحركاتهم أثناء الذهاب للعمل والعودة منه، إلا أن استمرار اللجنة القيادية وصموده أمام الأزمات، ثم التفاف العمال حولها واستجابتهم لقراراتها وبالأخص قرارات الإضراب التي زادت في عددها بشكل ملحوظ، كل هذا أجبر الحكومة وأصحاب الأعمال على التفاوض مع اللجنة في حل جميع المشاكل؛ مما جعل للجنة مركزا قياديا ودورا إيجابيا شد انتباه الدوائر العمالية والجرائد والمجلات السياسية في داخل البلاد وخارجها، ومن أبرز مواقف اللجنة القيادية على المستوى النقابي والسياسي ما يأتي:-

أولا: اشتراكها باسم المنطقة في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ بثلاثة أعضاء؛ هم:

عبد العليم عمارة – ومحمد شطا – وعبد المقصود أبو زيد.

وساهمت اللجنة بدور إيجابي في إحباط مفاوضات صدقي – بيفن التي كان هدف الإنجليز منها عقد معاهدة جديدة؛ ليستمر شعبنا مقيدا بعجلة الاستعمار البريطاني.

ثانيا: تنظيم اتصالات مستمرة ببعض نواب البرلمان من أمثال الأستاذ حنفي الشريف والمرحوم الدكتور عزيز فهمي والأستاذ عبد العزيز الصوفاني وغيرهم من الوطنيين، وكذلك بدور الصحف وبالأخص جرائد الوفد وشباب الطلبة الوفديين؛ لإثارة قضايا العمال والعمل على مناصرتها من جميع النواحي ومختلف المنابر التي تقبل مساندة مصالح الجماهير".

إلى هنا انتهي نص ما جاء بمذكرات عبد العليم عمارة التي كتبها عن تلك الفترة.

الأجور في صناعة الغزل والنسيج

ليست هذه دراسة كاملة وشاملة للأجور في صناعة الغزل والنسيج في مصر، وإنما هي تقديم لواقع تلك الأجور في الفترة التي شملتها المذكرات.

تعريف الأجر:

العائد الكامل هو عبارة عن الفرق بين الثمن الذي تباع به السلعة وبين تكلفة السلعة من مختلف المواد والنفقات التي تدخل في حساب الإنتاج، والعامل لا يحصل على العائد الكامل، وإن كان كله نتاج الجهد الذي يبذله في إنتاج السلعة، وإنما يقسم ذلك العائد إلى قسمين؛ هما الأجر الذي يدفع للعامل سواء كان نقدا أو عينا أو خدمات، وفائض القيمة وهو الذي يحصل عليه الرأسمالي مقابل امتلاكه لرأس المال المستخدم في الآلات والمباني وكافة النفقات اللازمة لإتمام عملية إنتاج السلعة دون أن يبذل أي جهد ذهني أو عضلي. وسوف أتحدث هنا عن الأجر الذي يدفعه الرأسمالي للعامل، ولفظ العامل هنا يشمل كل من يشترك بجهده في إنتاج

الأقمشة أيا كان الجهد الذي يبذله أو المقابل الذي يحصل عليه.

نظام حساب الأجر:

يحسب الأجر في صناعة الغزل والنسيج بعدة طرق تختلف باختلاف نوع العمل الفرعي الذي يقوم به العامل، والأسلوب الذي يمكن الاتفاق عليه بين العامل وصاحب العمل، مع مراعاة أن كلا منهما يحاول أن يحصل على أكبر قدر من العائد، ويحاول أن يفرض الشروط التي تحقق له أكبر فائدة، وما دام العائد يقسم بين العامل والرأسمالي فكل زيادة في نصيب أحدهما تعني نقصا في نصيب الآخر وبنفس القدر.. وأهم الطرق التي يحسب على أساسها الأجر هي:

١- حساب الأجر على أساس الزمن:

ولن أتعرض هنا لمقدار الزمن الذي يشتغله العامل في مصانع الغزل والنسيج؛ لأن ذلك مجاله الحديث عن ساعات العمل، وإن كان من الضروري أن أذكر أن ساعات العمل اليومي كانت تختلف من منطقة صناعية إلى أخرى، بل وبين مصنع وآخر في نفس المنطقة تبعا لما يستطيع العمال أن يفرضوه على صاحب العمل أو العكس، وكانت تتراوح بين

٨ و ١١ ساعة يوميا في غالبية المصانع، وبعضها كانت تزيد فيه ساعات العمل اليومية عن ١٢ ساعة، وذلك في الفترة التي بدأت قبيل الحرب العالمية الثانية.

وقد طبق نظام الأجر الزمني في بعض المصانع على أساس أجر الساعة؛ كما كان متبعا في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وكمثال..وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كانت الشركة تدفع للميكانيكي أو المساعد الذي يرأس صفا من العمال أو أكثر، ويقوم بإصلاح أنوال النسيج أو ماكينات الغزل والتحضيرات -إجرا قدره أحد عشر مليما في الساعة إذا كان حاصلا على دبلوم المدارس الصناعية، واثني عشر مليما في الساعة إذا كان حاصلا على دبلوم الفنون التطبيقية التي هي أعلا مؤهل علمي في النسيج في مصر في تلك الفترة، وبذلك كان يحصل خريج المدارس الصناعية على أجر قدره ١٢١ مليما مقابل إحدى عشرة ساعة عملا يوميا، وخريج الفنون التطبيقية على ١٣٢ مليما يوميا مقابل ١١ ساعة عملا أيضا، كما كان هذا النظام مطبقا أيضا في مصانع شركة سباهي الصناعية لخيوط الغزل والمنسوجات

في شبرا الخيمة، والإسكندرية بالنسبة للعمال الذين لا يعملون بالإنتاج.

وهناك نوع آخر من الأجر الزمني وهو حساب الأجر على أساس اليوم، وإن كان عدد ساعات العمل اليومي يدخل في حساب الأجر، إلا أن الأجر يدفع على أساس عدد الأيام التي اشتغلها العامل مضروبا في أجر اليوم، وليس بضرب عدد ساعات العمل في أجر الساعة كما في الحالة الأولى.

٢- الأجر الشهري:

وهو نظام كان يتمتع به الرؤساء والمساعدون في بعض شركات ومصانع الغزل والنسيج، ويقضي بدفع مرتب شهري ثابت في أول كل شهر عن الشهر السابق، ولا ينقص هذا المرتب مع نقص وقت العمل سواء بسبب الأجازات الاعتيادية أو الأجازات المرضية أو الغياب بعذر مقبول إلا إذا تجاوز ذلك النقص حدا مما ورد به نص قانوني.

٣- حساب الأجر بالإنتاج:

وهو نظام غير قابل للتطبيق بالنسبة لبعض العمال الذين يقومون بأعمال الخدمات أو الأعمال المعاونة في المصانع؛

مثل البوابين والزبالين والعتالين وعمال النظافة والخفراء وخلافهم، ولكنهم في نفس الوقت يعملون داخل المصانع، ويطبق هذا النظام بصفة رئيسية على العمال الذين ينتجون على الآلات، ويحسب الأجر بالإنتاج على أساس تحديد فئة لإنتاج القطعة الواحدة، وبقدر عدد الوحدات التي ينتجها العامل يكون أجره، فمثلا في صناعة الغزل تكون الوحدة الإنتاجية هي الكيلوجرام، والنساج تكون الوحدة بالنسبة له هي المتر الطولي أو البنك الذي هو في حقيقته تعبيرا آخر عن المتر الطولي، وتختلف فئة الوحدة زيادة ونقصا تبعا لعاملين:

الأول هو نوع المنتج، فأجر نسج المتر من القطن السميك أقل من نسج المتر من القطن الرفيع، والثاني أقل من متر الحرير أو الصوف، ونفس الشيء بالنسبة للغزل.

والثاني هو توازن القوى في عملية المساومة بين العمال وصاحب العمل، ودرجة نجاح كل منهما في فرض الشروط التي تجعل فئة وحدة الإنتاج أكثر فائدة له.

نظام دفع الأجر:

يقوم بعض أصحاب ومديري مصانع النسيج بدفع الأجر كل أسبوع، وبعضهم يدفع الأجور لعماله كل أسبوعين ويسمونها "المدة"، وبعضهم يدفع الأجور مرتين شهريا دون ارتباط بأيام الأسبوع، وفي جميع الأحوال وبالنسبة لغير المرتبات الشهرية، يعطي صاحب العمل لنفسه الحق في حجز أسبوع "في الباب" لإنهاء العمليات الحسابية الخاصة بالأجور؛ بمعنى صرف الأجور في يوم ٢٢ من الشهر عن المدة التي انتهت في ١٥ من نفس الشهر، أما عمال الأجر الشهري فتدفع إليهم مرتباتهم في أول كل شهر عن الشهر السابق.

المنح والمكافآت:

أما المكافآت فكانت غالبا ما ترتبط بكمية الإنتاج ودرجة جودته، فيحدد مثلا مقدارا من الإنتاج يوميا تبعا للصنف ولقدرة الآلة باعتباره المعدل الطبيعي للإنتاج بالنسبة للعامل المتوسط، فإذا تجاوز العامل كمية الإنتاج المقررة كان ذلك دليلا على امتيازه وعلى أنه بذل جهدا أكبر، فيمنح مقابل ذلك مكافأة تضاف إلى أجره، وتختلف طبقا لما تسفر عنه عملية المساومة بين العمال وصاحب العمل، وكذلك كان الرؤساء

والمساعدون يحصلون على مكافآت الإنتاج إذا حققت الورديات أو الأقسام التي يرأسونها معدلات الإنتاج وزادت عليها، وقد رحب أصحاب الأعمال بتطبيق هذا النظام؛ نظرا لأنه يعطيهم إنتاجا أرخص في التكلفة؛ لأنه يخلو من كثير من النفقات الثابتة كالإيجار وأجور عمال اليومية وغيرها، بالإضافة إلى أنه حافز للعمال على زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة أرباح صاحب العمل.

وأما المنح فكانت تعطى في صورة نقدية وأخرى عينية، وخلال الحرب العالمية الثانية استطاع عمال النسيج في القاهرة وشبرا الخيمة أن يحصلوا على منح في المناسبات وصلت إلى أجر أسبوع في العيد الصغير – عيد الفطر – وأسبوع في العيد الكبير – عيد الأضحى – وأسبوع بمناسبة شم النسيم وأسبوعين في نهاية السنة المالية للمصنع أو الشركة، وبعد اعتماد الميزانية وكانت تسمى "مكافأة أرباح".. وخلال الحرب أيضا قلت كمية الأقمشة الشعبية المعروضة في السوق، وقررت الحكومة صرفها بالبطاقات وتحديد عدد من الأمتار في السنة لكل فرد، وقد استطاع عمال كثير من مصانع النسيج أن يحصلوا على حق شراء أربعين مترا

سنويا لكل منهم من إنتاج المصنع، وبالسعر الرسمي الذي كان سعر السوق السوداء يبلغ ضعفه أو أكثر، وفي كثير من الأحيان كان ثمن القماش يخصم من أجر العامل مقسطا.

تطور أجور عمال النسيج خلال الحرب:

كان النساج الذي يشتغل على نول واحد لإنتاج الأقمشة القطنية قبل الأربعينيات يحصل على أجر مقداره ستة قروش في اليوم الذي لا تقل ساعات عمله عن تسع ساعات، وأحيانا كان يصل إلى أكثر من عشر ساعات، والعامل الماهر الذي يشتغل على نولين لإنتاج الحرير كان أجره ثمانية قروش في اليوم[٨٥]، وكان ذلك في أكثر مناطق القطر وعيا عماليا وهي شبرا الخيمة، لذلك كان مطالب العمال الذي تقدموا به إلى لجان التوفيق عام ١٩٤٢ والذي ورد في المطالب العشرة الشهيرة هو أن يكون الحد الأدنى للأجر خمسة عشر قرشا في اليوم[٨٦]، وفي نفس هذه الفترة كان أجر النساج في المحلة الكبرى يتراوح بين أربعة وستة قروش في اليوم،

---

[٨٥] نضال عمال النسيج الميكانيكي ص ١٥.

[٨٦] الواجب ٦ أبريل ١٩٤٢.

وكان أجر عامل الغزل وعامل التحضيرات أقل من ذلك بكثير.

الغلاء والأسعار:

اشتدت وطأة الغلاء على الطبقات الشعبية في مصر بشكل عام وعلى العمال بشكل خاص، وبدأت كل الفئات الشعبية تئن من الغلاء، وإزاء ذلك طالب عمال النسيج في القاهرة وضواحيها بصرف إعانة غلاء معيشة لهم وفعلا حصلوا عليها بعد سلسلة من العمليات الكفاحية والإضرابات وبنسبة ١٠% من أجورهم كما سبق أن ذكرت، وكانت إعانة غلاء المعيشة التي صرفت بأمر عسكري بعد ذلك لموظفي وعمال الحكومة وعمال الشركات والمحال الصناعية والتجارية هي أول ربط بين الأجر والأعباء الاجتماعية للأسرة، إذ تم صرفها على أساس ثلاث فئات اجتماعية؛ لكل فئة منها نسبة تختلف عن الأخرى، فالعزاب والمتزوجون الذين ليس لهم أولاد تقررت لهم أقل نسبة، والمتزوجون ولهم ولد أو ولدان منحوا نسبة متوسطة، أما الذين يعولون ثلاثة أولاد أو أكثر فقد تقررت لهم أعلا النسب كما يوضح ذلك الجدول التالي[٨٧]:

---

[٨٧] الوقائع المصرية العدد ١٥٤ غير عادي في ديسمبر ١٩٤٤.

المرتب بالجنيه المصري شهريا	ثلاثة أولاد فأكثر		ولد أو ولدين		أعزب أو متزوج		المعاشات	
	النسبة في المائة	الحد الأقصى مليم جنيه	النسبة في المائة	الحد الأقصى مليم جنيه	النسبة في المائة	الحد الأقصى مليم جنيه	النسبة في المائة	الحد الأقصى مليم جنيه
٥ فأقل	١٠٠	-	٧٥	-	٥٠	-	٥٠	-
٥ – ١٠	٧٥	-	٥٠	-	٣٥	-	٣٠	-
١٠ – ٢٠	٥٠	٨,٥٠٠	٣٥	-	٢٥	-	٢٥	-
٢٠ – ٣٠	٣٥	٨,٥٠٠	٢٥	٧,٠٠	١٥	-	١٥	-
٣٠ – ٤٠	٢٥	٨,٥٠٠	١٥	٧,٠٠	١٥	-	١٠	٧,٠٠
٤٠ فما فوق	١٤	١٤,٠٠	١٤	١٤,٠٠	١٤	١٤,٠٠	١٠	٧,٠٠

وكانت إعانة الغلاء تصرف في كشوف أو خانات منفصلة عن الأجر الأساسي أو بكشوف منفصلة عن حوافظ صرف الأجور، ولم تكن إعانة الغلاء كافية لسد الفجوة بين الأجور والأسعار قبل الحرب والأجور والأسعار بعد منح إعانة المعيشة؛ لأن نسبة الزيادة في أسعار نفقات المعيشة كانت أكثر بكثير من نسبة إعانة الغلاء المنصرفة، ولكي يتضح ذلك أورد في الجدول التالي الأرقام القياسية العامة لنفقات المعيشة والتي تشمل المواد الغذائية والمسكن والملبس والنفقات الأخرى، وتبين أيضا حالة الغلاء الحقيقية بالنسبة

لما قبل الحرب العالمية الأولى إذا اعتبرت سنة ١٩١٣ – ١٩١٤ هي سنة الأساس وهي = ١٠٠ [٨٨]

السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
١٩٤٥	٣٧٠,٥	٣٧١,٥	٣٧٤,١	٣٦٩	٣٦٥,٣	٣٦٤,٥	٣٦٨,٦	٣٧٢,٦	٣٧٥	٣٧٠,٦	٣٦٧,٣	٣٦٥,٩
١٩٤٤	٣٢٧	٣٣٢	٣٣٩	٣٣٨	٣٤١	٣٤٦	٣٥٣	٣٥٩	٢٦٥	٣٧٠	٣٦٩,٤	٣٧٠
١٩٤٣	٢٨٥	٢٩٣	٢٩٤	٣٠٤	٣٠٧	٣٠٨	٣١٠	٣١٥	٣٢٣	٣٣٢	٣٢٩	٣٢٥
١٩٤٢	٢٠٠	٢٠٦	٢١٢	٢١٦	٢١٨	٢٢٦	٢٣٠	٢٤٣	٢٥٧	٢٦٩	٢٧١	٢٧٦
١٩٤١	١٥٧	١٦٠	١٦٣	١٦٤	١٦٥	١٧٢	١٧٨	١٨٣	١٨٩	١٩٨	١٩٣	١٩٦

ومن الجدولين السابقين يتضح أعلا نسبة لغلاء المعيشة ولذوي الأولاد الثلاثة فأكثر هي ١٠٠% بالنسبة لمن يتقاضى خمسة جنيهات شهريا فأقل و ١٤% لمن يتقاضى أربعين جنيها شهريا فأكثر لنفس الفئة الاجتماعية، بينما بلغت نسبة ارتفاع الأسعار في يناير ١٩٤٥ وهو الشهر التالي مباشرة للشهر الذي صدر فيه قرار غلاء المعيشة -قد بلغت ٣٧٠,٥% أي أن زيادة نفقات المعيشة قد زادت بما يقرب من ثلاثة وثلاثة أرباع المثل من نسبة إعانة الغلاء وفقا للأسعار الرسمية، ومن المعروف أن الأسعار الفعلية تتجاوز ذلك.

---

[٨٨] مستخرج من مجلة مصر الصناعية أعوام من ١٩٤١ إلى ١٩٤٦.

وكانت الفئات الشعبية بشكل عام والعمال بشكل خاص هم الأكثر إحساسا بوطأة ارتفاع نفقات المعيشة، وإذا كان عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها قد خففوا من عبء ارتفاع نفقات المعيشة على أنفسهم بما حصلوا عليه من حقوق في ارتفاع الأجر، سواء بالزيادة التي كانوا يحصلون عليها في نسبة غلاء المعيشة أو بالارتفاع في الأجور الأساسية الذي حصلوا عليه بكفاحهم وإضراباتهم، حيث بلغت أجورهم الأساسية في عام ١٩٤٥ أكثر من أربعة أمثال ما كانت عليه في عام ١٩٣٨ قبيل الحرب العالمية الثانية -فإن عمال النسيج الميكانيكي كانوا أكثر إدراكا لاتجاه الحكومة وأصحاب الأعمال إلى الهجوم عليهم لسحب ما حصلوا عليه من حقوق، ولهذا كانوا أسرع استجابة لنداء لجنة المندوبين العامة واللجنة القيادية العليا لمواجهة أي هجوم على أجور العمال أو سحب أي حق من حقوقهم التي اكتسبوها.

وفي المقابل كان الرأسماليون يستعدون ويدبرون لملاحقة ضربة حل النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة بضربات أخرى حتى يتمكنوا من تحقيق ما يريدون بكسر شوكة النضال بين العمال، وفرض الشروط التي تحقق

أعلا نسبة ربحية لأصحاب الأعمال، والقضاء على نموذج نضالي أصبح يطمح إلى تقليده عمال مهنة النسيج في المناطق الأخرى وعمال مهن وصناعات أخرى.

وكمثال على ذلك فإن الحكومة عندما اضطرت لإصدار الأمر العسكري رقم ٣٥٨ بصرف إعانة غلاء معيشة لعمال المحال الصناعية والتجارية، وضعت فيه نصا في المادة الرابعة – بناء على رغبة أصحاب الأعمال طبعا – يعطي لصاحب العمل الحق في التحلل من صرف إعانة غلاء المعيشة إذا كان يستخدم خمسين عاملا فأقل، أو إذا كانت مؤسسته قد أنشئت بعد أول يناير ١٩٤٠، إذ تقدموا بشكواهم إلى مصلحة العمل، وترك الأمر للجنة التوفيق لتقرر إعفاء صاحب العمل من صرف العلاوة كلها أو بعضها، وقد صدر هذا الأمر العسكري في عام ١٩٤٢ وصناعة الغزل والنسيج في ازدهار صاعد، ولهذا لم يفكر أصحاب الأعمال في استغلال هذه الثغرة، ولكنهم بعد الحرب لم يكتفوا بعدم صرف إعانة الغلاء دون الرجوع للجنة التوفيق، ولكنهم أنقصوا الأجور الأساسية.

وخلال الحرب العالمية الثانية هبط مستوى المعيشة الذي يعبر عنه الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط رغم ارتفاع الأجور، بينما زادت كمية الدخل القومي زيادة كبيرة، فنجد أن الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط قد هبط من ١٠ إلى ٩,٤ جنيها، وفي نفس الوقت زاد عدد السكان من ١٦,٦٧١,٢٩٤ إلى ١٨,٨٨٧,٠٩٤، وزاد الدخل القومي من ١٦٨ مليونا إلى ٥٠٢ من ملايين الجنيهات، والجدول التالي يبين تطور عدد السكان والدخل من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥[٨٩].

السنة	الدخل القومي بالمليون	عدد السكان (نسمة)	الدخل النقدي للفرد في المتوسط	الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط
١٩٣٩	١٦٨	١٦,٦٧١,٢٩٤	١٠,٠٠ جنيهات مصرية	١٠,٠٠ جنيهات مصرية
١٩٤٠	١٩١	١٧,٠٤٠,٥٩٤	١١,١	٩,٨
١٩٤١	٢٣٣	١٧,٤٠٦,٨٩٤	١٣,٣	٩,٦
١٩٤٢	٣٢٦	١٧,٧٩٩,١٩٤	١٨,٣	٩,٩
١٩٤٣	٣٩٠	١٨,٥١٧,٧٩٤	٢١,٤	٨,٨
١٩٤٤	٤٦٤	١٨,٦٣٧,٧٩٤	٢٥	٨,٩
١٩٤٥	٥٠٢	١٨,٨٨٧,٠٩٤	٢٧,٦	٩,٤

---

[٨٩] الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ص ١٦٨ د. محمود متولي.

وتكملة لهذه الحقيقة نجد أن نفقات المعيشة قد زادت من ١٠٨ عام ١٩٣٩ إلى ٢٩٣ في عام ١٩٤٥.

وفي نفس الوقت هبطت القوة الشرائية للجنيه المصري من ٩٢,٦% في سنة ١٩٣٩ إلى ٣٤,١% في سنة ١٩٤٥، وهذا يدل على أن الدخل الحقيقي في سنوات الحرب قد انخفض بالرغم من أنه ظاهريا كان يعطي مؤشرات مرتفعة[٩٠].

ولم تكن أجور عمال النسيج موحدة في مختلف المناطق الصناعية بالقطر المصري، ولكنها خضعت في الأساس لدرجة الوعي بين العمال وتنظيمهم واستخدامهم لوسائلهم الكفاحية، ومن واقع الأرقام الواردة في كتاب "محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال[٩١]" نجد أن أعلا الأجور كانت في شبرا الخيمة ودمياط، وهي التي كانت بها حركة نقابية وكفاحية مزدهرة ووعي مرتفع بين العمال، بينما نجد أقل الأجور كان في شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وفي المحلة الكبرى، وذلك لأن الحركة النقابية

---

[٩٠] الأصول التاريخية للرأسمالية ص ١٦٧.

[٩١] أصدره طه سعد عثمان عام ١٩٤٧.

والكفاحية كانت أقل تنظيما ووعيا، وبالتالي كانت الحركة الكفاحية أقل، ولا شك وأن ما أقدمت عليه الشركتان وبصفة مستمرة وباتفاق مع الحكومة كانت عمليات العنف المستمرة تجهض كفاحية العمال في جنينيتها بكل قسوة، وكانت تجتث العناصر الواعية من العمال بمجرد ظهور تعبير نضالي عن نبتها في تربة هاتين المنطقتين بالذات. وقد سبق التعرض لنماذج من الأحداث في هذا الصدد.

الأجور والكفاية الإنتاجية للعامل:

ترتبط الأجور ارتباطا مباشرا بإنتاجية العامل، فكلما حصل العامل على أجر أكثر، استطاع تبعا لذلك أن يحصل على طعام أكثر كفاية، ومسكن أكثر راحة، وملبس أكثر وقاية من البرد والحر، وبذلك تتحسن صحته مما ينعكس بالضرورة على إنتاجه حسنا من حيث الكمية ودرجة الجودة، ولا يستطيع أحد أن يكابر ويقول أن العامل الضعيف صحيا يستطيع أن ينتج أفضل من العامل القوي صحيا أو حتى مثله، وتتأثر صحة العامل تأثرا مباشرا بأجره، فكلما كان أجره مرتفعا كلما حصل على طعام ومسكن وملبس يمكنه من مقاومة الأمراض والعكس صحيح أيضا، فكلما قل

نصيب الفرد في الأسرة من دخل العامل كلما زادت درجة قابليته للأمراض وخاصة الأمراض الناتجة عن سوء التغذية مثل الأنيميا والسل، ولهذا نلاحظ أن نسبة مرتفعة من عمال شركة مصر للغزل والنسيج في تلك الفترة كانوا مرضى بالأنيميا والسل، بينما كانت النسبية معدومة بين عمال النسيج في القاهرة وضواحيها.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن عمال الغزل والنسيج كانوا يعملون على آلات متقدمة بالنسبة لوسائل الإنتاج بشكل عام في مصر، ولكن تلك الآلات كانت متخلفة كثيرا عما كان مستخدما في نفس الفترة ونفس الصناعة في البلاد الأخرى وخاصة الأوروبية، إذا استثنيا بعض الأقسام في شركة مصر بالمحلة الكبرى وشركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، ويكفي أن أذكر أن مصنع بيار الذي كان يعتبر نموذجيا في إنتاج الأقمشة الحريرية قد وصلت آلاته من فرنسا إلى مصر مستعملة ومتخلفة في الطراز، وبعضها انتهى عمره الافتراضي منذ مدة طويلة، وقد تمت عمليات تجديد وصيانة للآلات قبل أن تبدأ الإنتاج، ومن كل ذلك أخلص إلى القول بأن عملية الإنتاج كانت تتطلب من العامل المصري أن يبذل

جهدا قد يزيد عن ضعف ما يبذله زميله الذي يعمل على الأنوال والماكينات الحديثة في أوربا واليابان وغيرها.

تصاعد هجمات الرأسماليين

تصاعدت هجمات الرأسماليين على العمال في جميع المناطق وفي مختلف الاتجاهات بهدف وقف الموجة الصاعدة من العمليات الكفاحية، ثم فرض شروط عمل إلى أقصى ما يمكن من القسوة على العمال.

حل نقابة عمال النقل الميكانيكي بالفيوم:

فلم تكن نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة هي النقابة الوحيدة التي قامت وزارة الشئون الاجتماعية بحلها، بل قامت الوزارة وفي نفس اليوم بإصدار قرار بحل النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكي بالفيوم، ونشر القراران في عدد واحد من الوقائع المصرية، وقد سمعت من الزميل المرحوم محمود أمين علي رئيس تلك النقابة قصة حلها والأسباب المباشرة لها، وكان معروفا أن هذه النقابة من أنشط النقابات كفاحيا في القطر، وتتلخص القصة في أن الخواجة جوزيف كافوري صاحب أكبر شركات النقل في

الفيوم ،وله شركات لنقل الركاب في مناطق أخرى، قام كافوري بهجمة شرسة على عمال شركته بالفيوم بتخفيض الأجور، وفصل عدد من العمال، وإلغاء بعض الحقوق التي كان يتمتع بها العمال؛ ومنها صرف الملابس على حساب الشركة، فتصدت له النقابة دفاعا عن العمال، وقام جميع العمال بإضراب عن العمل، فقام البوليس بالاعتداء على العمال وقبض على كثيرين منهم، ثم قدم زعماء النقابة إلى النيابة ثم إلى المحكمة العسكرية فحكم عليهم بالحبس، وبناء على ذلك ،وبنفوذ الخواجة كافوري، أصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قراراها بحل النقابة الذي يلاحظ أنه يتشابه مع قرار حل نقابة عمال النسيج الميكانيكي لا في توقيته فقط، وإنما في الأسس العامة لحيثياته.

وقد ذكرت في إحدى قصائد الشعر الشعبي التي نشرت بمجلة الضمير بمناسبة سفر المدرك لتمثيل عمال مصر في الاتحاد العالمي للنقابات عام ١٩٤٥ -كلمات عن حل النقابتين جاء فيها:

يا أيها المدرك المبعوث في باريس مثلنا وألحح في الطلب
نادِ بصوتك في المكان مجلجلا عمال مصر لهم حياة من عجب

فنقابة محاولة عمالها قد شردوا بتعسف وبلا سبب
ونقابة الفيوم جاء قرارها بالحل خاليا من دليل أو سبب

والنقابة الأولى التي أشرت إليها هي نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة.

الفصل من العمل:

وفي اليوم التالي للإفراج عنا، ذهبت لزيارة المرحوم فضالي بالمستشفى الإسرائيلي حيث كان يعالج من مرض القلب، وكان المرض قد اشتد عليه بعد حل النقابة واعتقالنا، وفي المستشفى فهمت من تلميحات فضالي أن لطفي سباهي متعرض لضغط شديد من حامد العبد مدير عام مصلحة العمل ومن البوليس السياسي واتحاد الصناعات لكي يفصلني من العمل، إذ كنت أعمل وقتئذ رئيسا لقسم الحرير بمصنع سباهي ١ بشبرا الخيمة، ورغم ذلك فقد تجاهلت ما لمح لي به فضالي وذهبت للمصنع في اليوم التالي، ووجدت تعليمات لدي البواب بعدم دخولي للمصنع لحين حضور لطفي ومقابلتي له.

كنا ثلاثة ممن يعملون في نفس المصنع قد اعتقلنا عقب حل النقابة – نور الدين سعد نصر وإسماعيل منير مندوبي العمال وأنا – فانتظرنا حتى جاء لطفي سباهي وبعد نزوله من سيارته داخل المصنع ترجل إلينا عند البوابة، وقال: قابلوني عند حامد بك العبد مدير مصلحة العمل؛ لأنه يريد مقابلتكم، ثم حدد اليوم والساعة ولم ينتظر منا جوابا، بل انصرف مسرعا إلى داخل المصنع مشيرا للبواب بأن يغلق الباب، فانصرفنا إلى حيث كان ينتظرنا بعض الزملاء من المندوبين وغير المندوبين على قهوة عوف بشبرا البلد، فأخبرناهم بما حدث وهو ما كان متوقعا، فقرروا أن نذهب نحن الثلاثة إلى مصلحة العمل في الموعد المحدد.

وعند وصولنا لمصلحة العمل طلب مني أحد مفتشي المصلحة أن أقابل حامد العبد وحدي كطلبه فرفضت، ودخلنا نحن الثلاثة، وإذا بالعبد يخبرنا أن لطفي سباهي قد اعتذر وسيحضر غدا، ثم طلب مني أن أحضر وحدي في اليوم التالي وأن يحضر نور الدين وإسماعيل بعدي بيوم أو يومين بحجة أن موضوعي مختلف عن موضعهما لأني رئيس قسم وهما عاملان، فرفضنا نحن الثلاثة وأعلنا أننا سنحضر غدا،

وبعد الرجوع لزملائنا في شبرا الخيمة قرروا أن يحضر معنا محمود محمد قطب وكيل النقابة المنحلة تلك المقابلة، وعلى أن يدخل معي إذا أصر حامد العبد على دخولي وحدي، وأن يتكلم باعتباره وكيلا للنقابة التي لم يفصل القضاء بعد في أمر حلها.

وحدث ما توقعناه من إصرار حامد العبد على عدم دخول العاملين معي، وإن كان قد وافق على دخول محمود قطب، وبدأ لطفي سباهي الحديث عن تقديره لي عملا وأخلاقا، وأنه لن يستطيع تعويض كفاءتي الفنية بسهولة، وأكثر من الود والتودد بشكل أخافني وجعلني أتوقع شرا، وتلقف حامد العبد الكرة ليشيد بكفاءتي وثقافتي، وما تحملته في سبيل العمال، وأشار إلى ما سبق أن عرضه علي من قبل بأن يساعدني في الحصول على عمل بالحكومة، وأن رفضي لعرضه قد عرضني لكثير من الخسائر والمتاعب، ثم أورد مقارنات بيني وبين زملائي في التخرج المستقرين في بيوتهم وأعمالهم، ثم أشار إلى لطفي سباهي الذي كرر ما قاله، ثم أعلن بعد إيماءة لمحتها من حامد العبد بأنه مستعد أن يدفع لي ضعف مرتبي أو ضعفين إذا أردت. وبعد أن تبادلت

نظرات الاستغراب مع محمود قطب، قلت وقد كنت ساكنا طوال الفترة السابقة أنني أفضل أن أحصل على نفس مرتبي الذي كنت أتقاضاه، وأن أحصل على الحقوق التي يحصل عليها زملائي فقط، وأن أظل في نفسي عملي، فقال لطفي سباهي أنه مصر على أن يدفع لي ضعف مرتبي على الأقل، فازدادت حيرتي ورأيت الحيرة في نظرات محمود قطب، وأحسست بضغط الحديث على نفسي وأعصابي، وفي هدوء سألت لطفي عن الثمن الذي يطلبه، فأشار حامد العبد للطفي بأن يسكت وتولى هو استكمال الحديث قائلا أن لطفي بك لديه مشاغل كثيرة ويريد شخصا يأتمنه بأن يقوم مقامه في المصنع، والأجر المعروض هو مقابل للمسئولية الجديدة، ويكفي أنك ستتولى حل مشاكل العمال نيابة عنه، وباستجهال رددت عليه بأني مقيد بقرار النقابة الذي ينص على أن عضو مجلس إدارة النقابة لا يتدخل في مشاكل المصنع الذي يعمل به، ولا يفاوض صاحب العمل الذي يعمل عنده إلا عند الضرورة، وإنما يتولى ذلك عامل يعمل في مصنع آخر.

قام حامد العبد من مكتبه ووسوس في إذني بصوت مرتفع بأن المطلوب مني هو أن أخدم العمال بحل مشاكلهم بالسلطة

التي سوف تكون في يدي كنائب لصاحب المصنع، فرفعت رأسي لوجهه الذي كادت نظارته السميكة أن تطرف عيني، وفي هدوء شديد قلت أنني قد وهبت نفسي للدفاع عن مصالح العمال وارتبط مصيري بمصيرهم، وأعتقد أن حل مشاكل العمال لا أستحق عليه ضعف أو ضعفي مرتبي، فماذا تريدون بالتحديد؟ إن التلميح لا يكفي، ويجب أن يكون الإتقان محددا وصريحا!! وأحسست أنني بهذا الكلام قد حقنت نفسي بمقومات ضد الإغراء الخسيس الذي يغلف الانهيار بثوب البطولة، ويغطي الخيانة بمبررات الممكن.

انطلق لطفي سباهي ليقول وسط محاولات من حامد العبد لإسكاته: نحن نريد أن تتولى عني حل مشاكل العمال، فإن كنت أريد تنفيذ أي شيء مع العمال قمت أنت بذلك، وإذا تقدم العمال بأي مطلب فعليك بأن تقنعهم بأنه ليس من حقهم، وإذا أرادوا مقاومة أي أمر لي تصديت أنت لهم وحامد بك تحت أمرك.

سادت فترة صمت للحظات مرت علي كالساعات، وقطعها محمود قطب بقوله:

يا حامد بيه.. يا لطفي بيه.. طه ميعرفش يحجل برجل واحدة ومستحيل يخون العمال بمليون جنيه، فإما إنه يرجع كما كان من حيث العمل والمرتب واتصاله بالعمال وإلا فلا.

وحاول حامد العبد أن يخفف من وقع كلام لطفي الصريح، وأخذ يزرع الغرفة ذهابا وإيابا ويلف حولي وهو يتطلف في الحديث، وكأن سكوتي عن التعليق على حديثه وحديث لطفي من قبله قد أعطاه الأمل في قبولي للعرض المغري وبسط الأمر؛ كمن يحاول إثبات أن كأس السم مملوء باللبن، ثم عاد إلى أذني ليقول فيها: إيه رأيك يا طه؟.. وكررها عدة مرات كانت إحداها وهو مثبت نظراته في عيني كأنني وسيط لمنوم مغناطيسي.

في تسرع غاضب وبانفعال شديد ودون تفكير إلا في تلك النار التي تحاول أن تلفني، ولكي أهرب منها ناجيا بجلدي قلت أن رأيي هو أن أصفي حسابي بالمصنع وأستلم استحقاقاتي الآن وأنا غير نادم، بل وأنا سعيد بترك العمل في مصنع لطفي بك.

ولاذ حامد بالصمت بينما ردد لطفي حديثه السابق عن كفاءتي التي لا تعوض، ثم سألني عما أريد من مكافأة

وتعويض فقلت حقي القانوني فقط، ولكنه قال أنه سوف يعطيني ثلاثة أضعاف مكافأتي كتعويض عن الفصل، وهنا تدخل حامد العبد ليقوم هو بعمل الحساب عن حقي القانوني فقط ودون أية زيادة وقدم لي المخالصة للتوقيع عليها، فوضعت الورقة على مكتبه وسألت عما سيفعله مع نور الدين وإسماعيل، فقال حامد العبد وفي عصبية شديدة ووقد فارقه هدوؤه السابق وقال وهو يلوح بيديه: لا شأن لك بهما، وليحضرا بعد أسبوع لبحث موضوعهما، فكان ردي بأن موضوعي قد حسمه في الأساس زميلي محمود قطب، أما موضوع نور وإسماعيل فإنني مسئول عنه، ولن أوقع على المخالصة إلا بعد الانتهاء من موضوعهما.

حاول حامد العبد التعلل بتجاوز الساعة الثانية بعد الظهر لتأجيل الموضوع فرفضت، ووقف محمود قطب إعلانا عن رغبتنا في الانصراف مع تأجيل إنهاء مخالصتي إلى ما بعد انتهاء موضوع نور الدين وإسماعيل، فاستوقفنا حامد العبد ثم انتحى بلطفي جانبا وتهامسا، ثم عاد ليعلن موافقته على أي حل أراه لمشكلة العاملين إلا عودتهما إلى العمل، واستدعى العاملين، ثم تم الاتفاق أخيرا على أن يأخذ كل

منهما ثلاثة أمثال المكافأة بصفة تعويض عن الفصل الذي كان ينفذ في عمال المهن الأخرى، دون أن يحصلوا حتى على المكافأة القانونية.

بطالتي:

واجهت البطالة القاسية التي أحسست بشدة وطأتها، ولقد فصلت من العمل قبل ذلك أكثر من مرة بسبب نشاطي النقابي، ولكنني في كل مرة كنت على أمل في عمل قريب، أما في هذه المرة فإن الأمل في الحصول على عمل يكاد يكون في حكم المستحيل، فكل مصنع نسيج في حاجة إلى مساندة وتأييد اتحاد الصناعات، ولهذا فلن يقبل مصنع أن يخالف قرار الاتحاد بمنعي من العمل في أي مصنع، ولهذا اتجهت إلى محاولة الحصول على دخل من غير العمل في مصانع النسيج، فاشتركت مع بعض الزملاء في فتح محل لبيع الخردوات، دفعت فيه عشرين جنيها من المكافأة التي أخذتها من مصنع سباهي، ودفع خمسة من الزملاء عشرة جنيهات لكل منهم، وكان المبلغ يعتبر كافيا للغرض في ذلك الوقت، واستأجرنا دكانا بشارع سعد زغلول بشبرا البلد بدأنا نمارس فيه العمل في بيع الفلنات والشرابات والمناديل وبكر

الخيط وغيرها، وكنا نتناوب العمل، واتفقنا على ألا نحصل على أي مبلغ من الربح إلا بعد ثلاثة أشهر، ولم يمض شهر حتى ازداد الأمل في نجاح التجارة بفضل تشجيع زملائنا العمال وكذلك أهل البلد.

وفي صباح أحد الأيام فوجئ من عليهم نوبتجية الصباح بأن غالبية البضاعة قد سرقت من المحل، فاجتمع، الشركاء الستة وعدد من العمال وبعض الأهالي وقررنا ضرورة معرفة السارق، فتوصلنا إلى أنه لص محترف من خارج شبرا البلد، وقد استخدم مفتاحا مصطنعا في حماية البوليس بعد منتصف الليل، وقد أكد لي ذلك خفير الدرك (المنطقة السكنية) التي يقع فيها المحل، مؤكدا أنه قد أخذ وعدا بألا مسئولية عليه.

في هذه الأثناء توفي المرحوم فضالي بقريته "أهناسيا الخضراء مركز بني سويف"، فسافرت مع عدد كبير من عمال النسيج لحضور العزاء، وعندما عدت علمت أن العمال قد قاموا بعمل كبير اشترك معهم فيه عدد كبير من أهالي شبرا البلد وعزبها وقراها، وقد حضر ذلك عبد العليم عمارة وكتب عنه في مذكراته يقول:

"لقد شاركت في هذا العمل الذي عبر عن مظهر العمال عند وفاة أحد زعمائهم وهو المرحوم فضالي عبد الجيد، وبرز دورهم في تشييع جنازته كرمز للتضامن العمالي والوفاء لقائدهم، والمرور بالموكب الجنائزي الضخم على مقر النقابة بعد حلها ثم على منزله القديم أيضا بشارع خمارويه بشبرا مصر، واشترك في هذا الموكب جميع عمال المصانع بدون استثناء وحتى رؤساؤهم، وكثيرون من أهالي الدائرة من الفلاحين والتجار والموظفين، وفي المساء أقيم سرادق كبير جدا في شبرا البلد حضره آلاف العمال والنقابيون من غير عمال النسيج والسياسيون وبعض الأطباء والمحامين وأهالي شبرا البلد وما حولها، وقام زعماء العمال بتقبل العزاء من الوافدين للتعزية، وألقيت الخطب للتأبين من أعضاء مجلس إدارة النقابة المنحلة وأعضاء اللجنة القيادية العليا التي تولت القيادة بعد حل النقابة".

حصلت بعد ذلك على سجل تجاري لأعمال القومسيون العام، واتخذت له مقرا بمكتب الأعمال النقابية، ورقم الترخيص لي بمزاولة المهنة بعد إتمام إجراءات الغرفة

التجارية، إلا أنني فشلت في هذا العمل الذي يقوم أساس على المساومة والسمسرة وأنا غير مؤهل للقيام بذلك.

وقمت بعد ذلك بفتح "مكتب الطبقة العاملة للبحث والنشر" وعن طريق هذا المكتب نشرت كتاب "نضال عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة" وكتاب "نبذة تاريخية عن حياة المناضل فضالي عبد الجيد"، ولكن هذا المكتب لم يكن في مقدوره أن يستمر ويدر دخلا يكفي لمعيشتي، خاصة وأن أول كتابين طبعا عن طريقه لم أحصل منهما على قرش واحد، إذ أضيف الدخل إلى تبرعات العمال التي سلمت لأسرة فضالي.

توصلت بعد ذلك إلى العمل مدرسا بإحدى المدارس الابتدائية الخاصة بشارع جزيرة بدران، وكان صاحب المدرسية سعيدا بي في الأيام الأولى لأنني قبلت أول مرتب عرضه علي بالإضافة إلى أنني تفانيت في العمل، وكانت المدرسة تستعد لامتحان الدور الثاني في شهر سبتمبر ١٩٤٥. وبعد أسبوع واحد فقط استدعاني صاحب المدرسة وأبدى أسفه عن إمكانية استمراري في العمل؛ لأن البوليس

السياسي قد هدده بغلق المدرسة إذا انتظمت في العمل بها، فأخذت أجر الأسبوع وانصرفت.

رغم كل التضييق على منزلي في الصرف وفي حدود الكفاف، إلا أن المكافأة التي أخذتها من مصنع سباهي قد أوشكت على النفاد، ولم أجد بابا مفتوحا من عشرات الأبواب التي طرقتها بحثا عن عمل، وبقيت في مسكني ثلاثة أيام لا أبرحه، ولم أستطع خلالها النوم إلا خطفات لدقائق وعلى فترات متفرقة، وكان كل تفكيري منحصرا في البحث عن دخل يكفيني وزوجتي وولدي عثمان ذا الخمس سنوات ومحمود ذا الأربع سنوات، وقلبت الأمر على كل الوجوه التي خطرت على بالي:

والدي لا يستطيع مساعدتي، فهو فلاح لا يحتكم إلا على أقل من نصف فدان من الأرض الزراعية تملكه والدتي، وهو مسن قد جاوز الأربعة والسبعين عاما ولا يستطيع أن يزرع أكثر منها، ودخلها لا يكفي لمعيشته هو ووالدتي، ولهذا كنت أرسل إليه شهريا جنيها ونصف الجنيه، وفي موسم صرف المكافآت كنت أرسل له جنيهين مع الملابس، ولهذا استبعدت ذهابي إلى البلد والعيش في منزل والدي، خاصة وأني لا

أستطيع كسب قوت أسرتي من عمل الحقل بسبب عدم قدرتي البدنية عليه.

وأخي الوحيد محمد الذي كان يعمل في ورشة السكك الحديدية بالوسطى لا يستطيع أن يتحمل معيشتي وأسرتي المستمرة على نفقته، خاصة وأنه متزوج وله أولاد وهو أكبر مني سنا، صحيح أنه تولى الإنفاق علي في المعيشة طوال فترة دراستي بالفنون التطبيقية لأنني كنت معفيا من المصروفات الرسمية لتفوقي في الدراسة، ولكن ... هل من المعقول أن ألقي عليه عبء معيشة أسرتي؟.. فاستبعدت هذا الخاطر.

وأهل زوجتي ... هل يستطيعون تحمل أولادي وأمهم حتى أقوم بإرسالهم إلى البلد إلى أن أحصل على العمل الذي يمكنني بعده جمع شمل الأسرة؟.. ومتى سيمكنني الحصول على هذا العمل؟ لا أعرف!!.. إن أهل زوجتي قد يستطيعون تحملها لأيام كضيفة أو زائرة.. ولكن.. هل من الممكن أن يتحملوهم إلى أجل غير مسمي؟ لا يمكن.. ولهذا استبعدت هذا الحل أيضا.

هل أستطيع الحصول على عمل في الحكومة كزملائي الذين سبقوني إلى العمل بها؟ إن ذلك يحتاج إلى أحد مؤهلين لفتح الباب، الأول هو الرشوة، والرشوة تحتاج إلى من يقدمها للمسئول عن التشغيل على فرض وجود النقود، ورجعت بذاكرتي إلى الطريقة التي حصلت بها على عمل بمدرسة جزيرة بدران الابتدائية الخاصة، إذ كان هناك سمسار تشغيل مقره قهوة صرة شبرا، وكان قد عرفني به زميلي يوسف متولي عضو نقابة رؤساء ومساعدي مصانع النسيج والذي سبق أن حصل على عمل عن طريقه، وقد ذهبنا لذلك السمسار بعد اعتذار صاحب المدرسة الأولى ليلحقني بالعمل بمدرسة أخرى، وعرضت أن أعطيه عشرة جنيهات بدلا من تسعيرته لتشغيل المدرس وهي خمسة جنيهات، ولكني فوجئت به يستدعي جرسون القهوة ويقول له مشيرا إلي: هذا هو المدرس الذي يطارده البوليس السياسي، وبعد أن مر بذهني كل ذلك فكرت في استلاف مبلغ ودفعه رشوة، ولكن دون ذلك مخاطرتان إن لم يكن الوسيط موثوقا به فإما أن تضيع النقود ويستولي عليها نصاب وما أكثرهم، وإما أن أقع في رجل شريف أو مستشرق فأقدم للمحاكمة بتهمة الرشوة،

وافقت على صوت من داخلي يصرخ بأن الراشي والمرتشي في النار، فاستبعدت الرشوة كمؤهل لحصولي على العمل.

وأما المؤهل الثاني للحصول على الوظيفة والبديل للرشوة فهو الواسطة والمحسوبية، وأنا لست من أذناب الأحزاب الذين تخلق لهم الوظائف الممتازة، ولا أنا من أولاد الباشوات والذوات حتى تفتح لي أبواب الوظائف على مصراعيها فأقيد على الوظيفة وأحصل على مرتبها حتى ولو لم أقم بأي عمل.. وفكرت في قريب لي هو ابن عم والدي، وكان من كبار ضباط الحرس الملكي، ومتزوجا من ابنة أحد الباشوات، وقررت أن أقابله في منزله حتى لا أجلب له أية متاعب إذا قابلته بمكتبه بسراي الحرس، وقد رحب بي في حديقة فيلته، وسألني بعد أن شربت الشاي عن حالتي، فأفصحت له عن الغرض من زيارتي، ولكنه اعتذر بأنه لا يعرف أحدا يمكنه مساعدتي في إيجاد عمل، وصرح لي بأنه كضابط في الحرس الملكي مركزه حساس بل وموضوع تحت المراقبة، فتجاهلت ما فهمته من كلامه وعرضت عليه أن يتوسط لي للعمل في مصنع شوشة للنسيج وهو قريب من فيلته وعلى بعد خطوات منها، وهنا صرح لي بأنه يعرف

الكثير عن نشاطي ومطاردة البوليس لي، وأنهى المقابلة بطريقة من لا يرغب في أن أزوره مرة أخرى حتى لا أعرض مستقبله للخطر، وخرجت إلى الشارع وأنا أحس أنني قد وقعت تحت أنقاض هدم كل ما بنيته من قصور وآمال، وأحسست بالضغط يزداد على صدري مع تذكر كل أمل ضاع، فلا استقرار في الحياة، ولا عمل متاحا ولا تسديد للديون، وبعد خطوات لم تستطع قدماي أن تحملاني فجلست على رصيف شارع الملك، ولم أشعر إلا وأنا في إحدى الصيدليات، وقد وقف حولي عدد من البوابين والسواقين، والصيدلي يقرب من أنفي قطعة من القطن بها نوشادر، وتصادف دخول الأستاذ بدر لاما الممثل إلى الأجزخانة في تلك اللحظة، ولما علم أن وجهتي شبرا، تطوع بنقلي إلى ميدان باب الحديد لأركب منه الترام، وبدلا من أن أتوجه إلى شبرا، تنبهت على صوت المؤذن يؤذن لصلاة العشاء في المركز العام للإخوان المسلمين بشارع الملكة نازلي – رمسيس الآن – فدخلت المسجد وبدأت في الوضوء، وأحسست أن الماء البارد قد حقن أعصابي بمنبه منعش،

فوضعت رأسي تحت الحنفية لفترة، وعندما انتهيت من الصلاة خلف إمام المسجد كنت قد استعدت حالتي الطبيعية.

في الطريق إلى شبرا البلد، قفز إلى ذهني ذلك العرض الذي قدمه لي حامد العبد بأن يساعدني في أي وقت أشاء، وبدأت في خلق المبررات لأقنع نفسي بقبول عرض رفضته من قبل ... وبدأ الصراع في داخلي.. لماذا أرفض مساعدة حامد العبد وأنا في أشد الحاجة إليها؟ لقد ترك عبد الحكيم أديب رئاسة النقابة في عام ١٩٣٨، واشتغل موظفا بالحكومة، ومع هذا لم نر في عمله هذا ما يشين، بل إن تقديره ظل في نفوسنا رغم بعده عن ميدان النشاط.. ولقد رفضت العرض السابق لأنه كان بمقابل دنيء، وهو أن أتخلى عن نشاطي بين العمال وأخون الثقة التي منحوني إياها.. أما الآن فليست هناك نقابة يطلب مني تركها ووقف نشاطي بها، واسترجعت كل مساومات حامد العبد لي بتفاصيلها، وأبقيت أنه سوف يطلب الثمن مضاعفا خاصة وأنا أعود إليه الآن مهزوما، فرجحت كفة عدم الذهاب إليه، وبعد فترة وجدتني أسأل نفسي: وما الذي يمنع من أن أذهب إليه وأطلب مساعدته؟ فإذا اشترط ثمنا لها رفضت ولن

أخسر شيئا، وأحسست برعشة شديدة في جسمي كله، ولم أعد أرى شيئا مما حولي، وخيل إلي أن الشيخ عبد الحليم موسى ،وهو من وعاظ الجمعية الشرعية الذين لهم تقدير كبير في نفسي، خيل إلي أنني أراه في إحدى حفلات وعظه وهو يتلو الحديث الشريف "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه"، وقفت على هزة الترام العنيفة في آخر شبرا البلد، فنزلت وتوجهت إلى منزلي وقد أحسست براحة نفسية كبيرة، واستبعدت نهائيا فكرة الذهاب إلى حامد العبد أو الالتجاء إلى الرشوة أو طلب مساعدة الأقارب، وأيقنت أن السقوط من القمة يبدأ بخطوة قد تبدو ضعيفة الأثر ولكنها تؤدي إلى السقوط حتى يستقر صاحبها في قاع المستنقع.

وفي طريقي إلى مسكني وجدت الزميلين محمد يوسف المدرك ومحمود العسكري ينتظرانني على قهوة عوف، وكانا يعلمان أنني قد تخطيت نقطة الصفر إلى أسفل في معيشتي، وفي نفس الوقت كانا يعلمان درجة حساسيتي من ناحية المساعدات المالية، إذ كنت أعتقد أن أخذ أية مساعدة مالية

مقابل عمل كفاحي تهدم التقدير لذلك العمل حتى ولو كانت المساعدة من زملاء سبق لي أن قدمت إليهم مساعدات مماثلة، وكانت حساسيتي هذه تمثل مشكلة لزملائي كما صرحوا لي بعد ذلك، وبعد أن تناقشا معي طويلا وفي حذر شديد اتفقنا على أن أقوم بمساعدة المدرك في تنظيم حسابات النقابات التي يشرف هو على حساباتها مقابل أجر، وأن أقوم بتدريس اللغة العربية لأحد الخواجات الذين طلبوا من المدرك مدرسا بأجر أيضا.

ذهبت إلى منزلي لأنام نوما عميقا عوضني براحته وهدوئه عن سهر الأيام السابقة وأرقها، وفي صبيحة اليوم التالي قابلني أحد زملاء الدراسة، وعرفت أن الإدارة العامة للتعليم الصناعي قد أعلنت عن تعيين مدرسين، فسارعت بتقديم طلبي وحضرت الاختبار الشخصي، وعندما ذهبت لمعرفة النتيجة قابلني واسيلي حبيب أميرهم مفتش عام النسيج في القطر المصري وأخبرني بترشيحي للعمل مدرسا للنسيج بالمدرسة الابتدائية للصناعات بالواحات الخارجة، وطلب مني تحضير مسوغات التعيين تمهيدا لإصدار القرار، وتوجهت من الإدارة العامة للتعليم الصناعي إلى مكتب

الأعمال النقابية مباشرة حيث عرضت الأمر على المدرك العسكري ومن كان موجودا من قدامى النقابيين، وبعد فترة صمت سأل المدرك الحاضرين عما إذا كان حمدي بك رئيس قسم العمال بالبوليس السياسي له يد في هذا الموضوع، وكان رأي الغالبية بالإيجاب.

وبعد خلو المكتب إلا منا نحن الثلاثة بدأنا في مناقشة الظروف الجديدة في الحركة النقابية المصرية، والإعلان الذي صدر عن عقد مؤتمر النقابات العالمي في سبتمبر ١٩٤٥، وضرورة أن تمثل فيه الحركة النقابية المصرية، وفكرة تكوين لجنة تحضيرية للعمل على سفر مندوب يمثل عمال مصر، ثم تطرقنا إلى مناقشة الخطوات التي اتفق عليها لإعلان نواة لحزب الطبقة العاملة المصرية، ثم الخطوات العملية لتنفيذ ذلك، ونسيت في زحمة المناقشة واستيلائها على كل تفكيري موضوع التعيين في الواحات الخارجة حتى انتهت المناقشة، وتحدد مشروع للخطوات المقبلة للعمل في اللجنة التحضيرية لعرضه على النقابيين وزعماء العمال، وكذلك خطوات العمل في لجنة العمال للتحرير القومي لعرضها على لجنة التأسيس، وقبل انصرافي

استوقفني المدرك وسألني عن رأيي في موضوع التعيين في الواحات مشيرا إلى أن ذلك سيترتب عليه حرمان الطبقة العاملة المصرية من جهدي وحرماني من لذة ومتعة الكفاح، وبدأ الزميلان يشرحان لي عناصر تفضيل الرفض والبقاء في القاهرة، وفي الحقيقة أنني كنت مقتنعا داخليا بهذا ولكن أمام وضعي الاقتصادي والمعيشي كنت أريد مساندة، ووجدتها في قول العسكري وتصديق المدرك عليه بأنه لا يجوز أن أتخلى عن مسئوليتي قبل الطبقة العاملة في هذا الظرف الدقيق، وأحسست بأنني قد ألقيت عن أكتافي حمل جبل عندما أعلنت بقائي في القاهرة مع الاكتفاء بالقروش التي أحصل عليها من حسابات النقابات وتدريس العربية بصفة مؤقتة، وحتى أحصل على عمل يحسن أجره من حالتي المعيشية.

وانغمست في العمل بصورة أنستني كل شيء حتى نفسي، وحتى بطني التي لم تكن تلح علي إلحاحا مصِرا، رغم أنها كانت أحيانا تقضي يوما كاملا لا يزورها فتات، وحرصت في نفس الوقت على أن أوفر لزوجتي وابني الخبز وأرخص الغموس، وساعدني على ذلك أنني لم تكن لي مصاريف

خاصة فلا سجاير ولا قهوة ولا غيرها، كما أن توزيع دخلي أيام عملي في شركة سباهي وما قبلها بحيث كان أقل من نصفه لمنزلي وأسرتي وأكثر من نصفه للعمل النقابي، كل ذلك ساعد على عدم شعور أسرتي بهبوط حاد في مستواها المعيشي، وساعدني ذلك على الاندفاع بكليتي إلى العمل صباحا في مكتب الأعمال النقابية وظهرا في تدريس اللغة العربية، ومساء في العمل النقابي باللجنة التحضيرية، والعمل السياسي بلجنة العمال للتحرير القومي "الهيئة السياسية للطبقة العاملة".

وقد انتخبت بعد ذلك سكرتيرا للجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر في مؤتمر النقابات العالمي التي سافر المدرك إلى مؤتمر النقابات العالمي ممثلا لها، حيث كانت تضم عديدا من النقابات التي اشتركت فيها على نطاق القطر كله، وكانت هذه اللجنة أيضا هي أحد الجناحين اللذين تكون منهما مؤتمر نقابات عمال مصر في عام ١٩٤٦، وقام إسماعيل صدقي بحله وإلغاء وجوده مع ما ألغى من هيئات وطنية وديمقراطية في حملته المسعورة تحت ستار مكافحة الشيوعية في ١١ يوليه ١٩٤٦، وأما لجنة العمال للتحرير

القومي فقد أعلنت في ٨ أكتوبر ١٩٤٥، وكنت واحدا من هيئاتها التأسيسية المكونة من ثمانية وقعوا بأسمائهم على برنامج وبيان اللجنة الذي أذيع على الشعب المصري مطبوعا، وقد أفردت جزءا من مذكراتي لكل من اللجنتين، وتحدثت عن كل منهما بالتفصيل في غير هذا الكتاب.

لجنة المندوبين العامة

أعود إلى الفترة التي أعقبت خروجنا من المعتقل مباشرة، فقد وجدت أن لجنة المندوبين العامة التي كانت موجودة مع وجود النقابة وكهيئة معاونة لها، قد أخذت بين يديها قيادة العمل الكفاحي بمنطقة شبرا الخيمة، وأخذت تعقد اجتماعاتها على القناية الزلط، ولما بدأ البوليس في مراقبة المكان ثم قام باحتلاله، أخذت اللجنة العامة تعقد اجتماعاتها أحيانا في الحقول وسط عيدان الذرة وأحيانا في القرى والعزب، وكان المندوبون يجدون صعوبة كبيرة في تأمين الاجتماع الذي كان يحضره أكثر من ستين مندوبا، ولهذا انتخبوا لجنة قيادية عليا لقيادة الكفاح اليومي من سبعة أعضاء كما سبق أن ذكرت، وكانت مهمة هذه اللجنة داخل حدود الخطة التي تضعها لجنة المندوبين العامة، وكانت القرارات الهامة والخطيرة مثل الإضراب العام لجميع عمال النسيج الميكانيكي لا تبت فيها إلا اللجنة العامة بناء على اقتراح اللجنة العليا، وبهذه الصورة تكون لجنة المندوبين العامة قد قامت مقام مجلس إدارة النقابة، واللجنة القيادية العليا قد قامت مقام هيئة مكتب النقابة.

ولقد أثمر هذا النظام تقوية واستمرارا للترابط والتلاحم الكفاحي بين العمال؛ مما أجبر أصحاب الأعمال والجهات الحكومية على أن تتفاوض مع اللجنة القيادية العليا كلجنة منتخبة من جميع عمال المنطقة لندافع عنهم، وتتفاوض باسمهم مع كل المسئولين وأصحاب الأعمال بعد حل النقابة.

وكان من نتيجة نجاح اللجنة بهذه الصورة حدوث ضجة في اتحاد الصناعات والجهات الإدارية، فبدءوا في تدبير وسائل أخرى لمحاربة العمال، وكان من تلك الوسائل القبض على بعض العمال وترحيلهم إداريا إلى بلادهم الأصلية عن طريق أقسام البوليس، والتشديد على عمدة البلد ومشايخها بأن يتحفظوا عليهم ولا يدعوهم يغادرون القرى، وكان هذا الإجراء الغريب يدفع العمد والمشايخ وأهالي البلاد إلى سؤال العامل عن السبب في ذلك فيشرح العامل لهم قضيته وظروف عمله هو وزملائه، وفي الغالبية العظمى كان العمد والأهالي يجمعون نفقات سفرهم في العودة إلى شبرا الخيمة، وفي الحالات التي كان العمدة يخاف من غضب رجال البوليس والإدارة عليه، كان يتظاهر بأنه لا يعرف شيئا عن مغادرة العامل لبلده.

ولقد أدت عملية الترحيل هذه وما كان يقوم به العمال المبعدون من شرح لقضيتهم وعرض لآرائهم في قضية الوطن الأساسية وقتئذ، وهي الاستقلال التام وجلاء جيوش الإنجليز وحلفائهم عن مصر والسودان ووحدة وادى النيل، وما وجده الأهالي في أبنائهم هؤلاء من تغير في الفكر والثقافة -أدى ذلك كله إلى إيجاد رأي عام عاطف على العمال وما عرضوه من أفكار، وشمل العطف الغالبية العظمى من الأهالي من فلاحين وتجار وغيرهم.

كان هذا الرأي العام يعجب بالعمال الذين يقفون في وجه سلطة الدولة والحكومة وأصحاب المصانع والأغنياء، ووجد هذا الرأي العام في كثير من القرى وأذكر منها على سبيل المثال، زنارة وتطاي والجعفرية وغيرها.

وقد استطاعت لجنة المندوبين واللجنة العليا أن تحصل على الثقة الكاملة والمطلقة لعمال النسيج الميكانيكي، وخاصة في شبرا الخيمة للأسباب الآتية:

١- مقاومة هجوم الرأسمالية والحكومة على العمال، وإفشال كل محاولات تخفيض الأجور ومحاولات

سحب الحقوق التي حصل عليها العمال، بل والحصول على حقوق جديدة.

٢- توحيد صفوف العمال، والقضاء على كل المحاولات التي قام بها عملاء أصحاب الأعمال لتفريق صفوف العمال وبث عوامل الفرقة والتطاحن بينهم، وحل كل المشاكل التي تقع بين العمال حتى ما يقع بين الزوجات والجيران في البيوت عن طريق لجنة مندوبي المصنع، فإن لم تستطع فعن طريق اللجنة العليا التي كانت تشرك بعض الأهالي أحيانا في قطع عوامل التطاحن من جذورها واستبدالها بأسس للتعاون.

٣- ابتكار وسائل جديدة للكفاح كفلت نجاح معارك العمال بأقل الخسائر وفي أحيان كثيرة بدون خسائر على الإطلاق، وذلك بالتخطيط المدروس للمعارك إعدادا وتنظيما وتنفيذا، والذي يضع في حسابه كل الظروف، ويفترض أسوأ الفروض من أجل الحصول على أحسن النتائج.

٤- رفع قضية على وزارة الشئون الاجتماعية للمطالبة بإلغاء قرار حل النقابة، ثم تذكير العمال بالقضية التي كانت جلسات نظرها تعتبر مهرجانات يحضرها عدد كبير من العمال الذين كانوا يجددون البيعة للقيادة الجديدة التي حلت محل النقابة، مع تجديد الأمل في عودة النقابة كما كانت دارا وقيادة.

ولم تكتسب اللجنة القيادية العليا ثقة عمال النسيج الميكانيكي فقط، ولكنها أيضا خرجت إلى النطاق العام، ومثلت بهذه الصفة عمال شبرا الخيمة في كافة مجالات العمل النقابي والوطني، فاشتركت في اللجنة التحضيرية لمندوبي نقابات عمال مصر في الاتحاد العالمي للنقابات على قدم المساواة مع النقابات المسجلة، بل إن تمثيل العمال في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة قد تم بثلاث مجموعات من المندوبين، إحداها تمثل مؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية، والثانية تمثل اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر، والثالثة تمثل عمال شبرا الخيمة، وتتكون من ثلاثة من أعضاء لجنتها القيادية؛ وهم عبد العليم عمارة ومحمد شطا وعبد المقصود أبو زيد.

ولقد ساعد على انكماش لجنة المندوبين العامة واللجنة القيادية العليا واقتصارهما على تمثيل عمال شبرا الخيمة وحدهم دون باقي عمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها -توقع صدور حكم المحكمة بتأييد حل النقابة العامة بعد اللعبة التي قام بها أعضاء الأخوان المسلمين من عمال النسيج الميكانيكي، وتكوينهم نقابة خاصة بشبرا الخيمة بمساعدة مصلحة العمل، وتقدمهم فعلا بأوراق تسجيلها لمصلحة العمل، وفي نفس الوقت اتجه بعض عمال النسيج الميكانيكي لتكوين نقابة خاصة بعمال القاهرة وحدها؛ مما جعل قضية إلغاء قرار حل النقابة العامة غير ذي موضوع.

وقد وصلت قوة التنظيم في اللجنة العامة وثقة العمال بها إلى حد كان يكفي فيه أن تتخذ تلك اللجنة قرارا بالإضراب العام، ثم يقوم المندوبون بإبلاغ هذا القرار إلى العمال في مصانعهم، كان يكفي هذا لكي تنفذ جميع المصانع قرار الإضراب خلال نصف ساعة فقط من اتخاذ القرار.

وكان آخر عمل قامت به اللجنة العامة للمندوبين في المنطقة قبل تصفيتها بمعرفة الإرهاب الحكومي هو الإضراب الكبير عام ١٩٤٦، والذي بدأ أثناء وجودي في

السجن في قضية مجلة الضمير، وبصرف النظر عن رأيي في هذا الإضراب ودوافعه ونتائجه الذي أوضحته في غير هذا المكان، فيكفي أن مطلب حل مشكلة عمال شبرا الخيمة كان من المطالب الأساسية التي تقدم بها مؤتمر نقابات عمال مصر، والتي دعا جميع عمال القطر المصري إلى الإضراب العام من أجل تحقيقها في يونيه ١٩٤٦، وهذا ما ذكرته بالتفصيل في الجزء الخاص بمؤتمر نقابات عمال مصر، والذي سبق أن نشرته في مجلة الكاتب القاهرية الشهرية.

تصفية قيادة العمال بشبرا الخيمة

تكتلت كل القوى المعادية للطبقة العاملة المصرية للقضاء على القيادة العمالية الجديدة التي حلت محل النقابة العامة التي حلتها وزارة الشئون الاجتماعية، وسلكوا كل الطرق واستخدموا كل الوسائل لتحقيق غرضهم، من التشكيك إلى المقاومة العلنية إلى الضرب من الداخل، ولم يكن ذلك بمستغرب ولكني أود أن أقول أن بعض أخطاء هذه القيادة كانت قاتلة، وكان الإضراب العشوائي من أكبر تلك الأخطاء، ولم يكن الخطأ في الإضراب كإضراب ولكن الخطأ كان في عدم تقدير الظروف التي قام فيها الإضراب، وفي الإعداد والتخطيط له، ثم في طريقة قيادته وتنفيذه، وأخيرا في عدم مراعاة ذلك كله لإنهاء الإضراب بأقل الخسائر بعد أن اتضح فقدان الأمل في نجاح الإضراب، وكان آخر اجتماع ضم الغالبية العظمى من أعضاء لجنة المندوبين العامة ولجنتها القيادية وعدد من عمال النسيج الميكانيكي -هو الذي عقد بمقر مؤتمر نقابات عمال مصر يوم ٢٣ يونيه ١٩٤٦. وقد قبض على كل من حضروا هذا الاجتماع الذي كان مخصصا للإعداد التنفيذي لقرار

الإضراب العام لعمال القطر المصري الذي اتخذه المؤتمر من أجل تنفيذ مطالب المؤتمر، ومنها حل مشكلة عمال شبرا الخيمة المضربين.

وبعد أن حققت النيابة العامة مع جميع المقبوض عليهم بتهمة اجتماع غير مشروع، وقررت الإفراج عنهم بعد مرافعة عدد كبير من المحامين الوفديين -وجهت النيابة العامة تهمة التحريض على الإضراب إلى أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر النقابات، وكنت منهم باعتباري أحد سكرتيري المؤتمر اللذين نشرا قرار الإضراب في الصحف بتوقيعهما، أما عمال شبرا الخيمة فقد حولوا إلى سجن بنها حيث تعرضوا للتعذيب والإهانات، وعندما خرجوا من السجن وجدوا أن حالة المنطقة قد حدث فيها متغيرات كثيرة بل وجذرية، فالإضراب قد خرب، واستعانت الحكومة وأصحاب الأعمال بأعضاء جماعة الأخوان المسلمين من العمال ورؤساء ومديري المصانع في تشغيل المصانع بعمال استجلبوهم من أقاربهم وأبناء بلادهم وقراهم، أو من مناطق أخرى وخاصة من المحلة الكبرى، واستطاعوا تشغيل العامل على نولين بنفس أجر العامل على النول الواحد سابقا، وكان

حمدي منصور مدير مصنع فرنسوا تاجر للنسيج رقم ٢ بشبرا الخيمة من أشرس من قاتلوا بضراوة ضد العمال فاشتغلت الماكينات بنسب تراوحت بين ١٠% و ٩٠%، وبين النسبتين اختلفت الحالة من مصنع إلى آخر.

ووجد المندوبون أنفسهم بعد أن خرجوا من سجن بنها وقد فصلوا من مصانعهم ووزعت قوائم بأسمائهم على جميع المصانع، مع التنبيه المشدد بعدم تشغيلهم، بالإضافة إلى مطاردات البوليس لهم والقبض على من يوجد منهم في المنطقة وترحيله إلى مسقط رأسه في القرى.

ولا شك عندي في أن وجود إسماعيل صدقي – عدو الطبقة العاملة المصرية رقم ١- ورئيس الاتحاد المصري للصناعات على رأس الوزارة خليفة لمحمود فهمي النقراشي الذي سقطت وزارته بعد مذبحة كوبري عباس الشهيرة، لا شك في أن صدقي كان له دور كبير في تشديد القبضة الإرهابية التي أدت في النهاية ومع استمرارها وتصاعدها إلى فرار عدد كبير من المندوبين لا من المنطقة فحسب، بل من المهنة كلها، والتحقوا بمهن أخرى كفراش أو عامل فني في مدرسة، أو عامل في شركات النقل كسائق أو كمساري،

أو عامل في مصلحة حكومية أو في مهنة أخرى، ومنهم من اتجه إلى التجارة الصغيرة كالبقالة أو الجزارة أو كخردواتي أو قهوجي، وكان أكبر نجاح حققه إسماعيل صدقي هو إخراج عدد كبير من القيادة العمالية المكافحة من نطاق مهنة النسيج الميكانيكي كلها.

ولا بد هنا من الاعتراف بأن انقسام الحركة الاشتراكية في مصر إلى عدد من المنظمات المتطاحنة، وانعكاس ذلك على عمال منطقة شبرا الخيمة، ونزول أكثر من منظمة إلى ميدان عمال النسيج الميكانيكي للاستئثار بضم أنشط العناصر الواعية إليها، مع الطعن في المنظمات الأخرى وتوجيه الاتهامات إليها وإلى أفرادها، كان لذلك أثره الذي لا ينكر على وحدة العمال الصلبة وتفتيتها، تلك الوحدة التي كانت السلاح الرئيسي في المعارك النضالية.

ومن الأخطاء القاتلة في رأيي هو اتجاه اللجنة القيادية العليا إلى التحدث باسم عمال شبرا الخيمة وحدهم الذين هم جزء من عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها، فاشتركت في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة باسم عمال شبرا الخيمة، واشتركت في مؤتمر نقابات عمال مصر باسم عمال

شبرا الخيمة بعيدا عن اللجنة التحضيرية التي كانوا أعضاء فيها من قبل، واتصلت بالقادة النقابيين في المهن الأخرى باسم عمال شبرا الخيمة، واتصلت بالمسئولين في الحكومة، ونشرت البيانات في الصحف باسم عمال شبرا الخيمة، كل ذلك دون أن تشرك معها عمال المهن الأخرى كالزجاج والكراسي والكاوتشوك وغيرها، وقد أدى ذلك ،وكان لا بد أن يؤدي، إلى وجود انفصام بين عمال النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة وبين عمال النسيج في المناطق الأخرى، بل وبينهم وبين عمال المهن الأخرى في شبرا الخيمة ذاتها، وانفصلوا بذلك عن عمال النسيج الميكانيكي في حلوان وإمبابة والمطرية والزيتون وعين شمس وروض الفرج وشبرا مصر، أولئك الذين كانت تضمهم النقابة العامة قبل حلها، والذين ساهموا في نشاط النقابة وكفاحها، واشتركوا أيضا في جني ثمار نجاحاتها وكانوا مصدر قوة أساسية لها، والذين كانت بهم أقرب إلى اتحاد منها إلى نقابة كما جاء بقرار حلها.

نقابة الإخوان المسلمين:

بعد نحو شهرين من حل النقابة العامة، وبعد أن ثبت فشل كل ما أرادت تحقيقه الجهات المعادية للعمال من وراء حل النقابة بما فيها مصلحة العمل وأصحاب الأعمال وأجهزة الحكومة المختلفة، وبعد أن قبضت لجنة المندوبين العامة على زمام القيادة العمالية في المنطقة بشكل جعل حركة العمال الكفاحية تستمر بنفس الدرجة التي كانت عليها قبل حل النقابة بل وتطورت إلى الأمام، عند ذلك قام عمال النسيج من أعضاء جماعة الأخوان المسلمين بالدعوة لتكوين نقابة خاصة بمنطقة شبرا الخيمة، وقيل يومها أن ذلك جاء تنفيذا لقرار صدر إليهم من المركز العام للجماعة بالقاهرة، وقدمت إليهم مصلحة العمل بمساعدة مفتشيها كل التسهيلات لاستكمال أوراق وإجراءات تسجيل تلك النقابة، وكان الهدف من ذلك هو طعن العمال ونقابتهم من الخلف، وبالفعل كان تكوين النقابة الأخوانية ضمن الأسباب التي أدت إلى ثبات قرار حقل النقابة العامة.

ولا بد هنا من أن أُذَكر بتأكيدٍ من واقع معايشتي أن كثيرين من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في شبرا

الخيمة قد تركوا عضوية الجماعة رغم تدينهم بعد عدة أحداث بدأت بالإصرار على تكوين النقابة الإخوانية رغم وضوح ضررها، ثم اشتراك عدد من أعضاء الجماعة – وإن كان يعد على أصابع اليد الواحدة – في إرشاد مخبري البوليس السياسي على أماكن اختفاء بعض مندوبي العمال والمساهمة في القبض عليهم، وأخيرا كان تكوين الإخوان للجنة القومية في مواجهة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة مع ما في ذلك من أضرار بالقضية الوطنية، كل ذلك وغيره أدى -كما قلت- إلى خروج عدد كبير من المتدينين المسلمين في شبرا الخيمة من جماعة الإخوان المسلمين.

الضرب من الداخل:

لم تضعف حركة العمال الكفاحية نتيجة تكوين النقابة الإخوانية التي لم تقم بأي نشاط بين العمال، وفشل ما كان مرجوا تحقيقه من تكوين تلك النقابة بانصراف العمال عنها، بل إن العمال الشرفاء قد خططوا بتوجيه من لجنة المندوبين العامة للاستيلاء على النقابة ودارها، وتحويلها إلى هيئة كفاحية، ثم اتخاذها مقرا لنشاط اللجنة القيادية العليا فامتنع الأخوان عن فتح الدار نهائيا.

وفكر بعد ذلك أعداء العمال في الالتجاء إلى الضرب من الداخل، وذلك بإعادة الكرة في الطريق الذي سلكوه وفشل أثناء وجود النقابة عندما وجه ف. أ- اتهامات إلى محمود العسكري وثبت كذبها، وأدانت لجنة التحقيق موقفه كما سبق أن ذكرت، وقد تحققت بعد ذلك من أن هذا الشخص كان أحد الأصابع التي حاول بها أصحاب الأعمال تفجير النقابة من الداخل، ولهذا فسوف أعرض لظروف ارتباطه بالنقابة.

بدأت القصة عندما قامت شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بفرض نقابة على العمال، كل أعضائها من عملاء الشركة، وقضت بمساعدة الحكومة على محاولة العمال تكوين نقابة منهم ولهم بعيدة عن نفوذ الشركة وسيطرتها، وللتاريخ لا بد أن أذكر أن عبد الحميد عبد الحق كان له دور في مناصرة الشركة ضد العمال، بل إنه قاد بنفسه عملية الانتخاب التي زيفت فيها إرادة العمال، وقد ترتب على ذلك فصل النقابيين الأحرار والحكم على عدد منهم بالحبس شهرا، وعندما حضر هؤلاء إلى النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي في شبرا الخيمة رحبت بهم، وقدمت

إليهم المساعدات المالية، كما ساعدت غالبيتهم على الالتحاق بالعمل في مصانع النسيج في شبرا الخيمة والقاهرة.

وفي تلك الفترة حضر هذا الشخص – ف. أ – باعتباره أحد المضطهدين من عمال المحلة الكبرى النقابيين، والتحق بالعمل مساعدا في أحد مصانع النسيج بشبرا الخيمة عن طريق بعض الرؤساء الذين كان يعرفهم من قبل، وأعلن أنه مرتبط بالعمال ولن يشترك في نقابة الرؤساء فرحبنا به زميلا مكافحا، واشترك في النقابة العامة للعمال، وأبدى نشاطا كبيرا أهله لأن ينتخب عضوا في مجلس إدارة النقابة بل وسكرتيرا مساعدا في هيئة المكتب، وقد عرفنا بعد حل النقابة وبعد أن وضحت ألاعيبه ضد العمال -أنه كان يعمل بطريقة خبيثة على إيجاد الفرقة بين العمال، وأنه كان ينقل كل ما يعرفه من أخبار النقابة إلى صاحب العمل الذي يعمل عنده وبعض الرؤساء المعادين للعمال، كما كان يتلقى منهم خططهم لتنفيذها في النقابة.

وفي عام ١٩٧٨ كنت أستعرض بعض أحداث كفاحنا القديم مع الزميل أحمد علي خضر، وجاء ذكر هذا الشخص وفوجئت بقول أحمد خضر أنه كان يعرف أنه عدو للعمال،

وأن هذا الشخص سيئ جدا قبل أن يحضر إلى شبرا الخيمة، واستطرد أحمد خضر يقول أنه كان يقص على والده ذات مرة بعض كفاحات عمال النسيج الميكانيكي والنقابة العامة وأشاد بكفاح ف. أ، وإذا بوالده يقول له أنه إنسان سيئ جدا، وقد قام بدور قذر ضد عمال المحلة الكبرى، وخرج منها مطرودا بعد أن افتضح أمره أمام جماهير العمال.

كان والد أحمد عاملا بشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وكان ضمن من تعرضوا خلال حياتهم لكثير من المتاعب والمشاق بسبب نشاطهم الوطني والعمالي، ولا يزال أحمد خضر يكرر تلك المواقف التي كان يختلف فيه مع والده معترفا بأن هذا الوالد كان أبعد نظرا وأصوب رأيا، وخاصة رأيه في أضرار سيطرة المثقفين على حركة الطبقة العاملة المصرية. وكذلك إصراره على أن من يخون مرة يجب ألا يؤمن جانبه أبدا، لأن الشرف كعود الكبريت إذا أشعله صاحبه مرة، استحالت إعادته إلى ما كان عليه.

وبعد حل النقابة كانت أخطر عمليات الضرب من الداخل تلك التي قام بها البوليس السياسي، إذ استطاع بالترغيب والترهيب أن يجبر عددا من العمال على العمل كمرشدين له

ضد زملائهم، ينقلون إلى مخبري البوليس السياسي كل ما يستطيعون معرفته من أخبار العمال الكفاحية وآرائهم، وقد عرفت من هؤلاء عددا وإن كان قليلا جدا، وسأقص حكاية اثنين منهم فقط كنماذج.

أما أولهما فهو – ح. ع الذي كان يعمل معي نساجا بقسم الحرير في مصنع سباهي ١ بشبرا الخيمة، وكان واحدا من مندوبي الصفوف طيبا هادئا، وكنت قد لاحظت عليه في الأيام الأخيرة لعملي بالمصنع أنه قد انطوى على نفسه، وكنت أحس أنه يحمل فوق ظهره حملا أكثر من طاقته، ولهذا كنت أشفق عليه وأتقبل منه أي أعذار حتى عن حضور لجنة المندوبين بالمصنع، وكنت أدافع عنه أمام زملائه الذين كانوا يتهمونه بالتقصير والتخاذل.

ولا زلت أذكر تلك اللحظة التي كنت فيها سائرا في شارع شبرا عند سانت تريزا في عام ١٩٤٦ ووجدته جالسا على مقهى على ناصية شارع خمارويه، وقبل أن أحييه ناداني فذهبت إليه، وجلست بناء على طلبه في مكان منزو بالداخل كان شبه خال من الرواد، وبدأ يقص علي قصته.

لقد تزوج من إحدى قريباته من شهور قليلة، وبعد قصة حب عنيفة فضلته بسببها على الكثير من أهل بلده الذين طلبوا يدها، رغم أن منهم المدرس والتاجر وصاحب الخمسة فدادين يملكها، وهذه الزوجة حامل الآن في الشهور الأولى، ووالدته ليس لها عائل غيره بعد أن توفي والده، فتركت القرية هي وأخته الفتاة ذات الأربعة عشر ربيعا ليعيشا معه في الحجرة التي سكنها في شبرا مصر، وقد رضيت زوجته بذلك، وأكرمت أمه وأخته فزاد حبه لها، وعندما فصل من عمله ولم يستطع الحصول على عمل آخر، أخفى ذلك عن أحبائه الثلاثة، وتداين حتى لم يجد من يقرضه، وضاقت به الدنيا حتى فكر في الانتحار كوسيلة وحيدة للخلاص من عذاباته.

وقابله أحد مخبري البوليس السياسي الثلاثة المختصين بعمال النسيج الميكانيكي والذين يعرفهم كل العمال جيدا، فقبض على يده وطلب منه الذهاب معه لمقابلة عمر بك حسن رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية، فلم يقاوم ولم يعترض، لأنه كان مقتنعا في داخليته بأن أي مكان يقذف به فيه سجنا كان أو معتقلا لن يكون أسوأ مما هو فيه، وعلى

الأقل.. سوف يجد أحباؤه الثلاثة عذرا له في عدم الإنفاق عليهم.

وفي المقابلة فوجئ بأن عمر حسن يعرف كل مشاكله وظروفه، بل ويعرف معلومات لم يكن هو يعرفها بتلك التفاصيل التي ذكرها عمر حسن؛ مثل خلاف أمه مع أخوتها ومع بقية أفراد العائلة بعد وفاة والده مما دفعها إلى الحضور للقاهرة هي وابنتها، فأحس بأنه في شبه غيبوبة، وأفاق على صوت عمر حسن وهو يطلب له طعاما.. ليس فولا وطعمية.. ولكن سندوتشات كفتة وطرب.

تنهد تنهيدة طويلة مسموعة وعيناه مثبتتان في سقف المقهى، ثم أطرق برأسه حتى أسندها على الترابيزة، وعندما رفع رأسه وجدت الدموع في عينيه فأشحت بوجهي عنه تألما وإشفاقا، وإذا به يمسك بي ويقول:

لا تتركني.. لا تتركني حتى أتم لك قصتي.. إنني في حاجة إليك.. لقد لعب بي عمر حسن الكرة، تارة يخوفني من مصير زوجتي وأختي واتجاههما إلى الانحراف لسد صرخة البطون القاسية، وتارة بوعده بالمساعدة في الحصول على عمل مستقر وثابت وبعيد عن المشاكل وفي وظيفة حكومية

إذا أردت، وتارة يهددني بالسجن والتشريد الذي ينتظرني إذا استمرت حالتي على ما هي عليه، وتارة يظهر لي التودد والتاطف والعطف والرغبة في مساعدتي لوجه الله والوطن، حتى وجدت نفسي في النهاية مسلوب الإرادة، ورغم هذا فإنه عندما عرض علي أن أعمل معه رفضت حتى استكمال الطعام الذي قدمه لي وأكلات بعضه، وانتفضت واقفا كأنما لدغتني حية، فاعتذر عمر حسن بلطف وبأنه لا يقصد إلا مصلحتي وتركني أنصرف.

وفي فجر اليوم التالي، ولم يكن النوم قد لامس جفونه بعد أن قضى الليل كله في استعراض واسترجاع كل ما دار بينه وبين عمر حسن، تارة يجد نفسه في السماء وأخرى يجد نفسه في الأرض السابعة، وإذا بالباب يدق وعندما فتحه دخل رجال البوليس السياسي وأخذوا يقلبون كل ما يجدونه في الغرفة باسم التفتيش، وبعد أن أوثق كتافه اثنان منهم، حاول آخر أن يغازل زوجته وأخته في حضوره، ثم أخذوه إلى غرفة الحجز بقسم روض الفرج.

وفي المساء طلبوه لمقابلة عمر حسن.. وبعد فترة صمت استطرد يقول:

لا أريد أن أطيل عليك، ففي مكتب عمر حسن قبلت أن أعمل مع البوليس ضد زملائي العمال، وأخذت خمسة جنيهات لتسديد الديون، ووعد بخمسين قرشا عن كل تقرير أقدمه.. يعني بالإنتاج.. ولا أكتمك أن مقاومتي كانت قد انتهت تماما قبل أن أدخل مكتب عمر حسن، فقد أحسست أنه يستطيع أن يقبض علي ويودعني السجن ثم يرسل هذا الفاجر الذي غازل زوجتي وأختي ليعتدي عليهما، ولو أنه طلب مني وقتها العمل بدون مقابل لقبلت، ولقد سألت نفسي وأنا جالس معك الآن أكثر من مرة.. لماذا ناديتك لأعترف لك بجريمتي؟ وحاولت أكثر من مرة أثناء حديثي أن أوقفه فلم أستطع، والآن.. وبعد أن أحسست بالهواء يدخل صدري، وبعد أن زال الحجر الكبير الذي كان يكتم نفسي، فإنني أحسست براحة كبيرة ولكني لا أدري لماذا استدعيتك لكي أحكي لك خيبتي؟ ثم انفجر في بكاء صامت لم يكن له تعبير إلا الدموع وارتجاف الجسم مع الصمت.

كانت المفاجأة قد ألجمت لساني وصلبت عضلاتي حتى عيني، ونسيت أنني شعرت بأنهما قد رمشتا منذ بدء حديثه، ووجدتني بعد فترة صمت أقول له: وماذا تريد مني؟

قال: أريد منك المساعدة.. أرشدني.. أنقذني.. ماذا أفعل؟

قلت له: اهرب.. خذ أهلك واهرب إلى أية منطقة أخرى بها مصانع نسيج، والتحق بالعمل واستقر.. ولا تقل لأحد هنا شيئا عن موعد خروجك من القاهرة، ولا عن الطريقة التي ستخرج بها، ولا عن المكان الذي سوف تذهب إليه.. لا تخبر أحدا بذلك حتى ولا أنا.. وأخرجت من جيبي جنيها أعطيته له لكي يستعين به على نفقات السفر، وتركته دون أن أسلم عليه، ومنذ تلك اللحظة لم أره.. ولم أسمع عنه.. ولا اختيلت به حتى الآن.. ولا أدري ما إذا كان ما يزال على قيد الحياة أم أنه قد مات.

وهناك حادثة ثانية نجح فيها البوليس السياسي فـي اختراق صفوف عمال النسيج الميكانيكي، فقد استطاع عمـر حسن أن يستولي استيلاء كاملا على – م. ح – المساعد بأحد مصانع النسيج بشبرا الخيمة في تلك الفترة، وعضو اللجنـة التي قادت المنطقة في مواجهة كثير من العواطـف، وبعـد خروجي من السجن في قضية مجلة الضمير جـاءني أحـد الزملاء الذين أثق في إخلاصهم لينتحي بي جانبا ويخبرنـي أن هذا الشخص له علاقة بالبوليس السياسي، وذكر لي بعض

القرائن التي يمس بعضها الناحية الماليـة وتصـرفاته فيهـا وكذبه في بعض الأحيان، وتغييره بعض المواقف عند نقلها. وفي أحد الاجتماعات الضيقة عرض أحـد الـزملاء فكـرة مراقبة م. ح. وفعلا كلف ثلاثة من الزملاء بمراقبة المشكوك فيه حتى رآه أحدهم وهو يدخل مبني وزارة الداخليـة فـي مساء أحد الأيام، ولما سأل زميلنا الحارس الواقف على باب الوزارة عن اسم الشخص الذي دخل لأن له ابن عم يعتقد أنه هو لأنه شبيه به، وأن قريبه هذا ضابط بوليس في الأرياف، ولعله جاء لقضاء بعض المصالح في الـوزارة، فـرد أحـد المخبرين الواقفين قرب باب الوزارة بأنه ليس مـن ضـباط البوليس ولكنه يأتي أحيانا لمقابلة علي بك حسـن، وعنـدما قص الزميل ذلك علينا، بعد ذلك أبديت عدم اقتناعي بثبـوت الإدانة بالجاسوسية حتى كنت ذات مساء فـي دار النقابـات بمقر مؤتمر نقابات عمال مصر عندما جاءني أحد الـزملاء وهو يلهث من الجري الطويل ليخبرنـي أن م. ح. د. عنـد عمر حسن الآن بوزارة الداخلية، وأنه تـرك زمـيلا آخـر لمراقبته وطلب بعض الموثوق فيهم لمشاهدته وهو خارج من وزارة الداخلية، فذهبت معه وانتظرنا في شارع منزو حتـى

رأيناه نحن الثلاثة، وحرصنا على ألا يلمح أحدا منا، وقابلناه بعد نصف ساعة تقريبا بمقر مؤتمر نقابات عمـال مصـر، فسألته متصنعا المزاح عن السبب في تـأخره عـن موعـد الاجتماع، ومشكلة عمال شبرا الخيمة على رأس قائمة جدول الأعمال، فأجاب بجدية مفرطة بأنه كان متوعكا، ولولا أهمية وخطورة الاجتماع لما غادر الفراش، وحاورته كثيرا رغـم ضيق بعض الزملاء منى بسبب ضياع وقت المجتمعين الذين كانت غالبيتهم العظمى لا تعلم شيئا عما حدث، ولكنه أصـر أنه خرج من بيته إلى مقر الاجتماع مباشـرة، وأن الوقـت الذي استغرقه في المواصلات لم يزد على نصـف سـاعة، ولما انتهى الاجتماع أخبرت المدرك والعسـكري وبعـض الزملاء الموثوق بهم بما حـدث، وأمـن الـزميلان اللـذان شاهدت معهما الحادث على كل ما ذكرت، ومنذ تلك اللحظة قررنا عزله تدريجيا، وتحذير الزملاء الذين نثق في حسـن قبولهم للحقيقة على مرارتها والذين نخشى عليهم منه، وقـد افتضح أمره بعد ذلك فتجنبه الزملاء وأبعدوه عن الاشـتراك في اجتماعاتهم واتصالاتهم، وعندئذ بصقه عمر حسن بعد أن مصه، وبعد أن أصبح عاجزا عن تقديم أية مساعدة للبوليس

بعد أن قاطعه العمال علانية، وكان عمر حسن قد نفخ فـي هذا الشخص حتى ظن أنه قد أصـبح نـدا لـرئيس القلـم المخصوص، ثم هوى به حتى وضعه تحت كعب حذائه.

فبعد أن كان عمر حسن يعطي لهذا الشخص خمسين جنيها في كل شهر في البداية عندما كان يحتل مكانا بـارزا في قيادة العمال، وبعد أن أصبح منبـوذا مـن العمـال ولا يستطيع أن ينقل إلى البوليس مداولات العمال وقراراتهم، ولا يستطيع أيضا أن ينفذ خطط البوليس بين صـفوف العمـال، عند ذلك عرض عمر حسن علـى م. ح. د المنبـوذ ثلاثـة جنيهات فقط في كل شهر كمرتب لمخبر رسـمي وإلا فـلا مليم. وتركه عمر حسن حتى لحس التراب كما يقول المثـل البلدي قبل أن يساعده في الالتحاق بعمـل بأحـد مصـانع النسيج، وبأجر يكفيه لكي يعيش في الكفاف.

وفي أواخر أيام حياة هذا الشخص وقبل أن يمـوت بفترة قصيرة، دعاني أحد العمال لأرى الغرفة التي يسـكن فيها م.ح، وكان هذا العامل ممن راقبوه وأثبتوا تعاونه مـع البوليس، ودخلت الغرفة فلم أجد فيها إلا جلبابا فقـط معلقـا على مسمار بالحائط لا يسر العين ولا يريح الأنف، ولـيس

على بلاط الغرفة أي شيء للنوم أو الجلوس عليه، وعلمـت أنه كان يستعير من صاحب المنزل الذي كان يسـكن فيـه حصيرة قديمة في مساء كل يوم لينام عليها ويعيدها إليه في الصباح من اليوم التالي ليفرشها المالك في أرضـية غرفـة جلوس الضيوف، كما عرفت من صاحب المنزل أن م. ح قد افترى فترة من الزمن، وكانت كل تنقلاته بالتاكسي، وأنه في – أيام العز – اشترى بدلتين بخمسة وعشرين جنيها في شهر واحد، وقبل مضي خمسة أشهر باعهما معا وفي وقت واحد بأربعة جنيهات ليأكل بها، ورغم أنه التحـق بعمـل بأحـد مصانع النسيج إلا أن حالته المعيشية لـم تتحسـن، ويقـول صاحب المنزل تعليلا لذلك:

إن الله قد نزع البركة من كل ما يضع فيـه يـده أو يوضع في يده.

ومرت الأيام، وظننت أنه قد اتعظ وتاب، حتى كنت ذات مساء من أيام المعركة الانتخابية عـام ١٩٥٧، حيـث كنت في سرادق بالعباسية أقيم للدعاية للمرشح الدكتور عبـد العظيم أنيس، وقام البوليس بالاعتداء على السرادق ومطاردة من كانوا فيه، وبعد أن ابتعدت عن مكان السرادق وجلسـت

على مقهى بلدي صغير في شارع جـانبي، فوجئـت بهـذا الشخص م. ح. يصحب سيد بدر مخبر البـوليس السياسـي ليرشده على مكاني في المقهى، وليقبض علي مع من قـبض عليهم، وأودعت في سجن قسم العباسية يومين أفـرج عنـي بعدهما، وذهبت إلى المقر الانتخابي لعلي رخا بشارع شبرا، فوجدت هذا الشخص فيه، فلم أتمالك نفسي وحكيت القصـة بأعلى صوتي فطردوه ، وذاعت القصة بين العمال فكان كلما دخل حفلا انتخابيا طرد منه، فقد يستطيع الإنسـان أن يقنـع نفسه باحترام عدوه، ولكنه لن يجد إزاء الخائن إلا الاحتقـار وتجنبه كالوباء.

إذا كانت الحركة الوطنيـة قـد تعرضـت لأقسـى الضربات في عهد وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٤٦ الذي اتسم بدمويته وشمولية حملاته الإرهابيـة، واتسـاعها ضـد الوطنيين والديمقراطيين ، فإنه كان للحركة النقابية في عهده نصيب خاص بها من إرهابه، فقد فرض رجـال البـوليس السياسي أنفسهم على النقابات ووصل الأمر إلى حد حضور بعض المخبرين لاجتماعات العمـال فـي النقابـات، بـل وحضروا بعض جلسات مجالس إدارات النقابـات، وعنـدما

بدأت النقابات تقاوم هذا الاعتداء عليها، قام البوليس باحتلال مقار النقابات ومنع أي اجتماعات فيها، وبالنسبة لمنطقة شبرا الخيمة فإنه قد حدثت أحداث ووقائع كثيرة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتاريخ الطبقة العاملة المصرية.

ولما كانت كتابتي هذه هي مذكرات في أساسها، وكان كثير من تلك الأحداث قد وقع في فترة الشهور الخمسة التي قضيتها في السجن في قضية مجلة الضمير من أول يناير حتى ٣٠ مايو ١٩٤٦، فقد رجعت إلى بعض الزملاء الذين عاصروا تلك الأحداث ونقلت عنهم ما قالوه، وهاأنذا أورد هنا ما تكرر ذكره على لسان أكثر من واحد منهم ، مشيرا إلى الأحداث ودون الدخول في تفاصيلها، وكذلك ما أمكنني الحصول عليه من معلومات من الصحف والمجلات، وفيما يلي بعضه على سبيل المثال:

١- أثناء أحد إضرابات عمال النسيج في المنطقة ، حاول ضابط نقطة بوليس شبرا البلد وكان اسمه "إبراهيم كامل"، حاول أن يعتدي على العمال، ونزل من فوق دراجته البخارية وصفع أحد العمال على وجهه، فثار العمال وطاردوه، وألقوا بالموتوسيكل

في الترعة أمام مصنع حمصـي ، ولـولا تـدخل مندوبي العمال ومنعهم للعمال من ملاحقته لفتكوا به، وظل إبراهيم كامل يجري حتى اختفى عـن أعـين العمال.

٢- في أحد الإضرابات التي قام بهـا عمـال مصـنع فرنسوا تاجر رقم ١ بالشرقاوية، استدعى إسـماعيل صدقي قوات الجيش لمحاصرة المصـنع وإخـراج العمال منه؛ حيث كانوا معتصـمين بداخلـه، فقـام العمال باستخدام خـراطيم الميـاه ضـد الجنـود، فتراجعوا وضربوا صهريج المياه الخاص بالمصنع، وعندما بدأت القوات تتقدم من المصنع مرة ثانية قام العمال بكهربة أبواب المصنع وأسواره التي كانـت ملفوفة بالأسلاك الشائكة، فاستخدم إسماعيل صـدقي دبابات الجيش لكسر أبواب المصنع واقتحامه وقـام جنود الجيش والبوليس باعتداء وحشي على العمال.

٣- أمر إسماعيل صدقي بأن تعسكر قوات من الجيش والبوليس بأسلحته في الأماكن الرئيسية، وبالقرب من تجمعات العمال في شبرا الخيمة، وقد حدث عند

خروج العمال من مصانعهم لتناول طعام الغداء، حدث أن وقف العامل أحمد الحلواني يتحدث مع أحد الجنود المعسكرين بصفة دائمة أمام المصنع، وتطرق الحديث إلى كيفية استعمال البندقية، وكانت بندقية الجندي في أيديهما فخرجت منها طلقة أصابت العامل المذكور في بطنه، فقضت عليه وخرجت من ظهره، فأصابت العامل محمد عواد محمد فتوفي على الأثر.

وما إن سمع العمال صوت الطلق الناري حتى سرت بينهم إشاعة بأن الجندي قد قتل عاملين منهم فانهالوا عليه ضربا، فجرى الجندي والتجأ إلى أحد المصانع واختبأ فيه، وأخذ العمال يقذفون المصنع بالحجارة حتى كسروا أبوابه ونوافذه.

وحاول بوليس مركز قليوب الذي وصل إلى مكان الحادث بعد إبلاغه، حاول إخراج الجندي من المصنع فلم يستطع، وأصيب الجندي أثناء ذلك بإصابات خطيرة، فاستعانوا بمديرية القليوبية والمسئولين في القاهرة، فجاءت قوات كبيرة من البوليس والجيش وطوقت المنطقة، وأخذت تطلق النار

في الهواء للإرهاب[٩٢]، فهاج العمال وخرج أهالي القرى بما لديهم؛ الرجال بالعصي والفئوس، والنساء بأغطية الحلل وتحرج الموقف، ولم تهدأ الحالة إلا عندما وصل مدير القليوبية الذي كان العمال يعرفونه وكانت له مواقف بجانبهم في لجنة التوفيق وغيرها، وبمجرد وصوله أمر قوات الجيش والبوليس بالابتعاد عن مكان الحادث، وأمر بصرف ١٣٠ مائة وثلاثين جنيها تعويضا فوريا لأسرتي القتيلين، وهو مبلغ يعتبر كبيرا بمقياس تلك الفترة، كما أمر أن يتم نقل الجثتين إلى قريتيهما ودفنهما، بما يترتب على ذلك من نفقات على حساب الدولة، وكذلك نقل كل من يريد من العمال أن يسافر مع الجثة لتشييع جنازتها، فهدأت الحالة ونقلت الجثتان للمستشفى لغسلهما دون تشريح كطلب العمال، كما نقل الجندي المصاب للعلاج.

٤- كانت مشكلة عمال شركة النيل للمنسوجات بشبرا الخيمة من أهم الأحداث البارزة في إرهاب الحكومة للعمال في تلك الفترة، وقد بدأت المشكلة بإعلان

---

[٩٢] المصري ١٢ – ١١ – ١٩٤٥، والوفد المصري ١٣ – ١١ – ١٩٤٥.

الشركة عن نقل آلاتها من مصنعها بشبرا الخيمة إلى الإسكندرية، حيث كان لنفس الشركة مصنع آخر، ثم بدأ تنفيذ الخطة برفع بعض الأنوال من الأماكن المثبتة بها في عنابر الإنتاج، ووصلت سيارات النقل استعدادا للتحميل، فسارع العمال إلى احتلال فناء المصنع، ونام أحد مندوبي عمال المصنع وهو النساج علي خليل أمام أول سيارة لمنع تحركها رافضا أن تمر السيارة إلا على جثته، وساند عمال المصانع الأخرى والأهالي عمال شركة النيل في موقفهم، وأقنعوا سائقي سيارات النقل بعدم تحميل الآلات والعودة بالسيارات فارغة رغم كل تهديدات مديري المصنع ورجال البوليس، وبذلك فشلت أول محاولة لنقل المصانع وتشتيت العمال كان من الممكن أن تمتد لتنفذ في عديد من المصانع لو كانت قد نجحت.

ولكن المحاولة بدأت من جديد بإيعاز ومساندة من إسماعيل صدقي رئيس اتحاد الصناعات في وقت كان هو رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، فقام العمال بمقاومة

المحاولة الثانية، فقامت الشركة بغلق المصنع، وأعلنت مصلحة العمل أنها قد اتفقت مع الشركة على صرف أجور العمال حتى يتم نقل المصانع، أو يبت في القضية التي تقرر عرضها على لجنة التوفيق يوم ١٢ مايو ١٩٤٦، فاضطر العمال إلى احتلال المصنع والمبيت فيه[٩٣] ثم أجلوا عنه سلميا.

وطالت المدة والعمال دائمو الشكوى مطالبين بفتح المصنع إلى أن يصدر حكم لجنة التوفيق دون مجيب، وأخيرا صدر الحكم لصالح العمال، وهو يقضي بإلزام المصنع بدفع أجور العمال عن شهر ونصف شهر يومية كاملة، وشهرين ونصف شهر ربع يومية، وذلك لأن العمال كانوا قد تعطلوا عن العمل أربعة أشهر[٩٤].

٥- اتسعت هجمة الحكومة والرأسماليين على عمال مصر بشكل عام وعمال النسيج الميكانيكي بشكل خاص، واتخذت شكل التجويع بغلق المصانع وفصل العمال بالجملة، فاحتل عمال شبرا الخيمة المصانع

---

[٩٣] الوفد المصري ١١ و ١٤ – ٥ – ١٩٤٦.

[٩٤] الوفد المصري ٢٠ – ٥ – ١٩٤٦.

ثم أخلوها سلميا، فقامت الحكومة بإصدار الأمر بغلاق المصانع إلى أجل غير مسمى، فتقدم العمال بأربعة اقتراحات لحل الأزمة [٩٥]؛ وهي:

١- إصدار الأمر بفتح المصانع وعودة العمال إلى العمل.

٢- الكف عن اتخاذ الإجراءات التعسفية ضد العمال ومندوبيهم.

٣- إطلاق سراح جميع العمال المقبوض عليهم.

٤- سرعة الفصل في قضاياهم ومطالبهم بواسطة لجان التوفيق.

وكان إسماعيل فخري مدير الأمن العام بوزارة الداخلية قد قام بخدعة غير نظيفة، فاستدعى العمال المندوبين عن زملائهم لمقابلته، وبعد المقابلة تم القبض عليهم وأودعوا سجن قليوب، وفي نفس الوقت تم القبض على مائة عامل من عمال النسيج الميكانيكي قام أعضاء جماعة الإخوان المسلمين بالإرشاد عن أسمائهم وعناوينهم باعتبارهم من قادة

---

(٩٥) الوفد المصري ١ – ٦ – ١٩٤٦.

المنطقة، ونظرت المعارضات في أمر حبسهم بعد ذلك، وأفرج عنهم بثلاثة جنيهات كفالة لكل منهم[٩٦].

وفي يوم ٢٩/ ٦/ ١٩٤٦ نشر العمال بيانا في الصحف[٩٧] موجها من عمال شبرا الخيمة إلى عمال مصر عامة، جاء به أن أصحاب الأعمال في شبرا الخيمة يريدون أن يستغلوا أزمة البطالة ليخفضوا أجور العمال إلى النصف، وليجبروهم على العمل اثنتي عشرة ساعة بدلا من تسع، وليأخذوا على العمال تعهدات تحرمهم من حقوقهم التي يكفلها الدستور والقوانين، وليقضوا على قادة العمال وليحطموا النقابات.. والحكومة ترسل إلى شبرا الخيمة قواتها، وتلقي بالعمال في السجون، وتعمل الجمعيات المفسدة في شبرا الخيمة وعلى رأسها الأخوان المسلمون على تحطيم وحدة العمال.. إن خمسة عشر ألف عامل في شبرا الخيمة ينتظرون صوتكم يا عمال مصر كي تعينوهم في شدتهم، واذكروا أن أزمة البطالة هي أزمتكم، وأن مشكلة الأجور هي مشكلتكم، وأن تقوية النقابات هي تقوية لكم.. وقد اتخذت

---

[٩٦] الوفد المصري ٣١ – ٥ – ١٩٤٦، و ٣و ٤– ٦ – ١٩٤٦.

[٩٧] الوفد المصري ٢٩ – ٦ – ١٩٤٦.

هجمة الحكومة شكلا غير إنساني عندما قام ١٢ عاملا من عمال النسيج الميكانيكي بالإضراب عن الطعام في منزل أحدهم مطالبين بحل مشكلتهم، وعندما ساءت حالتهم الصحية نقلوا إلى مستشفى قصر العيني، وهناك رفضوا تعاطي الدواء الذي اقتصر على التغذية الصناعية، وأصروا على الإضراب حتى تحل مشكلتهم ومشكلة زملائهم عمال شبرا الخيمة، ولكن الحكومة هددتهم بالطرد من المستشفى إذا لم يعدلوا عن الإضراب، ثم قامت فعلا بإلقائهم في الطريق العام وهم في حالة إعياء شديد[٩٨].

٦- وبعد فتح المصانع عاد كثيرون من العمال إلى أعمالهم تحت ضغط الحاجة وصراخ البطون، وتحت قسوة موجه الإرهاب وما قام به أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من خطوات لتفريق صفوف العمال، والتي نشر عمال شبرا الخيمة استنكارات عديدة لها في مختلف الصحف والمجلات، لدرجة أن اثنين من مديري المصانع وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين في نفس الوقت، وهما عبد الله دحروج

[٩٨] الوفد المصري ٣٠ – ٦ – ١٩٤٦.

منصور وفؤاد علي خليل، قد مرا على عدد من مندوبي العمال، وعرضوا عليهم مبلغا من النقود كي يعملوا على تشغيل العمال المقيمين في القاهرة بالمصانع، مع إمضائهم على التعهدات[٩٩].

وبعد أن استقر العمل في المصانع بنسبة كبيرة نتيجة لكل تلك الضغوط وعودة غالبية العمال مهزومين إلى أعمالهم، رفضت جميع المصانع بلا استثناء تشغيل العمال الذين عرفوا بالدفاع عن زملائهم [١٠٠] ويزيد عددهم على ٢٠٠ عامل، كما لم تقبل المصانع تشغيل ربع العمال للتوفير فقط، رغم قبولهم كل شروط أصحاب الأعمال بما فيها العمل على نولين بدلا من نول واحد وبنفس الأجر تقريبا، والتوقيع على التعهدات التي رفضوا التوقيع عليها قبل ذلك، ولم يقم أي مصنع بإزالة أسباب شكاوى العمال الأخرى التي أدت إلى الإضرابات، وهي الشكاوى التي تستند إلى مخالفة أصحاب الأعمال للقوانين القائمة ورفضهم تنفيذ أحكام لجان التوفيق. وزيادة على ذلك فإن مصانع نسيج القاهرة قد فصلت جميع

---

[٩٩] الوفد المصري ١٢ – ٦ – ١٩٤٦.

[١٠٠] الوفد المصري ١ – ٧ – ١٩٤٦.

العمال، وعينتهم من جديد بأجور أقل وشروط عمل أكثر إجحافا، وقد بلغ عدد المفصولين نحو خمسمائة عامل.

٧- وتابعت الحكومة مطاردة قيادة عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها، بالطرد من العمل وتحرير محاضر التشرد، والقبض والسجن، وترحيل الأسر إلى الأرياف؛ حتى وصلت حالة بعضهم إلى درجة فوق طاقة الاحتمال الإنساني، ولعل مشكلة العامل أحمد علي خضر خير نموذج لما لاقاه مندوبو العمال المدافعين عن حقوقهم وحقوق زملائهم، والتي يشرحها الخطاب المفتوح الذي أرسله إلى وزير الشئون الاجتماعية[١٠١]، والذي شرح فيه حالته وتعطله عن العمل عشرين شهرا منذ حكم عليه بالحبس شهرا هو وأربعة من زملائه مندوبي عمال مصنع كسم وقباني بإمبابة، وبين أنه ذاق في تلك الشهور مرارة الجوع والحرمان، وقدم خلالها العديد من المظلمات والمذكرات التي نشرت بعضها في الصحف، ثم قرر في إحدى المذكرات الإضراب عن

---

(١٠١) وثيقة رقم ٧.

الطعام، وبدأه فعلا في دار مكتب العمل، ولكنه نقل إلى سجن قسم السيدة زينب؛ حيث تعرض للاضطهاد والتعذيب لحمله على العدول عن الإضراب، ثم حاول المسئولون في القسم أن يقنعوه بالسرقة أو الانتحار، ولما رفض حرروا له محضر تشرد قدم بسببه لمحكمة السيدة زينب في ١٥ أكتوبر ١٩٤٦، ثم تساءل عما إذا كان هذا هو جزاء عامل يعرف أن المصري له كرامة وحقوق يجب التمسك بها؟! وهل هذا جزاء من أراد أن يخدم بلاده ليرفعها بين الأمم؟!

وقال أحمد خضر أنه يوجه الخطاب المفتوح إلى الرأي العام جميعه؛ ليكون شاهدا على التعسف والظلم والاستبداد الذي يصب على رأس كل من يتمسك بحقوقه وإنسانيته في مصر.

أوضاع عمال النسيج الميكانيكي في عام ١٩٤٦

رغم أن الحكومة قد حلت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها في عام ١٩٤٥، إلا أن الحركة الكفاحية للعمال لم تخف ولم تضعف إلا بعد الضربات العنيفة التي وجهتها الحكومة وأصحاب الأعمال إلى القيادة العمالية التي حلت محل النقابة المنحلة، وكانت تلك القيادة الجديدة هي لجنة المندوبين العامة واللجنة القيادية العليا.

ولما كانت حركة الطبقة العاملة المصرية ترتبط ارتباطا عضويا بالحركة الوطنية المصرية؛ تؤثر فيها وتتأثر بها مدا وجزرا، فقد انعكس الجو الإرهابي الذي ساد عهد وزارة إسماعيل صدقي، والذي كانت قمته في الإرهاب تلك الحملة التي قام بها إسماعيل صدقي في ١١ يوليه ١٩٤٦ ضد الوطنيين والديمقراطيين تحت شعار مكافحة الشيوعية، بينما كان هدف تلك الحملة الحقيقي هو تصفية المد الوطني لتمهيد الطريق لتمر معاهدة صدقي – بيفن التي سقطت وسقط معها

صدقي، رغم ما قام به صدقي من اعتقال عشرات من العمال والمثقفين، ورغم قيام صدقي بغلق عديد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية كان من بينها مجلات يصدرها العمال؛ مثل اليراع والضمير، كما لا يمكن أن ننسى تلك الضربة التي وجهت إلى حركة الطبقة العاملة وإلى الحركة النقابية المصرية بالذات في شهر يونيه ١٩٤٦ بالقبض على أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال مصر، ثم ما أعقب ذلك من حل المؤتمر ضمن الهيئات الوطنية والديمقراطية العديدة التي حلها صدقي في ١١ يوليو ١٩٤٦، ولكي يلم القارئ بالجو الذي ساد تلك الفترة فإنني أكتفي بأن أقدم إليه أحد البيانات العديدة التي أصدرتها "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، والذي كان عنوانه "مؤامرة على الحركة الوطنية"[١٠٢]، والذي تعرضت فيه اللجنة لبعض الانتصارات الشعبية القديمة، ثم تعرضت لموقف الحكومة ومؤامراتها على مستوى معيشة الشعب، فلا عمل للعمال ولا تطبيق لكادر عمال الحكومة على عمال الشركات، ولا إنصاف للموظفين ولا حياة بعد ذلك للشعب، ثم تحدث البيان عن المؤامرة على

---

[١٠٢] وثيقة رقم ٨.

حريات الشعب فلا حرية للمناضلين النقابيين، ولا حرية للاجتماعات، ولا حرية للنشر، ولا حرية لكفاح الطلبة الوطني، وانتهى البيان بطلب وقف هذه الاعتداءات جميعها باسم الشعب وأهابت بالشيوخ والنواب ألا يقروا أي إجراء أو قانون يعين على هذه الاعتداءات.

وقد انعكس هذا الجو الإرهابي على الحركة العالمية في القطر كله بشكل عام وعلى عمال النسيج بشكل خاص؛ لأنهم كانوا أكثر الفئات كفاحية ونضالية، وأكثرها بالتالي حصولا على حقوق في فترة الحرب العالمية الثانية؛ مما جعل أصحاب الأعمال في تلك الصناعة وبمساعدة الحكومة- تسارع إلى العمل على سحب تلك الحقوق، وقد استطاعت بالفعل سحب كثير منها بعد أن تعرضت الحركة الكفاحية للعمال لجذر شديد كما سبق أن أوضحت، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية قد تأثرت نتيجة لذلك تأثرا شديدا، وأستطيع أن ألخص وضع عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها في تلك الفترة في بعض نقاط.

انقسم عمال النسيج الميكانيكي في القاهرة وضواحيها إلى قسمين؛ الأول يضم العاملين في منطقة شبرا الخيمة، وهم

الذين ركزت عليهم أجهزة البوليس بطشها وإرهابها. والثاني هم عمال القاهرة بأقسامها المختلفة، وقد اتجه هذا القسم الأخير من العمال إلى تكوين نقابة خاصة بهم، وإذا كان كل من القسمين قد بدأ في تضميد جراحه وتجميع صفوفه بعد الضربات العنيفة التي تلقاها، إلا أن عمال القاهرة كانوا أكثر توفيقا من عمال شبرا الخيمة، واستطاعوا أن يجعلوا نقابتهم من بين أنشط النقابات التي قامت بدور كبير في الفترة التالية، كما كان لها نصيب أيضا من مطاردات البوليس السياسي وأجهزة الأمن لأنشط العناصر القيادية فيها، وإني لأرجو أن يتمكن واحد أو أكثر ممن قاموا بدور بارز في تلك النقابة التي عرفت فيما بعد بنقابة "الظاهر" -أرجو أن يتمكنوا من تسجيل تاريخها الكفاحي.

انخفضت أجور عمال النسيج الميكانيكي إلى أقل من النصف نتيجة لتكثيف العمل؛ بتشغيل عامل النسيج على نولين بدلا من نول واحد وبنفس الأجر تقريبا، وهو الهدف الذي استطاع أصحاب الأعمال أن يحققوه في يوليه ١٩٤٦ بعد فشل كل محاولاتهم السابقة.

وكان لغلاق معسكرات وورش الجيش البريطاني وحلفائه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أثر كبير على عمال النسيج الميكانيكي وأجورهم، إذ عاد العمال الذين كانوا قد هجروا المهنة والتحقوا بالعمل "بالأورنس" جريا وراء الأجر المرتفع، عاد هؤلاء وقد أصبحوا ضمن العمال العاطلين يطلبون عملا في مصانع النسيج الميكانيكي، وأخذوا يقفون على أبواب المصانع طلبا للعمل، وهو مظهر كان قد اختفى منذ أكثر من عامين مضيا بفضل جهود النقابة العامة والقيادة العمالية التي حلت محلها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن العمال المفصولين من العمل لدى الجيش البريطاني وحلفائه كانوا يمثلون في تلك الفترة مشكلة اجتماعية لم يقتصر أثرها على عمال النسيج فقط، وإنما امتد إلى أنواع عديدة من قطاعات الشعب المصري، وذات نتائج خطيرة تحدث عنها محمد حسين هيكل في كتابه "مذكرات في السياسة المصرية"، وقد كون هيكل أثناء توليه وزارة الشئون الاجتماعية لجنة لحل المشكلة، فانتهت إلى اقتراح بأن تبيع السلطة العسكرية البريطانية هذه الورش والمصانع التي أقامتها أثناء الحرب إلى الحكومة المصرية.

وطلبت مصانع شبرا الخيمة وبمساعدة المديرين وبعض الرؤساء بها -عمالا من المناطق الأخرى كالمحلة الكبرى والإسكندرية وغيرها، وساعد على نجاح ذلك انخفاض الأجور في تلك المناطق، وقسوة ظروف العمل عما كان موجودا في شبرا الخيمة[١٠٣]، الأمر الذي زاد من عمق آثار البطالة بين العمال، ومكن أصحاب الأعمال من تنفيذ خطة فصل العمال القدامى ذوي الأجور المرتفعة، وتعيين آخرين بدلا منهم بأجور أقل من تكثيف العمل، ولم يقتصر الأمر بعد ذلك على النساجين وحدهم بل امتد إلى الرؤساء والمساعدين الذين ساهم بعضهم في إنجاح خطة أصحاب الأعمال في تخفيض أجور العمال، فتعرضوا لتخفيض الأجور ثم للفصل من العمل.

ونتيجة لذلك كله قلت الدخول النقدية للعمال، وانعكس ذلك على أهالي المنطقة من غير عمال النسيج، سواء في ذلك الفلاحون الذين قل أو انقطع دخل أبنائهم من العمال، أو صغار التجار الذين يبيعون للعمال حاجياتهم من بقالين

---

[١٠٣] انظر كتاب محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال، وخاصة محاضر لجنة النسيج.

وجزارين وخبازين وبائعي أقمشة وخياطين وصانعي أحذية وغيرهم، وبذلك أصاب المنطقة كلها كساد اقتصادي جزئي، وزادت المشكلة تعقيدا بسبب رفض أصحاب المحال أن يبيعوا للعمال العاطلين بالأجل، كما كانوا يبيعون لهم من قبل أثناء عملهم أو حتى في فترات الإضراب والاعتصام، مما اضطر معه كثيرون من العمال العاطلين إلى ترحيل زوجاتهم وأولادهم إلى أسرهم في القرى وهو ما كان يقاومه العمال من قبل.

أصبحت البطالة ظاهرة عامة ومألوفة بين عمال القطر المصري، ولم تقتصر على عمال شبرا الخيمة وحدهم، وبدءوا في تكوين الروابط والقيام بالمظاهرات، وكان من المألوف في الصحف أن تجد في كل يوم خبرا أو أكثر عن العمال العاطلين، والمطالبة بحل مشكلتهم، وقامت الصحف الوفدية في هذه الفترة بدور لجعل المشكلة حية في أذهان الرأي العام.

وقد تقدم حنفي الشريف عضو مجلس النواب بسؤال إلى الحكومة عن العمال العاطلين، وردت وزارة الشئون الاجتماعية بأن عدد من استغنت عنهم السلطات العسكرية قد

بلغ وقت تقديم الإجابات ٤٧٥٤٢ منهم ٦٩٢٥ من الفنيين، كما أعلنت الوزارة أنها قد أنشأت مكاتب للتقويم في كثير من عواصم الأقاليم[(١٠٤)].

وقد قام عمال النسيج الميكانيكي العاطلون في تلك الفترة بكثير من الجهود، وابتكروا بعض الوسائل للفت الأنظار إلى مشكلتهم، وللضغط من أجل إيجاد حل لبطالتهم، ومن تلك الجهود مرورهم على دواوين الحكومة ودور الصف في مظاهرات أو وفود لتقديم العرائض والمذكرات التي يشرحون فيها مشكلتهم.

ومن الأعمال التي أحدثت ضجة ودويا في تلك الفترة قيام بعض العمال العاطلين بدخول مطعم، وبعد أن يأكلوا حتى يشبعوا، يطلبوا من صاحب المطعم تسليمهم للبوليس لأنهم عاطلون ولا يملكون ثمن الطعام الذي أكلوه، وكان أصحاب المطاعم يقفون أحد موقفين. بعضهم كان يقول عوضي على الله ويترك العاطلين يغادرون المطعم ويمنع عماله من التعرض لهم. أما البعض الآخر فكان يدعو عماله إلى القبض

---

(١٠٤) الوفد المصري ١ – ٥ – ١٩٤٦.

على من يرفض دفع ثمن ما أكل، ويقوم بمشاجرة يلتف حولها عدد من المارة، فيقوم العمال العاطلون بشرح قضية البطالة وتعرضهم للجوع، وعدم قيام الحكومة بحل مشكلتهم، وكثيرا ما كان الأهالي يتدخلون لإطلاق سراح العاطلين الذين كانوا يرفضون أن يدفع أحد من الجمهور ثمن ما أكلوه، وقد أصر صاحب مطعم بالسيدة زينب ذات مرة على اصطحاب العاطلين لقسم البوليس، وعندما عرضوا على الضابط النوبتجي أطلق سراحهم بعد أن أقنع صاحب المطعم بأنه لا يوجد في القانون ما يعاقب على ما ارتكبه العاطلون.

وقد وصلت حدة المشكلة إلى حد تكرار اقتحام العمال للمطاعم في القاهرة والإسكندرية، وبعضهم اقتحم قصور الأغنياء في القاهرة وأرغم أربابها على تقديم الغذاء لهم[١٠٥]، وكان رد الحكومة على ذلك هو القبض على العمال الجياع وحبسهم، مما دفع بعض العاطلين إلى محاولة الانتحار داخل مكتب العمل وبحضور حامد العبد مدير المصلحة.

---

[١٠٥] الوفد المصري ٢٢ – ٥ – ١٩٤٦.

وتكونت عدة هيئات لتمثيل العمال العاطلين، وتقدمت إحدى تلك الهيئات بعدة اقتراحات لحل المشكلة كان من أهمها[١٠٦]:

١- أن تشتري الحكومة مصانع ومؤسسات الجيش الإنجليزي والأمريكي وتحولها للإنتاج المدني لإنقاذ حياة مليونين من المصريين من ناحية، ولتبني من الناحية الأخرى ركنا من أركان النهضة الصناعية التي لا سبيل بدونه إلى رفع مستوى الشعب.

٢- تقرير إعانة بطالة لا تقل عن نصف الأجر الفعلي لكل عامل متعطل.

٣- إلغاء ساعات العمل الإضافية التي يلجأ إليها بعض أصحاب المصانع بحجة نقص العمالة.

٤- خفض ساعات العمل الأصلية في جميع المصانع إلى سبع ساعات مع الاحتفاظ بمستوى الأجور الفعلية الحاضرة.

---

[١٠٦] الوفد المصري ٢- ٥ – ١٩٤٦.

٥- مكافحة حركة غلق المصانع، واستيلاء الحكومة على المصانع التي يرفض أصحابها استمرار العمل بها لتشغيلها لحساب العمال.

٦- البدء بتنفيذ مشروعات التوسع الصناعي وخاصة مشروع كهربة خزان أسوان.

وأما في الإسكندرية فقد أعلنت جبهة العمال العاطلين عن عقد اجتماع في يوم ٢٦ مايو ١٩٤٦ بحدائق نوبار، إلا أن البوليس حاصر المكان وقبض على ٤٠٠ منهم قبل الاجتماع، فقام الباقون بعقد اجتماع في مكان آخر وأصدروا القرارات التالية:-

١- مناشدة جميع الطبقات الشعبية لمناصرة قضية إخوانهم العمال العاطلين.

٢- تحديد يوم يتوجهون فيه بالاحتجاج وحث الحكومة على إيجاد عمل للعمال العاطلين.

٣- يحمل العاطلون الحكومة مسئولية ما قد يقع منهم نتيجة لإهمال شأنهم.

= بعد تصفية القيادة العمالية في شبرا الخيمة، وفصل جميع المندوبين من أعمالهم، وحصول أغلبيتهم على مكافآتهم

عن مدد خدمتهم أكثر سخاء مما نص عليه القانون؛ لأن أصحاب الأعمال كانوا يرحبون بدفع المكافآت ضعفا أو أكثر في سبيل التخلص من العضو القيادي من العمال، وقد اتجه كثيرون من هؤلاء إما منفردين أو مشتركين مع بعضهم البعض إلى شراء أنوال نسيج ميكانيكي مستعملة من تلك التي غزت السوق المصرية بكثرة في تلك الفترة، وهي الأنوال التي كان الإنجليز قد رفعوها من المصانع عندهم، وخزنوها ليقيموا مكانها مصانع للإنتاج الحربي، وكان من الظواهر المنتشرة في شبرا الخيمة وروض الفرج وشبرا مصر وغيرها أن تجد دكانا به نولان أو حتى نول واحد يملكها أو يساهم فيها أحد مندوبي العمال السابقين، وقد قمت أنا في تلك الفترة بتركيب عدد من الأنوال وتشغيلها مقابل أجر عن كل نول، كما اتجه بعض العمال المفصولين إلى العمل في الحكومة أو شركات أخرى بعيدة عن مهنة النسيج، وآخرون ،وخاصة من سكان القرى المحيطة بالمصانع، قد اتجهوا إلى الاشتغال في تجارة التجزئة أو الحرف.

وفوق أن ذلك قد حرم المنطقة من القيادة النضالية دفعة واحدة؛ مما كان له أثره في الهزة العنيفة والهبوط، فقد أدى

كذلك إلى ردة تخويف لبقية العمال الذين كان الخوف من التعرض لمثل مصير القيادة السابقة أقرب ثباتا في نفوسهم من التفكير في بدء التنظيم والمقاومة، خاصة مع ضعف الوعي.

= بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بانهزام المحور الفاشي – برلين – روما – طوكيو – وفتح البحار للملاحة، وتأمين طرق المواصلات بكافة أنواعها برية وبحرية وجوية، بدأت السلع المصنوعة وخاصة من المنسوجات تغزو السوق المصرية؛ مما كان له أثره في اضطرار أصحاب مصانع النسيج إلى قبول أرباح أقل بكثير مما كانوا يحصلون عليه في زمن الحرب، هذا بالإضافة إلى أن جزءا غير قليل من إنتاج مصانع الغزل والنسيج كان يسلم لجيوش الخلفاء بأسعار مرتفعة، وبعد الحرب كان لا بد من أن تعمل تلك المصانع لاستهلاك الجمهور.

وقد أدى كل ذلك إلى ظهور الركود الجزئي في صناعة النسيج؛ فباع الكثيرون من العمال الذين سبق أن اشتروا أنوالا كما ذكرت، باعوا أنوالهم، وهبط سعر النول الميكانيكي إلى أقل من نصف ثمنه السابق، أما أصحاب

المصانع المتوسطة والكبيرة فقد صمدوا حتى بدأت دورة انتعاش جديدة في المهنة.

= وكمحصلة لهذا كله اتجه العمل الكفاحي في منطقة شبرا الخيمة إلى شبه السرية أحيانا، والسرية الكاملة أحيانا أخرى، وساعد على ذلك تغلغل التنظيمات الشيوعية بين عمال المنطقة، وانشغال الواعين من العمال بالعمل التنظيمي على حساب العمل الجماهيري العلني الذي هبط إلى حد كبير.

عمال المحلة الكبرى:

ولكي تتضح الصورة فلا بد من إلقاء الضوء على حالة عمال النسيج الميكانيكي في مناطق أخرى، ومن مناطق تكتل عمال النسيج الميكانيكي في القطر كانت المحلة الكبرى.

وإذا نظرنا إلى عمال النسيج بشكل عام في هذه المنطقة، نجد أنهم يتكونون من ثلاثة قطاعات؛ الأول يعمل في النسيج اليدوي الذي كانت صناعته ما تزال مزدهرة، والثاني يعمل في مصانع النسيج الميكانيكي الصغيرة والتي يضم كل منها عددا قليلا من العمال، وإن كانوا في إجمالهم يمثلون كتلة

كبيرة لكثرة عدد المصانع، وأما القطاع الثالث فهو الذي يعمل في شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وهذا القطاع الأخير هو الأهم وهو مركز الثقل العمالي في تلك المنطقة، حيث كانت الشركة تضم نحو خمسة وعشرين ألف عامل، وكان عمال هذه الشركة ومنذ إنشائها يقعون تحت ضغط شديد من الشركة ورجال الإدارة، ويعملون في ظروف عمل غاية في القسوة أدت إلى عدة مصادمات دموية بين العمال من جانب، والشركة والحكومة بجيشها وبوليسها من جانب آخر وعلى فترات، وكان من تلك المصادمات إضراب عام ١٩٣٨ المشهور باسم إضراب المساعدين، والذي حدث فيه تكسير لأنوال أحد أقسام الشركة، وكان أخطر المصادمات ذلك الإضراب الذي حدث في عام ١٩٤٧، والذي استخدمت فيه الحكومة قوات كبيرة من البوليس والجيش بكامل أسلحتها، وأدى إلى قتل وإصابة وسجن عدد كبير من العمال وأهالي المدينة، ولا أستطيع أن أكتب هنا بالتفصيل عن عمال النسيج بالمحلة الكبرى وكفاحهم؛ لأن ذلك يستحق أن يكون موضوعا مستقلا أرجو أن أتمكن من كتابته بعد تجميع كل عناصره، ولكني سأمر

مرا سريعا على ظروف عمال المحلة الكبرى في تلك الفترة، فقد تقدم العمال بمذكرة موقعة من أكثر من مائة عامل[١٠٧] يمثلون جميع عمال الشركة، وأوضحوا فيها مطالبهم التي تتلخص في الآتي:

١- ضرورة كف الشركة في الحال عن السياسة التي تتبعها بالاستغناء عن العمال الذين مضت عليهم مدة كبيرة في العمل بالمصانع، وتعيين عمال جدد يحلون محل المستغنى عنهم.

٢- ضرورة كف الشركة عن غلق بعض الأقسام وتعطيلها؛ لأن تصرف الشركة يزيد عدد العمال العاطلين، ويضر مجموع الأمة التي لا تكاد تجد ما يفي بحاجتها من المنسوجات.

٣- زيادة أجور العمال زيادة معقولة؛ فإن الأجور الحالية لا تكفي لتوفير الضروريات للعمال وعائلاتهم.

---

[١٠٧] الوفد المصري ١٢ – ٦ - ١٩٤٦.

٤- وضع لائحة للجزاءات موقع عليها من مكتب العمل؛ فإنه لا وجود الآن لهذه اللائحة، بل الجزاءات توقع على العمال بدون حساب ولأتفه الأسباب، مع ضرورة صرف الغرامات وغيرها على مصلحة العمال كما يتطلب القانون.

٥- تنفيذ قانون عقد العمل الفردي وغيره من القوانين العمالية، فإن هذه القوانين لا تنفذها الشركة، وفي مقدمة الدلائل على ذلك عدم إعطاء العمال أجازات سنوية، وفصل العمال من العمل بدون إعطائهم مهلة، وإنذارهم، وتشغيل الأحداث ليلا، وغير ذلك من المخالفات الخطيرة التي تصيب حياة العمال بأبلغ الأضرار.

٦- تعيين لجنة للتحقيق مع العمال عند وقوع مخالفات منهم؛ حتى لا تجري الأمور كما هي عليه الآن من حيث فصل العمال بدون تحقيق ولأتفه الأسباب.

٧- ضرورة تخصيص المكافآت والخدمات الاجتماعية للعمال لا لكبار الموظفين.

وانتهت المذكرة بالمطالبة بإيفاد لجنة من وزارة الشئون الاجتماعية تقوم بالتحقيق في أحوال العمال بالمحلة الكبرى تحقيقا منصفا سليما مع اتخاذ الخطوات السريعة التي تكفل رفع الظلم عن كواهل العمال.

وبعد أن استمر العمال في مطالبتهم السلمية وشكاواهم إلى جميع المسئولين في الدولة لأكثر من عام دون جدوى، قامت الشركة بعمل استفزازي كان هو الشرارة التي أدت إلى كل ما حدث، وذلك بأن أصدرت الشركة لائحة للجزاءات تضر العمال جميعا، وتحرمهم من مكافآتهم عن مدة الخدمة، كما نصت اللائحة على إنذار كل عامل بالفصل إذا ضبطت معه صحيفة أو مجلة أو طعام أثناء العمل، أو إذا ضبط وهو يصلي أو عاري الرأس أثناء العمل.

كما وضعت الشركة خطة للاستغناء عن العمال تدريجيا، ويبلغ عددهم ١٢٣ ألف عامل، وبدئ فعلا في الاستغناء عن المساعدين والمباشرين والعمال والعاملات في الوقت الذي

تقوم فيه الشركة بتعيين عمال جدد بدلا من المستغنى عنهم وبأجور أقل[(١٠٨)].

وقام العمال إزاء ذلك بمظاهرة سلمية يهتفون فيها ضد الظلم، فقام ضابط الشركة المدعو – الحسيني أفندي – بإطلاق تسعة أعيرة نارية؛ فثار العمال، وحطموا ما وصلت إليه أيديهم من مكاتب الشركة خارج عنابر الآلات، وقد تدخلت الحكومة بكل أجهزة قمعها، وأدت الحوادث الدامية التي وقعت يومي ٢ و ٣ سبتمبر ١٩٤٧ إلى قتل أربعة عمال وجرح مائتين وسبعين جريحا، وقبضت الحكومة على ٦٠ شخصا منهم ٣٧ عاملا، والباقون من الأهالي وجميعهم ممن اعتقلوا أثناء تفريق المظاهرات، وبينهم عدد كبير من الصبية الصغار.

وقد حظي إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى في سبتمبر ١٩٤٧ بتأييد جماهيري واسع بين العمال والرأي العام عموما؛ إذ أضرب كثير من عمال مصانع شبرا الخيمة والقاهرة احتجاجا على المعاملة السيئة

[(١٠٨)] صوت الأمة ٥ – ٩ – ١٩٤٧.

التي لقيها زملاؤهم عمال المحلة الكبرى، وقاموا بإرسال البرقيات إلى المسئولين والصحف، وكذلك فعل عمال منطقة الزيتون والمطرية وغيرهم، ثم اتجه الرأي إلى تكوين هيئة عمالية تمثل عمال النسيج في القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى، وعلى أن يكون من مهامها الأساسية رعاية مصالح عمال المحلة الكبرى [١٠٩]. وصدرت تأييدات من عمال البحر ببورسعيد وشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية والطليعة العمالية لعمال الغزل والنسيج بالإسكندرية وسائقي السيارات وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة وعمال مصنع نسيج الأهرام ونقابة الفنادق والأندية المصرية وغيرها.

أما مطالب العمال التي أعلنوها أثناء وقبل الإضراب فهي:

١- حل مجلس إدارة النقابة؛ لأنه مكون من صنائع الشركة.

٢- الإقلاع في الحال عن سياسة توفير العمال.

٣- منح العمال مكافأة سنوية أسوة بالموظفين.

---

[١٠٩] صوت الأمة ٧ – ٩ – ١٩٤٧.

٤- إلغاء لائحة الجزاءات.

٥- رفع الأجور بنسبة ٢٥%.

٦- صرف أجور الأيام الستة التي أقفلت فيها الشركة أبوابها.

ونظرا لأهمية هذا الإضراب فقد سافر الزميل الراحل محمد يوسف المدرك إلى المحلة الكبرى وعايش الأحداث، وعاد بعد ذلك ليكتب عنها كتيبا عنوانه "حول مشكلة عمال المحلة"، ولم أتمكن حتى الآن من الحصول على نسخة منه، وأرجو أن أتمكن من ذلك فيما بعد.

أما حالة العمال في المحلة الكبرى فقد وصفها مصطفى كامل منيب في عدة مقالات نشرها بعد زيارته لمدينة المحلة الكبرى كأكبر مركز صناعي في الشرق، ويبلغ عدد سكانها ١٢٠ ألف نسمة، ويشتغل في شركة مصر للغزل والنسيج ثلاثون ألف عامل وعاملة، كما يعمل في المصانع اليدوية ١٥ ألف عامل.

وقد ورد في تلك المقالات أن أجر العامل الشهري سواء في شركة مصر أو في المصانع الأهلية يتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ قرش في الشهر، أما السكن فقد أقامت الشركة لكبار

موظفيها القصور والفيلات التي تكلف حمام المدير فيها سبعة آلاف جنيه، أما العمال – وقتئذ – يعيشون في مقابر تسمى عزبا بيوتها من الطوب، أو في غرف مهدمة، أو حوانيت ينام فيها كل عشرين عاملا على ثلاث دفعات بالتناوب بين المصنع والسكن والشارع. وأما العاملات فيسكن في قرى؛ حيث يسرن نحو ١٢ كيلومترا بعد منتصف الليل بين القرى والمصنع، وتحدث عن غذاء العمال الذي يتكون من الخبز الجاف والجبن القريش وبعض الحشائش، رغم أن الجو في المحلة الكبرى في الخريف والشتاء رطب ويحتاج إلى التغذية، وكثيرا ما يتعذر على العمال شراء الخبز الجاف فيشترون كسرات الخبز التي يجمعها الشحاذون ويبيعونها للعمال، ويحدث ذلك في الوقت الذي يوفر فيه بنك مصر للمديرين وكبار الموظفين الأغذية من كل الأنواع وبأرخص الأثمان، وكذلك المشروبات بما فيها الشمبانيا.

وعن الصحة ورد بالمقالات أن نسبة المسلولين والمصدورين من سكان المحلة الكبرى تبلغ ٩٠%؛ أي نحو مائة ألف شخص، وكانت نتيجة الكشف الطبي الذي أجري على عمال الشركة في عام ١٩٣٨ أن نسبة المصابين من

العمال والعاملات بالسل والنزلات الشعبية وغيرها تزيد على ٨٠% من مجموع العمال والعاملات نتيجة لسوء التغذية والسكن والإرهاق في العمل، دون أن تتخذ الحكومة أو الشركة الوسائل الفعالة للوقاية والعلاج.

في هذه الظروف الغير إنسانية كان يعيش عمال النسيج بالمحلة الكبيرة، وبهذه القسوة الوحشية كانت تقابل تحركاتهم في سبيل تحسين ظروف عملهم وظروف معيشتهم.

عمال النسيج بالإسكندرية:

إذا تحدثنا عن عمال النسيج الميكانيكي في الإسكندرية فإنه يبرز لنا دور شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية لامن حيث إنها أقدم شركات الغزل والنسيج في مصر، والتي أقامها رأس المال الأجنبي في مصر بهدف استغلال اليد العاملة المصرية الرخيصة فقط، ولكن وفي المقام الأول لدور تلك الشركة العنيف والمستبد في مواجهة عمالها، وقد تميزت تلك الشركة باستمرارية المشاكل فيها، وكذلك بمناصرة الحكومة المستمرة لها، وقد سبق أن ذكرت بعض الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالإسكندرية، وتقضي بالحكم على العمال بالحبس بتهمة الإضراب والتحريض

عليه، وكانت أكبر القضايا هي التي قدم بوليس الإسكندرية ٢٠٦ مائتين وستة من عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية إلى المحاكمة في شهر مايو ١٩٤٤، فحكمت على خمسة منهم بالحبس شهرا مع الشغل؛ وهم:

السيد محمد مناع – عبد المنعم إمام- حافظ السيد سلامة- عبد المنعم خاطر – محمد طه زهران، وحكمت على كل من محمد شحاته – إبراهيم السيد – فرغلي رضوان بالحبس خمسة عشر يوما.. وبالحبس شهرا مع وقف التنفيذ على 55 شخصا آخرين، وبراءة الباقين وهم ١٤٣ عاملا. وتصاعدت المشاكل بين الشركة وعمالها مما دعا محمد الدمرداش الشندي عامل النسيج الفني بالإسكندرية، وكان في نفس الوقت عضوا بمجلس النواب ضمن نواب الحزب السعدي، لأن يتقدم باستجواب للحكومة عن العمال المفصولين من شركات الغزل الأهلية، وعمال المياه والنور، وقال شارحا استجوابه أنه اعتقل مدة ٢٢ شهرا في عام ١٩٤٢ لأنه لم يوافق على سياسة شركة الغزل مع العمال، وكان وقتئذ مهندسا بالشركة، وعندما تدخل وزير الشئون انتهى تدخله بحفل تكريم أقيم للوزير في دار صاحب المصنع، ثم قال

الشندي أن الشركة تفضل العمال الأجانب على المصريين رغم زيادة إنتاج المصريين، ولم تأخذ الشركة باقتراح لجنة التوفيق بإحلال المصريين محل الأجانب، وتأليف مجلس للتحقيق مع العمال قبل فصلهم، كما قال أن شركة سباهي تفصل العمال الذين ينضمون إلى نقابات العمال، وأن الحكومة ألقت القبض على رؤساء نقابات العمال ولا يزالون مقبوضا عليهم بالرغم من إفراج النيابة عنهم[١١٠].

وقد استخدم البوليس السري سلاح التهديد بالقبض على النساء البنات؛ كما حدث مع والدة وأخت العامل عبد المنعم إبراهيم سكرتير نقابة عمال شركة الغزل الأهلية والمنسوجات المصرية بالإسكندرية، إذ هددوهما باستعمال القوة معهما ليخبراهم عن مكانه الذي اختفى فيه من مطاردات رجال البوليس.

وفي يوم ٢٨/ ٦/ ١٩٤٦ أرسل عشرة من عمال النسيج بالإسكندرية برقية إلى الصحف يعلنون فيها إضرابهم عن

---

[١١٠] الأهرام ٢٩ – ١ – ١٩٤٦.

الطعام بسبب عدم قيام الحكومة بحمايتهم من استبداد أصحاب الأعمال.

وإذا رجعنا إلى بعض ما سبق أن اتخذته شركة الغزل الأهلية والمنسوجات المصرية بالإسكندرية ضد عمالها منذ بداية عام ١٩٤٦ -نجد أنها تتلخص فيما يلي [١١١]:-

١- فصلت ٤١٠ عمال، ونشرت بأسمائهم قائمة بتهمة الامتناع عن العمل دفعة واحدة.

٢- فصلت ٢٠٠ عامل على دفعات بتهمة نقص الإنتاج.

٣- حددت للعمال نسبة ٦٠% من الحركة الميكانيكية للنول كحد أدنى للإنتاج، ولها الحق في أن تفصل أي عامل لا يحصل على هذه النسبة دون مكافأة ودون إنذار.

٤- ساعات العمل ١١ ساعة يوميا.

٥- جعلت الحد الأقصى لأجر العامل بالإنتاج عن كل ٨ ساعات ١٢ قرشا، مع احتساب الثلاث ساعات

---

[١١١] مجلة البعث ٨ فبراير ١٩٤٦.

الأخرى بأجر إضافي، رغم أن الشركة لم تجدد الاتهام منذ عام ١٩٣١.

٦- تستخدم الشركة القومندات والمهندسين كأداة ضغط على العمال، ويجري فصل العمال بدون الرجوع إلى مجلس تأديب شرعي.

٧- لا تدفع الشركة لعمالها مكافأة إنتاج، ولا تصرف لهم أقمشة شعبية كما هو حادث في شركات أخرى.

وبجوار ذلك كانت توجد بالإسكندرية نقابة لعمال النسيج الميكانيكي تضم عمال عدد من المصانع الصغيرة، اشترك فيها عمال مصنع نسيج شونمان بالقباري، وكانت من بينهم القيادة الفعلية للنقابة، وعمال مصنع الجبيلي بالقباري وعمال مصنع بولفارا بمحرم بك، ومصنع درة بالحضرة ومصنع الفانلات الذي كان كل من يعمل به من العاملات، ومصنع كونزيه شعراوي بالحضرة، وبذلك اتخذت هذه النقابة شكل

النقابة العامة واتخذت لها مقرا برقم ٨٧ شارع المكس بالإسكندرية، وسجلت تحت رقم ١٠٨ [١١٢].

وقد بدأت محاولات تكوين هذه النقابة قبل صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الخاص بالاعتراف بالنقابات، وكانت كل محاولة تفشل بسبب فصل المصنع للقائمين بها، وقيام البوليس بترحيلهم إلى بلادهم وقراهم، ومنعهم من دخول الإسكندرية، ولهذا تمت خطوات تكوين النقابة بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات بطريقة شبه سرية؛ حتى يتفادى العمال ضرب النقابة قبل تسجيلها، وقد ساعد أحد موظفي مكتب العمل بالإسكندرية واسمه عبد الله درويش في تكوين النقابة، وقدم خدمات كثيرة للعمال حتى تم تسجيلها، وكان رئيس مجلس إدارة النقابة هو يوسف العاصي، الذي أصبح في السبعينيات صاحب مصنع نسيج في شبرا الخيمة، وكان سكرتير النقابة عبد المنعم شافعي مقدم هذه المعلومات.

---

[١١٢] جميع المعلومات عن النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالإسكندرية مأخوذة من الزميلين سيد فتح الله وعبد المنعم شافعي اللذين عاصرا هذه الحركة، وقد تمت مقابلة معهما يوم ١٦ – ٣– ١٩٨١.

وبدأ العمال تعريف مدير مصنع شونمان بتكوين النقابة وكان هذا المدير أجنبيا، ولم يكتف هذا المدير بعدم الاعتراف بالنقابة، بل ثار في وجه أعضائها، وقرر فصل رئيسها يوسف العاصي، فقابل العمال ذلك بحملة من الاحتجاجات المكتوبة في صورة تلغرافات وعرائض أرسلت للمسئولين والصحف، ثم توقف عن العمل في فترات مدة كل منها نصف ساعة ولمرتين أو ثلاث مرات يوميا، وعندما كان يحضر البوليس والنيابة بناء على تبليغ مدير المصنع للتحقيق في الإضراب -يكون العمل قد عاد إلى حالته الطبيعية وبذلك لم يتعرض العمال للقبض أو السجن أو المحاكمة.

وإزاء فشل إدارة المصنع في إغراء يوسف العاصي بالمادة والرشوة، ومع استمرار حركة المقاومة من العمال- اضطرت إدارة المصنع إلى أن تعيد رئيس النقابة إلى العمل، فكان ذلك نصرا للعمال شجعهم على التقدم بعدة مطالب أهمها زيادة الأجور وحصلوا عليها فعلا، وعقب ذلك مباشرة قدم يوسف العاصي استقالته بعد أن انتصر العمال وانتصرت النقابة برجوعه للعمل، وحصول العمال على مطالبهم، وقد انتخب العمال محمد فهمي المهدي رئيسا للنقابة.

وفكرت إدارة المصنع في التخلص من النقابة، وقامت ببيع نحو ثلاثة أرباع آلات المصنع إلى شركة النزهة للغزل لصاحبها محمد السراقبي، وعندما بدأ فك الأنوال لنقلها إلى مقر الشركة المشترية، قاوم العمال ذلك واحتلوا المصنع، ومنعوا خروج الأنوال؛ فتدخل مكتب العمل والبوليس السياسي، وتم الاتفاق على أن ينقل كل عامل مع أنواله التي يعمل عليها، وأن يصرف للعمال أجرهم لحين تشغيل الأنوال في المصنع الجديد.

تولى رئاسة النقابة محمد فهمي المهدي كما سبق أن قلت، وقد وضع العمال نصب أعينهم هدفا أساسيا هو تنفيذ الاتفاق السابق الإشارة إليه، وبتوجيه من البوليس السياسي رسمت الشركة خطة للتخلص من أعضاء مجلس إدارة النقابة، وذلك بنقلهم إلى العمل على عدد من الأنوال المتجاورة مع تأخير نقل تلك الأنوال إلى نهاية العملية، حتى إذا جاء الدور على تلك الأنوال رفضت شركة النزهة قبول العمال بعد تسلمها للأنوال، وطالب العمال بتنفيذ الاتفاق فرفضت الشركة، وعند ذلك قام محمد فهمي المهدي رئيس النقابة بالإضراب عن

الطعام ومشاركته زوجته وأولاده في ذلك الإضراب، ومما يذكر أن تلك الزوجة كانت عاملة بنفس المصنع.

وفي أثناء الإضراب عن الطعام حاول البوليس إغراء زوجة محمد فهمي لكي تضغط عليه لفك الإضراب واعدين إياها بتعيين زوجها في هيئة نقل الركاب بالإسكندرية بأجر مرتفع وعمل مستقر ومريح فرفضت، وأعلنت تلك المساومة على العمال، وبدأت عملية تأييد واسعة للمضربين عن الطعام شملت عمال المصانع الأخرى، وزادت حركة الاشتراك في الإضراب عن الطعام حتى زاد عددهم عن عشرة نقلوا جميعا إلى المستشفى بعد أن ساءت حالة بعضهم الصحية.

وكجزء من عمليات التأييد للمضربين عن الطعام، اجتمعت الجبهة المتحدة لنقابات العمال بالإسكندرية وأصدرت القرارات الآتية[١١٣]:-

١- الاحتجاج على تصرفات أصحاب الأعمال.

٢- تأييد مطالب العمال المضربين عن الطعام، وتحميل الحكومة المسئولية.

---

[١١٣] الوفد المصري ٢١ – ٦ – ١٩٤٦.

٣- الاحتجاج بشدة على الموقف المخزي لمدير مكتب عمل كرموز.

٤- مطالبة وزارة الشئون الاجتماعية بتنظيم مكتب عمل كرموز ومراقبة أعماله.

٥- رفع مذكرة مستعجلة للحكومة تتضمن المطالبة بسرعة حل المشكلة، والعمل على إعادة المفصولين إلى عملهم فورا.

٦- إذا لم تنفذ الحكومة مطالب العمال فستدعو الجبهة إلى جلسة مستعجلة للنظر في تحديد يوم الإضراب العام احتجاجا على التسويف.

٧- إرسال برقيتين إلى السراي الملكية ورئيس الحكومة تتضمنان الاحتجاجات على تصرفات أرباب الأعمال وتهاون الحكومة.

وأمام اتساع حركة التأييد للمضربين عن الطعام، أصدرت الحكومة تعليمات بطردهم من المستشفى وإلقائهم في الشارع أملا في إفشال حركتهم، فتوجه العمال إلى محطة الرمل وهي من أكثر مناطق الإسكندرية ازدحاما، وناموا على شريط الترام فتوقفت حركة سيره، وفي نفس الوقت قام

بعض العمال بتوزيع بيانات على الجمهور تتضمن شرحا لقضيتهم ومطالبهم، فزاد عطف الرأي العام عليهم، وتجمهر الناس حولهم، فطارد البوليس المضربين عن الطعام مما دفعهم إلى اقتحام المستشفى الأميري ودخلوه ولكن البوليس طردهم منه مرة ثانية.

ويستطرد عبد المنعم شافعي قائلا أنه كان ضمن العمال بصفته سكرتيرا للنقابة، وتوجهوا بعد ذلك إلى سراي رأس التين الملكية حيث اعتصموا في حديقتها وقدموا التماسا إلى ناظر الخاصة الملكية، وقد حاول بعض موظفي السراي إفهامهم بأن يتوجهوا إلى الحكومة، وأن هذا الأسلوب غير لائق مع السراي الملكية، فرفض العمال مبارحة مكانهم، فاستدعى موظفو السراي البوليس الذي قبض عليهم وقدمهم للنيابة، وبعد التحقيق أفرجت النيابة عنهم بدون ضمان، وعند ذلك نقلهم البوليس إلى المستشفى ليكونوا تحت الرعاية الطبية.

ونتيجة لاستمرار وثبات حركة مقاومة العمال واتساع التأييد لها، واتخاذه شكل المساعدات المالية كالتي أوصلها اثنان من عمال شبرا الخيمة للمضربين عن الطعام وأسرهم

بالإسكندرية، عند ذلك بدأت المفاوضات التي انتهت بالاتفاق بين مدير شركة النزهة وعبد المنعم شافعي بصفته سكرتير النقابة ممثلا للعمال، وتم الاتفاق بمكتب زهران رشدي مفتش المباحث العامة وبحضور ممثل لمصلحة العمل، ويقضي الاتفاق بأن يعود جميع العمال إلى العمل دون أن يفصل منهم أحد، ونفذت الشركة الاتفاق بالكامل.

كانت أجور عمال شركة النزهة للغزل منخفضة جدا، ووعيهم ضعيفا عما كانت عليه الحال بين عمال النسيج الذين نقلوا إلى الشركة من مصنع شونمان، وخافت شركة النزهة من سريان الوعي بين عمالها القدامى، فعزلت عمال النسيج في مبنى مستقل، وخصصت لهم بابا للدخول والخروج.

ولم يكن أعضاء نقابة عمال النسيج الميكانيكي بالإسكندرية بمعزل عن زملائهم في شركة الغزل الأهلية، ولكنهم كانوا على صلة بهم، وكانوا يتبادلون الخبرات والمساعدات، من أمثلة ذلك ما حدث عندما اشتركت العناصر الواعية من الجهتين في إسقاط سيد ندا الذي كان رئيسا لنقابة عمال شركة الغزل الأهلية، والذي كان يستند إلى مساعدة الشركة والقسم المخصوص، وتمكنوا من إنجاح

صلاح غريب الذي انتخب بإرادة ورغبة العمال رئيسا لتلك النقابة.

وكذلك اشترك عمال النسيج الميكانيكي بالإسكندرية في الخطوات التحضيرية لتكوين الاتحاد المهني لعمال النسيج في القطر المصري، ويذكر عبد المنعم شافعي أنه قد اشترك في تلك الاجتماعات كل من علي طلخان وسيد خضير وعباس عبد العزيز من عمال القاهرة وعبد المنعم شافعي ومحمود عطا الله من عمال الإسكندرية والشيخ عبد الوارث عن مصبغة شركة مصر لنسج الحرير بحلوان، ومحمد عبده زهران ومحمد وهدان من دمياط، وقد عقد الاجتماع الأول في دمياط والثاني في حلوان نظرا لأن الضغط البوليسي كان شديدا على شبرا الخيمة والإسكندرية.

وقد أصيب محمد فهمي المهدي بمرض السل وتوفي نتيجة للإضراب عن الطعام وسوء التغذية.

رابطة العاملات

عند بداية عملي بمهنة النسيج بشبرا الخيمة عام ١٩٣٨ كان عدد العاملات قليلا جدا، وعلى سبيل المثال فقد كان

بمصنع سباهي عاملة واحدة فقط في قسم التجهيز، أما الأجانب فكان عدد النساء منهم يعادل عدد الرجال تقريبا، وكانوا يقومون في الغالب بالعمليات الفنية والإشرافية الرئاسية التي قام بها بعد ذلك المساعدون والرؤساء المصريون.

ورغم أن الفلاحة المصرية كانت تعمل كتفا بكتف مع الرجل في الأعمال الزراعية، إلا أن خروج البنت الفلاحة إلى العمل في المصانع قد استغرق فترة ليست طويلة تم فيها تحطيم التقاليد، وبدأ عددهن يزداد تدريجيا في صناعة الغزل والنسيج، وقد حالت هذه التقاليد أيضا دون اشتراك عاملة النسيج في بداية الأربعينيات في العمل النقابي، وبالتالي لم تدخل عاملة واحدة في نقابة عمال النسيج الميكانيكي حتى تاريخ حلها في ٢٩ أبريل ١٩٤٥ لا عضوة مجلس إدارة ولا حتى مشتركة، هذا رغم أن العاملات وخاصة في الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف بشبرا الخيمة (وولتكس الآن) قد اشتركن في الإضرابات سواء للتضامن مع العمال من أجل المطالب المشتركة، أو من أجل مطالب خاصة بهن،

ومع اتساع تشغيل العاملات في المصانع ازدادت مشاركتهن في الأعمال النقابية والكفاحية.

وقد حاولت بعض شركات وأصحاب مصانع الغزل والنسيج ضرب العمال والعاملات بعضهم ببعض عن طريق تشغيل العاملات بأجر أقل من أجور العمال في نفس العمل، بل وبدأت شركة الجوت في تشغيل البنات على أنوال النسيج، وفي مواجهة هذا الموقف لم تطالب النقابة من العمال محاربة العاملات كما كان يأمل أصحاب المصانع، وإنما رفعت شعار "الأجر المتساوي للعمل المتساوي"، فتبنته العاملات مع العمال، وقام الجميع بإضراب شامل في شركة الجوت المصرية انتهى في البداية بدفع أجور للعاملات مساوية لأجور العمال، ثم تشغيل العمال فقط على الأنوال وتشغيل العاملات في أعمال أخرى أقل مشقة.

ومع نمو وتصاعد الكفاح الوطني والنقابي، ومع التزايد المستمر لعدد العاملات في مختلف المصانع والمهن، ومع نمو الارتباط بين المثقفين والعمال في إطار الفكر الاشتراكي، تكونت "رابطة العاملات" التي كانت أبرز تنظيم للعاملات في تلك الفترة.

وقبل تكملة الحديث عن رابطة العاملات يهمني أن ألقي بعض الضوء على الأساس الاجتماعي لعاملات النسيج، فهن من أبناء الطبقات الفقيرة وخاصة في المدن؛ مثل بنات عمال الشركات والمصانع، والطبقة الدنيا من العاملين في الحكومة من سعاة وفراشين وخفراء وغيرهم، سواء منهم من كان يعمل باليومية "زهورات" أو بمرتب شهري، والذين كانوا يسمونهم "الخدمة السايرة"، وكان هؤلاء محرومين من كثير من الحقوق التي يتمتع بها موظفو الحكومة بالإضافة إلى ضآلة أجورهم، ومضافا إلى هؤلاء بنات عساكر البوليس والباعة المتجولين وصغار التجار والحرفيين، وكانت هذه الفئات قد تعرضت لضغط اقتصادي شديد نتيجة لارتفاع أسعار ضروريات المعيشة بسبب الحرب العالمية الثانية، واستيلاء جيوش الحلفاء على جزء كبير من إنتاج مصر الزراعي والصناعي لتموينها.

وقد أدى هذا الضغط الاقتصادي إلى موافقة الأسر الفقيرة على عمل بناتهن في المصانع، في خفية وتكتم في البداية خوفا من لوم الأهل والجيران، ثم تدريجيا بصورة علنية بل وبافتخار بعد ذلك، بعد أن شعر الجميع أن العمل في

المصانع أشرف وأحفظ للبنت وأكثر دخلا للأسرة من عمل البنت في خدمة العائلات في المنازل.

وكان لاتساع تشغيل البنات في مصانع الغزل والنسيج دور كبير في تشجيع الفلاحين ،وخاصة في منطقة شبرا الخيمة، على السماح لبناتهم بالعمل في المصانع، كما ساعد على خفوت حركة المعارضين لعمل البنات في الريف تدريجيا حتى تلاشت تماما.

ونتيجة لهذا المنبع الذي خرجت منه عاملات النسيج، كن في مساواة مع العمال من حيث الأصل الطبقي والإحساس بالقهر الاجتماعي والاقتصادي، وإن كان هناك خلاف لا يمكن إغفاله ولا إغفال انعكاساته، وهو أن بعض العمال في صناعة الغزل والنسيج كانت لديهم ثقافة عامة وفنية، وخاصة الحاصلين على دبلوم الفنون التطبيقية والمدارس الصناعية، ولا شك أنه كان لهؤلاء دور بارز في قيادة الحركة الكفاحية، أما البنات فكانت الغالبية العظمى منهن أميات، ولم تكن قد أنشئت بعد المدارس الصناعية للبنات، ولهذا كان أنصاف المتعلمات على قلة عددهن، هن اللاتي قمن بالدور الرئيسي في قيادة الكفاح، كما قامت المثقفات

اللاتي ارتبطن بالعمال عن طريق الفكر الاشتراكي بدور بارز في توعية العاملات ودراسة المشاكل معهن، ولا ينفي هذا أن الدور الكامل في تنفيذ العمليات الكفاحية كان من نصيب العاملات وحدهن قيادة وقاعدة، متعلمات وأنصاف متعلمات وأميات.

ولنعد إلى رباطة عاملات القطر المصري التي تكونت في عام ١٩٤٦ برئاسة السيدة/ حكمت الغزالي الجبيلي المثقفة والحاصلة على دبلوم الخدمة الاجتماعية، والتي بدأ اتصالها بالعاملات وخاصة عاملات النسيج منذ عام ١٩٤٤ مع بداية ارتباط المثقفين بالعمال[١١٤]، وتقول السيدة/ حكمت أن العاملات قد رحبن بالمثقفات اللاتي استطعن أن ينزلن إليهن ويتعايش معهن بهدف توصيل الفكر التقدمي لهن، بينما نفرت العاملات من المثقفات اللاتي تعالين عليهن ولم يستطعن الخروج من جلدهن، وقد كان خطأ المثقفات هذا هو الذي وقع فيه كثير من المثقفين عندما أرادوا أن يفرضوا بل وفرضوا أنفسهم على الطبقة العاملة كقيادة، ولم ينزلوا لتربية كوادر عمالية لقيادة الحركة، بل عملوا على أن تبقى قيادة

---

[١١٤] مقابلة مع السيدة حكمت الغزالي يوم ١٠ – ٥ – ١٩٨١.

حركة الطبقة العاملة في أيدي المثقفين، مما كان له آثاره الضارة، خاصة عندما رفض بعض المثقفين والمثقفات أن يكون عامل أو نصف مثقف قائدا لهم.

وقد أصدرت رابطة العاملات نشرة في شكل نداء موجه إلى العاملات عنوانه: "نداء من رابطة عاملات القطر المصري"(١١٥)، يشرح حالة البؤس التي يعيشها العمال والعاملات وخاصة تعرضهم للبطالة، ويوضح النداء أن سبب ذلك "لأننا غير متحدين ولأننا غير متكتلين، ولو اتحدنا عمالا وعاملات لاستطعنا أن ندافع عن حقوقنا وتحسين حالتنا، وخلق حياة حرة كريمة لنا".

وبعد أن بشر النداء بظهور النور الجديد في شكل رابطة العاملات التي أخذت على عاتقها توحيد العاملات في صف واحد للمطالبة بحقوقهن والعمل على تحسين أحوالهن، ثم أورد بعد ذلك أن للرابطة غرضين؛ غرضا عاما وهو يرمي إلى رفع مستوى الطبقة العاملة كلها رجالا ونساء، وتوحيدهم في نقابات تدافع عن حقوقهم، وغرضا خاصا وهو رفع

---

(١١٥) وثيقة رقم ٩ وقد تفضلت السيدة حكمت بإعطائي نسخة منها.

مستوى العاملة بالذات، ومساواة أجرها بأجر العامل في نفس العمل وبنفس الإنتاج، مع الحقوق الأخرى التي ستعمل الرابطة على تحقيقها للعاملات؛ مثل التأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة، ودور الحضانة ورياض الأطفال وبيوت الأمومة، والمطاعم الشعبية والمغاسل الشعبية للعاملة وأولادها بأجر رخيص.

وتحدث النداء بعد ذلك عن مؤتمر نقابات عمال مصر وبشر بتكوينه معلنا أن رابطة العاملات عضو في المؤتمر.

وبعد ذلك أورد النداء القرارات الهامة التي اتخذها مؤتمر النقابات وهي الجلاء التام عن مصر سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وتطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات، ومكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من غلقها، وشراء الحكومة لورش الجيش الأمريكي والبريطاني، وإعادة العمال المتعطلين من أول يناير ١٩٤٦، والمطالبة بالإفراج عن العمال المقبوض عليهم بسبب نضالهم النقابي والوطني، والاحتجاج على تشريد عمال شبرا الخيمة، وتحديد ساعات العمل بأربعين ساعة في الأسبوع مع عدم المساس بالأجر، وتقرير يوم عطلة أسبوعية بأجر كامل لجميع

العمال، والمطالبة باعتبار أول مايو من كل عام عيدا لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة لهم، كل ذلك مع تحديد مهلة للحكومة لتحقيق تلك المطالب خلال شهر.

وفي النهاية توجه بالنداء إلى عاملات مصر وعماله بأن يتحدوا في الكفاح لدفع الاستغلال الذي يقاسونه معا، ومطالبة العاملات بأن ينضممن للرابطة وينتخبن لجان المصانع، ويختتم النداء بيا "أيها العاملات المصريات والعمال المصريون، اتحدوا لضمان مستقبل سعيد لكم ولأولادكم، ولخلق حياة إنسانية لكم وللجيل الجديد".

ولم تعش الرابطة طويلا، فماتت وهي مازالت تحبو، ويندرج موتها تحت ظاهرة عامة تعرضت لها غالبية منظمات الكفاح الوطني والجماهيري في تلك الفترة، وهذه الظاهرة تستحق أن يخصص لها بعض الباحثين من الجهد والوقت ما يمكنهم به أن يكشفوا عن ظروفها وملابساتها وأسبابها الحقيقية، والنتائج التي ترتبت على سيادة تلك الظاهرة – ظاهرة الموت المبكر – على منظمات جماهيرية لو قدر لها أن تبقى وأن تنمو لكان لها دور كبير في تغيير الحياة في مصر من كافة النواحي.

وقد ساهمت رابطة العاملات خلال عمرها القصير في النشاط الوطني، واشتركن في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة حيث مثلتهن السيدة حكمت الغزالي، وقامت الرابطة بمظاهرات كثيرة من أجل القضية الوطنية ومن أجل شعب فلسطين، كما هو واضح من الشعارات التي كانت المتظاهرات يحملنها، وهنا لا بد من تصحيح واقعة سبق تشويهها عندما نشرت الصحف صور المظاهرات التي قادتها رابطة العاملات، واشتركت فيها كثيرات من ربات البيوت، حيث قالت الصحف أن هذه المظاهرات كانت تأييدا للنقراشي رئيس الوزراء عند عودته من مجلس الأمن بعد عرضه السيئ لقضية مصر عليه، بينما الحقيقة أن المظاهرات كانت ضد النقراشي، وقد قبض البوليس على عدد ممن اشتركن في المظاهرة كانت من بينهن حكمت، حيث بتن ليلة في السجن ثم أفرج عنهن.

ولقد تعرضت العاملات اللاتي تحملن عبء الكفاح لضغوط كثيرة ومحاربات في الرزق، وقد روت لي السيدة/ زينب العسكري أن مدير مصنع نسيج الصوف بشبرا الخيمة بالاشتراك مع مكتب العمل قد مارسا عليها ضغطا لحملها

على ترك زوجها وهو في المعتقل، وطلب الطلاق منه مقابل ترقيات مادية وأدبية تحصل عليها، فلما رفضت بحسم نقلوها إلى فرع الشركة في جزيرة بدران مع مضاعفة المضايقات وإعادة عرض المساومة.

وفي الفترة الزمنية التي انتهت عندها هذه الحلقة من المذكرات، كانت نظرة المجتمع المصري إلى المرأة العاملة قد تغيرت إلى الاحترام والتقدير، وبدأت العاملة في المصانع والشركات والمدرسات والممرضات وغيرهن يحظين بنظرة جديدة انعكست على حياتهن حتى في الزواج.

رأي الاتحاد المصري للصناعات

أدت الحرب العالمية الثانية إلى تدعيم الرأسمالية في مصر واتساع قاعدتها، وإذا بدأنا من عام ١٩٢٧ وهو العام الذي بدأ فيه بنك مصر في دخول ميدان الصناعة بشكل واسع بإنشاء شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، فإننا نجد زيادة كبيرة في عدد المصانع وعدد المشتغلين فيها،

مما يعبر عن بعض مظاهر النمو الذي يوضحه الجدول التالي[١١٦]:

السنـــة	عدد المشتغلين بالآلاف	مصانع بها ١٠ مشتغلين فأكثر		مصانع بها ٥٠٠ فأكثر	
		عدد المصانع	عدد المشتغلين	عدد المصانع	عدد المشتغلين
١٩٢٧	٢٣٣,٦	٢,٤٣	١١٠,٨	-	-
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤٠	١٦١,١	-	-
١٩٤٧	٤١٥,٣	٣,٤٠	٢٦٢,٩	٠,٠٥٣	١٢٩,٩

وتبعا لذلك زادت رؤوس الأموال المستخدم في الشركات الصناعية من ١٥ مليونا عام ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليونا عام ١٩٤٦، وزاد إنتاج النسيج من ١٠٠ مليون متر عام ١٩٣٩ إلى ١٤٢ مليونا عام ١٩٤٧، وارتفع إنتاج الغزل من ١٨ ألف طن عام ١٩٣٨ إلى ٤١ ألف طن عام ١٩٤٦، وزاد نسيج الصوف من مليون متر في عام ١٩٣٨ إلى مليونين عام ١٩٤٦.

---

(١١٦) د. محمود متولي. الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية ص ١٦٠.

ولا شك أن هذا النمو في الرأسمالية المصرية كان دافعا إلى تطلعها إلى مزيد من السيطرة السياسية، وكان المقابل لذلك هو زيادة التركيز في الصناعة المصرية وبشكل خاص في صناعة الغزل والنسيج الذي كان له دور أيضا في تركيز الطبقة العاملة، وزيادة الكثافة التي تعمل تحت سقف واحد؛ مما ينعكس بدوره على زيادة وعي الطبقة العاملة بمصالحها، ويمدها بقوة أكبر في صراعها مع رأس المال في سبيل تطوير ظروف عملها إلى الأحسن والتقدم بنجاح في سبيل معرفة الحقوق ثم الكفاح من أجل الحصول عليها.

ولا شك عندي في أن الحركة الوطنية المصرية التي اشتركت فيها جميع القوى الوطنية من عمال وطلبة ومثقفين وفلاحين وغيرهم قد أفادت الرأسمالية المصرية على حساب الرأسمال الأجنبي، فطفرت نسبة ما تملكه من رأس مال الشركات طفرة كبيرة.

من ٩% للمصريين مقابل ٩١% للأجانب في الشركات التي تكونت قبل عام ١٩٣٣ طفرت إلى ٧٨,٧% للمصريين مقابل ٢١,٣% للأجانب في الشركات التي تكونت من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨، وإذا ترجمنا ذلك لأرقام لوجدنا أن

رؤوس أموال المصريين والمتمصرين قد زادت من ٦,٠٠,٦٣٥ في الشركات التي تكونت قبل ١٩٣٣ إلى ٢١,٠٤١,٥٦٦ في الشركات الجديدة المؤسسة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٤٨، بينما نقصت رؤوس الأموال التي يملكها الأجانب من ٦٠,٧٣٣,٧٥١ في الشركات التي تكونت قبل ١٩٣٣ إلى ٥,٦٧٧,٠٤٨ في الشركات الجديدة التي تأسست من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٨.

ويوضح الجدول التالي عدد الشركات، ورؤوس أموالها، وأعضاء مجالس إدارتها موزعة بين المصريين والجنسيات الأخرى [١١٧].

جنسية الشركات	**عددها**	**نسبتها المئوية**	**رؤوس الأموال بالمليون جنيه**	**النسبة المئوية**	**نسبة توزيع أعضاء مجالس الإدارة**		
مصرية	٣١١	٨٩,٦%	٧٤,٨	٨٦%	٣٧,٥%	١٠,٥%	٥٢%
إنجليزية	٢٧	٧,٨%	٩,٢	١٠,٥%	١٦,٥%	٩,٥%	٧٤%
جنسيات أخرى	٩	٢٥٦%	٣,١	٣,٥%	١١%	١,٥%	٨٧,٥%
الجملة	٣٤٧	١٠٠%	٨٧,١	١٠٠%	٣٥%	١٠%	٥٥%

---

[١١٧] د. محمود متولى . المرجع السابق ص ٢٣٤.

ومن الجدول السابق يتضح أن الأجانب كانوا يستحوذون على ٥٥% من عضوية مجالس إدارة الشركات، أما المصريون فلم يكن لهم إلا ٣٥% فقط، والعشرة الباقون هم المتمصرون الذين ليس لهم من مصريتهم إلا الحصول على الجنسية مقابل دفع المعلوم لكبار المسئولين في الدولة أو لرجال السراي، وبعض هؤلاء المتمصرين كانوا أشد شراسة في معاملة الطبقة العاملة المصرية من الأجانب.

وكان للاتحاد المصري للصناعات نفوذ في أجهزة الدولة وتوجيه سياستها مع تصاعد رأس المال الصناعي وقوته، وقد أصدر الاتحاد المصري للصناعات تقريره الذي قدمه سكرتيره العام إلى الجمعية العمومية عن عام ١٩٤٥، والتقرير طويل ويتعرض لكثير من النواحي، ولكن سوف أقتصر على الجزء الخاص بناحية التشريع الاجتماعي لنرى كيف كانوا ينظرون إلى أحداث عام ١٩٤٥، ثم ما يطالبون به لعام ١٩٤٦[١١٨].

---

(١١٨) مصر الصناعية الثلاثة أشهر الثانية من عام ١٩٤٦.

تعرض التقرير للاضطراب في جميع أوضاعه المعروفة السلمية الهادئة إلى حد ما، وأوضاعه الفعالة المنطوية على كثير أو قليل من العنف؛ كالإضراب المصحوب باحتلال المصانع، والتحريض على الإضراب، وتقليل الإنتاج، وترك العمل جزئيا أو كليا، والتقدم بمطالب "لا يقرها العقل" حسبما ورد بالنص في التقرير، والخروج على أحكام القوانين واللوائح والاتفاقات التي وقعها مندوبو العمال في أتم حرية أمام السلطات المختصة، وإتلاف المنتجات والآلات، واستعمال العنف، وعدم إطاعة الأوامر الصادرة من موظفي مكتب العمل.. وهلم جرا.

ثم ذكر التقرير أن هذه الحال قد حملت السلطات المختصة على التسامح المفرط، وأن تتبع سياسة التهدئة بأي ثمن، فكان أن حلت الفوضى محل القانون في محيط الإنتاج.

أما أصحاب المصانع فقد حملتهم هذه الظروف على أن يتساهلوا إلى حد يؤسف عليه، وأن يرضوا من ناحية بحلول أملتها المصلحة الوقتية بدلا من أن تمليها مصلحة العمال وأصحاب الأعمال الحقة، ويذعنوا من ناحية أخرى لمطالب

العمال، ومما يؤسف عليه فوق ذلك انتفاء روح التضامن وتنسيق الجهود بين الكثيرين من أصحاب المصانع.

أفلم يكن من المتوقع أن يسول هذا التراخي لمديري الحركة الظاهرين والخفيين أن يمضوا في سحب الحبل حتى ينقطع؟ كان هذا ما حدث فعاد بالضرر على الفريقين.

وفي النهاية أورد التقرير اقتراحاته وتوصياته في صورة توجيهات وأوامر للحكومة ألخصها فيما يلي:

١- يجب على الحكومة أن تتبع سياسة الشدة والحزم إزاء العمال، وعدم الاستجابة لمطالبهم وضغوطهم.

٢- يجب على أرباب الأعمال أن يكونوا من أنفسهم جبهة واحدة ذات رأي موحد حازم إزاء مطالب العمال، ويأخذ التقرير على بعض أصحاب الأعمال تساهلهم؛ لأن ذلك يضر بغيرهم من أصحاب الأعمال.

٣- يجب على الحكومة أن تمنع العمال من أن يتخذ نشاطهم صبغة سياسية.

٤- يدعو التقرير إلى تجاهل النقابات في حل المشاكل، والاعتماد على ما سماه "الهيئات المهنية" لكل من

العمال وأصحاب الأعمال، وأن يكون الاتفاق بين الهيئات المهنية لكل صناعة دون ارتباط بالصناعات الأخرى؛ لأن الاتفاق بين إحدى النقابات وأرباب الأعمال يؤدي إلى إثارة نقابات أخرى عمالية لنيل حقوق مماثلة.

٥- يدعو اتحاد الصناعات إلى إنشاء اتحادات مهنية عامة لأرباب الأعمال في فروع الصناعة المختلفة، لكي يكون لأرباب الأعمال هيئات مهنية واتحادات مهنية واتحاد عام للصناعات يرأسها جميعا.

وإذا كان لاتحاد الصناعات نفوذ في جميع أجهزة الدولة وفي الهيئات التشريعية؛ مما جعل له صوتا مسموعا في كل ما يتصل بأوضاع العمال وخاصة من الناحية التشريعية، فلا شك أن ذلك النفوذ قد زاد وقوي بتولي إسماعيل صدقي ممثل الرأسمالية المصرية ورئيس الاتحاد المصري للصناعات- رئاسة الوزارة المصرية.

ولعل إسماعيل صدقي كان يدرك أن أيامه معدودة في الوزارة، ولهذا كان يسابق الزمن لكي يشرع أقسى الضربات للشعب وللطبقة العاملة، وإذا كان الشعب قد أسقط معاهدة

صدقي ـ بيفن، فقد نجح صدقي في إصدار مرسوم بقانون لمحافحة استخدام سلاح الإضراب.

قانون مكافحة الإضراب

تصاعدت موجة الإضرابات العمالية بشكل كبير رغم الأحكام القاسية التي صدرت ضد العمال من المحاكم العسكرية بتهمة الإضراب أو التحريض عليه، وقد أشرت إلى بعض تلك الأحكام وخاصة ما صدر منها في الإسكندرية، واتسعت عملية استخدام الإضراب من أجل المطالب الوطنية، وخاصة تلك التي قادتها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، واشتركت فيها مختلف طوائف الشعب من عمال وطلبة وموظفين وغيرهم، والتي كان من أهم مطالبها جلاء القوات البريطانية عن المدن المصرية الكبرى. وقد أجبرت انجلترا نتيجة لذلك أن تجلي قواتها حسب التواريخ الآتية:

القلعة	٤ يوليه ١٩٤٦
مطار حلوان ووادي النطرون	أكتوبر وديسمبر ١٩٤٦
مخيم وراء الأهرام الكيلو ٢٦-٤٠-١٩٨٧	فبراير ١٩٤٧
ثكنات مصطفى باشا برمل الإسكندرية	٨ فبراير ١٩٤٧

قلعة كوم الدكة بالإسكندرية	١٥ فبراير ١٩٤٧
مطار هليوبوليس	١٠ مارس ١٩٤٧
قشلاق باب الحديد	١٧ مارس ١٩٤٧
معسكر الحلمية "ضواحي القاهرة"	١٨ مارس ١٩٤٧
النادي البريطاني الرياضي بالمعصرة	١٩ مارس ١٩٤٧
العامرية "طريق الإسكندرية"	٢٠ مارس ١٩٤٧
ثكنات العباسية	٢٧ مارس ١٩٤٧
ثكنات قصر النيل	٢٩ مارس ١٩٤٧

يلاحظ أن الجلاء قد تم في الربع الأول من عام ١٩٤٧ بعد أن يئست بريطانيا من إمكانية إخضاع شعب مصر رغم قسوة النقراشي وصدقي في مواجهة حركة الجماهير التي كان منظر الجنود البريطانية يثيرها ويثير فيها حمية الدفاع عن حرية الأرض.

وقد تبنت فئات كثيرة من الشعب المصري سلاح الطبقة العاملة وهو الإضراب، واستخدمته للحصول على حقوقها ومطالبها، وسوف أشير هنا إلى نماذج فقط، وباختصار لتلك الإضرابات.

ففي يوم ٨ مايو ١٩٤٦ عقد موظفو التلغراف جمعية عمومية لرابطتهم قرروا فيها التقدم بمطالب لزيادة مرتباتهم وتحسين ظروف عملهم، وأعطوا للمسئولين فسحة من الوقت لغاية ١٥ يونيه لتحقيق المطالب وإلا فإنهم سيضربون عن العمل لأجل غير مسمى.

وفي يوم ١٥/ ٦/ ١٩٤٦ قاموا بإضراب سلمي واعتصموا في أماكن عملهم، فحاصر البوليس سراي مكتب مدينة القاهرة بشارع الملكة نازلي حيث كانت قيادة الحركة، ومنع وصول الطعام إلى المضربين، ورغم أن جريدة المقطم كانت قد نشرت بيانا بأن الإضراب قد تأجل إلا أن رابطة الموظفين الفنيين بالتلغراف قد كذبت هذا الخبر، وأذاعت بأن الإضراب العام مستمر في جميع أنحاء القطر، وفعلا أضرب موظفون آخرون في الزقازيق والمنصورة وطنطا وجميع المدن والعواصم مؤيدين إخوانهم في مطالبهم ومحتجين على المعاملة التي تأباها الإنسانية، وضربوا مثلا لسوء حالتهم بأن المراجع الذي أمضى في العمل خمسة عشر عاما لا يزال يتقاضى أربعة جنيهات وبضعة قروش في الشهر، ورئيس

الكتبة المراجعين الذي أمضى في الخدمة ثلاثين سنة لا يزيد مرتبه عن عشرة جنيهات في الشهر[١١٩].

والإضراب الثاني قام به المعلمون من يوم ٢٠/ ٦/ ١٩٤٦ حيث بدأ بالإضراب عن تصحيح أوراق شهاداتي الثقافة والتوجيهي بلجنة دار العلوم، وقرروا الامتناع عن العمل مع البقاء في مقار اللجان حتى يصدر قرار مجلس الوزراء بتسوية المعلمين بالمهندسين والأطباء ورجال القضاء والنيابة وغيرهم، وفي ٢٢/ ٦ بلغ عدد المضربين ثلاثة آلاف بلجان دار العلوم والإبراهيمية وفؤاد الأول بالقاهرة، وتقدموا بالمطالب الآتية:-

١- اعتماد المبالغ التي تكفي لتحسين حالتهم حتى يسايروا نظراءهم من حملة المؤهلات الفنية حسب سني التخرج.

٢- أن تكون حالتهم في الكادر الجديد معادلة لجميع الطوائف الفنية الأخرى.

---

(١١٩) الوفد المصري ١٦ – ٦ – ١٩٤٦.

٣- أن تكون النسب المئوية للدرجات المختلف عليها مساوية لنظرائها في الوزرات الأخرى.

وقد وصلت إلى الصحف وإلى المسئولين برقيات تأييد كثيرة للمضربين منها[١٢٠]:

= المفتشون ونظار المدارس والمدرسون على اختلاف مؤهلاتهم المجتمعون بلجان التصحيح بمنطقة بني سويف- ممتنعون عن العمل احتجاجا على التفرقة بين رجال التعليم وغيرهم.

= يستنكر رجال التعليم بالإسكندرية التفرقة بين طوائف الموظفين الفنيين في الكادر الجديد ويتضامنون مع زملائهم في القاهرة في كل ما يتخذونه من خطط.

= رجال التعليم أعضاء لجان تقدير الدرجات في الشهادة الابتدائية بالإسكندرية، والنظار والمفتشون والمعلمون يعلنون تضامنهم مع زملائهم في القاهرة ويستنكرون تصرفات وزارة المعارف المثيرة وقرروا وقف العمل مهرعين إلى السدة الملكية مستصرخين جلالة الملك.

---

[١٢٠] الوفد المصري من ٢١ – ٦ – إلى ٢٩ – ٦ – ١٩٤٦.

= برقية من ١١ مدرسا من بني سويف يهرعون فيها إلى عطف الملك أن يرفع عن المعلمين ما وقع عليهم من اضطهاد للمطالبة بحقوقهم.

= برقية من طلبة المنصورة استنكارا لموقف وزير المعارف إزاء أساتذتهم.

= برقية من رؤساء لجان تقدير الدرجات بالقسم الخاص يؤيدون فيها رجال التعليم الثانوي ومراقب عام التعليم الابتدائي ومفتشين بالثانوي ونظارا بالثانوي ومفتشين عامين بالوزارة.

= أعضاء مؤتمر نقابات العمال المحبوسين الآن بتهمة التحريض على الإضراب يؤيدون مطالب المدرسين العادلة، ويستنكرون موقف الحكومة من المدرسين ومطالبهم، وكان وزير المعارف العمومية قد أمر بوقف زعماء حركة إضراب المعلمين وإحالتهم إلى النيابة، وفوق ذلك نعت رئيس الوزراء المعلمين في مجلس النواب بالإجرام، فقرروا في انتظار عدول رئيس الوزراء عن موقفه وتحقيق مطالبهم - أن يجتمعوا صباح ٢٩/ ٦/ ١٩٤٦ بلجنة الإبراهيمية في هيئة مؤتمر لكافة لجان التصحيح بالقاهرة لاتخاذ قرارات

عملية تحدد موقفهم من الحكومة، كما أذاعوا تكذيبا لما نشرته جريدة المساء من أن زملاءهم بالتوجيهية قد قرروا العودة إلى العمل، وأرسلوا برقية لرئيس الوزراء يستنكرون فيها ما ورد على لسانه بمجلس النواب من أن المدرسين مجرمون ثوريون.

وبعد أن تدارس المعلمون موقفهم في المؤتمر المذكور أصدروا بيانا ضمنوه الأسباب التي حملتهم على الإضراب والاستمرار فيه احتجاجا على العبارات النابية التي وجهت إليهم من رئيس الحكومة، ثم قرروا استئناف العمل من صباح٣٠/ ٦/ ١٩٤٦ حتى يهيئوا لأولي الأمر الجو الذي يحتجون به للعمل على حل قضية المعلمين، راجين أن يتم هذا الحل في فرصة قريبة، وأعلنوا أنهم سيحددون موقفهم فيما بعد على ضوء ما تقوم به الحكومة مما تعهدت به أمام مجلس النواب، وأخيرا قرر المؤتمرون تكوين هيئة عامة من بينهم تتوالى القيام بالمطالبة بحقوقهم.

وفي يوم ٩/ ٧/ ١٩٤٦ نشرت الصحف تصريحات وزير المالية التي أعلن فيها تقدير جزء معين من المبلغ المقرر لأنصاف الطوائف، وهو مليون جنيه لتحقق مطالب رجال

التعليم بحيث يتساوون مع زملائهم المتخرجين معهم في الوزارات والمصالح الأخرى، مع وضع نظام للترقي بحيث لا يبقى المعلم في درجة واحدة مدة تزيد بأية حال عن المدة التي يقضيها قريبه في الوزارات الأخرى.

وقامت فئات أخرى بالإضراب منها المهندسون الذين اجتمعت الجمعية العمومية لرابطتهم في يوم ٧/ ٦/ ١٩٤٦ وقرروا الإضراب عن العمل إذا لم تجب مطالبهم خلال شهر، فلما لم تستجب الحكومة لمطالبهم امتنعوا عن العمل من ٧/ ٧/ ١٩٤٦ وكان عددهم حوالي ٢٤٠٠ مهندس، واجتمع مهندسو كل مصلحة أو تفتيش أو وزارة في المكتب الرئيسي، ورفضوا حتى استلام الأوراق المحولة إليهم، وذلك باستثناء المهندسين الذين يقومون بأعمال لا تحتمل التعطيل، والذين يتصل عملهم بالجمهور، وتضمن القرار الاستمرار في الإضراب بهذه الصورة حتى يوم ١٥ يوليو، فإذا لم تجب مطالبهم أضربوا جميعا وبدون استثناء من يوم ١٦ يوليو١٩٤٦.

وقد أعلن المهندسون أسباب امتناعهم عن العمل والتي تتلخص في أن الحكومة السابقة قد اقتنعت بأحقية مطلبهم

ونص خطاب العرش على إنصافهم ووافق مجلس الوزراء على اعتماد مبلغ ١٣٣ ألف جنيه لإنصافهم، وصدر مرسوم باعتماد إضافي لذلك في سنة ١٩٤٥/ ١٩٤٦، وللتنفيذ اعتبارا من أول مارس ١٩٤٦، ولكن الحكومة الحاضرة أعادت المسألة للدراسة من جديد.

وظل المهندسون مصرون على الإضراب رغم كل المساعي والمحاولات التي بذلتها الحكومة لإثنائهم بما في ذلك إحداث الانقسام بين صفوفهم، إذ أعلن خريجو الفنون والصناعات بأنهم غير متضامنين مع خريجي كلية الهندسة في الإضراب، واستمر الوضع على هذا النحو حتى عقد اجتماع لجنة المندوبين في يوم ١٠/ ٧/ ١٩٤٦، واتخذت قرارا قالت فيه:

بناء على البيانات التي أدلى بها محمد شفيق باشا وعبد الجيد بدر باشا رئيس الرابطة العامة للمهندسين وثقة منا بمعاليه، وبما قرره من حسن استعداد الحكومة للتعجيل بإجابة مطالب المهندسين، وتقديرا منا للصالح العام، تقرر استئناف العمل من يوم ١١/ ٧/ ١٩٤٦، وعلى أن يعود

المندوبون للاجتماع بعد شهر للنظر فيما وصل إليه الأمر[(١٢١)].

وقد أصيبت الحكومة بالهلع من جراء تصاعد حركة الإضرابات، واستخدام فئات عديدة من الشعب لسلاح الإضراب الذي بدأ موظفو الحكومة في استخدامه لتحقيق مطالبهم، بل واستخدموا نفس أساليب العمال بتكوين لجان المندوبين واللجان القيادية، والارتباط بالتأييد والمشاركة من مختلف مناطق القطر، وإرسال البرقيات والرسائل للمسئولين والصحف وغير ذلك.

وفي مواجهة هذا المد الصاعد قامت الحكومة بإصدار مرسوم بقانون بشأن تشديد العقوبة على الإضراب، وقدمت له بمذكرة تفسيرية جاء بها أن الذين يلجئون إلى هذه الوسائل غير المشروعة يعتبرون خارجين على القانون، بل إن حركة كهذه – تقول المذكرة – تعد بمثابة فتنة إن لم تكن ثورة على نظام الحكم، ولا حرج على الحكومة في أخذ دعاة السوء بالشدة، وبعد أن بررت المذكرة العقوبات القاسية على النحو

---

(١٢١) الأهرام من ٧ – إلى ١١ – ٧ – ١٩٤٦.

الوارد في القانون قالت أنه رغبة في القضاء على التحايل الذي يلجأ إليه سيئو النية، فقد نص على اعتبار التباطؤ أو الإهمال المتعمد في إنجاز الواجبات المطلوبة في حكم الامتناع عن العمل متى كان مقصودا به نفس الغرض.

وقد نص القانون على عقوبة الحبس والغرامة لكل مجموعة من ثلاثة أشخاص أو أكثر يتركون العمل ولو في صورة الاستقالة، وكذلك على كل موظف أو مستخدم عمومي يمتنع عن القيام بعمل من أعمال وظيفته مع مضاعفة العقوبة بالنسبة لمن يشترك بطرق التحريض، كما نص القانون على حظر ترك العمل على المستخدمين والأجراء الذين يقومون بخدمة عامة أو بخدمة في المرافق العامة أو بعمل يسد حاجة عامة، وهذا النص يمد سريان القانون على جميع العمال والموظفين والمستخدمين والأجراء في الحكومة والمصانع والشركات والمحلات التجارية؛ لأنه لا يوجد عمل من أي نوع لا يرتبط بسد حاجة عامة.

أما النص الأخطر في القانون فهو الذي تضمن عقوبة الحبس الذي يصل إلى سنتين، والغرامة التي تصل إلى مائة جنيه على كل من استعمل القوة والإرهاب في الاعتداء على

حق الغير في العمل أو في استخدام من يشاء، واعتبر القانون من أعمال القوة والإرهاب تتبع الغير بصفة مستمرة أو إخفاء أي شيء يستخدمه في مزاولة العمل أو الوقوف من الشخص موقف التهديد أمام منزله أو في مكان حتى إذا كان ذلك مع زوج الشخص المقصود أو أولاده.

وفي رأيي أن هذا القانون بألفاظه المطاطة مكن الحكومة من توقيع العقوبة على من تريد هي عقابه ولو لم يرتكب جرما، ويفتح الطريق ويسهله لتلفيق التهم للمناضلين والمدافعين عن حقوق زملائهم.

وقد أرسل مكتب الأعمال النقابية بالقاهرة الذي كان يديره محمد يوسف المدرك تقريرا عن حالة العمال في مصر إلى الاتحاد العالمي للنقابات ومكتب العمل الدولي موضحا ما تتعرض له الحركة النقابية في مصر من ضغط وإرهاب، ومستشهدا بصدور هذا القانون كأحد إجراءات القمع ضد الحركة النقابية المصرية والطبقة العاملة.

ازداد الضغط البوليسي على النقابات كما سبق أن ذكرت، وهددت مصلحة العمل نقابات العمال وأنذرت بعضها كتابة بعدم دفع اشتراكات أعضائها في الاتحاد العالمي للنقابات،

والتي كانت تقدر بخمسة مليمات عن كل عضو في العام، كما طلبت بالتهديد أيضا عدم دفع أي مبالغ لمكتب الأعمال النقابية حتى ولو كانت مقابل مراجعة وتنظيم حساباتها، وبذلك انقطع المورد المنتظم من الدخل الذي كنت أتعايش منه مهما كان قليلا، فالتحقت بالعمل مدرسا بمدرسة الشعب الابتدائية للبنات بالفيوم عن طريق صاحبها وناظرها الأستاذ عبد الفتاح البساطي الذي كانت لي به صلة منذ أن كنا طالبين في القاهرة، وكنا عضوين في جماعة الإخوان المسلمين، وتابعني رجال البوليس السياسي فقبضوا علي مرة بتهمة تهريب مطبعة سرية من القاهرة، ولم يكن لذلك أي ظل من الحقيقة فأخلوا سبيلي، ثم قبضوا علي في أول يناير ١٩٤٦ بعد أن قضيت في العمل -في المدرسة- شهرا وعشرة أيام فقط، وقدموني مع الزميلين محمد يوسف المدرك ومحمود العسكري وصاحب ورئيس تحرير مجلة الضمير الدكتور عبد الكريم أحمد السكري، قدمونا للنيابة في قضية مجلة الضمير المعروفة حيث صدر الحكم بمعاقبتي بالحبس مع الشغل ثلاثة أشهر وبغرامة الدكتور السكري عشرين جنيها، وبراءة كل من محمود العسكري ومحمد يوسف

المدرك، وقد ذكرت قضية مجلة الضمير بتفاصيلها في غير هذا المكان من المذكرات.

وخرجت من السجن لأجد المنطقة التعليمية قد أوقفتني عن العمل بحجة انتظار فتوى مجلس الدولة بشأني، فعدت من جديد للبحث عن عمل وكانت زوجتي وأولادي قد سافروا للمعيشة في قريتي، وانغمست في العمل النقابي في مؤتمر نقابات عمال مصر الذي انتخبت سكرتاريته من حسين كاظم ومني، وفي العمل السياسي في لجنة العمال للتحرير القومي إلى أن قبض علي مرة ثانية في يوم ٢٣ يونيه ١٩٤٦ أي بعد ثلاثة وعشرين يوما فقط من خروجي من السجن في قضية مجلة الضمير، ووجهت إلي مع بعض مندوبي عمال شبرا الخيمة تهمة عقد اجتماع غير مشروع، كما وجهت إلي في نفس الوقت ومع أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصري -تهمة التحريض على الإضراب، ولما أفرجت النيابة عن المتهمين بالتهمة الأولى أخلى سجن مصر سبيلي أنا ومحمود العسكري بطريق الخطأ، إذ لم يتنبه المسئولون في السجن إلى أمر الحبس في التهمة الثانية، فاختفينا -نحن الاثنين- عن أعين البوليس لما

يقرب من أربعة أشهر قضيناها في قرية أبي محمود بين أهلها الفلاحين الطيبين، وكنا خلالها ضيوفا على أحد أبنائها المرحوم أحمد حسنين وأبناء أخوته عمال النسيج الذين كانوا حلقة اتصال بيننا وبين زملائنا في القاهرة، ونفذوا عقد عدة اجتماعات مع زملاء حضروا من القاهرة، وتمت الاجتماعات في أمان كامل دون أن يحضرها أحد غيرنا، ولا حاول مستضيفونا حتى أن يستمعوا لمناقشاتنا.

كنا نتابع كل أحداث مصر من الصحف ومن الإذاعة ونحن في مكان اختفائنا، وكذلك التقارير والأخبار التي كانت تصلنا من زملائنا، وعندما عدت إلى القاهرة وقدمت نفسي إلى محمد أمين حماد وكيل نيابة الصحافة الذي أخلى سبيلي بعد دفعي كفالة قدرها خمسة جنيهات، عندما عدت لحياتي الطبيعية بعد ذلك، كان إسماعيل صدقي قد أغلق مجلة الضمير ضمن ما أغلق من جرائد ومجلات، وحل مؤتمر نقابات عمال القطر المصري ضمن ما حل من هيئات، وقبض على عشرات من العمال والطلبة والمثقفين وغيرهم بتهمة الشيوعية، كل ذلك لكي يمهد صدقي الطريق لإتمام صفقته مع الإنجليز بربط مصر بعجلة إمبراطوريتهم، ولكن

شعب مصر ورغم كل جو الإرهاب والكبت الذي نشره صدقي، استطاع الشعب أن يسقط معاهدة صدقي بيفن، وسقط معها هو ووزراؤه في ٩ ديسمبر ١٩٤٦؛ لكي يخلفه في الحكم سلفه محمود فهمي النقراشي من جديد صاحب مذبحة كوبري عباس؛ أملا من الإنجليز والسراي في إحكام القيد، ولكن الشعب المصري استمر في مسيرته الوطنية، واستمرت الطبقة العاملة المصرية في نضالها الصاعد من أجل حقوقها الوطنية والطبقية، ولم تمنعها كل وسائل الإرهاب من أن تخوض الكثير من المعارك التي قدمت فيها الكثير من التضحيات، وحققت الكثير من الانتصارات.

وانتهى عام ١٩٤٦ وأنا ألهث خلف لقمة العيش لي ولأسرتي بشكل شغل الجزء الأكبر من وقتي، فمارست العمل في تركيب وتشغيل أنوال النسيج التي وردت إلى مصر مستعملة من انجلترا، وكان عدد من مندوبي عمال النسيج الميكانيكي قد استخدموا المكافآت التي حصلوا عليها من المصانع عند فصلهم وهي تبلغ ثلاثة أضعاف المكافأة القانونية كما سبق أن ذكرت، استخدموا المكافآت في شراء نول أو نولين وتشغيلهما في دكان أو أي مكان لتكون مورد

رزق لهم، وقد تطور هذا الوضع بالنسبة لقلة منهم فأصبحوا بعد ذلك أصحاب مصانع، أما الأكثرية فقد باعت الأنوال الميكانيكية وعادت لتعمل بالأجر في مهن أو مجالات أخرى، وكنت أحصل مقابل تركيب وتشغيل النول على أجر يتراوح بين خمسة وعشرة جنيهات حسب نوع النول ودقته، وكان يستغرق من الوقت ما بين يومين أو ثلاثة وهو أجر مجز جدا، ولكنه لم يستمر طويلا، فاشتغلت بالتجارة وأعمال القومسيون، ولكني فشلت في التجارة رغم كل المساعدات التي قدمها لي العمال وعائلاتهم.

وبدأ عام ١٩٤٧ وأنا على هذه الحال؛ مما قلل من عملي الجماهيري بين عمال النسيج الميكانيكي رغم سكني في شبرا البلد، وظلت ارتباطاتي بالحركة النقابية المصرية العامة في ظروف غاية في القسوة وتحت إرهاب شديد، وفي نفس الوقت زاد نشاطي وإنتاجي في العمل السياسي وخاصة المتصل بالنشاط الاشتراكي، وهذا ما أرجو أن أتمكن من تسجيله في كتاب آخر.

الوثائق

وثيقة رقم ١ المطالب العشرة

١- رجوع العمال المفصولين من أول يناير ١٩٤٢ حتى وقتنا هذا لعملهم.

٢- عدم فصل أي عامل بدون مبرر قانوني.

٣- وضع حد أدنى للأجور لا يقل عن خمسة عشر قرشا.

٤- جميع الغرامات تجمع ويعمل بها مؤسسة اجتماعية.

٥- تنظيم أجور عمال الإنتاج حسب المذكرة التفسيرية.

٦- الاعتراف باللجان الفرعية المؤلفة من العمال للتفاهم مع أصحاب الأعمال بالطرق الودية.

٧- صرف مكافأة للعامل الذي توافق اللجنة على فصله.

٨- ١٥ يوما أيام الأجازات المرضية.

٩- يثبت الموظف المصري الذي يحل محل الأجنبي بمرتب أول مربوط للأجنبي..

١٠- بناء مصلى محترم، وتعيين خطيب على حساب المصنع.

وثيقة رقم ٢

أسماء أعضاء مجلس إدارة

النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي

القاهرة وضواحيها ٢٦ أبريل ١٩٤٢

هيئة المكتب:

١- الرئيس – طه سعد عثمان.

٢- الوكيل الأول – مختار الهواري

٣- الوكيل الثاني – محمد إبراهيم الدفراوي

٤- المراقب العام – فضالي عبد الجيد

٥- السكرتير العام – محمود محمد العسكري

٦- أمين المال – بكر أحمد الدخاخني

٧- رئيس اللجنة المالية – يوسف عبد الحكم

٨- لجنة المشروعات – محمود قطب

هيئة السكرتارية:

١- سكرتير أول – محمد مكي

٢- سكرتير ثان – إبراهيم حسن العزازي

٣- سكرتير ثالث – إبراهيم البدري

٤- سكرتير رابع – عبد الرحمن والي

الأعضاء:

١- محمد حامد صالح

٢- صابر أبو الفضل

٣- إسماعيل الشربيني

٤- شاكر حنا

٥- حنفي وهبه

٦- حسن حجاج

٧- محمود عبد الوهاب

٨- أمين المليجي عمر

٩- كمال علي حسن

١٠-عواد رمضان

٢٢- عبد الحكيم إسماعيل

٢٣- شوقي يوسف

٢٤- فتحي أبو بكر

٢٥- حافظ عبد الحكم

٢٦- كمال الدين إسماعيل

٢٧- السيد علي معوض

٢٨- عبد الجليل مصطفى

٢٩- إسماعيل منير

٣٠- حسن حمزة

٣١- منصور عبد الوهاب

١١-حسن محمود صالح

١٢-فريد حسن

١٣-محمود الهواري

١٤-محمد زكي مرسي

١٥-عبد الحكيم عبد الجليل

١٦-محمد حامد مصطفى

١٧-أحمد عبد الجواد

١٨-عبد المنعم الحريري

١٩-أحمد السيد الدقي

٢٠-محمود البلبيسي

٢١-عبد القادر رضوان

٣٢- مرسي عوض منصور

٣٣- عبد المنعم قناوي

٣٤- صبحي السباعي

٣٥- محمد عبد الوهاب محمد

٣٦- محمد المغربي

٣٧- عبد الله المغلي

٣٨- درويش مصطفى

٣٩- أحمد أحمد حسين

٤٠- سيد محمد وفا

٤١- محمد خليل

٤٢- إبراهيم عبد الله

وثيقة رقم ٣

قانون النقابة العامة

- لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته -

- بالقاهرة وضواحيها –

الذي وافق عليه مجلس الإدارة في جلستيه المنعقدتين في مساء الجمعة ١٣ أكتوبر ١٩٣٩، ٢٠ منه والمعدل في الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٤٢.

- الباب الأول -: تكوينها

مادة١: تكونت بمقتضى هذا القانون هيئة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة وضواحيها وأسمت نفسها "النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي بالقاهرة"، مقرها بالقاهرة أو ضواحيها على أن تحوي جميع عمال المهنة وما يتفرع منها على اختلاف مؤهلاتهم العلمية والعملية..

- الباب الثاني -: أغراضها

مادة٢: العمل بعيدا عن النشاط السياسي والديني مستقلة عن جميع الهيئات..

مادة٣: السعي لإيجاد كتلة عاملة تقوم بجميع أنواع وأساليب التعاون النقابي، وعمل كل ما يعود عليها وعلى أفرادها بالخير العميم.

مادة٤: العمل على تثقيف عمال المهنة والقضاء على الأمية.

مادة٥: السعي لدي ولاة الأمور لاستصدار أحدث القوانين العمالية والتشاريع الكفيلة لحفظ حقوق العمال.

مادة٦: الدفاع عن حقوق النقابة وأفرادها بكل الوسائل والطرق المشروعة.

- الباب الثالث -: "شروط العضوية"

مادة٧: يتقدم العضو بطلب الالتحاق على الاستمارة الخاصة بطلبها من السكرتير المختص بعد دفع رسمها وهو قرش صاغ لا غير. ويملأ جميع البيانات المدونة بها

ويصحبها بثلاث صور فوتوغرافية جديدة ومعها اشتراكه الشهري.

مادة٨: يعد عضوا مشتركا من وافق على طلبه مجلس إدارة النقابة في أقرب جلسة بعد حلف اليمين أمام المجلس أو اللجنة المفوضة من قبله على النحو الآتي:

بسم الله الرحمن الرحيم، أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصا للنقابة ولأعضائها جميعا. مطيعا لأوامر مجلس إدارتها خاضعا لقانونها. محافظا على أسرارها، مضحيا بكل مرتخص وغال في سبيل مصلحة كتلة العمال، والله على ذلك شهيد"

ويصرح له بحمل كرنيه وشارة النقابة بعد مرور ستة أشهر متوالية على تسديد اشتراكه:

مادة٩: لمجلس الإدارة الحق المطلق في قبول أي طلب، وفي حالة الرفض يخطر الفرد مع إيضاح الأسباب.

مادة١٠: يتعهد كل عضو باحترام قانون النقابة مع يوم اعتماده، ويعتبر قابلا قبولا تاما لنصوصه ومشتملاته وجميع ما يدخل من التغيرات والتعديلات بصفة قانونية. وما يسنه مجلس الإدارة من اللوائح الداخلية

سواء أوقع أو لم يوقع. كذا كل ما يصدره مجلس الإدارة من قرارات.

مادة١١: لمجلس الإدارة الحق في تحديد قيمة الاشتراكات حسب ما يتراءى له من ظروف.

مادة١٢: كل عضو يتأخر عن تسديد الاشتراك ثلاثة شهور متوالية بدون عذر يخطر بخطاب موصى عليه. وفي حالة عدم التسديد في بحر الشهر الرابع يجوز لمجلس الإدارة فصله. ويعفى من دفع الاشتراك الشهري من كان خاليا من عمله إلى أن يعمل بشرط أن يخبر النقابة.

مادة١٣: لمجلس الإدارة الحق في فصل من تثبت عليه الأحوال الآتية:-

(أ) إذا صدرت ضده أحكام مخلة بالشرف.

(ب) إذا ثبتت عليه مخالفة القانون، أو العمل على تشويه سمعة النقابة أو أحد أعضائها، أو عدم اتباع أوامرها.

مادة١٤: يفقد العضو المفصول أو المستقيل كل ما دفعه من اشتراكات أو مساعدات، ويحرم من كافة الحقوق التي اكتسبها بانضمامه للنقابة.

مادة١٥: لا يجوز للعضو المشترك في النقابة ترك عمله إلا بعد إخطار النقابة لكي ترشده إلى طريق الصواب، وإذا خالف ذلك فعليه تحمل المسئولية.

مادة١٦: إذا فصل عامل من عمله بغتة وكان مسددا اشتراكه ستة أشهر على الأقل، وكان هذا الفصل من جانب صاحب العمل -فعلى مجلس الإدارة إجراء ما يتراءى له لرد العامل للعمل، أو أخذ جميع حقوقه المشروعة ما عدا إذا كان الفصل بناء على إخلاله بالشرف.

مادة١٧: على مجلس الإدارة التوفيق بين أصحاب الأعمال والعمال في جميع شكاياتهم، ومد الأعمال التي في حاجة إلى عمال بعد استيفاء جميع الشروط.

- الباب الرابع – "مالية النقابة"

مادة١٨: تتكون مالية النقابة من:-

(أ) الاشتراكات، التبرعات، الهبات ومختلف الإعانات.

(ب) استثمار أموالها في المشاريع الاقتصادية أو غيرها.

مادة ١٩: السنة المالية للنقابة تنتهي في أواخر يوليه. وعلى اللجنة المالية تقديم قرارها بالميزانية الواردة والمنصرفة.

مادة٢٠: كل ما تمتلكه النقابة من مال وأثاث هي ملك لها ولا يصح مطلقا قسمتها على أعضائها أو توزيعها لورثتهم، ولا يجوز إقراضها ولا إعارتها لأحد مطلقا، وإنما نهايتها للجمعيات الخيرية التي تحددها الجمعية العمومية من مشتركيها.

مادة٢١: تودع أموال النقابة باسمها في بنك مصر ولا يجوز سحب أي مبلغ منه إلا بإمضاء الرئيس أو وكيله في حالة غيابه وأمين الصندوق والسكرتير العام مصدقا عليه بخاتم النقابة المسجل مصحوبا بقرار مجلس الإدارة.

مادة ٢٢: يحتفظ أمين الصندوق بالمبلغ الذي يقرره المجلس تحت يده للصرف منه على الشئون الإدارية وإيجار الدار والمصاريف النثرية على أن يتقدم بما ينفقه لمجلس الإدارة لاعتماده مصحوبا بالإيصالات والفواتير الرسمية الدالة على ذلك شهريا.

مادة ٢٣: إذا نفد المال الذي تحت يده فعليه إخطار سكرتير النقابة لدعوة المجلس في أقرب فرصة لإقرار مبلغ آخر. ولا يصح له التصرف إلا بعد إقرار المجلس.

- الباب الخامس -: الامتيازات

مادة٢٤: تبدأ النقابة في تنظيم الإعانات المالية عندما يكتمل في صندوقها مبلغ عشرين جنيها على الأقل بشرط أن يكون هذا رصيدا صافيا خاليا من المصروفات خلاف الأثاث.

مادة٢٥: الأحوال التي تصرف فيها الإعانات:

١- العطلة القهرية والمرض إذا زاد عن أسبوع.

٢- الإصابات الفجائية التي تعجزه عن عمله ومن في حكمها.

٣- مساعدة أسرة العضو عند وفاته وعجزهم عن تجهيزه.

٤- انقطاع أي شخص لأعمال النقابة بأمر من المجلس على أن تقدر قيمة هذه الإعانة حسب ما يتراءى لمجلس الإدارة..

- الباب السادس – "الجمعية العمومية"

مادة٢٦: تتكون الجمعية العمومية من جميع المشتركين المسددين اشتراكاتهم قبل انعقادها بثلاثة شهور على الأقل ويجتمعون للنظر في شئون النقابة. ولها السلطة العليا على جميع أعمالها، وهي المرجع الأعلا لمجلس الإدارة، وقراراتها تسري على جميع المشتركين.

مادة٢٧: تجتمع الجمعية العمومية كل ستة أشهر على الأقل أو سنة على الأكثر في الزمان والمكان اللذين يعينهما مجلس الإدارة.

مادة٢٨: اختصاصاتها:

١- انتخاب مجلس الإدارة.

٢- التصديق على الحسابات.

٣- النظر في التقارير والاقتراحات والأعمال التي تقدم لها.

٤- تعديل ما ترى لزوم تعديله في مواد القانون.

٥- حل النقابة -والعياذ بالله- بشرط أن تكون بموافقة ثلاثة أرباع أعضائها. وفي هذه الحالة تصرف أموالها للأعمال الخيرية التي تقررها.

مادة ٢٩: تنعقد الجمعية العمومية بصفة فوق العادة في الحالات الآتية:

١- بقرار من مجلس الإدارة بشرط أن تصل الدعوة للمشتركين قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة، وتنشر في جريدتين سيارتين مصحوبة بالأسباب التي دعت لذلك.

٢- بناء على طلب ثلث المشتركين مع بيان الأسباب بشرط أن يتحملوا مسئوليتها، وذلك عن طريق السكرتارية بعد موافقة مجلس الإدارة.

مادة ٣٠: يرأس الجمعية العمومية رئيس مجلس الإدارة أو الوكيل عند غيابه أو أكبر الأعضاء سنا عند

غيابهما، ويقوم بالسكرتارية أحد سكرتيريها، ولا يصح لمجلس الإدارة إعطاء صوته في الأحوال المتعلقة بمسئوليته.

مادة٣١: تؤخذ الآراء في الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الحاضرين وليس للعضو الحق في أكثر من صوت واحد.

مادة٣٢: لا يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا إلا إذا حضر ثلثا الأعضاء المسددين على الأقل. وإذا لم يتكامل العدد تؤجل لجلسة أخرى تعقد بعد خمسة عشر يوما على الأكثر. وترسل الدعوة للاجتماع الجديد. وتكون قراراتها صحيحة مهما كان عدد الحاضرين.

مادة٣٣: تدون محاضر كل جلسة من جلسات الجمعية العمومية في دفتر خاص تتلى في الجلسة التي تليها بشرط أن يوقع مجلس الإدارة عليها. ويوقع الأعضاء الحاضرون في دفتر الحضور.

- الباب السابع – "اختصاصات مجلس الإدارة"

مادة٣٤: ينتخب من بين أعضاء الجمعية العمومية مجلس لإدارة شئون النقابة. ويتألف من جميع المصانع بشرط أن يكون ثلاثة ممثلين لكل مصنع.. وهيئة المكتب تتكون من: الرئيس – الوكيلين - - السكرتير العام – أمين المال – المراقب العام، والباقون أعضاء للمجلس. ولها الحق في ضم من تأنس فيهم الكفاءة للعمل بعد استيفاء الشروط.

مادة ٣٥: يعمل مجلس الإدارة مدة سنة واحدة. وفي نهايتها يسقط العضو، أما إذا تأجل الانتخاب لأي سبب فيحتفظ بجميع سلطته إلى أن يتم تأليف المجلس الجديد.

مادة٣٦: إذا خلا محل أي عضو من أعضاء المجلس. فللمجلس الحق في اختيار بدل منه من الجمعية العمومية إلى أن تعقد في أقرب فرصة للمصادقة عليه أو انتخاب بدل منه للمدة الباقية من السنة.

مادة ٣٧: يرأس المجلس الرئيس، وإذا غاب فوكيله الأول، وإذا غاب فوكيله الثاني، وإذا غاب الثلاثة فيرأسه أكبر الأعضاء سنا.

مادة ٣٨: يعقد مجلس الإدارة جلساته العادية مرة في كل شهر في مركز النقابة، وعند الضرورة في المكان الذي يقرره. أما هيئة المكتب فتجتمع أسبوعيا.

مادة ٣٩: يكون اجتماع المجلس صحيحا إذا حضر الجلسة نصف الأعضاء زائدا واحدا على الأقل، وإذا لم يتكامل العدد المطلوب فيؤجل لجلسة أخرى يكون اجتماعها صحيحا بأي عدد يحضر، وتعرف بجلسة "فوق العادة".

مادة٤٠: للمجلس الحق في عقد جلسات فوق العادة في الأحوال الاضطرارية.

مادة٤١: إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر مقبول ينذر بخطاب موصى عليه. فإذا لم يقدم عذرا شرعيا ولم يحضر الجلسة الرابعة يجوز للمجلس فصله، ويحرم من الامتيازات لدى المجلس.

اختصاصات أعضاء المجالس

مادة ٤٢: الرئيس.

(أ) يرأس جلسات مجلس الإدارة وجلسات الجمعية العمومية، والإشراف على اللجان الفرعية والمركزية، والتوقيع على محاضر الجلسات والأوراق والمستندات المالية والعقود وأذونات الصرف وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة.

(ب) يمثل النقابة لدى جميع السلطات الإدارية والقضائية.

مادة٤٣: للوكيلين.. مساعدة الرئيس في أعماله والنيابة عنه عند غيابه أو موكلين بأمره، ولهما جميع اختصاصاته وحقوقه في حالة غيابه طبقا لأحكام القانون.

مادة٤٤: السكرتير العام.. هو اللسان الناطق باسم المجلس، ويكون بعهدته دفترخانة النقابة وسجلاتها ودفاترها وأوراقها وخاتمها الخاص وأختامها الفرعية.

أعماله:

١- دعوة الجمعية العمومية ومجلس الإدارة.

٢- تحضير برامج الجلسات وعرضها على الرئيس، وتبليغها للأعضاء عند عودتهم.

٣- تدوين محاضر الجلسات والبيانات اللازمة عن المواضيع المطروحة للبحث.

٤- تلخيص وقيد قرارات المجلس بدفتر خاص، مع بيان ما اتخذه من إجراءات لتنفيذها.

السكرتيريون المساعدون: يقومون بمساعدة السكرتير العام ويحلون محله عند غيابه.

أمين المال:

١- يستلم جميع الأموال الواردة للنقابة والسندات والأوراق المالية والاشتراكات بشرط أن يعطي عنها إيصالات رسمية ممضاة منه ومختومة بخاتم النقابة، ويكون مسئولا عنها ولا يتصرف فيها إلا بقرار من مجلس الإدارة.

٢- مراقبة التحصيل والتحقق من إثباته بدفاتر النقابة الحسابية وينبه المجلس على الزيادة والعجز في الاشتراكات الشهرية.

٣- صرف ما يقرره مجلس الإدارة بشرط أن يكون بإذن ممضي من الرئيس والمراقب والسكرتير العام.

٤- تقديم كشف شهري عن إيرادات ومصروفات النقابة للتصديق عليها من المجلس.

٥- لا يحق لأمين المال أن يبقي في عهدته ما يزيد على ما يقرره مجلس الإدارة للمصاريف الضرورية.

مادة ٤٥: المراقب العام.

١- عليه مراقبة المالية ودفاتر حساباتها وحساب الصندوق في أي وقت كان.

٢- له الحق أن يستعين بعضو أو اثنين أو أكثر لمساعدته عند الحاجة ويكون ذلك بشكل لجنة.

٣- تقديم تقرير لمجلس الإدارة عند نهاية كل تفتيش، ولا يجوز له التأخير عن المراقبة أكثر من شهر.

٤- فحص الميزانية العمومية وإبداء ملاحظاته عليها للجمعية العمومية.

٥- مراقبة جلسات المجلس والجمعية العمومية.

شبرا – جريدة عمالية سياسية أسبوعية

صاحب الجريدة ورئيس تحريرها – محمد عبد الحميد عبد الله

يصدرها ويدير سياستها العمال

هيئة الإدارة والتحرير

١- طه سعد عثمان	سكرتير التحرير
٢- إسكندر صليب	وكيل الإدارة ومحرر الشئون الاجتماعية
٣- محمد إبراهيم الدفراوي	محرر
٤- فتحي أحمد المغربي	محرر الفنون الجميلة
٥- بكر أحمد الدخاخني	محرر
٦- يوسف عبد الحكم	السكرتير المالي ومحرر
٧- محمود محمد العسكري	مدير الإدارة ومحرر
٨- إبراهيم حسين الغزاوي	محرر الشئون الداخلية

الرسائل العمالية والمكاتبات والإعلانات ترسل باسم مدير الإدارة شبرا الخيمة – دار نقابة عمال النسيج الميكانيكي – تليفون ٤٢٧٥٨ ٤٩ شارع سعد زغلول.

وثيقة رقم ٤

أعضاء الاتحاد المصري للصناعات

الرئيس:

دولة إسماعيل صدقي باشا

الوكلاء:

الدكتور حافظ عفيفي باشا

المسيو سلفاجو

السكرتيريان العامان الفخريان:

المسيو جاش

الأستاذ محمد رشدي بك

الأعضاء:

البارون لويس دي منواه – القاهرة

المسيو أ. هيوجوتس – القاهرة

المسيو م. دي جاردان – القاهرة

سيد اللوزي بك – القاهرة

صادق حنين باشا – القاهرة

عبد الحميد بدوي باشا – القاهرة

عبد المقصود أحمد بك – القاهرة

محمد أحمد فرغلي باشا – الإسكندرية

المستر أ. ميلر – الإسكندرية

أعضاء غير المتقدم ذكرهم:

المسيو أ. ترامبلي – فخري – القاهرة

المسيو ألكسندر كوين بويد – القاهرة

المسيو أ.ج. ماتوسيان – القاهرة

المستر د. ر ماكنتوش – القاهرة

المسيو م. موصيري – القاهرة

المسيو ل. لاهيرير – القاهرة

المسيو إميل بيجين – الإسكندرية

المسيو د. دربيني – القاهرة

المسيو أ. كوتاريللي – الإسكندرية

المسيو أ. ج. لو – القاهرة

أحمد عبود باشا – القاهرة

عبد الله أباظة بك – فخري – القاهرة

محمد سيد ياسين بك – القاهرة

الأستاذ هنري رباط – القاهرة

جول خلاط بك – الإسكندرية

علي إسلام باشا – بني سويف

عبد الرحمن حماده بك – المحلة الكبرى

المسيو ماتلون – الإسكندرية

المسيو لاسكاريس – الإسكندرية

مندوبو الهيئات الحكومية وغيرها:

وزارة التجارة والصناعة، عبد العزيز محمد بك

وزارة الشئون الاجتماعية، راضي أبو سيف راضي بك

مصلحة السكك الحديدية الحكومية، محمد كمال الخشن بك

الجمعية الزراعية الملكية، فؤاد أباظة باشا

جمعية القرش، الدكتور زكي عبد المتعال

السكرتير العام المنتدب:

الدكتور أ..ح. ليفي

الأستاذ محمود بيرم

الأستاذ محمد كامل عزمي

مراقبو الحسابات

هيوارت دبريدش وتيوني

الأقسام الفنية:

مستشار الشئون الاقتصادية والضرائب:

الدكتور سرجيو فيتالي

مستشار المسائل المالية والحسابات:

المسيو ريتشارد أدلر مستشار بنك مصر سابقا.

المهندس الاستشاري:

الأستاذ ألبير درة

وثيقة رقم ٥

وزارة الشئون الاجتماعية

قرار وزاري بحل نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة.

وزير الشئون الاجتماعية:

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٢ يناير ١٩٤٣ بتسجيل نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا تحت رقم ١٤.

وعلى المادة٢٤ من القانون رقم ٨٥ لسنة بشأن نقابات العمال.

وحيث إن الإضرابات التي حدثت بتحريض أو اشتراك النقابة بلغت في المدة بين أول يناير و ٢٨ أبريل ١٩٤٥ خمسين إضرابا خولفت في معظمها نص المادة ٣٧٤ عقوبات، وكانت تحدث فجأة وبغير مبرر كاف. وقد تأيد هذا بحكم قضائي من محكمة الجيزة العسكرية في ٢٧ مارس ١٩٤٥.

وحيث إن النقابة بوضعها الحالي هي أقرب إلى الاتحاد منها إلى النقابة؛ لأنها رغم تسجيلها تجمع عمالا من مديريات القليوبية والجيزة ومعظم أقسام بوليس القاهرة. كما تجمع بين صناعات نسيج الحرير والصوف والقطن والجوت والكتان وأعمال الصباغة والطباعة وأعمال الغزل.

وحيث إنه قد ثبت أن بعض أعضاء مجلس الإدارة لا يشتغلون عمالا، وبعضهم أصبح من أصحاب الأعمال بصرف النظر عن انتماء كثير منهم لجمعيات لا تمت إلى المسائل العمالية بشيء يخدمون أغراضهم في المسائل العمالية.

وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة.

مادة١: تحل نقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة المسجلة تحت رقم ١٤ اعتبارا من ٢٩ أبريل سنة ١٩٤٥.

مادة٢: على مدير مصلحة العمل تنفيذ هذا القرار تحريرا في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ (٢٩ أبريل سنة ١٩٤٥).

عبد المجيد بدر

وثيقة رقم ٦

قرار وزارى بحل نقابة عمال النقل الميكانيكي بمديرية الفيوم

وزير الشئون الاجتماعية:

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٤٣ بتسجيل نقابة عمال النقل الميكانيكي بمديرية الفيوم تحت رقم ٢٦٥.

وعلى المادة ٢٤ من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ بشأن نقابات العمال.

وحيث إنه تبين أن النقابة المذكورة ارتكبت الجريمة المنصوص عنها بالمادة ٣٧٤ عقوبات بأن أضرب فريق منها وهم عمال شركة سكك حديد الفيوم الزراعية في ٢٥ يناير ١٩٤٥ وفي ٦ فبراير ١٩٤٥ مخالفين القواعد المقررة في القانون والأوامر العسكرية. كما خالفوا في الإضراب الثاني أمر الحاكم العسكري المحلي الصادر في يناير ١٩٤٥، وأضربوا أيضا في ٦ مارس ١٩٤٥. وقد قضت

محكمة الفيوم العسكرية في القضية رقم ١١٣ جنح عسكرية بجلسة ١١ مارس ١٩٤٥ بالحكم على رئيس النقابة وشركائه وعددهم ٤٣ بالحبس شهرين مع إيقاف التنفيذ.

وحيث إن النقابة في شكلها الحالي هي أقرب منها إلى الاتحاد من النقابة؛ إذ أصبحت تجمع عمال السكة الحديد الزراعية وعمال الأمنيبوس وعمال نقل البضائع وعمال الورش الميكانيكية وموظفي الحركة مما لا يجيزه القانون في تشكيل النقابة.

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن النقابة خالفت منشورات مصلحة العمل التي أصدرتها تفسيرا للقانون، وأصرت على أن المؤسسة التي تقوم منها الشكوى لا موجب لتمثيلها في الشكوى حتى أن عمال إحدى المؤسسات رفضوا أن تمثلهم النقابة في جلسة ١٧ أبريل ١٩٤٥ أمام لجان التوفيق مستندين إلى أن عمال المؤسسة غير ممثلين، والنقابة تدفعهم إلى ما لا يرغبون فيه، وبناء على ما عرضه علينا وكيل الوزارة.

قرر

مادة١: تحل نقابة عمال النقل الميكانيكي بمديرية الفيوم المسجلة تحت رقم ٢٦٥ اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٤٥.

مادة٢: على مدير مصلحة العمل تنفيذ هذا القرار.

تحريرا في ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٦٤ (٢٩ أبريل ١٩٤٥).

وثيقة رقم ٧

بطالة ... وعذاب ... وتشريد

خطاب مفتوح من إحدى الضحايا

حضرة صاحب المعالي وزير الشئون الاجتماعية

مقدمه لمعاليكم أحمد علي خضر القاطن بشارع محمد علي بالمناصرة درب الطاحون نمرة ٨ قسم الموسكي.

الموضوع

كنت عاملا بمصنع كسم وقباني للنسيج بإمبابة بناية الشوربجي، وما أدري إلا وقد لفقت لي تهمة التوقف عن العمل دون أن أقف أمام محقق، وحكم علي بالسجن شهرا في هذه القضية وذلك مع أربعة من زملائي العمال الذين حقق معهم في ٩ سبتمبر ١٩٤٤، ولكن الذي يهمني هو أن أعرض الآتي:-

عشرون شهرا مضت على هذا الحادث وقد لجأت خلال هذه الشهور إلى مصلحة العمل عدة مرات فلم أجد سوى المماطلة والتسويف والإهمال.. عشرون شهرا ذقت فيها

مرارة الجوع والحرمان.. عشرون شهرا حاولت فيها أن استرد حقي المغتصب بجميع الطرق القانونية، وذلك بتقديم المظلمات والمذكرات لجهات الاختصاص ومنها مذكرات بالإضراب عن الطعام. وقد نشرت بجريدة الوفد المصري العدد رقم ٢١٦٤ الصادر في ١٩ يونيه ١٩٤٥، ومذكرة أخرى بالإضراب أيضا مرفوعة لمولانا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم، وأرسل منها لجهات الاختصاص، وقد نشرت بمجلة مصر الفتاة العدد ٣٧ السنة الثامنة بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٤٥، وأخيرا لما وجدت نية مصلحة العمل في تشريدي وخاصة مهني أفندي عثمان وحامد العبد بك.

وأخيرا رفعت مذكرات مقررا فيها الإضراب عن الطعام باسم حضرة مدير الأمن العام وأرسلت منها لجهات الاختصاص ومقررا الإضراب بدار مكتب العمل نمرة ٦ شارع ضريح سعد الساعة العاشرة صباحا من يوم الاثنين ١٣ مايو ١٩٤٦، وتحولت لقسم السيدة زينب بإشارة من المصلحة الساعة الرابعة مساء.

وفي القسم أروني شر أنواع العذاب من أجل التراجع عن الإضراب حتى أن حضرة الصول محمد أفندي جبريل

عرض علي عروضا كثيرة أمام شهود؛ منها أن أسرق أو أتسول أو ألقي بنفسي في النيل، فأفهمته بأنني مواطن مصري وعار علي أن أقبل أحد هذه العروض؛ لأنني إنسان ولي الحق في الحياة.

وأخيرا خالفوا القانون وحرروا لي محضر تحرٍ بدون إمضاء مني، وبعد ثلاثة أيام من إضرابي عن الطعام وأنا ملقى في سجن القسم أخرجوني إلى قارعة الطريق، وبعد ذلك حررت مذكرة تفسيرية شاملة بجميع الخطوات التي سلكتها، وسلمتها لحضرة النائب المحترم محمد حنفي الشريف عضو مجلس النواب لعرضها على المجلس الموقر، ولكن للأسف قد وجدت بتاريخ الأحد ٢ يونيه ١٩٤٦ إعلانا من محكمة السيدة يقضي بعرضي للمحاكمة بتهمة "وجد متشردا" وذلك في ١٥ أكتوبر ١٩٤٦. هذا آخر ما رأيته من جزاء، وهذا آخر ما ظهر لي من جهات الاختصاص بشئون العمال ورجال الحكومة!

أهذا جزاء عامل خدم بلاده بجد وإخلاص؟!

أهذا جزاء عامل عرف أن المصري له كرامة وحقوق يجب التمسك بها؟!

أهذا جزاء من أراد أن يخدم بلاده ليرفعها بين الأمم المتقدمة؟!

يا معالي الوزير:

إني أرسل هذا الخطاب لا خوفا من المحاكمة ولا طالبا الإنصاف، لأنني طلبت الإنصاف كثيرا فكنت لا أجده إلا محرما، ولكن ليكن هذا الخطاب موجها للرأي العام جميعه، ليكون شاهدا على هذا التعسف والظلم والاستبداد الذي انصب على رأس كل من يتمسك بحقوق الإنسان في مصر.

وأخيرا ...

فمرحبا بالقضاء ... فإنني في انتظاره في ساحته العادلة التي سأدلي فيها أمام القضاء العادل بتلك المأساة الأليمة وهذه القضية المخزية، وبعد هذا، إن كنت لست من أصحاب الحقوق المسلوبة ... فمرحبا بالتشرد والسجون، وهذا أفضل من حياة الذل والاضطهاد والخضوع لحياة الظلم والعدوان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أحمد علي خضر

وثيقة رقم ٨

بيان من اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

مؤامرة على الحركة الوطنية

انتصارات شعبية قديمة:

جاءت حكومة إسماعيل صدقي باشا لتواجه شعبا اتحدت طوائفه وصارعت وما زالت تصارع الاستعمار والاستقلال، فتواجه العمال عامة وقد أجبروا الحكومة على الاعتراف بنقاباتهم، وعمال الحكومة رغم الضغط والنفي والتشريد، وقد اعترف بكادرهم الذي يخفف بعض الضائقة عنهم، وتواجه موظفيها وقد أرغم كفاحهم الحكومة على إنصافهم وانتشالهم قليلا من هذه الفاقة والفقر الذي يتقاسمونه مع العمال، وتواجه ثورة على الجهل أرغمت الحكومة على سن قانون محو الأمية، وتواجه ثورة على العبودية ألغت الأحكام العرفية، وتواجه ثورة على الاستعمار زلزلت كيانه وأشعرته أن في مصر شعبا حيا متحدا يرفض ذل الفاقة وعار الاستعمار.

موقف الحكومة:

جاءت الحكومة إذا لتواجه شعبا قد صمم على تحقيق الجلاء تاما عن وادي النيل بقيادة شعبية حازمة لا تتردد وهي قيادة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، قائدة أيام الجلاء والحداد التي أبرزت وحدة شعبية هزت الاستعمار وأعوانه هزا عنيفا.

عهد المناورات:

فبدأت الحكومة في الحال هجومها على الحركة الوطنية؛ فحاصرت الجرائد ومنعتها من نشر أخبار وبيانات اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وصادرت ما حاد من الصحف عن خطة الحكومة، ولم يكن هذا كافيا، فالشعب حول اللجنة الوطنية مصمم على تحقيق أهدافه، فلتعمل الحكومة على تقسيم الصفوف وبلبلة الأفكار باستخدام أعوانها، فألفت اللجنة القومية من الأحزاب والهيئات الموالية لها لتدعو إلى نوم الشعب، وصدر بيانها الأول من مجلس الوزراء وأذيع من محطة إذاعة الحكومة، وألفت لجنة وهمية في إحدى الهيئات تدعو نقابات العمال إليها حتى ينصرفوا عن لجنتهم وأهدافهم، وكذلك فعلت بالنسبة للطلبة الوطنيين، وبدأ أعوان

الاستعمار المعروفون محاولة عزل العمال عن قيادتهم العمالية بالعمل على ضم بعض النقابات إلى هيئات وأحزاب غير عمالية حتى تتحقق بسيطرة هذه الأحزاب والهيئات سيطرة الاستعمار على العمال، ولكنها واجهت شعبا يقظا لم تفلح معه هذه المناورات، فعرف مصدرها وفضحها وحطمها.

مؤامرة على مستوى معيشة الشعب

لم تنجح الحكومة في مناوراتها ضد حركة الشعب الوطنية، فلتبدأ هجومها على مستوى معيشة الشعب الذي لا يكاد يجد القوت حتى تنفتح جيوب أصحاب الأعمال والمستعمرين بالأرباح الطائلة من دماء الملايين وقوت أبنائهم، وحتى يكون التحطيم لمستوى معيشة الشعب تحطيما لمعنويته، وشغلا للطوائف المختلفة بمشاكله وبالمصائب التي تصبها عليها الحكومة كل يوم، محاولة بذلك إضعاف كفاحهم الوطني.

(أ) فلا عمل للعمال:

وهكذا بدأ تشريد عمال شبرا الخيمة تارة بنقل المصانع وتارة أخرى بإغلاقها، وهكذا أخذ أصحاب الأعمال في تشريد عمال شركة أراضي الدلتا وغيرها من الشركات والمؤسسات المختلفة، وبدأ أرباب الأعمال والحكومة يتجاهلون معتبطين مأساة آلاف المشردين من عمال الجيش البريطاني.

(ب) ولا تطبيق لكادر عمال الحكومة على عمال الشركات:

وهكذا رفض إسماعيل صدقي باشا تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات والمؤسسات الأهلية رافضا في ذلك اليوم أن يضع يده المترفة في أيدي العمال المضطهدين إذا تقدموا لمصافحته.

(ج) ولا إنصاف للموظفين وعائلاتهم:

وهكذا تتجه الحكومة نحو إيقاف إنصاف الموظفين، ووضع كادر جديد يتفق وميول صدقي باشا الذي سبق أن صرح في البرلمان بإمكانه إلغاء الإنصاف بجرة قلم.

(د) ولا حياة بعد ذلك للشعب:

وما هذه الاعتداءات في الواقع إلا حلقات مبدئية لسلسلة طويلة من هجوم الحكومة الحالية على مستوى معيشة الشعب، هجوما يستهدف إغراقه في جحيم الفاقة وذل الحاجة.

مؤامرة على حريات الشعب

ولا تكتفي الحكومة بالاعتداء على مستوى معيشة الشعب فقط، وإنما تلجأ كذلك للقضاء على حقوقه وحرياته الديمقراطية، وهكذا توجه ضربة قاسية إلى صميم الحركة الوطنية.

(أ) فلا حرية للمناضلين النقابيين:

وهكذا تلقي الحكومة بالمناضلين النقابيين الوطنيين في أعماق السجون موجهة لهم شتى التهم حتى توقف كفاحهم الوطني والمعالي.

(ب) ولا حرية للاجتماعات:

وتلجأ الحكومة إلى تعسف البوليس لفض الاجتماعات العمالية وغير العمالية، وطنية كانت أو ثقافية حتى لا يعي الشعب حقوقه وأهدافه.

(ح) ولا حرية للنشر:

وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان مشروعا بقانون للنشر يقضي على كل حرية في النشر، ويعتبر الكتاب الوطنيين مجرمين قبل أن تثبت إدانتهم، ولتحول بين الشعب وبين معرفة الحقيقة في وقت تبدأ فيه مفاوضات على غير إرادة الشعب وما قررته اللجنة الوطنية من أن "لا حكم ولا مفاوضة إلا بعد تحديد موعد سابق من بريطانيا بالجلاء التام عن وادي النيل".

(د) ولا حرية لكفاح الطلبة الوطني:

وتعرض الحكومة اليوم على البرلمان أبشع قانون إرهابي يعد رصاصة مصوبة إلى قلب الحركة الوطني، ويفرض عقوبات وحشية صارمة على كل من تحدثه نفسه بالكفاح الوطني في سبيل الاستقلال، وتسبق هذا بالقبض على كثير من زعماء الطلبة والعمال بالإسكندرية.

(هـ) ولا حرية للشعب المصري:

وما هذه الاعتداءات الصارمة إلا حلقة من سلسلة الاعتداءات التي تؤيد سياسة الاستعمار للقضاء على حريات الشعب الأولية التي تعتبر أساسية للكفاح في سبيل رفع مستوى معيشته وتحرير بلاده.

الحياة للشعب والموت للاستعمار

ولكن الشعب المصري قد أبرز وحدته وتصميمه الذي لا يلين، ودعم هذه الوحدة وذلك التصميم بدماء شهدائه الأبطال، لن يقف مكتوف اليدين أمام هذه الاعتداءات، فالشعب الذي صمم على تحطيم الاستعمار سيحطم كل ما يعوق كفاحه أو يؤخر نضاله.

واللجنة الوطنية للعمال والطلبة تطلب وقف هذه الاعتداءات جميعا باسم الشعب، وتهيب بحضرات الشيوخ والنواب المحترمين ألا يقروا أي إجراء أو قانون يعين على هذه الاعتداءات، أو يحد من حرية الشعب وحقوقه الديمقراطية، وألا يسجلوا في صفحات مصر عارا يذكره لها التاريخ.

وعاش الشعب المصري حرا.. وليسقط الاستعمار

اللجنة الوطنية للعمال والطلبة

وثيقة ٩

نداء من رابطة عاملات القطر المصري

أيها العاملات:

إن الجوع يهددنا وأصحاب الأمر نائمين!

إن الفقر يقتلنا والمسيطرين متغافلين!

فها هم زملاؤنا العمال يشردون، والمصانع تقفل ولا من سامع لطلباتنا ولا من مجيب!

شبح البطالة يؤرق نومنا، وخوف الطرد يهدد حياتنا ولا من مناص ولا من معين!

ففي أثناء الحرب كثرت المصانع، وازداد تعدادها فانضم كثير من الجيش الإنجليزي، فزاد عددهم إلى مليون ونصف تقريبا، ولكم يوصدون أمامنا المصانع الحربية بعد أن انتهت الحرب فتشردنا عمدا، ولم ينظم لنا أمر ولم يرتب لنا عمل.

لماذا هذا الظلم؟

كل هذا الظلم قد وقع علينا، وكل هذا الاستغلال منه قد قاسينا؛ لأننا غير متحدين، ولأننا غير متكتلين. فلو اتحدنا عمالا وعاملات لاستطعنا أن ندافع عن حقوقنا، وتحسين حالتنا، وخلق حياة حرة كريمة لنا.

نور جديد

اليوم ظهر نور مجد جديد.

فقد ظهرت رابطة العاملات التي أخذت على عاتقها توحيد العاملات صفا واحدا، وتجمعهم في جمع واحد للمطالبة بحقوقهن والعمل على تحسين حالاتهن.

أغراض الرابطة

فللرابطة غرضان:

(١) غرض عام. (٢) غرض خاص

فالغرض العام: يرمي إلى رفع مستوى الطبقة العاملة على العموم رجالا ونساء، وعلى توحيدهم في نقابات تدافع عن حقوقهم والعمل على سعادتهم.

وأما الغرض الخاص: فهو رفع مستوى العاملة بالذات ومساواة أجرها بأجر العامل، إذ نجدها اليوم مظلومة لا تتقاضى نفس الأجر الذي يتقاضاه زميلها العامل رغم قيامها بنفس العمل وبنفس الإنتاج.

فالرابطة تنوي العمل على تحقيق هذا المرمى ألا وهو مساواة أجر العاملة بأجر العامل.

من أغراض الرابطة الأساسية أيضا العمل على منح العاملات حق التأمين ضد المرض والبطالة والعجز والشيخوخة عدا إعطائهم أجازة سنوية بأجر كامل وأجازة مرضية بأجر كامل.

ومن أغراضها أيضا العمل حتى تنول المرأة المتزوجة حق العمل في الأماكن التي تعمل بها.

وللعمل على تسهيل الحياة أمام العاملة ستعمل الرابطة على حث الحكومة والشركات لإنشاء دور حضانة ورياض طفولة وبيوت أمومة، ومطاعم شعبية ومغاسل شعبية للعاملة وأولادها، ويشترط أن يكون كل هذا بأجر رخيص جدا حتى تتمكن أية عاملة مهما قل دخلها الاشتراك بها.

وإن أغراض الرابطة كثيرة ولكن لا يمكن تحقيقها إن لم تتحد وتتوحد؛ لأن الاتحاد هو السبيل الوحيد لتحقيق أغراضنا وأمانينا.

ما هو مؤتمر نقابات عمال القطر المصري؟

وإنه ليسعدنا نحن رابطة العاملات أن نبشركم عن تكوين مؤتمر نقابات عمال القطر المصري، ذلك المؤتمر الذي وحد نقابات القطر إثر اجتماع أول مايو وهو يوم عيد العمال العالمي.

فها هي ذات هيئة جديدة ظهرت لتدافع عن حقوق الطبقة العاملة، وهي التي ستقود كفاحها حتى يبزغ نور فجر جديد.

الرابطة عضو في المؤتمر

وإنه ليسرنا أن نخبركم أن الرابطة ممثلة في اللجنة التنفيذية والسكرتارية لهذا المؤتمر المصري الجديد، فأصبحت رابطتنا في كفاحها تسندها نقابات القطر بأجمعها وعمال العالم الديمقراطيون الممثلون في مؤتمر النقابات العالمي الذي يعتبر المؤتمر أيضا عضوا فيه.

فنحن في كفاحنا لسنا منفردين، بل يساعدنا عمال القطر المصري وعمال العالم أجمع مجتمعين.

قرارات هامة

اجتمع هذا المؤتمر العمالي العظيم واشتركت به الرابطة

١- المطالبة بالجلاء التام سياسيا – وعسكريا – واقتصاديا.

٢- المطالبة بتطبيق كادر عمال الحكومة على جميع العمال؛ لأن هذا الإجراء يعمل على رفع مستوى معيشة العمال ويسوي بينهم جميعا.

٣- مكافحة البطالة وذلك بمنع أصحاب المصانع من غلق مصانعهم واستيلاء الحكومة على كل مصنع

يحاول الإغلاق، لهذا عدا شراء الحكومة لورش الجيش الأمريكي والبريطاني، فمن حقنا أن نعمل ومن حقنا أن نعيش، ومن واجب الحكومة أن توفر لنا العمل. وعلى الحكومة أن تسن فورا قانونا للتأمين الاجتماعي ضد البطالة.

٤- إعادة العمال المتعطلين منذ أول يناير سنة ١٩٤٦ ومنع توفير أي عامل من عمله.

٥- مطالبة الحكومة بالإفراج عن العمال المقبوض عليهم بسبب نضالهم النقابي والوطني، وتحسين معاملة الزملاء المقبوض عليه مع المطالبة بسرعة البت في قضيتهم.

٦- الاحتجاج الصارخ على تشريد وطرد زملائنا عمال شبرا الخيمة، والمطالبة بوقف هذه الإجراءات في الحال.

٧- تحديد ساعات العمل بـ ٤٠ ساعة في الأسبوع مع عدم المساس بأجورنا وفقا لقرار الاتحاد العالمي للنقابات. وتقرير يوم عطلة أسبوعية بأجر كامل لجميع العمال.

٨- المطالبة باعتبار أول مايو من كل عام عيدا عاما لجميع العمال المصريين بأجازة مدفوعة لهم كما هو مقرر لجميع عمال العالم.

٩- المطالبة بتحقيق هذه المطالب خلال شهر من هذا التاريخ حتى يتسنى للمؤتمر تحديد موقفه بعد ذلك.

الرابطة تطالب

وقد ارتفع صوت العاملة جنبا إلى جنب مع الرجل ممثلا في رابطة العاملات الرابطة للمؤتمر طلبها بأن يضم لهذه المطالب مطلب بأجر العامل.

أن نقول أن المؤتمر قد وافق بإجماع الآراء على ضم طلبنا لهذه القرارات.

فيجب علينا كعاملات مصريات أن نتحد، وأن نلبي جميعا دعوة الرابطة ونداءها؛ فدعوة الرابطة دعوتنا ونداؤها نداؤنا.

كفاح واحد وأهداف واحدة

يا عاملات مصر ويا عمالها اتحدوا تحت لواء واحد حتى تنالوا حقوقكم المهضومة، ويا نساء مصر ويا رجالها اتحدوا في الكفاح لدفع الاستقلال الذي تتقاسمونه مشتركين.

انضموا أيها العاملات إلى الرابطة، وانتخبوا لجان مصانعكم لتنوب عنكم في اللجنة التنفيذية لهذه الرابطة، ولتعملوا على حضور اجتماعاتها وتقويتها؛ فقوتها من قوتكم وقوتكم من قوتها.

أيها العاملات المصريات وأيها العمال المصريون، اتحدوا لضمان مستقبل سعيد لكم ولأولادكم، ولخلق حياة إنسانية لكم وللجيل الجديد